التدليس في الحديث

حقيقته وأقسامه وأحكامه ومراتبه والموصوفون به

إعداد

د. مسفر بن غرم الله الدميني

الأستاذ في قسم السنة وعلومها

بكلية أصول الدين بالرياض

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

يطلب الكتاب من المؤلف على عنوان

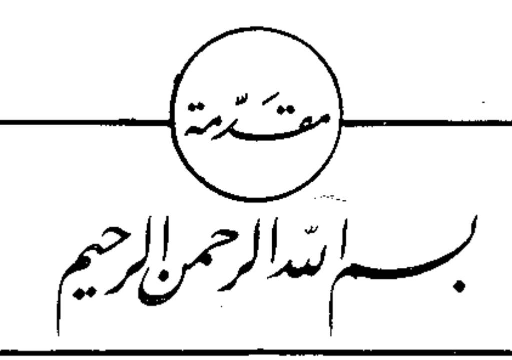
المملكة العربية السعودية - الرياض

ص.ب: ٩٠٢٠٤ الرمز ١١٦١٣

أو:

الإمارات العربية المتحدة

رأس الخيمة ص.ب: ١٩٦١



إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، النبيَّ الخاتم، الذي تركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك. وبعد

فقد قام سلف هذه الأمة وخلفها بالعناية بسنة رسول الله ﷺ حفظاً وتدويناً، ونشراً وتعليماً، تحقيقاً لما وعد الله به من حفظ دينه وكتابه، ولا عجب في ذلك فهي بيان القرآن، وهي الحكمة التي أُنزلت على لسان المصطفى ﷺ.

كما اجتهدوا ـ رحمهم الله تعالى ـ في تمييز صحيحها من سقيمها، وموصولها من مرسلها، حيث صنَّفوا في الصحيح والضعيف والموضوعات، كما صنَّفوا المسانيد والجوامع والموطآت، وكذا في الأطراف والغريب والمسلسلات. وفي كل نوع من أنواع علوم الحديث لهم مصنفات، ولم يتركوا لمن بعدهم أكثر من التقييد والتحقيق. أو الاستدراك والتذييل. . . أما أصول العلم وقواعده، وأركانه وشواهده فهي مما استوى سوقه واستغلظ عوده، وأعجزوا المتأخر أن يأتي بما لم يصلوا إليه، أو يُقارب ما انتهوا إليه.

ثم إني أثناء تدريسي مادة «مصطلح الحديث» في المرحلتين الجامعية والدراسات العليا في قسم السنة وعلومها رأيت موضوع «التدليس» أحد الموضوعات المهمة التي يترتب عليها الحكم باتصال الإسناد أو إرساله. ومن ثم الحكم بصحة الحديث أو ضعفه، ورأيت الأئمة قد صنَّفوا فيمن رمي به من المحدثين. لكني لم أر مصنفاً مستقلاً في بيان حقيقة التدليس وأقسامه وحكمه. والمباحث المتعلقة به، وكلُّ المصنفات المتقدمة في التدليس اهتم أصحابها بأسماء الموصوفين به، وذِكْرِ شيءٍ عن درجاتهم وأسباب وَصْفِهِم به، مع مقدمة مختصرة في أنواع التدليس وحكمه لا تتجاوز ثلاث ورقات ـ غالباً ـ والناظر في كتابي الحلبي وابن حجر، ومن قبلهما العلائي، وكذا في قصيدتي المقدسي والذهبي يجد صدق ما ذكرته. لذلك رأيت أن أجمع أطراف موضوع التدليس ومسائله، وأُبَيِّن حقيقته وحكمه، وأُفَصِّل بواعثه ومفاسده، وأُمَيِّزه عن غيره مما يشتبه به أو يدخل ضمنه، وأذكر أخبار المدلسين وأحوالهم، ومراتبهم وأحكامهم، وما يدل على تدليسهم من أقوال السلف الماضين، مبرئاً ساحة من رأيته سالماً من الوقوع فيه، مرتباً لهم كما صنع الحافظ في مراتبه، موافقاً له في أكثر ما سطَّره، ومستدركاً عدداً ممن فاته ذكره، مستفيداً في كل ذلك مما كتبه من سبقني ـ مما اطلعت عليه ـ من المتقدمين والمتأخرين في هذا الموضوع، سواء المصنفات المستقلة في أسماء المدلسين، أو المباحث المذكورة في كتب علوم الحديث، أو في غيرها مما له علاقة بالتدليس، ولا أدَّعي الإحاطة بجوانب الموضوع كلها. لكني بذلت جهداً ـ أحتسبه عند الله ـ في جَمْع مادته، وتحرير القول في مسائله الشائكة، والاستدراك على من صنَّف في رجاله، بحيث أضحت مباحث «التدليس» مجموعة محررة في هذا الكتاب الذي أسميته «التدليس في الحديث» حقيقته، وأقسامه، وأحكامه، ومراتبه، والموصوفون به، وجعلته في مقدمة وتمهيد وستة فصول وخاتمة، وهذه خطة البحث التي سرت عليها:

خطة البحث:

مقدمة.

تمهيد: وفيه مباحث:

الأول: المرسل، تعريفه، وحكمه.

الثاني: الإسناد المعنعن.

الثالث: العبارات الدالة على الاتصال.

الفصل الأول: أقسام التدليس. وفيه مبحثان:

الأول: تدليس الإسناد، وما يُلحق به.

الثاني: تدليس الشيوخ، وما يُلحق به.

الفصل الثاني: بواعث التدليس، ومفاسده، وطرق معرفته. وفيه مباحث:

الأول: بواعث التدليس.

الثاني: مفاسد التدليس.

الثالث: طرق معرفة التدليس.

الفصل الثالث: أحكام التدليس. وفيه مباحث:

الأول: حكم التدليس.

الثاني: حكم الرواية عن المدلسين.

الثالث: حكم ما في الصحيحين من رواية المدلسين بالعنعنة.

الفصل الرابع: مراتب المدلسين.

الفصل الخامس: المصنفات في التدليس والمدلسين.

الفصل السادس: أسماء الموصوفين بالتدليس.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

منهج العمل في البحث:

أما ما يتعلق بالمنهج الذي سرت عليه في هذا البحث فما يخص مباحث التدليس - من حيث أقسامه وأحكامه... - فقد قمت أولاً بجمع

المادة العلمية من الكتب المصنفة في علوم الحديث كالمحدث الفاصل للرامهرمزي. ومعرفة علوم الحديث للحاكم، والكفاية للخطيب، والتمهيد لابن عبدالبر، والمقدمة لابن الصلاح، والتقريب للنووي، والموقظة للذهبي، والاقتراح لابن دقيق العيد، وجامع التحصيل للعلائي، والتقييد للعراقي، والنكت وشرح النخبة وتعريف أهل التقديس لابن حجر، وفتح المغيث للسخاوي، وتوضيح الأفكار للصنعاني، وغير ذلك من كتب علوم الحديث أو الكتب المصنفة في التدليس، أو مما للتدليس ومباحثه فيها ذكرٌ مما أشرت إليه في موضعه من هذا البحث.

وقد اتبعت في توثيق الأقوال التسلسل التأريخي - غالباً - فما وجدته في مصدر متقدم اكتفيت بالعزو إليه عن غيره من المصادر المتأخرة التي نقلت عنه أو أخذت منه أو لخّصته، وقد حاولت في ذلك نَقْل أقوال أهل العلم كما هي بألفاظها من كتبهم إن وجدتها فيها، أو بواسطة إن لم أجدها فيها، إلا فيما ندر لحاجة. أو مخافة تكرار أو إطالة، ذلك أن أقوالهم هي المصدر والمرجع، وما قرّروه هو الحَكَم والفيصل، ولم أُخرج عن أقوالهم في شيء، ولم أرجح في مسألة قولاً إلا ولي فيمن تقدم سلف وحجة.

وقد مهّدت لمباحث التدليس بتعريف للمرسل وحكمه، والعنعنة، وحكمها من حيث الاتصال والانقطاع، وكذا الألفاظ الدالة على الاتصال. وذلك لما لهذه المباحث من علاقة قوية بالتدليس، فالفرق بين الإرسال والتدليس من أدق المباحث، وكذا حكم العنعنة.

أما ما يخص الرواة الموصوفين بالتدليس فقد اكتفيت في بيان درجة كل منهم - من حيث العدالة والضبط - بما ذكره الحافظ ابن حجر من تلخيص لحاله في تقريب التهذيب، أو تعريف أهل التقديس إن كان فيهما، وإلا أخذت عن أحد الأئمة المتقدمين كالذهبي أو الخطيب ما رآه في حاله، وندر أن أذكر لأحدهم درجة من اجتهادي إن وجدت لمن تقدم فيه قولاً يبين درجته، كما لم أشأ أن أستطرد بذكر أقوال أهل العلم في توثيقه

أو تجريحه، فإني لو جمعت أقوالهم في كل راوٍ وقمت بدراستها والنظر فيها لتضاعف حجم هذا الكتاب ولما خرج قولي عن قول الحافظ ابن حجر إلا فيما ندر، وقولُهُ عندي أعدل الأقوال وأرجحها[1]، ثم إني خصَّصت هذه الدراسة لذكر عبارات من وصف أولئك الرواة بالتدليس، وسبب وصفه لهم به، وذِكْرِ شيءٍ من أخبارهم المدلسة، أو عباراتهم الموهمة، ومناقشة تهمة من لم يثبت تدليسه، دون تعرض لعبارات الجرح الأخرى أو التعديل.

أما ما يتعلق بالرواة الذين استدركتهم وزدتهم على من صنَّف في المدلسين فإني قبل ذلك قرأت كتاب الحافظ ابن حجر «تعريف أهل التقديس» مراراً، ولخصتُهُ واستوعبتُهُ حتى عرفتُ الأوصاف التي أطلقها الأئمة المتقدمون على من كان مدلساً، ذلك أن كثيراً من الرواة لم ينص المتقدمون على تدليسهم صراحة، بل ذكروا عنهم أخباراً تقتضي الحكم عليهم بالتدليس كقولهم مثلاً: «لم يسمع من فلان حديث كذا، إنما أخذه عن فلان»، ويكون الأول ممن قد سمع منه، أو كقولهم: «رأى فلاناً ولم يسمع منه، ثم روى عنه كذا وكذا»، أو: «يُعتبر حديثه إذا بيَّن السماع في خبره»، أو: «إذا قال حدثنا فهو ثقة»، وانظر إلى قول الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة بعد أن ساق حديث الحاكم من طريق سعيد بن المسيب عن عمر في خطبة عمر يوم توليه الخلافة وقول الحاكم: صحيح الإسناد، وسعيد قد سمع من عمر على الصحيح[2]، قال الحافظ: لكنه لم يسمع منه هذه الخطبة لما خطبها، فإنه وُلِد بعد أن وُلِّي عمر بسنتين»[3] انتهى. قلت: ما دام قد سمع منه ثم روى عنه ما لم يسمعه منه فذلك تدليس الإسناد بلا خلاف بين أهل العلم، وسعيد لم يذكر في المدلسين لكن ما قدمناه يقتضي تدليسه، ثم إنه ممن أكثر الرواية عن عمر رضي الله عنه.

---

(١) وهذا فيما لم أجتهد فيه من الرواة.

(٢) المستدرك ١: ١٢٦.

(٣) إتحاف المهرة (مخطوط) ورقة (٢٠٥) ب.

وإذن فالحكم على راوٍ بالتدليس قد لا يكون صريحاً من أحد الأئمة، لكن ما ذكروه في ترجمته أو في خبر عنه ربما اقتضى الحكم عليه بذلك، وهذا ما صنعتُهُ عندما سَبَرْت بعض كتب التراجم المتقدمة مثل «التأريخ الكبير» للبخاري. و«التأريخ الصغير» له أيضاً، والثقات لابن حبان، ولم أجد وقتاً لقراءة «الميزان» و«اللسان» و«التهذيب» وغيرها من الكتب. لكني اكتفيت بفهارس بعض الكتب التي ذكر واضعوها ألفاظ بعض الأئمة في الجرح والتعديل مثل: فهارس مجمع الزوائد وسنن الدارقطني، والسنن الكبرى للبيهقي، وفتح الباري وغير ذلك.

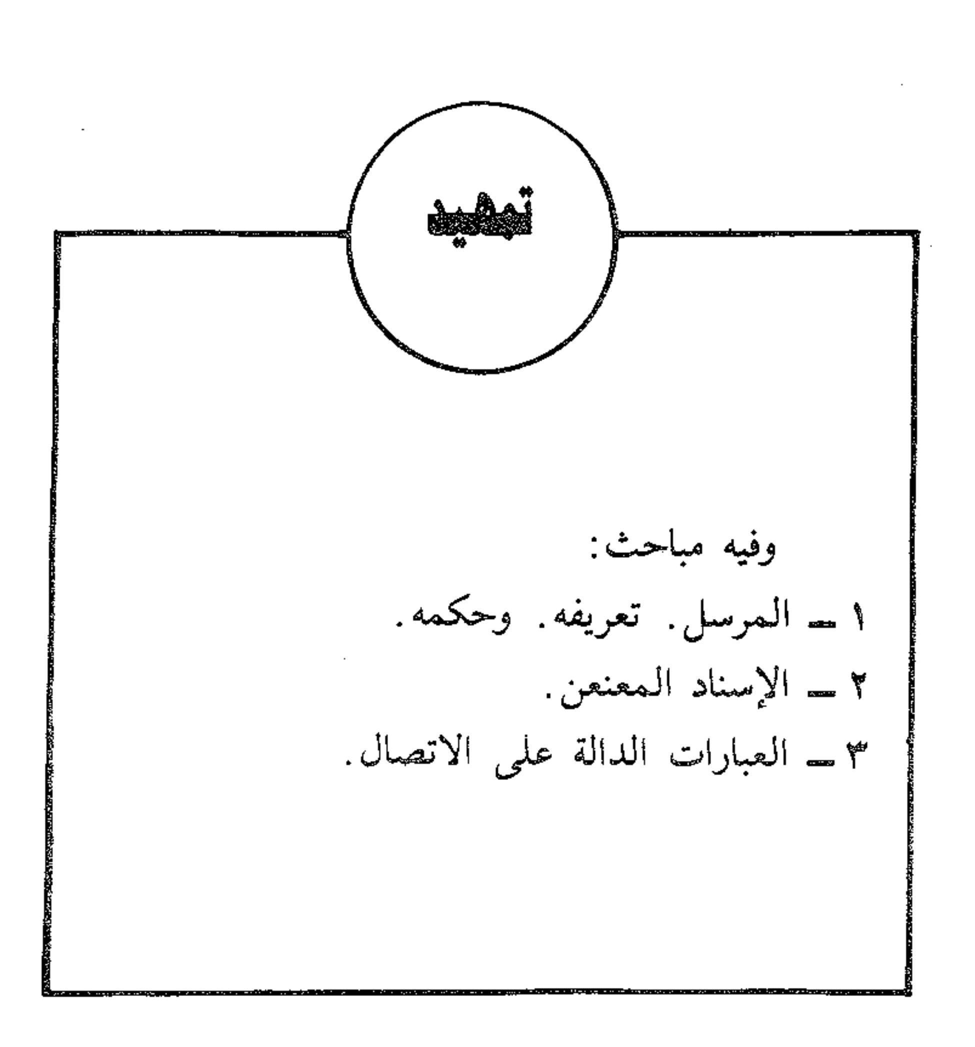
وقد بلغ مجموع ما زدتُهُ مما أفدتُهُ من الكتب المتقدم ذكرها قريباً، مع ما أخذتُهُ من كتب علوم الحديث، ومن الكتب المصنَّفة في المدلسين قديماً وحديثاً ثمانين راوياً، وإذا أضفناهم إلى من ذكرهم الحافظ ابن حجر في كتابه زادوا على الثلاثين ومائتين واحداً.

هذا وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به كاتبه وسامعه والناظر فيه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتبه

د. مسفر غرم الله الدميني

١٤١٢/١١/١٠ هـ



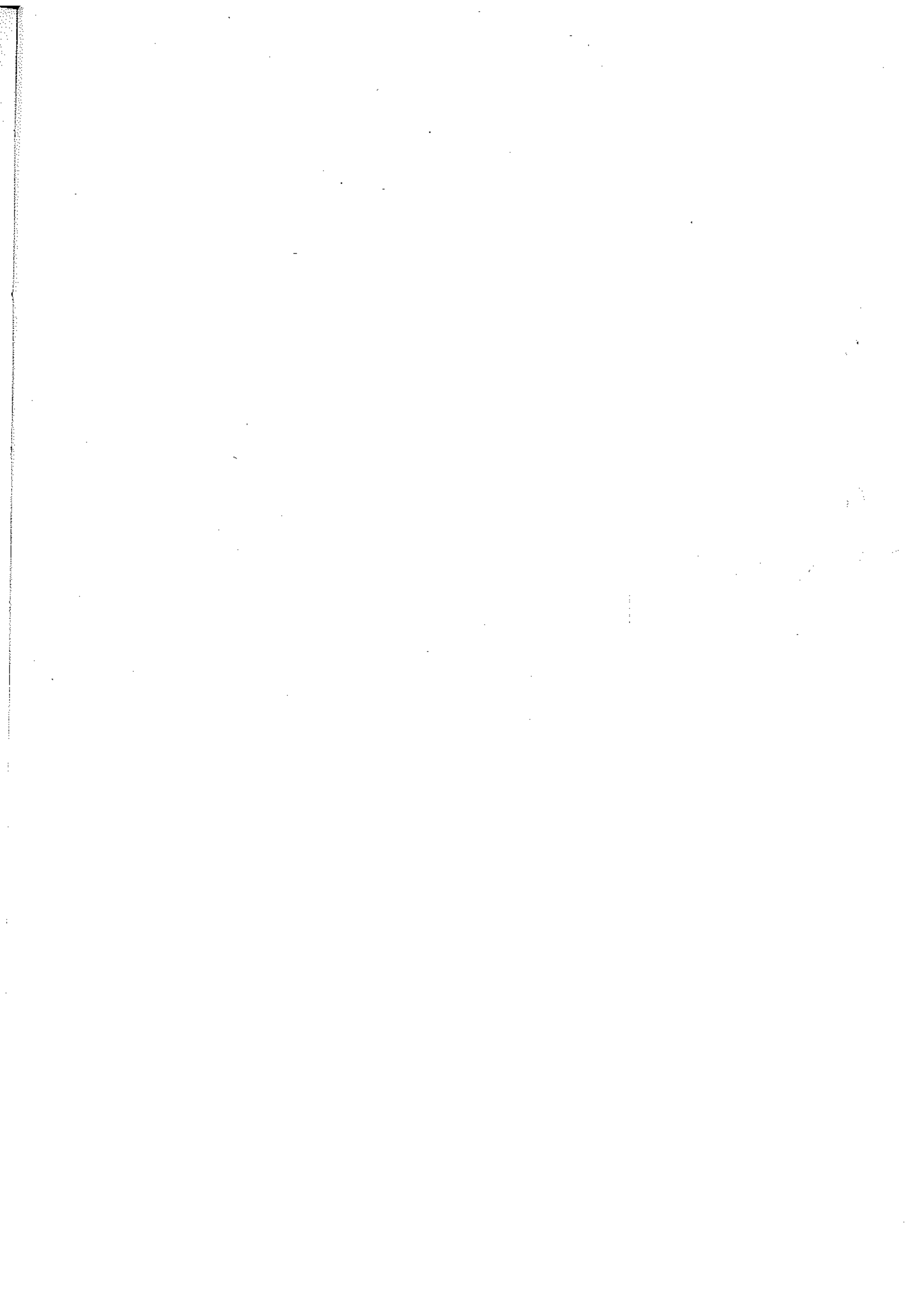
تمهيد

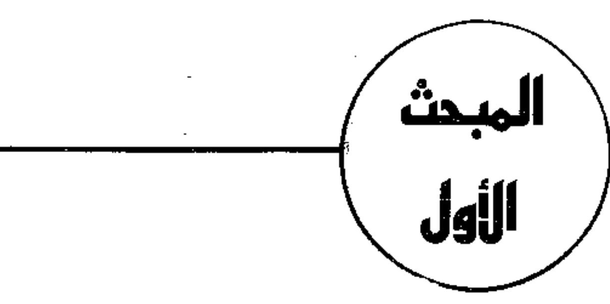
وفيه مباحث:

١ ـ المرسل. تعريفه. وحكمه.

٢ ـ الإسناد المعنعن.

٣ ـ العبارات الدالة على الاتصال.





المرسل: تعريفه، وحكمه

المرسَــــل:

المرسَل في اللغة ـ لعله ـ مأخوذ من قولهم: أرسلت كذا، إذا أطلقته ولم تمنعه، فكأن المرسِل أطلق الإسناد ولم يُقيِّدْه براوٍ معروف.

ويُحتمل أن يكون من قولهم: جاء القوم أرسالاً، أي قِطَعَاً متفرقين. ويُقال: جاء القوم رِسلة رسلة، أي: جماعة جماعة، وإذا أورد الرجل إبله متقطعة قيل: أوردها أرسالاً، وقال ابن سيدة: «الرَّسْـل» القطيع من كل شيء، والجمع أرسال. قال العلائي: فكأنه تصور منه الاقتطاع، فقيل للحديث الذي قُطع إسناده وبقي غير متصل «مرسل» أي كل طائفة منهم لم تلق الأخرى ولا لحقتها.

ويحتمل أن يكون أصله من «الاسترسال» وهو الطمأنينة إلى الإنسان، والثقة به فيما يُحدثه، فكأن المرسِل للحديث لما اطمأن إلى من أرسل عنه، ووثق به لم يوصله إليه.

ويجوز أن يكون المرسل من قولهم: ناقة مرسال، أي سريعة السير،

فكأن المرسل للحديث أسرع فيه عجلاً فحذف بعض إسناده. قال العلائي: «والكل محتمل»[1].

المرسَل في استعمال العلماء:

اختلفت أقوال أهل العلم من المحدثين والفقهاء والأُصوليين في تعريف المرسَل، ويمكن أن نجمل أقوالهم في خمسة تعريفات:

الأول: قال ابن الصلاح: وصورته التي لا خلاف فيها: حديث التابعي الكبير، الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم، كعبيدالله بن عدي بن الخيار، ثم سعيد بن المسيب وأمثالهما إذا قال: قال رسول الله ﷺ[2].

وقال ابن عبدالبر: أما المرسل: فإن هذا الاسم أوقعوه بإجماع على حديث التابعي الكبير عن النبي ﷺ[3].

وإذن فأصحاب هذا القول يخصون المرسل برواية التابعي الكبير عن النبي ﷺ.

الثاني: أن المرسل ما قال فيه التابعي ـ صغيراً كان أو كبيراً ـ قال رسول الله ﷺ، وهذا هو المشهور عند أهل الحديث[4].

قال أبو عبدالله الحاكم: إن مشايخ الحديث لم يختلفوا في أن الحديث المرسل هو الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي فيقول التابعي: قال رسول الله ﷺ[5].

---

(١) انظر تهذيب اللغة مادة رسل ١٢: ٣٩١، ولسان العرب ١١: ٢٨١، وجامع التحصيل ص ٢٣ ـ ٢٤.
(٢) المقدمة (مقدمة ابن الصلاح) ص ١٣٠ ـ ١٣٢.
(٣) التمهيد ١: ١٩.
(٤) جامع التحصيل ص ٣١.
(٥) معرفة علوم الحديث ص ٢٥.

وقال ابن عبدالبر: ومثله أيضاً (يعني المرسل الأول المتقدم ذكره) ما يجري مجراه عند بعض أهل العلم مرسل من دون هؤلاء مثل حديث ابن شهاب وقتادة وأبي حازم ويحيى بن سعيد عن النبي ﷺ، يسمونه مرسلاً كمرسل كبار التابعين[1].

وقال ابن الصلاح: والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك[2].

وقال العلائي: وحاصل كلام الحاكم وابن عبدالبر نقلاً عن أئمة الحديث اختصاص المرسل بما رواه التابعي عن النبي ﷺ، لكنه في التابعي الكبير متفق عليه، وفي التابعي الصغير مختلف فيه، هل هو مرسل أم لا؟... وهو الذي يقتضيه كلام جمهور أئمة الحديث في تعليلهم، لا يطلقون المرسل إلا على ما أرسله التابعي عن النبي ﷺ[3].

الثالث: أن المرسل قول الواحد من أهل هذه الأعصار وما قبلها: قال رسول الله ﷺ، قال العلائي: وهذا قول الغلاة من متأخري الحنفية، وهو مقتضى كلام إمام الحرمين ومن تبعه، لأنه مثَّل ذلك بالشافعي (يعني في روايته عن النبي ﷺ) ولا فرق بين الشافعي ومن بعده، ومثله أيضاً ما إذا سقط في أثناء السند رجلان فأكثر، يطلق عليه المرسل، ويجري فيه الخلاف[4].

وقال الحاكم: فأما مشايخ أهل الكوفة: فكل من أرسل الحديث من التابعين وأتباع التابعين ومن بعدهم من العلماء فإنه عندهم مرسَل محتج به...[5].

---

(١) التمهيد ١: ٢٠.
(٢) المقدمة ص ١٣٢.
(٣) جامع التحصيل ص ٢٩.
(٤) المرجع السابق ص ٣٠ - ٣١.
(٥) معرفة علوم الحديث ص ٢٦.

الرابع: قال النووي في المنهاج: المرسل عند الفقهاء وأصحاب الأصول والخطيب البغدادي وجماعة من المحدثين: ما انقطع إسناده على أي وجه كان انقطاعه، فهو عندهم بمعنى المنقطع[1]. وقال في المجموع: ومرادنا بالمرسل هنا: ما انقطع إسناده فسقط من رواته واحد فأكثر...[2].

وقال الخطيب: لا خلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث ـ الذي ليس بمدلس ـ هو رواية الراوي عمن لم يعاصره، أو لم يلقه... وكذلك الحكم فيمن أرسل حديثاً عن شيخ لقيه إلا أنه لم يسمع ذلك الحديث منه، وسمع ما عداه...[3].

الخامس: أن المرسل ما سقط من سنده رجل واحد سواء كان المرسِل له تابعياً، أو من بعده. وهو ظاهر كلام الإمام الشافعي، واختيار الخطيب والمازري، ويدل عليه كلام أبي حاتم الرازي وابنه عبدالرحمٰن وغيرهما من أئمة الحديث عند كلامهم في المراسيل[4].

قال الشافعي: المنقطع مختلف فمن شاهَد أصحاب النبي ﷺ من التابعين فحدث حديثاً منقطعاً عن النبي ﷺ اعتبر عليه بأمور... ثم قال: فأما من بعد كبار التابعين فلا أعلم منهم واحداً يقبل مرسله»[5].

وقال المازري: أما المرسل فهو رواية التلميذ عن شيخ شيخه، كقول سحنون: قال مالك...»[6].

---

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم ١: ٣٠.
(٢) المجموع شرح المهذب ١: ٩٩.
(٣) الكفاية ص ٣٨٤.
(٤) جامع التحصيل ص ٣١.
(٥) الرسالة ص ٤٦١ ـ ٤٦٥، وانظر جامع التحصيل ص ٢٥.
(٦) جامع التحصيل ص ٢٦.

هذه مجمل أقوال أهل العلم في تعريف المرسل، وقدمنا أن التعريف المشهور عند المحدثين هو ما رواه التابعي ـ مطلقاً ـ عن النبي ﷺ، لكنهم ربما أطلقوا الإرسال على ما لم يسمعه الراوي ممن روى عنه إذا كان ممن لم يدركه أو لم يلقه، فيقولون: فلان عن فلان مرسل، أي: لم يسمع منه أو لم يلقه أو لم يدركه، وسواء كان أحدهما تابعياً والآخر صحابياً، أو كانا من التابعين، أو ممن بعدهم.

ثم إن في بعض ما ذكروه من تعريفات للمرسل ما يشمل التدليس، كما جاء في قول الخطيب: «وكذلك الحكم فيمن أرسل حديثاً عن شيخ لقيه إلا أنه لم يسمع ذلك الحديث منه، وسمع ما عداه...»[1] وقول المازري: «أما المرسل فهو رواية التلميذ عن شيخ شيخه»[2] وسيأتي بعد تعريف التدليس التفريق بينه وبين الإرسال، وينبغي أن نشير إلى تفريق الحافظ ابن حجر بين الإرسال الخفي وبين الإرسال الجلي، بأن ما رواه الراوي عمن عاصره فهو إرسال خفي، أما روايته عمن لم يعاصره ولم يدركه فهي مطلق الإرسال، وفيما قاله تفصيل سيأتي بيانه من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

أقوال العلماء في حكم الاحتجاج بالمرسل:

اختلفت أقوال العلماء في حكم الاحتجاج بالحديث المرسل وإن كانت لا تعدو القول بالقبول أو بالرد أو بالتفصيل.

أما من قال برده فهم جمهور أهل الحديث مثل عبدالرحمٰن بن مهدي. ويحيى بن سعيد القطان وعامة أصحابهما كابن المديني وأبي خيثمة زهير بن حرب ويحيى بن معين وابن أبي شيبة. ثم أصحاب هؤلاء كالبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن خزيمة، وهذه الطبقة

---

(١) الكفاية ص ٣٨٤.

(٢) جامع التحصيل ص ٢٦.

ثم من بعدهم كالدارقطني والحاكم والخطيب والبيهقي ممن صنّف في الأحكام. فَقَلَّ من يُدخل منهم في كتابه المراسيل إذا كان مقصوراً على إخراج الحديث المرفوع، نعم من يذكر منهم في مصنفه أقوال الصحابة والتابعين فإنه يجيء بالحديث المرسل أحياناً كعبدالرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة. أما أبو داود السجستاني فقد أفرد للمراسيل خارج السنن كتاباً ولم يخرجها فيه، وكلام الإمام أحمد بن حنبل في العلل يدل على ترجيح هذا القول لأنه وكل من يعلم علم علل الحديث يعترض على ما روي مسنداً بالإرسال له من بعض الطرق ويعلله به، فلو كان المرسَل حجة لازمة لما اعترض به، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: لا يحتج بالمراسيل ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة، وهذا قول جمهور الشافعية واختيار إسماعيل القاضي وابن عبدالبر وغيرهما من المالكية، والقاضي أبي بكر الباقلاني وجماعة كثيرين من أئمة الأصول.

القول الثاني: قبول مراسيل كبار التابعين مطلقاً ورد ما عداها، ثم اختلف هؤلاء فمنهم من بالغ فيه حتى قال: هو أعلى من المسند وأرجح منه، لأن من أسند الحديث فقد أحالك على إسناده والنظر في أحوال رواته والبحث عنهم. ومن أرسل منهم حديثاً مع علمه ودينه. وإمامته وثقته فقد قطع لك على صحته وكفاك النظر فيه، وهذا قول كثير من الحنفية وبعض المالكية فيما حكى ابن عبدالبر عنهم.

ومنهم من قال: لا فرق بين المرسل والمسند، بل هما سواء في وجوب الحجة والاستعمال، وهو قول الطبري وأبي الفرج المالكي وأبي بكر الأبهري أحد أئمة المالكية أيضاً.

ومنهم من قال بتقديم المسند على المرسل عند التعارض، وأن المرسل وإن كان يحتج به لكنه دون المسند، وهؤلاء هم أكثر المالكية والمحققون من الحنفية كأبي جعفر الطحاوي وأبي بكر الرازي.

القول الثالث: قبول مراسيل التابعين كلهم على اختلاف طبقاتهم،

وهذا قول مالك وجمهور أصحابه وأحمد بن حنبل وكل من يقبل المرسل من أهل الحديث، ثم من ألحق بالمرسل ما سقط في أثناء إسناده رجل واحد غير الصحابي يقبله أيضاً كما يقبل المرسل، وهو مقتضى مذهب المالكية في احتجاجهم ببلاغات الموطأ ومنقطعاته.

القول الرابع: قبول مراسيل التابعين وأتباعهم مطلقاً إلا أن يكون المرسِل ممن عُرف بالإرسال عن غير الثقات فإنه لا يُقبل مرسله، وأما بعد العصر الثالث فإن كان المرسِل من أئمة النقل قبل مرسله وإلا فلا، وهو قول عيسى بن أبان واختيار أبي بكر الرازي والبزدوي وأكثر المتأخرين من الحنفية، وقال القاضي عبدالوهاب المالكي: هذا هو الظاهر من المذهب عندي.

القول الخامس: قبول كل مرسل سواء بَعُدَ عهده وتأخر زمنه عن عصر التابعين، أو قَرُبَ، حتى مرسل من في عصرنا إذا قال: قال رسول الله ﷺ وهذا قول غلاة متأخري الحنفية، وهو توسع غير مرضي، بل هو باطل مردود بالإجماع في كل عصر على اعتبار الأسانيد والنظر في عدالة الرواة وجرحهم، ولو جُوِّز قبول مثل هذا لزالت فائدة الإسناد بالكلية، وبطلت خِصِّيصة هذه الأُمة، وسقط الاستدلال بالسنة على وجهها، وظهور فساد هذا القول غني عن الإطالة فيه. ولا تفريع عليه.

القول السادس: إن كان المرسِل عرف من عادته أنه لا يُرسل إلا عن ثقة قُبِل مرسله، ومن عُرف أنه يُرسل عن كل أحد سواء كان ثقة أو ضعيفاً فلا يُقبل مرسله. وهذا اختيار جماعة كثيرين من أئمة الجرح والتعديل كيحيى بن سعيد القطان وعلي بن المديني وغيرهما.

قال العلائي: وهذا القول أرجح الأقوال في هذه المسألة وأعدلها، وهو غير قول الرازي المتقدم، لأن ذلك يقبل المرسل ما لم يعرف الراوي بالإرسال عن غير الثقات، وهذا القول يتوقف عن قبول المرسَل حتى يعلم أن الراوي لا يُرسل إلا عن ثقة.

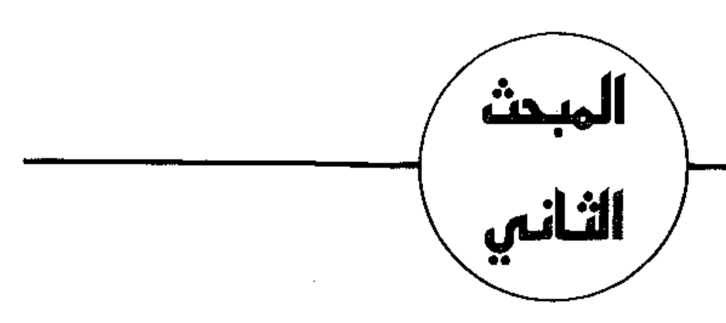
القول السابع: إن كان المرسِل من أئمة النقل المرجوع إلى قولهم في الجرح والتعديل قُبل ما أرسله إذا جزم به، وإن لم يكن كذلك فلا، وهذا اختيار جماعة من الأصوليين منهم إمام الحرمين وابن الحاجب، ولا فرق عند هؤلاء بين التابعين ومن بعدهم.

القول الثامن: إذا اعتضد مرسل كبار التابعين بشيء آخر من مسند أو مرسل من وجه آخر، أو قول بعض الصحابة - مع شروط أخرى - قُبِل، وهذا اختيار الشافعي كما بيّنه في الرسالة.

القول التاسع: أنه لا فرق في هذا الحكم بين كبار التابعين وصغارهم، فكل من اعتضد مرسله بشيء من ذلك كان مقبولاً[1].

هذه مجمل أقوال أهل العلم في حكم الاحتجاج بالحديث المرسل، والراجح - والله أعلم - هو ما عليه جمهور المحدثين من ردِّ المرسل، وأن الحجة لا تثبت به لجهالة من أرسل عنه ولغير ذلك مما هو مفصّل في موضعه. وهذا المبحث مأخوذ من «جامع التحصيل للعلائي» وقد حاولت أن أرجع إلى مصادره عَلّني أجد ما أُضيفه إليه فعجزت عن الإتيان بقريب من عمله فكيف بمثله، وصدق أبو عمرو بن العلاء حين قال: «ما نحن فيمن مضى إلا كبقل في أُصول نخل طوال»[2].

(١) انظر جامع التحصيل ص ٤٨ - ٤٩.
(٢) الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١: ٥.



الإسناد المعنعن

الإسناد المعنعن:

قال ابن عبدالبر: الإسناد المعنعن: فلان عن فلان عن فلان عن فلان[1]، قالوا: وهي مصدر عنعن الحديث كقولهم: حولق وحوقل أخذاً من قول: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، . وسبحل من قول: سبحان الله[2].

وللعلماء في حكم الإسناد المعنعن من حيث الاتصال والإرسال أقوال:

القول الأول:

مذهب أهل التشديد، وهؤلاء لا يعدون متصلاً من الحديث إلا ما نُص فيه على السماع. أو حصل العلم به من طريق آخر، وأن ما قيل فيه: فلان عن فلان. فهو من قبيل المرسل أو المنقطع حتى يتبين اتصاله بغيره[3] حكى الحارث المحاسبي عن بعض أهل العلم أنهم قالوا: لا بد أن يقول

---

(١) التمهيد ص ١٢.
(٢) توضيح الأفكار ١: ٣٣٠.
(٣) السُّنَن الأبين ص ٢١ ـ ٢٢.

كل عدل في الإسناد: حدثني، أو سمعت إلى أن ينتهي إلى النبي ﷺ، فإن لم يقولوا أو بعضهم ذلك فلا. كما سيأتي كلامه بتمامه فيما بعد إن شاء الله[1]، وحكاه ابن الصلاح عن بعض الناس ولم يُسم قائله[2]، ومن قبلهما الرامهرمزي حيث قال: قال بعض المتأخرين من الفقهاء: كل من روى من أخبار النبي ﷺ خبراً فلم يقل فيه: سمعته، ولا حدثنا ولا أنبأنا، ولا أخبرنا، ولا لفظة توجب صحة الرواية إما بسماع أو غيره مما يقوم مقامه فغير واجب أن يحكم بخبره، وإذا قال: حدثنا أو أخبرنا فلان عن فلان ولم يقل: حدثنا فلان أن فلاناً حدثه ولا ما يقوم به مقام هذا من الألفاظ احتمل أن يكون بين فلان الذي حدثه وبين فلان الثاني رجل آخر لم يُسمه. لأنه ليس بمنكر أن يقول قائل: حُدِّثنا عن النبي ﷺ بكذا وكذا، وفلان حدثنا عن مالك والشافعي، وسواء قيل ذلك فيمن عُلم أن المخاطب لم يره أو فيمن لم يُعلم ذلك منه. لأن معنى قوله: «عن» إنما هو أن ردّ الحديث إليه، وهذا سائغ في اللغة مستعملٌ بين الناس،... ثم قال: بين قول الفقيه حدثنا سفيان ـ فرق ـ وبين عن سفيان[3] كما روي عن وكيع قال: قال شعبة: فلان عن فلان ليس بحديث، قال وكيع: وقال سفيان: هو حديث، قال أبو عمر: ثم إن شعبة انصرف عن هذا إلى قول سفيان ـ انتهى[4].

وقال ابنُ رُشَيد: وما نقله مسلم رحمه الله عن العلماء الذين سمّى ومن جملتهم شعبة من أنهم لا يتفقدون ذلك ـ يعني السماع ـ يدلك أيضاً على رجوع شعبة كما ذكر أبو عمر[5]. وقال قبل ذلك: وهذا المذهب ـ وإن قل القائل به. بحيث لا يُسمى ولا يُعلم فهو الأصل الذي كان يقتضيه الاحتياط.

---

(١) النكت ٢: ٥٨٤، وفتح المغيث ص ١: ٣١٠ ـ ٣١١.
(٢) المقدمة ص ١٥٢.
(٣) المحدث الفاصل ص ٤٥٠ ـ ٤٥١.
(٤) التمهيد ١: ١٢ ـ ١٣.
(٥) السّنن الأبين ص ٢٩.

وحجته: أن «عن» لا تقتضي اتصالاً لا لغة ولا عرفاً، وإن توَهّم متوهم فيها اتصالاً لغة فإنما ذلك بمحل المجاوزة المأخوذ عنه. تقول: أخذ هذا عن فلان، فالأخذ حصل متصلاً بالمحلّ المأخوذ عنه. وليس فيها دليل على اتصال الراوي بالمروي عنه، وما عُلم منهم أنهم يأتون بـ (عن) في موضع الإرسال والانقطاع يخدم ادعاء العرف. وإذا أشكل الأمر وجب أن يُحكم بالإرسال لأنه أَدْوَن الحالات، فكأنه أخذ بأقل ما يصح حمل اللفظ عليه. وكان ينبغي لصاحب هذا المذهب أن لا يقول بالإرسال بل بالتوقف حتى يتبيّن لمكان الاحتمال[1].

وستأتي مناقشة هذا القول والذي بعده آخر القول الثالث إن شاء الله تعالى.

القول الثاني:

وهو من مذاهب أهل التشديد ـ أيضاً ـ إلا أنه أخف من الأول، وهو ما حكاه ابن الصلاح قال: «وذكر أبو المظفر السمعاني في العنعنة: أنه يشترط طول الصحبة بينهم»[2] قال ابن رشيد: وهذا بلا ريب يتضمن السماع غالباً لجملة ما عند المحدث أو أكثره، ولا بد مع هذا أن يكون سالماً من وصمة التدليس، وحجة هذا المذهب هي الأولى بعينها، ولكنه خفَّف في اشتراط السماع تنصيصاً في كل حديث حديث لتعذر ذلك. ولوجود القرائن المفهِمة للاتصال: من إيراد الإسناد وإرادة الرفع بعضهم عن بعض عند قولهم: (فلان عن فلان) مع طول الصحبة[3].

القول الثالث:

اشتراط ثبوت السماع أو اللقاء في الجملة لا في كل حديث. قال ابنُ رُشَيْد: وهو رأي كثير من المحدثين: منهم الإمام أبو عبدالله البخاري.

---

(١) السّنن الأبين ص ٢٢ ـ ٢٣.
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٥٧.
(٣) السّنن الأبين ص ٣١.

وشيخه علي بن المديني وغيرهما. قال: وهو الصحيح من مذاهب المحدثين، وهو الذي يعضده النظر، فلا يُحمل منه على الاتصال إلا ما كان بين متعاصِرَين يُعلم أنهما قد التقيا من دهرهما مرة فصاعداً، وما لم يعرف ذلك فلا تقوم الحجة منه إلا بما شُهد له لفظ السماع أو التحديث أو ما أشبههما من الألفاظ الصريحة إذا أخبر بها العدل عن العدل، وحجة هذا المذهب: إجماع جماهير النقلة على قبول الإسناد المعنعن وإيداعه في كتبهم التي اشترطوا فيها إيراد الصحيح مع ما تقرَّر من مذهبهم أن المرسَل لا تقوم به حجة. وأنهم لا يُودعون فيها إلا ما اعتقدوا أنه مسند... ثم قال: ولا ينبغي أن يُحمل قول البخاري وابن المديني على أنهما يريدان باللقاء «السماع»، وهذا الحرف لم نجد عليه تنصيصاً يُعتمد. وإنما وجدت ظواهر محتملة أن يحصل الاكتفاء عندهم باللقاء المحقق وإن لم يذكر سماع، وأن لا يحصل الاكتفاء إلا بالسماع، وأنه الأليق بتحرِّيهما والأقرب إلى صوب الصواب، فيكون مرادهما باللقاء والسماع معنى واحداً...[1].

وقد قال بإجماع أهل العلم على قبول الإسناد المعنعن بشرطه كثير من الأئمة المتقدمين منهم: أبو عبدالله الحاكم، والخطيب البغدادي وابن عبدالبر، وأبو عمرو الداني، وغيرهم. وهذه أقوالهم:

قال الحاكم: «الأحاديث المعنعنة وليس فيها تدليس هي متصلة بإجماع أئمة أهل النقل على تورُّع رواتها عن أنواع التدليس»[2].

وقال ابن عبدالبر: إعلم وفقك الله أني تأملت أقاويل أئمة أهل الحديث. ونظرت في كتب من اشترط الصحيح في النقل منهم ومن لم يشترطه، فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعَن لا خلاف بينهم في ذلك إذا جمع شروطاً ثلاثة وهي: عدالة المحدثين في أحوالهم، ولقاء

---

(١) السُّنن الأبين ص ٣١ - ٣٢ بتصرف يسير.

(٢) معرفة علوم الحديث ص ٣٤.

بعضهم بعضاً مجالسة ومشاهدة، وأن يكونوا بُرَآء من التدليس... ثم قال: وهو قول مالك وعامة أهل العلم والحمد لله إلا أن يكون الرجل معروفاً بالتدليس فلا يُقبل حديثه حتى يقول: حدثنا أو سمعت، فهذا ما لا أعلم فيه خلافاً[1].

وقال الخطيب البغدادي: أهل العلم بالحديث مجمعون على أن قول المحدث حدثنا فلان عن فلان صحيح معمول به إذا كان شيخه الذي ذكره يُعرف أنه قد أدرك الذي حدث عنه ولقيه وسمع منه ولم يكن هذا المحدث ممن يدلس ولا يعلم أنه يستجيز إذا حدثه أحد شيوخه عن بعض من أدرك حديثاً نازلاً فسمى بينهما في الإسناد من حدثه به أن يسقط ذلك ويروي الحديث عالياً فيقول حدثنا فلان عن فلان، أعني الذي لم يسمعه منه، لأن الظاهر من الحديث السالم راويه مما وصفنا الاتصال وإن كانت العنعنة هي الغالبة على إسناده[2].

وقال ابن الصلاح: والصحيح الذي عليه العمل أنه من قبيل الإسناد المتصل، وإلى هذا ذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم، وأودعه المشترطون للصحيح في تصانيفهم فيه وقبلوه...، وادعى أبو عمرو الداني إجماع أهل النقل على ذلك[3].

ولا يخدش في هذا الإجماع قول الحارث المحاسبي: إن أهل العلم اختلفوا فيما يثبت به الحديث على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه لا بد أن يقول كل عدل في الإسناد: حدثني أو سمعت إلى أن ينتهي إلى النبي ﷺ فإذا لم يقولوا كلهم ذلك، أو لم يقله بعضهم فلا يثبت لأنهم عُرف من عادتهم الرواية بالعنعنة فيما لم يسمعوه.

---

(١) التمهيد ١: ١٢ - ١٣.

(٢) الكفاية ص ٢٩١، وقال الحافظ في النكت ٢: ٥٨٤: مراده بهذا الاحتراز أن لا يكون المعنعِن مدلساً ولا مسوياً.

(٣) المقدمة ص ١٥٢.

الثاني: التفرقة بين المدلس وغيره فمن عُرف لُقيه وعدم تدليسه قُبِل وإلا فلا.

الثالث: من عُرف لُقيه وكان يُدلس لكن لا يُدلس إلا عن ثقة قُبل وإلا فلا. انتهى. حيث يُقال: إن الإجماع راجع إلى ما استقر عليه الأمر بعد انقراض الخلاف السابق فيُخرَّج على المسألة الأصولية في قبول الوفاق بعد الخلاف[1].

ودعوى الإجماع هذه أقوى الأدلة على رد القولين السابقين، فما دام أهل العلم قد أجمعوا على قبول الإسناد المعنعَن بالشروط المعروفة فلا يُعرَّج على القول بعدم قبولها لكونه مخالفاً للإجماع، ثم إن إدخال من اشترط الصحيح كالشيخين الحديث المعنعن في كتابه والاحتجاج به دليل على قبول الإسناد المعنعن وصحته، كما أن إطباق الأمة على تلقيه بالقبول دليل آخر على فساد قول من اشترط السماع في كل حديث من أول الإسناد إلى آخره، فلا يمكن أن تجتمع الأمة على باطل، وقد أجمعت ـ دون شك ـ على تلقي ما في كتابي الشيخين من الأحاديث بالقبول والعمل وإن كانت واردة بالإسناد المعنعن.

القول الرابع:

اشتراط المعاصرة مع إمكان اللقاء أو السماع دون التحقق من وقوعه، إلا أن يأتي ما يعارضه مثل أن يُعلم أنه لم يسمع منه. أو لم يلق المنقول عنه ولا شاهده. أو تكون سِنه لا تحتمل ذلك[2]. وهذا مذهب الإمام مسلم وهو الذي نصره في مقدمة صحيحه وادعى الإجماع وعرف المحدثين عليه، وأنكر على من قال باشتراط اللقاء والسماع مرة فصاعداً إنكاراً شديداً، وشنَّع عليه، ووصفه بأوصاف ذميمة، وقد تبع مسلماً على مذهبه فرقة من

---

(١) النكت ٢: ٥٨٤ ـ ٥٨٥.

(٢) انظر السَّنن الأبين ص ٤٨.

المحدثين وفرقة من الأُصوليين، منهم القاضي أبو بكر الباقلاني، وأبو بكر الشافعي الصيرفي[1].

قال مسلم: . . . وذلك أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً: أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً، وجائز ممكن له لقاؤه والسماع منه لكونهما جميعاً كانا في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام؛ فالرواية ثابتة، والحجة بها لازمة إلا أن يكون هناك دلالة بيِّنة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه، أو لم يسمع منه شيئاً، فأمّا والأمر مبهم على الإمكان الذي فسَّرنا، فالرواية على السماع أبداً حتى تكون الدلالة التي بيَّنا. . .[2] وما علمنا أحداً من أئمة السلف ممن يستعمل الأخبار ويتفقد صحة الأسانيد وسقمها مثل أيوب السِّخْتياني وابن عون ومالك بن أنس وشعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان وعبدالرحمٰن بن مهدي ومن بعدهم من أهل الحديث فتّشوا عن موضع السماع في الأسانيد ـ كما ادعاه الذي وصفنا قوله ـ وإنما كان تَفَقُّد من تفقّد منهم سماع رواة الحديث ممن روى عنهم إذا كان الراوي ممن عُرف بالتدليس في الحديث وشُهر به، فحينئذ يبحثون عن سماعه في روايته، ويتفقدون ذلك منه كي تنزاح عنهم علة التدليس، فمن ابتغى ذلك من غير مدلس على الوجه الذي زعم من حكينا قوله. فما سمعنا ذلك عن أحد ممن سمَّينا ولم نُسم من الأئمة[3].

وقد ناقش ابن رُشَيد في كتابه السَّنن الأبين أدلة مسلم مناقشة علمية دقيقة بأدب رفيع ـ لم أر مثله لغيره ولولا خشية الإطالة لقمت بتلخيصه وتهذيبه، فليُراجع هناك ـ وانتهى إلى ترجيح القول الثالث الذي عليه جمهور المحدثين، والذي اعتمده أبو عبدالله البخاري في كتابه الصحيح.

---

(١) انظر السنن الأبين ص ٤٩.
(٢) صحيح مسلم ـ المقدمة ١: ٢٩ ـ ٣٠.
(٣) المرجع السابق ١: ٣٢ ـ ٣٣.

القول المختار:

قلت: ولي فيما رجَّحوه قولٌ آخر أرجو أن يكون صواباً، وهو: ما دام علماء الأُمة الإسلامية قد أجمعوا على تلقي الصحيحين بالقبول، وحكموا لأحاديثهما بالصحة، فإن هذا الحكم شاملٌ للأحاديث المعنعنة الواردة في صحيح مسلم، وهي جارية على شرطه الذي بَسَطه في مقدمة كتابه، والحكم بالصحة يعني اتصال الإسناد مع بقية الشروط المعروفة، وإذن فالأحاديث المعنعنة تلك محكوم لها بالاتصال والصحة، مع أن في رواتها من لم نتحقق من لقائه لشيخه وسماعه منه، لكنا نعلم أنه ممن عاصره وأمكن لقاؤه له والسماع منه. وإذا كان هذا شرط مسلم في صحيحه في الحديث المعنعن ـ وكتابه وكتاب البخاري في أعلى درجات الصحة ـ فكل حديث خارج الصحيحين تحقَّق فيه معاصرة الراوي لشيخه مع إمكان لقائه له وإن لم نجد في خبر أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام فحكمه الاتصال كذلك، إلا أن تأتي دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه، أو لم يسمع منه شيئاً، ولا فرق في ذلك بين ما في الصحيح وما في غيره.

ثم إن هذا الترجيح ـ لشرط مسلم ـ مبني على صحة كتابه ـ فإذا كانت أحاديثه صحيحة لزم أن يكون الشرط الذي بنى عليه كتابه صحيحاً هو الآخر، ومن يقول: إن شرط مسلم الذي وضع على أساسه تلك الأحاديث في كتابه لا يقتضي اتصال الإسناد المعنعن. لزمه أن يحكم بالضعف والانقطاع على كل حديث ورد في صحيح مسلم معنعناً.

كما أن من يقبل صحيح مسلم ويحكم له بالصحة، ثم يخالف مسلماً في شرطه الذي بنى عليه كتابه ويقول: إنه لا يقتضي الاتصال، فقد وقع في التناقض من حيث لا يعلم، فإما أن يحكم للكتاب بالصحة ويتلقى شرط صاحبه بالقبول، وإما أن يرد الكتاب وشرطه معاً، وهذا ـ الأخير ـ لا يفعله امرؤ مسلمٌ، لتضمنه مخالفة ما أجمعت عليه الأمة، وسار عليه سلفها

وخلفها من الحكم بصحة الكتابين، وتلقيهما بالقبول سوى أحرف يسيرة معروفة عند أهل العلم والاختصاص.

ثم إن ثبوت اللقاء أو السماع في الجملة وإن كان أدلَّ على الاتصال من المعاصرة مع إمكان اللقاء، إلا أن هناك ما هو أقوى وأصرح وأدل على الاتصال منه، وذلك ما صرح فيه الراوي عن شيخه بالسماع أو بالتحديث أو بالإخبار من أول الإسناد إلى آخره ـ كما هو عند أصحاب القول الأول ـ ولا شك أن الإسناد المصرَّح فيه بالسماع من أوله إلى آخره أقوى ـ من هذه الحيثية ـ من الإسناد المعنعن الذي لقي فيه الراوي شيخه الذي روى عنه، وهذا الإسناد أيضاً أقوى من الإسناد المعنعن الذي علمنا إدراك الراوي لشيخه ومعاصرته له، لكننا لم نتحقق من لقائه له أو سماعه منه، وهذه الأنواع الثلاثة يُحكم لها بالاتصال وإن كانت على درجات متفاوتة، فكما أن الرواة الثقات على درجات متفاوتة من حيث الحفظ والضبط والإتقان، فإذا اختلفوا قدَّمنا الأحفظ وإن وُصفوا مثله بالحفظ، فكذلك أنواع الأسانيد المتقدمة تتفاوت من حيث الاتصال، فما كان بالسماع كله من أول الإسناد إلى آخره مقدمٌ على الإسناد المعنعَن، ومن روى عمن عرفنا لقاءه وكثرة مجالسته له مقدم على من عرفنا لقاءه له لكن لم تطل مجالسته له، وكذا نقدمه على من عرفنا إدراكه له في الجملة ومعاصرته له لكن لم نتحقق من لقائه له وسماعه منه، وباب الترجيح بين الروايات والأحاديث المختلفة واسعٌ جداً، ولكل محدث اجتهاده ونظرته.

ومما تقدم نعلم أن رواية الراوي عمن أدركه وعاصره وأمكن لقاؤه له متصلة صحيحة، والحجة بها لازمة، ومن رأى فيها غير ذلك فقد خالف الإجماع، وحكم على الأحاديث المعنعنة الواردة في صحيح مسلم بالانقطاع والضعف، وحسبك بما هذه صفته قولاً مرذولاً مردوداً، مخالفاً لما عليه سلف الأمة وخلفها. والله أعلم.

حكم «أن» من حيث الاتصال والإرسال:

قدمنا أقوال أهل العلم في حكم «عن» وبعضهم ألحق بها «أن» وهم أكثر المحدثين ومنهم مالك كما حكاه ابن عبدالبر في التمهيد قال: فجمهور أهل العلم على أن «عن» و «أن» سواء وأن الاعتبار ليس بالحروف وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة، فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحاً كان حديث بعضهم عن بعض أبداً بأي لفظ ورد محمولاً على الاتصال حتى تتبيّن فيه علة الانقطاع...[1].

قال السخاوي: ويتأيد التسوية بين «أن» و «عن» بأن لغة بني تميم إبدال العين من الهمزة[2].

أما الحافظ أبو بكر البرديجي فقال: «أن» محمولة على الانقطاع حتى يتبيّن السماع في ذلك الخبر بعينه من طريق آخر. أو يأتي ما يدل على أنه قد شهده وسمعه[3]. وكذا قال أبو الحسن الحصّار: إن فيها اختلافاً والأولى أن تُلحق بالمقطوع[4] إذ لم يتفقوا على عَدِّها من المسند، ولولا إجماعهم في «عن» لكان فيه نظر[5].

والصواب ما ذهب إليه ابن عبدالبر ـ والله أعلم ـ فقد وافقه عليه أكثر المحدثين والأصوليين، قال أبو بكر الشافعي الصيرفي: كل من عُلم له سماع من إنسان فحدَّث عنه فهو على السماع حتى يُعلم أنه لم يسمع منه ما حكاه، وكل من علم له لقاء من إنسان فحدّث عنه فحُكْمُه هذا الحكم»[6]. وهذا فيمن لم يظهر تدليسه، قال ابن الصلاح: لأنه لو لم يكن قد سمعه

---

(١) التمهيد ١ : ٢٦.
(٢) فتح المغيث ١ : ٣١٨.
(٣) التمهيد ١ : ٢٦.
(٤) ابن الحصار ممن يُعَبِّر بالمقطوع عن المنقطع مثل الشافعي والحميدي والدارقطني.
(٥) فتح المغيث ١ : ٣١٩.
(٦) المقدمة ص ١٥٦.

منه لكان بإطلاقه الرواية عنه من غير ذكر الواسطة بينه وبينه مدلساً، والظاهر السلامة من وصمة التدليس، والكلام فيمن لم يُعرف بالتدليس، ومن أمثلة ذلك قوله: قال فلان كذا وكذا، مثل أن يقول نافع: قال ابن عمر، وكذلك لو قال عنه: ذكر، أو: فعل، أو: حدّث، أو: كان يقول كذا وكذا وما جانس ذلك، فكل ذلك محمولٌ ظاهراً على الاتصال، وأنه تلقّى ذلك منه من غير واسطة بينهما، مهما ثبت لقاؤه في الجملة[1]. وبمثل هذا قال العراقي والسخاوي وغيرهم من أئمة الحديث[2]. هذا وفي المسألة تفصيل لم نُعَرِّج عليه فليُراجع في مظانه.

---

(١) المقدمة ص ١٥٦.

(٢) فتح المغيث ١: ٣٢٢.



المبحث الثالث

العبارات الدالة على الاتصال

العبارات الدالة على الاتصال:

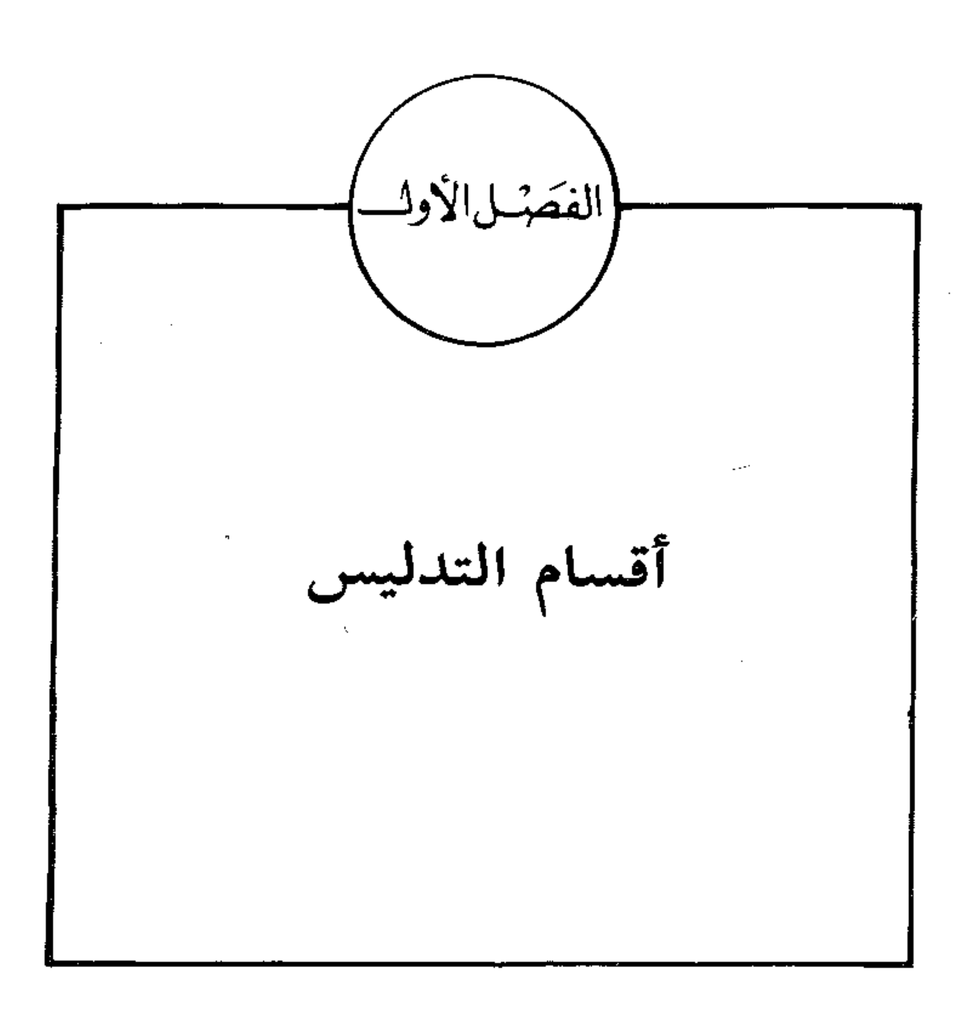
قال الخطيب: اللفظ الذي يرتفع به الإيهام ويزول به الإشكال في رواية المدلس أن يقول: سمعت فلاناً يقول، ويحدث، ويخبر، أو قال لي فلان، أو ذكر لي، أو حدثني وأخبرني من لفظه، أو حدث وأنا أسمع، أو قرئ عليه وأنا حاضر، وما يجري مجرى هذه الألفاظ مما لا يحتمل غير السماع وما كان بسببه[1].

وقال ابن رشيد: اعلم أن البيِّن اتصاله من الحديث ما قال فيه ناقلوه: (سمعت فلاناً) أو (حدثنا) أو (أنبأنا) أو (أخبرنا) أو (قرأ علينا) أو (قرأنا) أو (سمعنا عليه) أو (قال لنا) أو (حكى لنا) أو (ذكر لنا) أو (شافهنا) أو (عرض علينا) أو (عرضنا عليه) أو (ناولنا) أو (كتب لنا) إذا كتب له ذلك الشيء بعينه وكان يعرف خط الكاتب إليه.. أو ما أشبه ذلك من العبارات المثبتة للاتصال النافية للانفصال، فهذه كلها لا إشكال في اتصالها لغة وعرفاً إذا كان الطريق كله بهذه الصفة، وإن خالف بعضهم في بعضها، وهذا الذي قلناه قبل أن يشيع اختصاص بعض هذه الألفاظ بالإجازة المعينة أو المطلقة على ما هو المعلوم من تفاصيل مذاهب المحدثين في ذلك، ومن تخصيص بعض هذه الألفاظ ببعض الصور تمييزاً لأنواع التحمل وتحرزاً من الراوي تظهر به نزاهته. انتهى[2].

---

(١) الكفاية ص ٣٦٢ - ٣٦٣.

(٢) السَّنن الأبين ص ١٧ - ١٨.



الفَصْل الأول

أقسام التدليس

التدليس في اللغة:

قال ابن الأعرابي ـ فيما نقله عنه الأزهري ـ الدَّلَسُ: السواد والظلمة، وفلان لا يدالس ولا يوالس، يعني: لا يظلم ولا يخون، وقال شَمَر: المدالسة: إذا باعك شيئاً فلم يُبَيِّنه لك، يقال: دلَّس لي سلعة سَوْء، واندلس الشيء: إذا خفي، ودلّسته فتدلّس، وقال الليث: يقال: دلَّس في البيع وفي كل شيء: إذا لم يبيِّن عيبه، وقال الأزهري: ومن هذا أخذ التدليس في الإسناد وهو أن يحدث به عن الشيخ الأكبر وقد كان رآه، وإنما سمعه عمن دونه ممن سمعه منه. وقد فعل ذلك جماعة من الثقات، والدلسة الظلمة[١].

وقال الحافظ ابن حجر: إنه مشتق من الدَّلَس وهو الظلام، وكأنه أظلم أمره على الناظر لتغطية وجه الصواب فيه[٢].

وقال البقاعي: إنه مأخوذ من الدَّلَس ـ بالتحريك ـ وهو اختلاط الظلام الذي هو سبب لتغطية الأشياء عن البصر، ومنه التدليس في البيع، يقال: دلس فلان على فلان أي: ستر عنه العيب الذي في متاعه، كأنه أظلم عليه الأمر[٣].

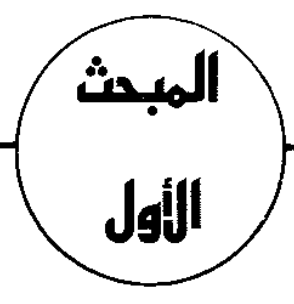
ومن هذا نعلم أن التدليس فيه ظلمة ينتج عنها تغطية حقيقة الأمر عن الناظر إليها، وقد تكون هذه التغطية لستر عيب ـ كما يصنع بعض البائعين

(١) تهذيب اللغة مادة «دلس» ١٢: ٣٦٢.
(٢) النكت ٢: ٦١٤.
(٣) توضيح الأفكار ١: ٣٤٦ ـ ٣٤٧.

من كتمان عيب ما يبيعونه للناس تنفيقاً للسلعة ـ وقد لا يكون وراء تلك التغطية والظلمة عيب ولا خلل.

أما تعريف التدليس في اصطلاح المحدثين فيختلف باختلاف أقسامه، حيث جعله ابن الصلاح على قسمين: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، وتابعه على هذا التقسيم جماعة منهم الحافظ ابن حجر والسخاوي وغيرهم.

أما الحافظ العراقي فجعله ثلاثة أقسام: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، وتدليس التسوية، ومن جعله قسمين أدخل تدليس التسوية في تدليس الإسناد وجعله أحد أنواعه، وهذا ما سنسير عليه حيث سنقسم التدليس إلى قسمين: أحدهما تدليس الإسناد ويتفرع عنه تدليس التسوية، والعطف، والقطع، والسكوت والصيغ. والثاني: تدليس الشيوخ ويلحق به تدليس البلدان، ولا ينبني على هذا الاختلاف شيء يتعلق بالحكم، بل هو اصطلاح ولا مشاحة فيه.



تدليس الإسناد، وما يلحق به

القسم الأول: تدليس الإسناد

وللعلماء في تعريفه أقوال:

القول الأول:

وهو أضيق التعاريف ـ حيث خص التدليس برواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه، موهماً سماعه منه، قال أبو بكر البزار: هو أن يروي عمن قد سمع منه ما لم يسمعه منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه[1]. وبمثله عرَّفه أبو الحسن بن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام فقال: ونعني به أن يروي المحدث عمن قد سمع منه ما لم يسمعه منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه، والفرق بينه وبين الإرسال هو: أن الإرسال روايته عمن لم يسمع منه، ولما كان في هذا قد سمع منه جاءت روايته عنه بما لم يسمعه منه كأنها إيهام سماعه ذلك الشيء، فلذلك سمي تدليساً»[2].

وهذا منهما تخصيص للتدليس بروايته عمن سمع منه ما لم يسمعه منه موهماً سماعه منه. وهذا القول يفهم من كلام الخطيب في الكفاية حيث قال: تدليس الحديث الذي لم يسمعه الراوي ممن دلسه عنه بروايته إياه على وجه يوهم أنه سمعه منه، ويعدل عن البيان لذلك، ولو بيَّن أنه لم

(١) التقييد والإيضاح ص ٩٧.

(٢) النكت ٢ : ٦١٤.

يسمعه من الشيخ الذي دلّسه عنه فكشف ذلك لصار ببيانه مرسِلاً للحديث غير مدلس فيه، لأن الإرسال للحديث ليس بإيهام من المرسل كونه سامعاً ممن لم يسمع منه وملاقياً لمن لم يلقه، إلا أن التدليس الذي ذكرناه متضمن للإرسال لا محالة من حيث كان المدلس ممسكاً عن ذكر من بَيْنه وبين من دلس عنه، وإنما يفارق حاله حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمع منه فقط، وهو الموهِن لأمره، فوجب كون هذا التدليس متضمّناً للإرسال، والإرسال لا يتضمن التدليس لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمع منه، ولهذا المعنى لم يذم العلماء من أرسل الحديث، وذمُّوا من دلّسه[1].

وروى الخطيب عن يعقوب بن شيبة هذا التعريف نفسه، قال: التدليس: جماعة من المحدثين لا يرون به بأساً، وكرهه جماعة منهم، ونحن نكرهه، ومن رأى التدليس منهم فإنما يُجَوِّزه عن الرجل الذي قد سمع منه ويسمع من غيره عنه ما لم يسمعه منه فيدلسه يُري أنه قد سمعه منه . . .[2].

وكلام يعقوب بن شيبة هذا صريح في أن رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمع منه تدليس، لكنه لم ينف إطلاق التدليس على غيرها من الصور الأخرى، حيث قال عقب كلامه المتقدم: فأما من دلس عن غير ثقة وعمن لم يسمع هو منه فقد جاوز حد التدليس الذي رخص فيه من رخص من العلماء. انتهى[3]. وإذن فرواية الراوي عمن لم يسمع منه تسمى تدليس أيضاً، وهذه موضع خلاف كما سيأتي.

أما كلام الخطيب الذي ذكرناه قبل ففيه ما يدل على إطلاق التدليس

---

(١) الكفاية ص ٣٥٧ - ٣٥٨.
(٢) المرجع السابق ص ٣٦٢.
(٣) نفسه.

على رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه، وأن التدليس فيه إيهام كونه سمع ممن لم يسمع منه ولقي من لم يلقه، واعتبار هذه الصورة تدليساً لا خلاف فيه بين أهل العلم كما قدمنا قريباً، إنما الخلاف في تخصيص تدليس الإسناد بهذه الصورة، وكلام الخطيب لا يدل على تقييد التدليس بها، فقد نقل عن يعقوب بن شيبة قوله: «أما من دلس عن غير ثقة وعمن لم يسمع هو منه...»[1]. كما نقل عن بعض أهل العلم قوله: إذا دلس المحدث عمن لم يسمع منه ولم يلقه...»[2] ولم يتعقب ذلك بأنه ليس بتدليس أو ينكره على قائله، لكن صنيعَه الأول في تعريف التدليس وتفريقه بينه وبين الإرسال يُفهم منه إطلاقه التدليس على رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه موهماً سماعه منه، وذلك لما في هذه الصورة من الإيهام المذموم، أما رواية الراوي عمن لم يلقه أو لم يسمع منه فهي وإن اعتبرها بعض أهل العلم تدليساً إلا أنه لا إيهام فيها وهي باسم الإرسال والانقطاع أشبه منها بالتدليس.

أما ابن عبدالبر فكلامه أصرح من كلام الخطيب المتقدم حيث قال في التمهيد: وأما التدليس فهو أن يحدث الرجل عن الرجل قد لقيه وأدرك زمانه، وأخذ عنه، وسمع منه، وحدث عنه بما لم يسمعه منه، وإنما سمعه من غيره عنه، ممن ترضى حاله أو لا ترضى، على أن الأغلب في ذلك أن لو كانت حاله مرضية لذكره، وقد يكون لأنه استصغره، هذا هو التدليس عند جماعتهم لا اختلاف بينهم في ذلك... ثم قال: واختلفوا في حديث الرجل عمن لم يلقه مثل مالك عن سعيد بن المسيب والثوري عن إبراهيم النخعي وما أشبه هذا، فقالت فرقة: هذا تدليس، لأنهما لو شاءا لسمَّيا من حدثهما كما فعلا في الكثير مما بلغهما عنهما، قالوا: وسكوت المحدث عن ذكر من حدثه مع علمه به دلسه، قال أبو عمر: فإن كان هذا تدليساً

---

(١) الكفاية ص ٣٦٢.

(٢) المرجع السابق ص ٣٦١.

فما أعلم أحداً من العلماء سلم منه في قديم الدهر ولا في حديثه، اللهم إلا شعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان، فإن هذين ليس يوجد لهما شيء من هذا، لا سيما شعبة فهو القائل: لأن أزني أحب إلي من أن أدلس... ثم قال: وقالت طائفة من أهل الحديث: ليس ما ذكرنا يجري عليه لقب التدليس وإنما هو إرسال، قالوا: وكما جاز أن يرسل سعيد عن النبي ﷺ وعن أبي بكر وعمر ـ وهو لم يسمع منهما ـ ولم يسم أحد من أهل العلم ذلك تدليساً، كذلك مالك عن سعيد بن المسيب[1].

وقال في موضع آخر من كتابه: وجملة تلخيص القول في التدليس الذي أجازه من أجازه من العلماء بالحديث هو: أن يحدث الرجل عن شيخ قد لقيه وسمع منه بما لم يسمع منه وسمعه من غيره عنه، فيوهم أنه سمعه من شيخه ذلك، وإنما سمعه من غيره أو من بعض أصحابه عنه، ولا يكون ذلك إلا عن ثقة، فإن دلس عن غير ثقة فهو تدليس مذموم عند جماعة أهل الحديث، وكذلك إن دلس عمن لم يسمع منه فقد جاوز حد التدليس الذي رخص فيه من رخص من العلماء إلى ما ينكرونه ويذمونه ولا يحمدونه[2].

وكلام أبي عمر بن عبدالبر صريح في تقييد التدليس برواية الراوي عمن لقيه وسمع منه ما لم يسمعه منه، ورده لقول من أطلق التدليس على رواية الراوي عمن لم يلقه سواء عاصره أو لم يعاصره حيث جعله إرسالاً لا تدليساً، ومثَّل له برواية مالك عن سعيد بن المسيب، ورواية الثوري عن النخعي، حيث أدرك مالك سعيداً في الجملة ـ وهذا إرسال خفي ـ ولم يدرك الثوريُّ النخعيَّ أصلاً ـ وهذا إرسال جلي[3].

---

(١) التمهيد ١ : ١٥ ـ ١٦.
(٢) المرجع السابق ١ : ٢٨.
(٣) فتح المغيث ١ : ٣٤٣.

وقد وافق ابنَ عبدالبر على هذا كثيرٌ من الأئمة منهم الحافظ العلائي فقال في جامع التحصيل: . . . التدليس أصله التغطيـة والتلبيس، وإنما يجيء ذلك فيما أطلقه الراوي عن شيخه بلفظ موهم لـلاتصال وهـو لم يسمعه منه، فأما إطلاقه الرواية عمن يُعلم أنه لم يلقه، أو لم يدركه أصلاً فلا تدليس في هذا يوهم الاتصال، وذلك ظاهر وعليه جمهور العلماء»[١].

وكذلك السخاوي في فتح المغيث حيث قال ما ملخصه: أن يسقط من حدَّثه ويرتقي لشيخ شيخه فمن فوقه ممن عرف (له منه سماع). انتهى. كذا في أكثر النسخ المعتمدة، وفي إحدى النسخ: ممن عـرف لقاؤه لـه. ويظهر لي ـ والله أعلم ـ أنه عند تأليفه له كتب: «. . . ممن عرف لقـاؤه له. . .» ثم عند عرضه عليه مرة أخرى بعد ذلك صوّبها إلى: «. . . ممن عرف له منه سماع. . .» ذلك أنه يقصد باللقاء السماعَ، فعدل عن العبارة الأولى الموهمة إلى العبارة الثانية الصريحة وهي السماع، ودليلي على ذلك أمران: الأول: تفسيره لقول لشيخه ابن حجر بذلك. قال: «وكنَّى شيخنا باللقاء عن السماع لتصريـح غير واحـد من الأئمة في تعـريفه بـالسماع» والثاني: طمس قوله: «لقاؤه له» من إحدى النسخ وكتب مكانها: «له منه سماع» وكذا قوله بعد «باللقاء» حيث طمست منه تلك النسخة أيضاً، إضافة إلى أنه في إحدى النسخ المعتمدة المتأخرة كتب مكان «لقاؤه له» «له منه سماع»[٢].

وأيضاً فإنه نَصَر القول بتخصيص التدليس بالسماع، وأن من أطلق اللقاء فإنمـا أراد به السمـاع أيضاً، ووافق البـزار وابن القطان ومن قـال بقولهما، وأنه الذي ارتضاه شيخه الحافظ ابن حجر.

---

(١) جامع التحصيل ص٩٧.

(٢) انظر حاشية محقق فتح المغيث، حيث أشار حفظه الله إلى الاختلاف الوارد بين النسخ تلك ١: ٣٤٣ (رسالة دكتوراه مطبوعة على الآلة الكاتبة).

ولترجح ثبوت عبارة «السماع» عن السخاوي ـ في نظري ـ جعلته من القائلين بهذا القول، مع أنه يرى نفسه متابعاً لشيخه ابن حجر في تحقيق الفرق بين الإرسال الخفي والتدليس ولكن لما كان لابن حجر إضافة أخرى ملحقة باللقاء تنفي ما قرره السخاوي عنه من أنه يريد باللقاء السماع، جعلنا القول باللقاء قولاً مستقلاً عن هذا القول. علماً بأن القائلين بتخصيص التدليس «باللقاء» يحتجون على من أدخل فيه «المعاصرة» بقول البزار وابن القطان وغيرهما من القائلين بتقييده «بالسماع».

القول الثاني:

يرى أصحاب هذا القول أن التدليس خاص باللقي، فإذا روى عمن عرف لقاؤه له، شيئاً لم يسمعه منه بصيغة محتملة فهو التدليس، ويدخل في هذا التعريف من باب أولى ما جاء في القول الأول من اعتبار السماع، وكنت قد أدخلت ـ قبل ـ القول الثاني هذا مع القول الأول فجعلتهما قولاً واحداً، لكن تبين لي ـ بعد ـ أن التفريق بينهما هو الصواب ذلك أن الحافظ ألحق باللقاءِ الرؤيةَ مع عدم المجالسة، وهذه لا يمكن أن تجتمع مع السماع. لذا أفردت اللقي وما أُلحق به فجعلته قولاً ثانياً.

قال الحافظ في شرح النخبة: ... التدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه إياه، فأما إن عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي، ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه، والصواب التفرقة بينهما، ويدل على أن اعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة وحدها لا بد منه؛ إطباق أهل العلم بالحديث على رواية المخضرمين كأبي عثمان النهدي وقيس بن أبي حازم عن النبي ﷺ من قبيل الإرسال لا من قبيل التدليس، ولو كان مجرد المعاصرة يكتفي به في التدليس لكان هؤلاء مدلسين لأنهم عاصروا النبي ﷺ قطعاً، ولكن لم يعرف هل لقوه أم لا، قال: وممن قال باشتراط اللقاء في التدليس الإمام

الشافعي وأبو بكر البزار، وكلام الخطيب في الكفاية يقتضيه وهو المعتمد. . .»[1].

وقال في تعريف أهل التقديس: التدليس تارة في الإسناد وتارة في الشيوخ، فالذي في الإسناد: أن يروي عمن لقيه شيئاً لم يسمعه منه بصيغة محتملة، ويلتحق به من رآه ولم يجالسه، ثم قال: وإذا روى عمن عاصره ولم يثبت لقيه له شيئاً بصيغة محتملة فهو الإرسال الخفي، ومنهم من ألحقه بالتدليس، والأولى التفرقة لتتميز الأنواع[2].

وكلام الحافظ ابن حجر المتقدم يشمل اللقاء، والرؤية مع عدم المجالسة، وكما أن اللقاء قد يقع ولا يحصل معه سماع ولا غيره فكذلك الرؤية مع عدم المجالسة لا سماع فيها أيضاً ولا شك أن هذه الصورة التي ألحقها الحافظ ابن حجر تعكِّر على السخاوي تفسيرَه لمرادِ شيخه ابن حجر باللقاء ـ وأنه يعني به ـ السماع، فلو كان يقصد باللقاء تحقق السماع لقيده بالسماع أصلاً ولم يُحْوِج كلامَه إلى تأويل، لكنه يعني باللقاء أعم من ذلك بحيث يشمل السماع، والرؤية التي لا سماع فيها، ذلك أنه ـ رحمه الله ـ نظر إلى «قصد الإيهام» من المدلس وهو متحقق فيمن رأى شيخاً ولم يسمع منه، ثم روى عنه بالعنعنة فإنه يصبح مدلساً لإيهامه السماع ممن يمكن سماعه منه حيث رآه، وكذلك لو لقي آخر وجالسه لكنه لم يسمع منه شيئاً، فالإيهام حاصل فيه أيضاً، روى ابن عبدالبر من طريق ابن عيينة عن زيد بن أسلم قال: قال ابن عمر. . . الحديث، قال سفيان: فقلت لرجل: سل زيد بن أسلم ـ وفرقت أن أسأله ـ هل سمعت هذا من ابن عمر؟ فقال له: يا أبا أسامة. أسمعته من ابن عمر؟ قال زيد: أما أنا فقد رأيته. قال أبو عمر: جواب زيد هذا جواب حيرة عما سئل عنه. وفيه دليل ـ والله أعلم ـ على أنه لم يسمع هذا الحديث من

---

(١) شرح النخبة ص ٣٩.

(٢) تعريف أهل التقديس ص ٢٥.

ابن عمر، ولو سمعه منه لأجاب بأنه سمعه، ولم يجب بأنه رآه، وليست الرؤية دليلاً على صحة السماع، وقد صح سماعه من ابن عمر لأحاديث. . .[1].

القول الثالث:

يرى كثير من العلماء أن التدليس شامل لرواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه كما يشمل من باب أولى ـ روايته عمن لقيه سواء سمع منه أو لم يسمع منه، قال ابن الصلاح: تدليس الإسناد هو: أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهماً سماعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه، ثم قد يكون بينهما واحداً وقد يكون أكثر، ومن شأنه أن لا يقول في ذلك: أخبرنا فلان، ولا حدثنا وما أشبههما وإنما يقول: قال فلان أو عن فلان ونحو ذلك[2]. وقد وافقه عليه كثير ممن اختصر مقدمته أو نظمها، قال النووي: تدليس الإسناد بأن يروي عمن عاصره ما لم يسمعه منه موهماً سماعه قائلاً: قال فلان، أو عن فلان ونحوه. . .[3]. وقال العراقي: . . . وإنما يكون تدليساً إذا كان المدلس قد عاصر المروي عنه، أو لقيه ولم يسمع منه، أو سمع منه ولم يسمع منه ذلك الحديث الذي دلسه عنه. . .[4] وقال ابن كثير: أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه موهماً أنه سمعه منه[5]. وقال الطيبي: أن يروي عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه. . .[6].

وشمول التدليس لرواية المعاصِر عن من عاصره قال بها كثير من الأئمة ـ كما قدمنا ـ وقد اعتبر الحافظ ابن حجر رواية الراوي عمن عاصره

---

(١) التمهيد ١: ٣٦ ـ ٣٧.
(٢) المقدمة ص ١٦٥ ـ ١٦٦.
(٣) التقريب ـ مع التدريب ١: ٢٢٣ ـ ٢٢٤.
(٤) شرح الألفية له، ١: ١٨٠.
(٥) اختصار علوم الحديث ص ٥٣.
(٦) الخلاصة في أصول الحديث ص ٧٤.

إرسالاً خفياً لا تدليساً، وخص التدليس باللقي، ونسبه إلى حذاق المحدثين وخالف بذلك شيخه العراقي الذي جعل التدليس شاملاً لروايته عمن عاصره أو لقيه ولم يسمع منه، أو سمع منه ولم يسمع منه ذلك الحديث الذي دلسه عنه، وتابع العراقيُّ في ذلك ابن الصلاح قائلاً في تقييده: وما ذكره المصنف ـ يعني ابن الصلاح ـ هو المشهور بين أهل الحديث، وإنما ذكرت قول البزار وابن القطان كيلا يغتر بهما من وقف عليهما فيظن موافقة أهل هذا الشأن لذلك. والله أعلم[1].

وبالنظر في عبارة الحافظ ابن حجر وشيخه العراقي نتبين أن المشهور بين أهل الحديث أن رواية الراوي عمن عاصره أو لقيه ما لم يسمعه منه تدليس، وأن الحذاق منهم يخصون التدليس باللقي ـ المتضمن للسماع غالباً ـ وأن ذلك اصطلاح لا يصلح أن يُخَطِّىء فريقٌ منهم الآخر فيه، ولا يمنعه القول إن هذا التعريف أولى من غيره.

أما استدلال الحافظ ابن حجر على اعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة «برواية المخضرمين كأبي عثمان النهدي وقيس بن أبي حازم عن النبي ﷺ وأنها من قبيل الإرسال لا التدليس...» فليس هذا من التدليس كما قال لِعِلْمنا أنهما وإن عاصرا النبي ﷺ فإنهما لم يلقياه، ولو لقياه لكانا من الصحابة لا التابعين، ذلك أن المعاصرة المعتبرة هي التي يصاحبها إمكان اللقاء كما صرح بذلك الإمام مسلم في مقدمة صحيحه. أما إذا علمنا أنهما لم يلتقيا ـ كما في هذه الصورة ـ فليست روايتهم عنه من باب التدليس بل من باب الإرسال.

وقوله: لا يعرف هل لقوه أم لا. مخالف لما قَرّره في التهذيب وغيره أنه من كبار التابعين، ونقل عن مسند البزار أن قيساً قال: قدمت على رسول الله ﷺ فوجدته قد قبض فسمعت أبا بكر يقول... فذكر الحديث

---

(١) التقييد والإيضاح ص ٩٨.

قال: والرواية التي فيها أنه رأى النبي ﷺ لو ثبتت لكان صحابياً بلا خلاف...»[1]. انتهى.

القول الرابع:

وقال بعض أهل العلم: التدليس: أن يحدث الرجل عن الرجل بما لم يسمعه منه بلفظ لا يقتضي تصريحاً بالسماع[2]. وهذا توسع غير مرضي، حيث يشمل كل من حدث عن غيره بما لم يسمعه منه سواء أدركه أو لم يدركه، فيدخل فيه المرسل والمنقطع والمعضل والمعلق، وعلى هذا لا يمكن تمييز التدليس عن تلك الأنواع.

قال ابن عبدالبر: واختلفوا في حديث الرجل عمن لم يلقه مثل مالك عن سعيد بن المسيب، والثوري عن إبراهيم النخعي، وما أشبه هذا، فقالت فرقة: هذا تدليس، لأنهما لو شاءا لسميا من حدثهما، كما فعلا في الكثير مما بلغهما عنهما. قالوا: وسكوت المحدث عن ذكر من حدثه مع علمه به دُلْسَة، قال أبو عمر: فإن كان هذا تدليساً فما أعلم أحداً من العلماء سلم منه في قديم الدهر ولا في حديثه، اللهم إلا شعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان. فإن هذين ليس يوجد لهما شيء من هذا، لا سيما شعبة فهو القائل: لأن أزني أحب إلي من أن أدلس.

وقالت طائفة من أهل الحديث: ليس ما ذكرنا يجري عليه لقب التدليس، وإنما هو إرسال، قالوا: وكما جاز أن يرسل سعيد عن النبي ﷺ وعن أبي بكر وعمر ـ وهو لم يسمع منهما ـ ولم يسم أحد من أهل العلم ذلك تدليساً، كذلك مالك عن سعيد بن المسيب[3].

وقال في موضع آخر: وكذلك إن حدث عمن لم يسمع منه فقد جاوز

---

(١) التهذيب ٨: ٣٨٨ ـ ٣٨٩.
(٢) شرح ألفية العراقي له ١: ١٨٠.
(٣) التمهيد ١: ١٥ ـ ١٦.

حد التدليس الذي رخص فيه من رخص من العلماء إلى ما ينكرونه ويذمونه ولا يحمدونه[1] وقال في موضع ثالث: . . . وإذا وقع ذلك فيمن لم يلقه فهو أقبح وأسمج[2].

كما نقل الخطيب عن بعضهم أنه يطلق التدليس على رواية الراوي عمن لم يلقه، قال: وقال بعض أهل العلم: إذا دلس المحدث عمن لم يسمع منه ولم يلقه، وكان ذلك الغالب على حديثه لم تقبل رواياته. . .[3] ثم قال: فأما من دلس عن غير ثقة وعمن لم يسمع هو منه فقد جاوز حد التدليس الذي رخص فيه من رخص من العلماء[4].

وقال العراقي: أما إذا روى عمن لم يدركه بلفظ موهم فإن ذلك ليس بتدليس على الصحيح المشهور، وحكى ابن عبدالبر في التمهيد عن قوم إنه تدليس، فجعلوا التدليس أن يحدث الرجل عن الرجل بما لم يسمعه منه بلفظ لا يقتضي تصريحاً بالسماع وإلا لكان كذباً، قال ابن عبدالبر: وعلى هذا فما سلم من التدليس أحدٌ لا مالك ولا غيره[5].

ثم إني وجدت الذهبيَّ موافقاً لهذا القول قائلاً به، فقال في الموقظة: المدلَّس: ما رواه الرجل عن آخر ولم يسمعه منه، أو لم يدركه، فإن صرح بالاتصال وقال: «حدثنا» فهذا كذاب، وإن قال: «عن» احتمل ذلك ونظر في طبقته هل يدرك من هو فوقه؟ فإن كان لقيه فقد قررناه (يشير إلى كلامه في العنعنة حيث جعلها متصلة إن كانت من غير مدلس) وإن لم يكن لقيه فأمكن أن يكون معاصره فهو محل تردد (يشير إلى شرط مسلم) وإن لم يمكن فمنقطع كقتادة عن الزهري. . .[6].

---

(١) التمهيد ١ : ٢٨.
(٢) المرجع السابق ١ : ٢٧.
(٣) الكفاية ص ٣٦١.
(٤) المرجع السابق ص ٣٦٢.
(٥) شرح ألفية العراقي له ١ : ١٨٠.
(٦) الموقظة ص ٤٧.

وإذن فالذهبي ممن يتوسع في التدليس حتى يجعله شاملاً لمن يروي عمن لم يدركه، ولم أجد أحداً مسمىً قال بهذا القول غير الذهبي، والذين قالوا به من المتقدمين لم يُسموا، إذْ لم ينقل ابن عبدالبر ولا الخطيب اسم واحدٍ منهم.

وبعد عرض الأقوال الواردة في تعريف تدليس الإسناد علمنا أنها تدور حول السماع واللقاء والرؤية المجردة والمعاصرة وعدم الإدراك، وأرى أن الخلاف بينها مبنيٌ على أمرين، أحدهما: تحديد الفرق بين التدليس والإرسال. فمن خص التدليس بالسماع أو اللقاء اعتبر ما عدا ذلك إرسالاً لا تدليساً، ومن كان التدليس عنده شاملاً للمعاصرة جعل الإرسال روايته عمن لم يدرك. وإذا كان الخلاف بين الأقوال بسبب التفريق بين هذين النوعين من أنواع الانقطاع كان علينا أن نجلي الفرق بينهما أولاً قبل الترجيح بين تلك الأقوال. فما الفرق إذن بين التدليس والإرسال؟.

من خلال النصوص المتقدمة رأينا الأئمة السابقين ـ كأبي الحسن بن القطان والخطيب وابن عبدالبر والعلائي والحافظ ابن حجر وغيرهم يعتبرون «إيهام السماع» مقصداً للمدلس في روايته عمن لم يسمع منه، بينما المرسل لا يقصد إيهام السماع ممن يروي عنه، ولنذكر قول الخطيب البغدادي في هذا ففيه ما يشفي ويكفي، قال:

تدليس الحديث الذي لم يسمعه الراوي ممن دلسه عنه بروايته إياه على وجه **يوهم أنه سمعه منه** ويعدل عن البيان بذلك، ولو بين أنه لم يسمعه من الشيخ الذي دلسه عنه فكشف ذلك لصار ببيانه مرسلاً للحديث غير مدلس فيه لأن **الإرسال للحديث ليس بإيهام من المرسل كونه سامعاً ممن لم يسمع منه وملاقياً لمن لم يلقه** إلا أن التدليس الذي ذكرناه متضمن للإرسال لا محالة من حيث كان المدلس ممسكاً عن ذكر من بينه وبين من دلس عنه وإنما يفارق حاله حال المرسل **بإيهامه السماع ممن لم يسمع منه فقط** وهو الموهن لأمره فوجب كون هذا التدليس متضمناً للإرسال

والإرسال لا يتضمن التدليس لأنه لا يقتضي **إيهام السماع ممن لم يسمع منه**، ولهذا المعنى لم يذم العلماء من أرسل الحديث وذموا من دلسه»[1].

وما دام «إيهام السماع» فرقاً أصيلاً بين التدليس والإرسال، فمتى وقع الإيهام من الراوي عددناه مدلساً، وإذا لم يقع سلم من وصمة التدليس، فمتى يقع الإيهام إذاً؟.

لا شك أن من روى عمن سمع منه ما لم يسمعه منه بصيغة «عن» و «قال» ونحوهما أنه «يوهم السماع» ممن لم يسمع منه، وإذن فهو «مدلس» تجري عليه أحكام المدلسين. وهذه موضع وفاق بين من قدمنا قوله من أهل العلم، وكذا من روى عمن لقيه ما لم يسمعه منه بتلك الصيغة فهو أيضاً يوهم السماع ويكون بذلك مدلساً، أما إن رآه ولم يجالسه، أو عاصره مع إمكان لقائه له فالحكم بإيهامه السماع ممن لم يسمع منه مترتب على الحكم باتصال الإسناد أو إرساله في تلك الحال ـ وهذا هو الأمر الثاني الذي وعدنا به والذي ينبني عليه هذا الخلاف ـ فمن اشترط للحكم باتصال الإسناد المعنعن ثبوت لقاء الراوي لمن روى عنه ـ في الجملة ـ خصّ التدليس بروايته عمن سمع منه أو لقيه ما لم يسمعه منه بصيغة توهم سماعه منه، وجعل رواية الراوي عمن عاصره مرسلة غير متصلة[2].

ومن اكتفى بالمعاصرة مع إمكان اللقاء اعتبر التدليس شاملاً لرواية الراوي عمن سمع منه أو لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه موهماً سماعه منه، والإرسال خاصاً بروايته عمن لم يدركه، أو أدركه ولم يلقه.

وعلى هذا فمحل الخلاف هو «المعاصرة» فمنهم من يراها كافية في ثبوت الاتصال ما دام اللقاء ممكناً، ومنهم من يراها غير كافية ويعتبرها مرسلة إرسالاً خفياً.

---

(١) الكفاية ص ٣٥٧ ـ ٣٥٨.

(٢) النكت ٢ : ٦٢٣.

أما الرؤية فمن بلغنا أنه رأى شيخاً وأنه لم يجالسه[1]، ثم روى عنه مباشرة بـ «عن» و «قال» ونحوهما. هل نحكم على روايته تلك بالاتصال أو بالإرسال؟ وهل نعتبر روايته عنه «موهمة للسماع ممن لم يسمع منه»؟.

لا شك ـ عندي ـ أن روايته عنه مرسلة أصلاً حيث ثبت عندنا عدم مجالسته له ـ المستلزمة عدم سماعه منه ـ ثم إنه لم يوهم السماع ممن لم يسمع منه ـ لأنه لم يسمع منه أصلاً حتى يوجد ذلك الإيهام ـ وعلى هذا لا يكون بروايته عن ذلك الشيخ مدلساً لأمرين: الأول: ثبوت عدم سماعه منه.

والثاني: عدم تحقق إيهام السماع ممن لم يسمع منه، بل هو مُرْسِلٌ للحديث حكمه حكم من أرسل من الرواة.

أما لو بلغنا أنه رآه رؤية لكن لم يبلغنا أنه لم يجالسه، فإن أمكن لقاؤه له فروايته ـ على الصحيح عندي ـ متصلة، ثم لو روى عنه ما لم يسمعه منه بالصيغة الموهمة كان بصنيعه ذلك مدلساً للأمرين المتقدمين: حيث إن روايته عنه متصلة، وأوهم السماع ـ ممن رآه وأمكن سماعه منه ـ بروايته عنه ما لم يسمعه منه، وعليه فلا نحكم على راوٍ بالتدليس حتى نتحقق من «إيهامه السماع» ممن لم يسمع منه، وهذا الإيهام لا يتحقق إلا إن روى عمن سمع منه أو لقيه، أو رآه وأمكن لقاؤه له، أما المعاصرة فهي على حالين: إما أن يثبت أنه لم يسمع منه أو لم يلقه.

وإما ألا يأتي ما يدل على لقائه له ولا ما يدل على عدم لقائه له بل الأمر على الإمكان فجائز أنه لقيه وسمع منه لكنا لا نجد خَبراً يدل على ذلك.

ففي الحال الأولى ـ إذا ثبت عدم لقائه له ـ فروايته عنه مرسلة،

---

(١) وفي هذه الصورة تحققنا من أمرين: رؤيته للشيخ، وعدم مجالسته له وبالتالي عدم سماعه لشيء منه.

وبالتالي لا إيهام فيها للسماع ممن لم يسمع منه لثبوت عدم لقائه له.

وفي الحال الثانية: الصواب أن روايته عنه متصلة لا مرسلة، فلو روى عنه ما لم يسمعه منه فقد أوهم السماع منه وإذا تحقق الإيهام منه فهو مدلس، وهذا تحقيق القول في المسألة ـ والله أعلم ـ وهو «إيهام السماع» ممن لم يسمع منه، وهذا الإيهام ـ كما قدمنا ـ يتحقق برواية الراوي عمن سمع منه أو لقيه، أو رآه وأمكن لقاؤه له، أو عاصره ـ أيضاً ـ وأمكن لقاؤه له، ولا يتحقق هذا الإيهام إذا روى عمن رآه وعلمنا أنه لم يجالسه لعلمنا بأنه لم يسمع منه ـ أما إذا لم نعلم شيئاً من ذلك ففيه إيهام وهو داخل في التدليس ـ لكنه إن عاصره ولم يلقه، أو روى عمن لم يدركه فلا إيهام في ذلك ولا تدليس.

قال الحافظ ابن حجر: وقد قال الخطيب ـ في باب المرسل من كتابه الكفاية:

«لا خلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث الذي ليس بمدلس هو: رواية الراوي عن من لم يعاصره أو لم يلقه، ثم مثل للأول بسعيد بن المسيب وغيره عن النبي ﷺ وللثاني بسفيان الثوري وغيره عن الزهري.

ثم قال: «والحكم في الجميع عندنا واحد». انتهى[1].

فقد بين الخطيب في ذلك أن من روى عمن لم يثبت لقيه ولو عاصره أن ذلك مرسل لا مدلس.

والتحقيق فيه التفصيل وهو: أن من ذُكر بالتدليس أو الإرسال إذا ذَكر بالصيغة الموهمة عمن لقيه، فهو تدليس أو عمن أدركه ولم يلقه فهو المرسل الخفي. أو عمن لم يدركه، فهو مطلق الإرسال. انتهى[2].

(١) الكفاية ص ٣٨٤.
(٢) النكت ٢: ٦٢٣.

قلت وفي كلام الحافظ أمور: منها استنتاجه من قول الخطيب المتقدم أن من روى عمن لم يثبت لقيه ولو عاصره أنه مرسل لا مدلس، بينما قول الخطيب واضح حيث قال في المرسل: إنه رواية الراوي عمن لم يعاصره أو لم يلقه، وفرق بين: «لم يلقه» وبين «لم يثبت لقيه»، ففي الأول نفي اللقاء مطلقاً، وفي الثاني: لم يثبت أنه لقيه، وعدم ثبوت اللقاء لا يعني عدم حصوله وتحققه فما دام قد عاصره وأمكن لقاؤه له فلا يقال: إنه لم يلقه إلا بدليل، كما قرر ذلك الإمام مسلم في مقدمة صحيحه وبنى عليه كتابه، وعليه فالمرسل كما قال الخطيب: روايته عمن لم يعاصره أو لم يلقه، أما روايته عمن عاصره ولم يثبت أنه لقيه فلم يتعرض لها الخطيب أصلاً.

ومنها: أنه في تحقيق التفصيل لم يتعرض لما استنتجه من قول الخطيب المتقدم مكتفياً به ـ فيما يظهر ـ حيث ذكر اللقاء، والإدراك مع عدم اللقاء، وعدم الإدراك، ولم يذكر المعاصرة مع إمكان اللقاء باعتباره فهم من الخطيب أنها إرسال لا تدليس. وفيه ما تقدم قريباً.

وبعد أن فرغنا من تحقيق القول في تعريف تدليس الإسناد، وبيان الفرق بين الإرسال والتدليس. نذكر صوراً من التدليس ألحقها العلماء بتدليس الإسناد. أولاها «**تدليس التسوية**»:

١ ـ تدليس التسوية:

وكان القدماء يسمونه «تجويداً» فيقولون: جوّده فلان، أي ذكر من فيه من الأجواد وحذف غيرهم[١].

روى الخطيب البغدادي عن يحيى بن معين أنه سئل عن الرجل يلقي الرجل الضعيف من بين ثقتين، فيوصل الحديث ثقة عن ثقة، ويقول: أنقص من الحديث وأصل ثقة عن ثقة. يُحَسِّن الحديث بذلك؟ فقال: لا يفعل لعل الحديث عن كذاب ليس بشيء. فإذا هو قد حَسَّنه وثبَّته، ولكن يحدث به كما روي[٢].

وقال الخطيب: وربما لم يسقط المدلس شيخه الذي حدثه لكنه يسقط ممن بعده في الإسناد رجلاً يكون ضعيفاً في الرواية أو صغير السن ويُحسِّن الحديث بذلك[٣].

وقال العلائي: النوع الثاني من تدليس السماع: أن يسمع الراوي من شيخه حديثاً قد سمعه من رجل ضعيف عن شيخ سمع منه ذلك الشيخ هذا الحديث، فيسقط الراوي عنه الرجل الضعيف من بينهما، ويروي الحديث عن شيخه عن الأعلىٰ ـ لكونه سمع منه أو أدركه ـ ويسمىٰ هذا النوع أيضاً «التسوية» وهو مذموم جداً من وجوه كثيرة[٤].

وقال العراقي بعد أن وصفه بأنه شر أقسام التدليس: وصورته: أن يجيء المدلس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة، وقد سمعه ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف، وذلك الشيخ الضعيف يرويه عن شيخ ثقة، فيعمل

---

(١) تدريب الراوي ١: ٢٢٦ والكلام للحافظ ابن حجر ولم أجده في مظانه من كتبه.
(٢) الكفاية ص ٣٦٥.
(٣) المرجع السابق ص ٣٦٤.
(٤) جامع التحصيل ص ١٠٢.

المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط منه شيخ شيخه الضعيف، ويجعله من رواية شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل كالعنعنة ونحوها، فيصير الإسناد كله ثقات، ويصرح هو الاتصال بينه وبين شيخه، لأنه قد سمعه منه، فلا يظهر حينئذٍ في الإسناد ما يقتضي عدم قبوله إلا لأهل النقد والمعرفة بالعلل[1].

ومثال ذلك ما ذكره أبو محمد بن أبي حاتم في كتاب العلل قال سمعت أبي وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه عن بقية. قال حدثني أبو وهب الأسدي عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: «لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عقدة رأيه» فقال أبي إن هذا الحديث له أمر قَلَّ من يفهمه، روى هذا الحديث عبيدالله بن عمرو عن إسحاق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ، قال وعبيدالله بن عمرو كنيته أبو وهب وهو أسدي فكناه بقية ونسبه إلى بني أسد لكيلا يفطن له حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدى له، قال وكان بقية من أفعل الناس لهذا. انتهى[2].

قلت: القائل (العراقي): ومما يلزم منه من الغرور الشديد أن الثقة الأول قد لا يكون معروفاً بالتدليس، ويكون المدلس قد صرح بسماعه من هذا الشيخ الثقة، وهو كذلك فتزول تهمة تدليسه، فيقف الواقف على هذا السند فلا يرى فيه موضع علة، لأن المدلس صرح باتصاله والثقة الأول ليس مدلساً، وقد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة وفيه ما فيه من الآفة التي ذكرناها، وهذا قادح فيمن تعمد فعله والله أعلم[3].

---

(١) التقييد والإيضاح ص ٩٦.
(٢) التقييد والإيضاح ص ٩٧.
(٣) المرجع السابق.

وقد تعقب الحافظ ابن حجر شيخه العراقي في كلامه المتقدم بأمور ملخصها:

الأول: أن التسوية أعم من التدليس فقد يوصف الراوي بالتسوية ولا يوصف بالتدليس قال: ثم إن ابن القطان إنما سماه تسوية بدون لفظ «تدليس»...[1] ومثاله ما ذكره ابن عبدالبر وغيره أن مالكاً سمع من ثور بن زيد أحاديث عن عكرمة عن ابن عباس، ثم حدث بها عن ثور عن ابن عباس وحذف عكرمة، لأنه كان لا يرى الاحتجاج بحديثه. قال الحافظ: فهذا مالك قد سوى الإسناد بإبقاء من هو عنده ثقة، وحذف من ليس عنده بثقة، فالتسوية قد تكون بلا تدليس، وقد تكون بالإرسال: فهذا تحرير العقول فيها. ثم ذكر الحافظ أمثلة أخرى وقعت لمالك وقال عقبها: فلو كانت التسوية تدليساً لَعُدَّ مالكٌ في المدلسين وقد أنكروا على من عدّه فيهم، قال ابن القطان: «ولقد ظن بمالك على بعده عنه عمله» وقال الدارقطني: «إن مالكاً ممن عمل به وليس عيباً عندهم»...[2].

الثاني: أن تعريف التسوية عنده هو: أن يجيء الراوي ـ ليشمل المدلس وغيره ـ إلى حديث قد سمعه من شيخ، وسمعه ذلك الشيخ من آخر عن آخر، فيسقط الواسطة بصيغة محتملة، فيصير الإسناد عالياً وهو في الحقيقة نازل[3].

الثالث: أنه لا يقال تدليس التسوية حتى يكون كل من الثقات الذين حذفت بينهم الوسائط في ذلك الإسناد قد اجتمع الشخص منهم بشيخ شيخه في ذلك الحديث، وإن قيل تسوية بدون لفظ التدليس لم يحتج إلى اجتماع أحد منهم بمن فوقه، كما فعل مالك فإنه لم يقع في التدليس ووقع في هذا[4].

---

(١) التدريب ١: ٢٢٦.

(٢) النكت ٢: ٦١٨ - ٦٢٠.

(٣) المرجع السابق ٢: ٦٢١.

(٤) تدريب الراوي ١: ٢٢٦.

الرابع: ذكر في «النكت» أن التسوية ليست مقيدة بإسقاط الضعيف بل تشمل إسقاط الثقة أيضاً. قال: ومما يدل على أن هذا التعريف ـ يعني تعريف التسوية الذي ذكره ـ لا تقييد فيه بالضعيف أنهم ذكروا في أمثلة التسوية: ما رواه هشيم عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن الزهري، عن عبدالله بن الحنفية، عن أبيه عن علي رضي الله عنه في تحريم لحوم الحمر الأهلية.

قالوا: ويحيى بن سعيد لم يسمعه من الزهري، إنما أخذه عن مالك عن الزهري.

هكذا حدث به عبدالوهاب الثقفي وحماد بن زيد وغير واحد عن يحيى بن سعيد عن مالك، فأسقط هشيم ذكر مالك منه وجعله عن يحيى بن سعيد، عن الزهري.

ويحيى فقد سمع من الزهري، فلا إنكار في روايته عنه إلا أن هشيماً قد سوى هذا الإسناد وقد جزم بذلك ابن عبدالبر وغيره.

فهذا كما ترى لم يسقط في التسوية شيخ ضعيف، وإنما سقط شيخ ثقة، فلا اختصاص لذلك بالضعيف ـ والله أعلم ـ[1].

هذا كلامه في «النكت»، لكن نقل السيوطي عنه أنه قال ـ عقب ما نقلناه في الثالث ـ إن مالكاً لم يقع في التدليس أصلاً، ووقع في هذا، فإنه يروي عن ثور عن ابن عباس، وثور لم يلقه، وإنما روى عن عكرمة عنه، فأسقط ـ مالك ـ عكرمة لأنه غير حجة عنده، وعلى هذا يفارق المنقطع، بأن شرط الساقط هنا أن يكون ضعيفاً، فهو منقطع خاص[2].

هذه أهم التعقبات والقضايا التي ذكرها الحافظ ابن حجر في تدليس

(١) النكت ٢: ٦٢١.

(٢) التدريب ١: ٢٢٦.

التسوية، وسوف نناقشها لنعرف أثر التسوية على الإسناد سواء سميناها تدليساً أو لم نسمها متابعة لابن حجر.

أما ما ذكرناه في الأول من أن الحافظ يرى التسوية أعم من التدليس وأنها قد تقع ولا يقع صاحبها في التدليس فهذا اصطلاح ـ في نظري ـ ولا مشاحة في الاصطلاحات، لكن على فرض التسليم به فأيهما أشد مفاسد التسوية أم التدليس؟ لا شك أن التسوية أشد مفاسد من التدليس، ولا يقال: إن الحديث يكون بعد التسوية مرسلاً (منقطعاً) لا مدلساً لعدم إدراك الشيخ لشيخ شيخه قبل عمل التسوية، وبالتالي فلا إيهام للسماع ممن لم يسمع لكونه لم يدركه، لأننا نقول: إن مذهب مالك قبول المرسَل ما لم يُعرف صاحبه بالإرسال عن غير الثقات، وكذلك الشافعي نص في الرسالة على أن من شروط قبول حديث المرسل: إذا سمّى لم يُسَمّ مجهولاً ولا مرغوباً في الرواية عنه، وغيرهم كثير من الأئمة الذين يشترطون فيمن يقبل مرسله ألا يرسل إلا عن الثقات، فإذا كان هذا الثقة ممن يحذف الضعيف من أسانيده فيصبح الإسناد مرسلاً عن الثقات ويصح القول عنه: إنه لا يرسل إلا عن ثقة، أوقع بفعله هذا الذين يحتجون بالمرسل فيما خافوا منه وجعلهم يحتجون بالضعيف من الحديث، وفي هذا غش للمسلمين وتلبيس على من أراد الاحتجاج بحديثه، بل فيه خيانة لله ولرسوله وللمؤمنين، وإني لأُجلّ مالكاً أن يصنع هذا، وإن ما ذكره ابن عبدالبر في التمهيد أولى مما ذكره الحافظ ابن حجر عنه في النكت: قال ابن عبدالبر: وزعموا أن مالكاً أسقط ذكر عكرمة منه لأنه كره أن يكون في كتابه ـ لكلام سعيد بن المسيب وغيره فيه ـ ولا أدري صحة هذا لأن مالكاً قد ذكره في كتاب الحج، وصرح باسمه، ومال إلى روايته عن ابن عباس، وترك رواية عطاء في تلك المسألة، وعطاء أجل التابعين في علم المناسك والثقة والأمانة، روى مالك عن أبي الزبير المكي عن عطاء بن أبي رباح عن عبدالله بن عباس أنه سئل عن رجل وقع على امرأته وهو بمنى قبل أن يفيض، فأمره أن ينحر بدنة، وروى مالك، أيضاً عن ثور بن زيد الديلي عن عكرمة مولى ابن عباس

قال ـ أظنه عن ابن عباس ـ أنه قال: الذي يصيب أهله قبل أن يفيض يعتمر ويهدي. وبه قال مالك...[1] انتهى.

وإذا كان مالك قد روى عنه مصرحاً باسمه، ومال إلى روايته، وترك لها رواية عطاء ـ وعطاء أجل التابعين ـ في تلك المسألة، فإن هذا يدحض حجة من زعم أنه أسقط اسمه، أو اسم غيره من الضعفاء ليسوي الإسناد كله من الثقات، وهو ما لا يُظن به رحمه الله تعالى، فهو إمام المسلمين في عصره، وجهوده في حفظ السنة والذب عنها أشهر من أن تذكر، ولأن يُظن إسقاط الرواة الضعفاء ـ أولئك ـ بمن روى عن مالك أولى من أن يُظن به ذلك لجلالته وإمامته.

ومن مفاسد هذا الأمر: أنه يروي عن شيخه ما لم يتحمله عنه لأنه لم يسمع منه الحديث إلا بتوسط الضعيف، ولم يروه شيخه بدونه[2].

ومنها: أنه يعترف على شيخه بتدليس لم يأذن له فيه، وربما ألحق بشيخه وصمة التدليس إذا اطلع عليه أنه رواه عن الواسطة الضعيف، ثم يوجد ساقط في هذه الرواية فَيُظن أن شيخه الذي أسقطه ودلس الحديث، وليس كذلك[3].

وقال العلائي: وبالجملة فهذا النوع أفحش أنواع التدليس مطلقاً وشرهاً. لكنه قليل بالنسبة إلى ما يوجد عن المدلسين[4].

وقال العراقي: وهذا قادح فيمن تعمد فعله[5]. وقال قبل ذلك ـ مما

---

(١) التمهيد ٢: ٢٦، لكن يعكر على هذا الجواب أحاديث أخرى سواها تأتي في ترجمته.
(٢) جامع التحصيل ص ١٠٣.
(٣) المرجع السابق.
(٤) نفسه.
(٥) التقييد والإيضاح ص ٩٧.

قدمناه ـ ومما يلزم منه من الغرور الشديد أن الثقة الأول قد لا يكون معروفاً بالتدليس، وقد يكون المدلس قد صرح بسماعه من هذا الشيخ الثقة، وهو كذلك، فتزول تهمة تدليسه، فيقف الواقف على هذا السند فلا يرى فيه موضع علة لأن المدلس صرح باتصاله، والثقة الأول ليس مدلساً وقد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة وفيه ما فيه من الآفة التي ذكرناها. . .[1].

وهذه المفاسد وغيرها وإن كانت مترتبة على تدليس التسوية فإنها جميعاً متحققة في «التسوية» بدون تدليس التي ذكرها الحافظ ابن حجر، وهي كافية في ذمها وإثبات شناعتها، وجناية فاعلها على السنة النبوية.

أما اشتراط الحافظ في تدليس التسوية أن يكون كل من الثقات الذين حذفت بينهم الوسائط قد اجتمع كل منهم بشيخ شيخه، فهذا الشرط مبني على تعريف تدليس الإسناد المتقدم، ومعلوم أن من العلماء من جعل تدليس التسوية قسماً ثالثاً غير تدليس الإسناد والشيوخ، وإذاً فلا يشترط فيه من اللقاء والمعاصرة ما يشترط في تدليس الإسناد، لأن المحذوف في تدليس التسوية شيخ الشيخ أو من فوقه، بينما المحذوف في تدليس الإسناد الشيخ المباشر ولا تتم تسمية هذا الحذف تدليساً إلا مع إيهام السماع، والإيهام لا يتحقق إلا باللقاء، أو بالمعاصرة مع إمكان اللقاء ـ كما قدمنا ـ أما في تدليس التسوية فحذف الضعيف ـ غالباً ـ من الإسناد هو وسيلة المدلس إلى «تجويد» الحديث، ومن كان همه تجويد الحديث وتسويته فلا يهمه أن يكون كل من الثقات الذين حذفت الوسائط بينهم قد اجتمع بشيخ شيخه أو لم يجتمع، فتحسين الحديث هو هدفه ومقصده، وإذا كان هذا الهدف لا يتم إلا بحذف الضعيف. حذفه وسوّى الحديث وجوّده، غير ناظر إلى لقاء شيخه لشيخ شيخه.

وهذا الشرط أثر مباشر للتفريق بين التدليس والتسوية، فمن فرق

---

(١) التقييد والإيضاح ص ٩٧.

بينهما اشترطه، ومن لم يفرق بينهما لم يشترطه، ولا شك أن معنى التدليس اللغوي واقع في التسوية ـ سواء سميناها تدليساً أو لم نسمها تدليساً ـ وهو التغطية والتلبيس والغش، كما يصنع البائع المدلس لترويج سلعته الكاسدة، من تغطية عيبها، وإظهارها بغير حقيقتها تنفيقاً لها بين الناس.

ولما كان هذا النوع من التدليس من أفحش أنواعه رأيت أن أفرد اسم من وُصِف به بالذكر هنا ليُعرفوا ويُتتبع السماع في حديث من ثبت أنه يفعله، فمنهم:

١ ـ إبراهيم بن عبدالله المصيصي.

٢ ـ بقية بن الوليد.

٣ ـ حسين الأشقر.

٤ ـ سفيان الثوري.

٥ ـ سليمان بن مهران الأعمش.

٦ ـ الوليد بن مسلم.

٧ ـ صفوان بن صالح الدمشقي.

٨ ـ محمد بن المصفى.

٩ ـ يونس بن أبي إسحاق السبيعي.

١٠ ـ يونس بن عبيد البصري.

١١ ـ عبدالمجيد بن أبي رواد المكي.

١٢ ـ مبارك بن فضالة البصري.

١٣ ـ مروان بن معاوية الفزاري.

١٤ ـ مصعب بن سعيد أبو خيثمة المصيصي.

١٥ ـ هشيم بن بشير.

١٦ ـ محمد بن عيسى بن القاسم بن سميع الدمشقي.

١٧ ـ يحيى بن عبدالحميد الحماني.

٢ ـ تدليس العطف:

قال الحافظ ابن حجر: وهو أن يـروي عن شيخين من شيوخـه ما سمعـاه من شيخ اشتركا فيـه، ويكون قـد سمع ذلـك من أحدهمـا دون الآخر، فيصرح عن الأول بالسماع، ويعطف الثاني عليه، فيوهم أنه حدث عنه بالسماع ـ أيضاً ـ وإنما حدث بالسماع عن الأول، ثم نوى القطع فقال: وفلان، أي: وحدث فلان.[١].

مثاله ما ذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث. قال: وفيما حـدثونـا أن جماعة من أصحاب هشيم اجتمعوا يوماً على أن لا يأخذوا منه التدليس، ففطـن لذلك. فكان يقول في كل حديث يذكره: حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم، فلما فرغ قال لهم: هل دلست لكم اليوم؟ فقالوا: لا، فقال: لم أسمع من مغيرة حرفاً مما ذكرته، إنما قلت: حدثني حصين، ومغيرة غير مسموع لي[٢].

وقال السخاوي بعدم اشتراط اشتراكهما في الرواية عن شيخ واحد، وقال: إنما قيده به شيخنا لأجل المثال الذي وقع له. انتهى[٣].

وقد جهدت أن أجد أمثلة غير هذا لتدليس العطف فلم أجد، وهذا يعني أنها حالة خاصة وقعت مرة واحدة، ولذلك ألحقناها بتدليس الإسناد.

---

(١) النكت ٢: ٦١٧، ونحوه في تعريف أهل التقديس مختصراً ص ٢٥.
(٢) معرفة علوم الحديث ص ١٠٥.
(٣) فتح المغيث ١: ٣٤٨.

٣ ـ تدليس القطع:

قال الحافظ ابن حجر: في تعريف أهل التقديس: وهو أن يحذف الصيغة ويقتصر على قوله مثلاً: الزهري عن أنس[1] ومثّل له في النكت بمثال لم تحذف منه الصيغة وإنما ذكرها ثم سكت ثم قال: فلان[2] قلت: ولو سمينا هذا ـ الأخير ـ تدليس السكوت لكان أولى.

ومثال ما لم تُذكر فيه الصيغة ما رواه الخطيب في الكفاية عن علي بن خشرم قال: كنا عند سفيان بن عيينة في مجلسه فقال: الزهري. فقيل له: حدثكم الزهري؟ فسكت، ثم قال: الزهري. فقيل له: سمعته من الزهري؟ فقال: لا لم أسمعه من الزهري ولا ممن سمعه الزهري: حدثني عبدالرزاق عن معمر عن الزهري[3].

وروى هذه القصة الحاكم في معرفة علوم الحديث لكنه قال فيه: «عن الزهري» بدون حذف الصيغة[4].

وكان ابن عيينة يقول أيضاً: عمرو بن دينار سمع جابراً[5].

ومن أمثلته أيضاً: أن رجلاً قال لعبدالله بن عطاء الطائفي: حدثنا بحديث: «من توضأ فأحسن الوضوء دخل من أي أبواب الجنة شاء» فقال: عقبة بن عامر، فقيل له: سمعته منه؟ فقال: لا، حدثني سعد بن إبراهيم، فقيل لسعد، فقال: حدثني زياد بن مخراق، فقيل لزياد، فقال: حدثني

---

(١) تعريف أهل التقديس ص ٢٥.
(٢) النكت ٢: ٦١٧.
(٣) الكفاية ص ٣٥٩.
(٤) معرفة علوم الحديث ص ١٠٥.
(٥) النكت ٢: ٦١٧.

رجل عن شهر بن حوشب، يعني عن عقبة بن عامر[1] وفي الكامل: قال زياد: حدثني شهر بن حوشب عن أبي ريحانة عن عقبة بن عامر[2].

(١) فتح المغيث ١: ٣٤٧.

(٢) الكامل ٤: ١٣٥٤ ـ ١٣٥٥ وقصة هذا الحديث مشهورة عن شعبة حيث رحل للبحث عنه من الكوفة إلى مكة ثم إلى المدينة ثم إلى البصرة. وستأتي إن شاء الله في ترجمة عبدالله بن عطاء الطائفي.

٤ ـ تدليس السكوت:

وهو أن يقول: حدثنا، ثم يسكت قليلاً، ثم يقول: فلان. وقد سماه الحافظ تدليس القطع، لكنه عند تعريفه لتدليس القطع ـ كما تقدم ـ قال: أن يحذف الصيغة... وهذا التدليس لم تحذف منه الصيغة، إنما حذف المدلس شيخه الذي صرح بالتحديث عنه وسكت عن ذكر اسمه، وكأنه أسمع من عنده الصيغة وأسرَّ اسم من سمع منه أثناء سكوته، ثم ذكر شيخ الشيخ أو من بعده، وهذه التسمية مأخوذة من تعريفهم له.

ومثاله ما رواه ابن عدي في الكامل عن عمر بن عبيد الطنافسي أنه كان يقول: حدثنا ثم يسكت ينوي القطع، ثم يقول: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها[1].

وقال ابن سعد عن عمر بن علي المقدمي أنه كان يدلس تدليساً شديداً يقول: سمعت، وحدثنا ثم يسكت، ثم يقول: «هشام بن عروة والأعمش»[2].

ونلاحظ في هذا النوع أن الحافظ ابن حجر لم يشترط فيه ما اشترط في تدليس التسوية من أن يكون الثقات الذين حذفت الوسائط بينهم قد اجتمع كل منهم بشيخ شيخه، ففي المثال الذي مثّل به الحافظ لم يذكر أحد أن عمر بن عبيد الطنافسي قد التقى بهشام بن عروة أو روى عنه، وعلى هذا فروايته عنه مرسلة لا مدلسة، ومن هذا نعلم أن هذا النوع من التدليس ومثله تدليس العطف كما حرره السخاوي وكذا تدليس التسوية لا يشترط فيها جميعاً ما اشترطناه في تدليس الإسناد من ثبوت اللقاء ونحوه.

---

(١) النكت ٢: ٦١٧، ولم أجده في مظانه من الكامل حيث لم يترجم لعمر بن عبيد الطنافسي.

(٢) ميزان الاعتدال ٣: ٢١٤.

فهذه الأنواع وغيرها مما سيأتي ملحقه به لشبهها به لكنها لا تتصف بجميع صفاته بل ببعضها «كالحذف» مثلاً فهو صفة موجودة في تلك الأنواع، وكذا إخفاء عيب من الإسناد فهو صفة مشتركة أيضاً. أما ثبوت اللقاء ونحوه فليس ـ على الصحيح عندي ـ شرطاً في جميع تلك الأنواع الملحقة ـ والله أعلم ـ.

٥ ـ تدليس الصِّيَغ:

وهو أن يطلق الصِّيغة في غير ما تواضع عليه أهل الاصطلاح، كأن يصرح بالإخبار في الإجازة، أو بالتحديث في الوجادة أو فيما لم يسمعه[١]. ذلك أنه قد استقر الاصطلاح على استخدام صِيَغٍ معيَّنة في كل طريق من طرق التحمل، قال السخاوي: حصلت التفرقة بين الصيغ بحسب افتراق التحمل، وخُصَّ ما يلفظ به الشيخ بالتحديث، وما سمع في العرض بالإخبار، وما كان إجازة مشافهة بالإنباء[٢].

وقال ابن الصلاح بعد أن ذكر صيغ الأداء فيما أخذه سماعاً: وينبغي فيما شاع استعماله من هذه الألفاظ مخصوصاً بما سُمِع من غير لفظ الشيخ أن لا يُطلق فيما سمع من لفظ الشيخ، لما فيه من الإيهام والإلباس[٣].

ولهذا التدليس صور ثلاث:

الأولى: التصريح بالتحديث فيما لم يسمعه الراوي، وممن صنع هذا فِطْر بن خليفة فقد كان يقول فيما سمعه من شيخه: «سمعت»، وفيما لم يسمعه «حدثنا»، قال ابن عمار: كان فِطْرٌ صاحب ذي سمعت سمعت، يعني أنه يدلس فيما عداها[٤]. وقال يحيى بن سعيد القطان: وما ينتفع بقول فِطْر: ثناء عطاء ولم يسمع منه[٥]. ولذا قال علي بن المديني: قلت ليحيى بن سعيد القطان: يعتمد على قول فِطْر: ثنا، ويكون موصولاً؟ فقال: لا، فقلت: أكان ذلك منه سجية؟ قال: نعم[٦] وفي فعل فِطْر هذا

---

(١) انظر فتح المغيث ١: ٣٤٤.
(٢) فتح المغيث ٢: ٧٥١.
(٣) المقدمة ص ٢٤٥.
(٤) فتح المغيث ١: ٣٤٥.
(٥) المرجع السابق.
(٦) نفسه.

يقول السخاوي: ولكن صنيع فِطْرٍ فيه غباوة[1] شديدة يستلزم تدليساً صعباً. كما قال شيخنا[2].

ونحوه قول الحسن البصري: ثنا أبو هريرة. قال الخطيب: وروي عن الحسن أنه كان يقول: ثنا أبو هريرة. ويتأول: أنه حدّث أهل البصرة والحسن منهم، وكان الحسن إذ ذاك بالمدينة فلم يسمع منه شيئاً[3]. وقال البزار: إن الحسن روى عمن لم يدركه. وكان يتأول فيقول: ثنا، وخطبنا، يعني قومه الذين حُدِّثوا وخُطِبوا بالبصرة[4] وفي هذا التأويل يقول ابن دقيق العيد: وهذا إذا لم يقم دليل قاطع على أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة لم يجز أن يصار إليه[5] حيث قيل بسماعه منه، وفي المسألة خلاف مشهور، لكن الذي عليه العمل ـ كما قال السخاوي ـ عدم سماعه منه[6]، حيث صرح جماعة كبيرة من الأئمة بذلك، وخطّأوا من روى قوله: حدثنا، ولعلها من أحد الرواة[7].

والثانية: التصريح بالتحديث في الوجادة. روى الحاكم من طريق أبي الوليد الطيالسي قال: حدثني صاحب لي من أهل الري يقال له: أشرس، قال: قدم علينا محمد بن إسحاق فكان يحدثنا عن إسحاق بن راشد، فقدم علينا إسحاق بن راشد فجعل يقول: ثنا الزهري، وثنا الزهري، قال: فقلت له: أين لقيت ابن شهاب؟ قال: لم ألقه، مررت ببيت المقدس فوجدت كتاباً له ثَمَّ[8].

---

(١) من «غبي» مثل «خفي» وزناً ومعنى.
(٢) فتح المغيث ٢: ٣٤٦.
(٣) الكفاية ص ٢٨٤.
(٤) فتح المغيث ٢: ٧٥٢.
(٥) الاقتراح ص ٢١٤.
(٦) فتح المغيث ٢: ٧٥٤.
(٧) انظر بقية الأقوال في المرجع السابق ٢: ٧٥١ ـ ٧٥٤.
(٨) معرفة علوم الحديث ص ١١٠.

والثالثة: من صرح بالإخبار في الإجازة، قال الخطيب البغدادي: قد رأيت لأبي نعيم أشياء يتساهل فيها، منها أن يقول في الإجازة: أخبرنا، من غير أن يُبَيِّن[1]. قال الذهبي: هذا مذهب رآه أبو نعيم وغيره، وهو ضرب من التدليس[2]. وقال متعقباً قول الخطيب البغدادي: كان يتساهل... إلى آخره: هذا شيء قلَّ أن يفعله أبو نُعيم، وكثيراً ما يقولُ: كتبَ إليَّ الخُلْديُّ. ويقولُ: كتبَ إليَّ أبو العبّاس الأصمُّ، وأخبرنا أبو الميمون بنُ راشد في كتابه، ولكنِّي رأيتُهُ يقولُ في شيخِه عبدِالله بنِ جعفر بن فارس الذي سمعَ منه كثيراً وهو أكبرُ شيخٍ له: أخبرنا عبدُالله بنُ جعفر فيما قُرِئَ عليه. فيُوهِمُ أنَّه سمعه، ويكونُ ممّا هو له بالإجازةِ، ثم إطلاقُ الإخبار على ما هو بالإجازة مذهبٌ معروفٌ قد غلب استعمالُهُ على مُحدِّثي الأندلس، وتوسَّعوا فيه. وإذا أطلق ذلك أبو نُعيم في مثل الأَصَمِّ وأبي الميمون البَجَلي والشيوخِ الذين قد عُلم أنَّه ما سَمعَ منهم بل له منهم إجازة، كان له سائغاً، والأحوط تجنُّبُهُ[3].

وقال الحافظ ابن حجر: كانت له إجازة من أناس أدركهم ولم يلقهم. فكان يروي عنهم بصيغة «أخبرنا» ولا يبين كونها إجازة، لكنه كان إذا حدث عمن سمع منه يقول: حدثنا، سواء ذلك قراءة أو سماعاً، وهو اصطلاح له تبعه عليه بعضهم، وفيه نوع تدليس بالنسبة لمن لا يعرف ذلك[4]، قلت: وسيأتي في ترجمته مزيد بيان إن شاء الله تعالى[5].

ومثل أبي نعيم في هذا: محمد بن عمران بن موسى المرزباني، الكاتب، الإخباري، كان يطلق التحديث والإخبار في الإجازة ولا يبين[6]،

(١) سير أعلام النبلاء ١٧ : ٤٦٠.
(٢) ميزان الاعتدال ١ : ١١١.
(٣) سير أعلام النبلاء ١٧ : ٤٦١.
(٤) تعريف أهل التقديس ص ٢٧.
(٥) انظر ص ١٦٨ فيما يأتي.
(٦) تعريف أهل التقديس ص ٤٤.

قال الخطيب البغدادي: كان حسن الترتيب لما يجمعه غير أن أكثر كتبه لم تكن سماعاً له، وكان يرويها إجازة، ويقول في الإجازة: أخبرنا، ولا يبينها... ثم قال: وأكثر ما عيب به المذهب، وروايته إجازات الشيوخ له من غير تبيين الإجازة[1]، وبنحوه قال الذهبي: وأكثر ما يخرجه فبالإجازة، لكنه يقول فيها: أخبرنا، ولا يبين[2].

وكذا محمد بن يوسف بن مسدي الأندلسي. قال الحافظ ابن حجر: كان يدلس الإجازة[3].

وصالح بن أبي الأخضر قال عن نفسه: حديثي منه ما قرأت على الزهري، ومنه ما سمعت، ومنه ما وجدت في كتاب، ولست أفصل ذا من ذا. قال يحيى بن سعيد: وكان قدم علينا فكان يقول: حدثنا الزهري. حدثنا الزهري[4].

وحكي عن الحافظ أبي نصر أحمد بن عمر الغازي الأصبهاني أنه ممن كان يفعل ذلك، وذلك أن ابن السمعاني لما قال في ترجمته: «أنه كان لا يفرق بين السماع والإجازة»، قال الحافظ ابن حجر: ومراده أنه إذا حدَّث لا يميز هذا من هذا بل يقول مثلاً في كل منهما: أخبرنا، ولا يعين في الإجازة كونها إجازة[5].

وحكى ابن طاهر في أطراف الأفراد عن شيخه الدارقطني أنه يقول: أخبرنا فلان فيما قرىء عليه، ولا يقول وأنا أسمع[6].

قال السخاوي: ونحوه من يقول: وجدت بخط فلان وأجازنيه، وكذا قال القاضي عياض: ثنا أبو علي الجياني الحافظ إجازة وعارضت بكتابه[7].

---

(١) تاريخ بغداد ٣: ١٣٥ ـ ١٣٦.
(٢) ميزان الاعتدال ٣: ٦٧٢.
(٣) تعريف أهل التقديس ص ٤٥.
(٤) معرفة علوم الحديث ص ١٠٨.
(٥) فتح المغيث ٢: ٩٤٢.
(٦) المرجع السابق ٢: ٩٤٤.
(٧) نفسه.

ومن صور التدليس الملحقة بهذا القسم:

١ ـ ما وصفه ابن الشاذكوني وابن دقيق العيد وغيرهما بأنه خفي جداً، قال ابن دقيق العيد: وقد يكون التدليس خفياً جداً، ولذلك مثالان:

أحدهما: أنهم اختلفوا في سماع الحسن من أبي هريرة، فورد في بعض الروايات عن الحسن: حدثنا أبو هريرة، فقيل: إنه أراد حدّث أهل بلدنا. وهذا إن لم يقم دليل قاطع على أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة. لم يجز أن يُصار إليه[1]. انتهى. وقد تقدم الكلام في هذا في تدليس الصيغ قريباً.

الثاني: قول أبي إسحاق: «ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبدالرحمٰن بن الأسود عن الأسود». فظاهره أن المراد: سماعه من عبدالرحمٰن بن الأسود عن أبيه، لعدوله عن أبي عبيدة. فقيل: إنه تدليس. كما لو قال ابتداءً: عبدالرحمٰن بن الأسود عن أبيه، ولم يقل قبله: ليس أبو عبيدة ذكره[2].

وذكر الحاكم عن علي بن المديني قال: وكان زهير وإسرائيل يقولان عن أبي إسحاق أنه كان يقول: ليس أبو عبيدة حدثنا ولكن عبدالرحمٰن بن الأسود عن أبيه عن النبي ﷺ في الاستنجاء بالأحجار الثلاثة. قال ابن الشاذكوني: ما سمعت بتدليس قط أعجب من هذا ولا أخفى. قال أبوعبيدة: لم يحدثني، ولكن عبدالرحمٰن عن فلان عن فلان. ولم يقل حدثني فجاز الحديث وسار[3].

قلت: هذا الحديث الذي أشاروا إليه في صحيح البخاري وهذا سنده ومتنه: قال البخاري: حدثنا أبو نعيم قال حدثنا زهير عن أبي إسحاق

---

(١) الاقتراح ص ٢١٣ ـ ٢١٤.
(٢) المرجع السابق.
(٣) معرفة علوم الحديث ص ١٠٩.

قال: ليس أبو عبيدة ذكره. ولكن عبدالرحمٰن بن الأسود عن أبيه أنه سمع عبدالله يقول: أتى النبي ﷺ الغائط فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار، فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم أجده. فأخذت روثة فأتيته بها. فأخذ الحجرين وألقى الروثة وقال: «هذا ركس».

وقال إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق: حدثني عبدالرحمٰن. انتهى[1].

وقد استوفى الحافظ ابن حجر الكلام على هذا الإسناد، وأنه لا تدليس فيه ولا اضطراب بما ملخصه: اتصال رواية أبي إسحاق، وسماعه لهٰذا الحديث من عبدالرحمٰن بن الأسود وذلك بما علّقه البخاري عن إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق عن أبيه عن جده أبي إسحاق أنه قال: حدثني عبدالرحمٰن، ويتأيد ذلك بأن الإسماعيلي لما أخرج هذا الحديث في مستخرجه على الصحيح من طريق يحيى بن سعيد القطان عن زهير استدل بذلك على أن هذا مما لم يدلس فيه أبو إسحاق. قال: لأن يحيى بن سعيد لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماع لأبي إسحاق، وكأنه عرف ذلك بالاستقراء من صنيع القطان، أو بالتصريح من قوله، فانزاحت عن هذا الطريق علة التدليس، قال الحافظ: وتابع أبا إسحاق على روايته عن عبدالرحمٰن المذكور ليث بن أبي سليم وحديثه يستشهد به. أخرجه ابن أبي شيبة. وقال أيضاً: ثم إن ظاهر سياق زهير يشعر بأن أبا إسحاق كان يرويه أولاً عن أبي عبيدة عن أبيه، ثم رجع عن ذلك وصيّره عن عبدالرحمٰن بن الأسود عن أبيه، فهذا صريح في أن أبا إسحاق كان مستحضراً للسندين جميعاً عند إرادة التحديث، ثم اختار طريق عبدالرحمٰن وأضرب عن طريق أبي عبيدة. فإما أن يكون تذكر أنه لم يسمعه من

---

(١) صحيح البخاري. كتاب الوضوء. باب لا يستنجى بروث ـ الصحيح مع الفتح ١ : ٢٥٦ ـ ٢٥٨.

أبي عبيدة، أو كان سمعه منه وحدث به عنه ثم عرف أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، فيكون الإسناد منقطعاً، فأعلمهم أن عنده فيه إسناداً متصلاً، أو كان حدث به عن أبي عبيدة مدلساً له ولم يكن سمعه منه[1] انتهى.

وعلى هذا فلا تدليس في هذا الحديث، ونحمل قول أبي إسحاق: «ولكن عبدالرحمٰن...» أي: هو الذي ذكره لي، وكأنه يقول: لست أرويه الآن عن أبي عبيدة وإنما أرويه عن عبدالرحمٰن[2].

ومن هذه الصور:

٢ ـ ما ذكره السيوطي في التدريب. قال: قال أحمد بن حنبل: كان يقول حجاج: سمعته، يعني حديثاً آخر[3]. ولم أجد هذا عن أحمد في ترجمة حجاج بن أرطأة من تأريخ بغداد والكامل والميزان والتهذيب، وتدليس حجاج ثابتٌ لا شك فيه. سئل أحمد عنه فقال: كان يدلس. كان إذا قيل له: من حدثك؟ من أخبرك؟ قال: لا تقولوا من أخبرك من حدثك، قولوا: من ذكره[4].

والذي فهمته مما نقله السيوطي عن أحمد: أنه كان يُذكر له الحديثُ فيقال مثلاً: حديث فلان عن فلان.. فيقول لهم: سمعتُهُ، فيظنه السامع يعني الحديث الذي ذكره له؛ بينما يعني سماعه حديثاً آخر غيره من مسموعاته، أو كأنه يقول: سمعتُهُ، أي الشيخ الذي ذُكر له، ولا يكون قد سمع هذا الحديث منه. فيوهم السامع سماع ما لم يسمعه. وهذا هو تدليس الإسناد المتقدم.

٣ ـ قال علي بن المديني: وربما كان سفيان بن عيينة إذا أراد أن

---

(١) هدي الساري ص ٣٤٨ - ٣٤٩، والفتح ١: ٢٥٦ - ٢٥٨.
(٢) فتح الباري ١: ٢٥٧.
(٣) تدريب الراوي ١: ٢٢٧.
(٤) الكامل ٢: ٦٤٣.

يدلس يقول: عشرة عن زبيد منهم مالك بن مِغْول عن مُرَّة عن عبدالله: إن الله قَسَم بينكم أخلاقكم[1].

قلت: وهذه لم يصرح فيها سفيان بسماعه من مالك بن مغول وهو معدود في شيوخه، فلعله حذف من سمع منه كما حذف الصيغة ـ والله أعلم.

وهذه الصور الثلاث الأخيرة ليست أنواعاً مستقلة للتدليس، إنما هي أساليب (أو صور) مما يصنعه المدلسون حتى لا يُتنبه إلى تدليسهم، بخلاف ما قبلها من صور فإن بعضها معروف باسمه المستقل كتدليس التسوية والعطف والقطع، إلا أن الجامع بينها هو الحذف المتعمد لراوٍ ـ أو أكثر ـ من الإسناد سواء كان الشيخ أو شيخه، لضعف فيه أو لصغره أو لسبب آخر من الأسباب الآتية بعد.

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ١٠٩.



المبحث الثاني

تدليس الشيوخ وما يلحق به

القسم الثاني: تدليس الشيوخ

قال الخطيب: وأما الضرب الثاني من التدليس فهو: أن يروي المحدث عن شيخ سمع منه حديثاً، فغيّر اسمه أو كنيته أو نسبه، أو حاله المشهور من أمره لئلا يعرف...[1].

وقال ابن الصلاح: هو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه أو يكنيه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف[2] قال الحافظ: ليس قوله: «بما لا يعرف به» قيداً فيه، بل إذا ذكره بما يعرف به إلا أنه لم يشتهر به كان ذلك تدليساً»[3].

وفي هذا النوع من التدليس قد سمع المدلس من شيخه الحديث الذي يرويه عنه، لكنه يُوَعِّر الطريق إلى معرفة الشيخ الذي روى عنه لسبب من الأسباب الآتية بعد، فلا يميِّز شيخه عن غيره إلا النُّقاد، وقد لا يميزونه أيضاً فيبقى مبهماً أو مجهولاً لا يعرف، بل قد يتفق أن يوافق ما دلس به

(١) الكفاية ص ٣٦٥.
(٢) المقدمة ص ١٦٧.
(٣) النكت ٢: ٦١٥.

شهرة راوٍ ضعيف من أهل طبقته، ويكون المدلِّس ثقة، وكذا بالعكس وهو فيه أشد»[1].

ثم إنه قد يسميه بغير اسمه، ويكنيه بغير كنيته، حيث يغير اسمه من «محمد» مثلاً إلى «حماد» ومن «عبدالباقي» إلى «عبدالله» أو كنيته من «أبي العباس» إلى «أبي الفضل» وغير ذلك مما ذكروه في أمثلة هذا القسم.

وقد وقع في هذا التدليس كثير من الأئمة بعضهم من الذين ذموه وحذروا منه، لكن يحمل ذلك منهم على عدم قصدهم له، إذ لا يلزم من كون الناظر يحسب أن المحدث أراد الاستكثار من الشيوخ أن يكون قصد التدليس حقيقة، بل الظن بالأئمة خصوصاً من اشتهر إكثاره مع ورعه خلاف ذلك، لما يتضمن من التَّشَبُّع والتَّزيُن الذي يُراعي تجنبه أرباب الصلاح والقلوب[2].

وأيضاً فالذي لا يحفظ أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وبلدانهم ربما ظن تدليساً ما ليس بتدليس، لأنه لجهله بالرواة يحسب أن الشيخ قد دلس، وما أُتي إلا من قلة بضاعته في الحديث، قال الحافظ ابن حجر في الراوي المدلَّس: لا يصير مجهولاً إلا عند من لا خبرة له بالرجال وأحوالهم وأنسابهم إلى قبائلهم وبلدانهم، وحرفهم وألقابهم وكناهم، وكذا الحال في آبائهم، فتدليس الشيوخ دائر بين ما وصفنا، فمن أحاط علماً بذلك لا يكون الرجل المدلَّس عنده مجهولاً، وتلك أنزل مراتب المحدث[3].

قلت: لكنه إن غيَّر اسم شيخه من «محمد» إلى «حماد» أو كنيته من «أبي العباس» إلى «أبي الفضل» فربما لم يعرفه من أحاط علماً بكل ما تقدم، أما إن نسبه إلى جده الأعلى أو قبيلته وهو ممن لم يشتهر بذلك فهذا ونحوه هو ما يمكن للمحدِّث البصير أن يعرفه. والله أعلم.

---

(١) النكت ٢ : ٦٢٨.
(٢) انظر فتح المغيث ١ : ٣٦٥.
(٣) النكت ٢ : ٦٢٦.

ومن أمثلة تدليس الشيوخ ـ وهي كثيرة جداً ـ ما رواه الخطيب في الكفاية من طريق أحمد بن حنبل أنه قال: بلغني أن عطية ـ يعني العوفي ـ كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير، فكان يكنيه بأبي سعيد، فيقول: قال أبو سعيد، قال الخطيب: الكلبي يكنى أبا النضر وإنما غيَّر عطية كنيته ليوهم الناس أنه يروي عن أبي سعيد الخدري التفسير الذي كان يأخذه عنه[1].

وروي عن أبي زرعة أنه قال لابن نمير: شيخ يحدث عنه الحِمّاني يقال له: علي بن سويد؟ فقال: لم تفطن من هذا؟ قلت: لا، قال: هذا مُعَلّى بن هلال، جعل الحِمّاني مُعَلّى علياً ونسبه إلى جده، وهو مُعَلّى بن هلال بن سويد[2].

قال: وحدَّث أبو بكر بن مجاهد عن أبي بكر بن أبي داود السجستاني فقال: ثنا عبدالله بن أبي عبدالله[3].

ومما وقع للخطيب البغدادي نفسه وهو الحافظ المكثر من الشيوخ والمسموع في تنويع الشيخ الواحد، حيث قال مرة: أنا الحسن بن محمد الخلال، ومرة: أخبرنا الحسن بن أبي طالب، ومرة: أنا أبو محمد الخلال. والجميع واحد[4]. هو: أبو محمد الحسن بن محمد الخلال البغدادي.

وقال مرة: أنا علي بن أبي علي البصري، ومرة: أنا علي بن المحسن، ومرة: أنا أبو القاسم التنوخي، ومرة: أنا علي بن الحسن، ويصفه مرة: بالقاضي، ومرة: بالمعدل، إلى غيرها، ومراده بهذا كله:

---

(١) الكفاية ص ٣٦٦.
(٢) المرجع السابق ص ٣٦٧.
(٣) نفسه ص ٣٦٩.
(٤) فتح المغيث ١: ٣٦٣ ـ ٣٦٤.

أبو القاسم علي بن أبي علي المحسن بن علي التنوخي البصري الأصل، القاضي[1].

قال السخاوي: ويقرب من هذا ما يقع للبخاري في شيخه الذهلي، فإنه تارة يقول: محمد، ولا ينسبه، وتارة: محمد بن عبدالله، فينسبه إلى جده، وتارة: محمد بن خالد، فينسبه إلى والد جده، ولم يقع في موضع: محمد بن يحيى[2]. وذلك لما كان بينهما بحيث منع الذهلي أصحابه من الحضور عند البخاري، ولم يكن ذلك بمانع للبخاري من التخريج عنه، لوفور ديانته وأمانته، وكونه عذره في نفسه بالتأويل، غير أنه خشي من التصريح به أن يكون كأنه بتعديله له صدّقه على نفسه فأخفى اسمه، والله أعلم بمراده[3].

وقال السخاوي أيضاً: ومنه قول شيخنا (يعني الحافظ ابن حجر): أنا أبو العباس بن أبي الفرج بن أبي عبدالله الصحراوي بقراءتي عليه بالصالحية، وعنى بذلك: الولي أبا زرعة ابن شيخه الزين أبي الفضل العراقي، ولم يتنبه له إلا أفراد، مع تحديثه بذلك حتى لجماعة من خواص الولي وملازميه، وما علموه[4].

وسأل ابن دقيق العيد الذهبيَّ: من أبو محمد الهلالي؟ فقال: سفيان بن عيينة. فأعجبه استحضاره[5]، وألطف منه قوله له: من أبو العباس الذهبي؟ فقال: أبو طاهر المخلص[6] ولذا قال ابن دقيق العيد إن في هذا

---

(١) فتح المغيث ١: ٣٦٤.
(٢) المرجع السابق ١: ٣٦٤ - ٣٦٥.
(٣) نفسه ١: ٣٦٧.
(٤) نفسه ١: ٣٦٣.
(٥) تعريف أهل التقديس ص ٦٥، وفتح المغيث ١: ٣٦٦.
(٦) فتح المغيث ١: ٣٦٦.

النوع من التدليس مصلحة هي: «امتحان الأذهان في استخراج التدليسات، وإلقاء ذلك إلى من يُراد اختبار حفظه ومعرفته بالرجال...»[1].

وقال الحافظ ابن حجر: وقد بلغنا أن كثيراً من الأئمة الحفاظ امتحنوا طلبتهم المهرة بمثل ذلك، فَشُهِد لهم بالحفظ لما يسرعوا بالجواب عن ذلك[2].

ثم قال: كان بعض أصحابنا ينظر إلى كتاب العلم لأبي بكر بن أبي عاصم، فوقع في أثنائه: حدثنا الشافعي، حدثنا ابن عيينة، فذكر حديثاً، فقال: لعله سقط منه شيء، ثم التفت إليّ فقال: ما تقول؟ فقلت: الإسناد متصل، وليس الشافعي هذا محمد بن إدريس الإمام، بل هو ابن عمه: إبراهيم بن محمد بن العباس، ثم استدللت على ذلك بأن ابن أبي عاصم معروف بالرواية عنه، وأخرجت من الكتاب المذكور روايته عنه وقد سماه، ولقد كان ظن الشيخ في السقوط قوياً، لأن مولد ابن أبي عاصم بعد وفاة الإمام الشافعي بمدة[3].

قال السخاوي: مر في صحيح ابن حبان وأنا بين يدي شيخنا قوله: «ثنا أبو العباس الدمشقي» فقال: من هذا؟ فبادرته ـ مع أنه لم يقصدني بذلك ـ وقلت: هو أبو الحسن أحمد بن عمير بن جوصا، فأعجبه الجواب دون المبادرة لتفويتها غرضاً له[4].

ونختم هذه الأمثلة بما ذكره الذهبي وغيره عن مسند العراق في وقته أبي الحسين أحمد بن محمد بن النقور من أنه كان يأخذ كفايته من أصحاب الحديث. لأنهم كانوا يمنعونه عن الكسب لعياله، وكان يأخذ على نسخة

---

(١) الاقتراح ص ٢١٤.
(٢) النكت ٢: ٦٢٧.
(٣) المرجع السابق.
(٤) فتح المغيث ١: ٣٦٦.

طالوت بن عباد بخصوصها ديناراً، واتفق أنه جاء غريبٌ فقير، فأراد أن يسمعها منه، فاحتال عليه بأن اقتصر على كنية طالوت ـ لكون الشيخ لم يكن يعرفه بها ـ فقرأ عليه: أخبرك أبو القاسم بن حبابة قال: ثنا البغوي. ثنا أبو عثمان الصيرفي وساق النسخة إلى آخرها، فبلغ مقصوده بدون دينار، لأن ابن النقور لم يعلم أن أبا عثمان الصيرفي هو طالوت[1].

تدليس البلدان:

ويلتحق بتدليس الشيوخ تدليس البلدان، قاله الحافظ ابن حجر ومثّل له: بما إذا قال المصري: حدثني فلان بالأندلس، وأراد موضعاً بالقرافة.

أو قال: بزقاق حلب. وأراد موضعاً بالقاهرة.

أو قال البغدادي: حدثني فلان بما وراء النهر، وأراد نهر دجلة.

أو قال: بالرقة، وأراد بستاناً على شاطىء دجلة.

أو قال الدمشقي: حدثني بالكرك، وأراد كرك نوح. وهو بالقرب من دمشق[2].

قال الحافظ: وحكمه الكراهة لأنه يدخل في باب التشبع وإيهام الرحلة في طلب الحديث، إلا إن كان هناك قرينة تدل على عدم إرادة التكثير فلا كراهة[3].

قال السيوطي:

ويلحق به أيضاً عكسه وهو إعطاء شخص اسم آخر مشهور تشبيهاً، كقولنا: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، يعني الذهبي تشبيهاً بالبيهقي حيث يقول ذلك يعني به الحاكم. ذكره ابن السبكي في جمع الجوامع[4].

---

(١) انظر فتح المغيث ٢: ٦٧٤، وسير أعلام النبلاء ١٨: ٣٧٣ - ٣٧٤.

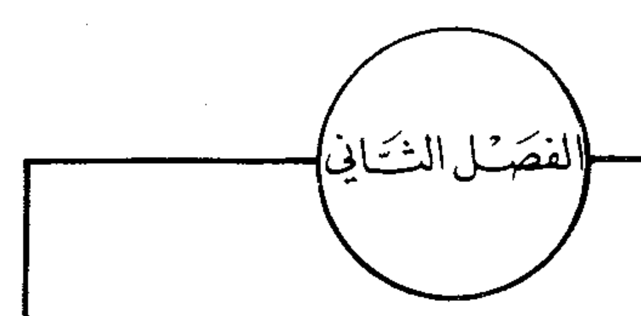
(٢) النكت ٢: ٦٥١، وانظر فتح المغيث ١: ٣٧٣.

(٣) النكت ٢: ٦٥١.

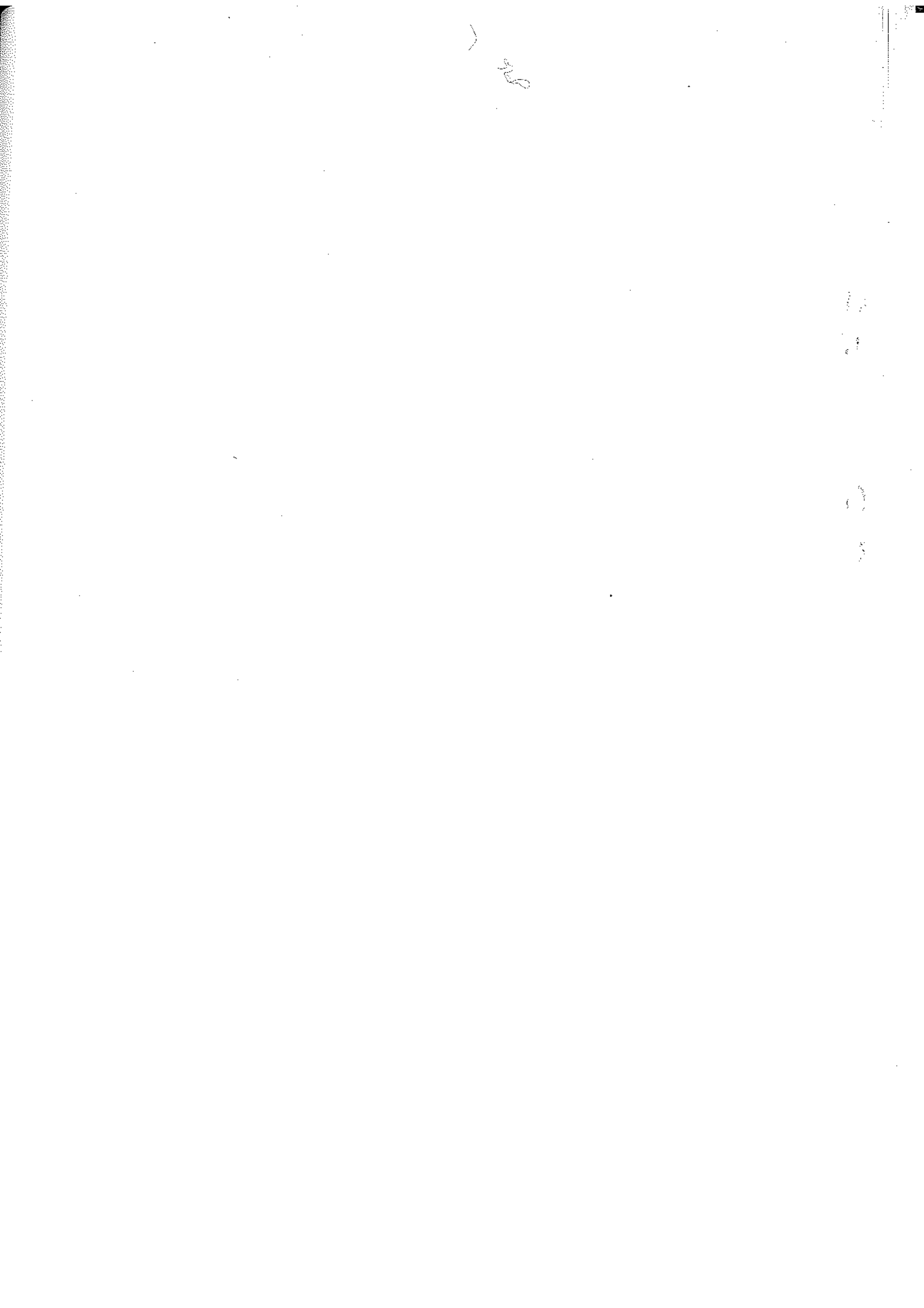
(٤) التدريب ١: ٢٣١.

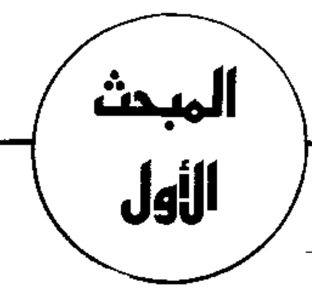
الفرق بين تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ:

الفرق بين هذين القسمين هو: «الحذف» فتدليس الإسناد فيه حذف للشيخ الذي سمع منه هو، أو سمع منه شيخه، وربما حذف أيضاً الصيغة كما تقدم، أما تدليس الشيوخ فلا حذف فيه لشيخه ولا لأحد من الإسناد لكنه ـ كما ذكرنا ـ يسميه أو يصفه أو يكنيه أو ينسبه بما لا يعرف به، أو بما عرف به لكنه لم يشتهر به.



بواعث التدليس، ومفاسده، وطرق معرفته





المبحث الأول

بواعث التدليس

بواعث التدليس كثيرة، وبعضها متداخل، وبعضٌ آخر يعتبر مفسدة، أو سبباً من أسباب التدليس، فضعف الراوي مثلاً سببٌ من أسباب التدليس، وحذفه يؤدي إلى مفسدة كبيرة، وتحسين الحديث هو الباعث لذلك، وهكذا بقية الأمور المذكورة في هذا المبحث، فمنها:

١ ـ تحسين الحديث: سئل يحيى بن معين عن الرجل يلقي الرجل الضعيف من بين ثقتين فيوصل الحديث ثقة عن ثقة، ويقول: أنقص من الحديث وأصل ثقة عن ثقة يُحَسِّن الحديث بذلك؟ فقال: لا يفعل لعل الحديث عن كذاب ليس بشيء فإذا هو قد حَسَّنه وثبَّته، ولكن يُحدث به كما روي[١].

وذكره الخطيب من أسباب تدليس التسوية فقال: وربما لم يُسقط المدلس اسم شيخه الذي حدّثه. لكنه يُسقط ممّن بعده في الإسناد رجلاً يكون ضعيفاً في الرواية أو صغير السن ويُحَسِّن الحديث بذلك[٢].

وقال البلقيني في محاسن الاصطلاح: «يدخل في ذلك ما إذا لم يُسقط شيخه وإنما أسقط غيره ضعيفاً أو صغيراً تحسيناً للحديث»[٣].

---

(١) الكفاية ص ٣٦٥.

(٢) المرجع السابق ص ٣٦٤.

(٣) محاسن الاصطلاح (بحاشية مقدمة ابن الصلاح) ص ١٦٧.

وتحسين الحديث كما هو سبب للتدليس فهو قبل ذلك غرض للمدلس، وهذا التحسين قد لا يتم إلا بحذف الضعيف أو الصغير ونحوه، لِيَصح الحديث ويَحْسُن في نظر السامع، أو ليعلو سنده أو لغير ذلك من الأسباب الداخلة تحته، ولهذا السبب وقع فيه أقوام منهم من لم يعرف مفسدته أو رآها سهلة في جانب المصلحة المترتبة على تدليسه، واهماً ومخطئاً في اجتهاده ذلك.

٢ ــ **الدعوة إلى الله**: قال الحاكم: ومن المذكورين بالتدليس من التابعين جماعة وأتباعهم غير أني لم أذكرهم فإن غرضهم من ذِكْر الرواية أن يَدْعوا إلى الله عز وجل فكانوا يقولون: قال فلان لبعض الصحابة. فأما غير التابعين فأغراضهم فيه مختلفة[١].

وقال القاضي عياض: وذُكِر ذلك (يعني التدليس) عن جماعة من جلَّة الأئمة، ولم يضر ذلك حديثهم لصحة أغراضهم وسلامتها، وأضر ذلك بغيرهم[٢].

وإذن فمن كان غرضه الدعوة إلى الله فلا يُجرح بذلك ولا يُؤاخذ غفر الله لنا وله.

٣ ــ أن يكون شيخه غير ثقة في اعتقاده أو في أمانته[٣] (أو في ضبطه) قال ابن عبدالبر: على أن الأغلب في ذلك أن لو كانت حاله مرضية لذكره[٤]. وقد يكون (شيخه) مجهولاً لا يُدرى من هو ولا من أين هو؟[٥] أو مجروحاً[٦]، وسواء كان ثقة عنده غير ثقة عند غيره، أو كان غير ثقة

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ١٠٤.
(٢) بحاشية مقدمة ابن الصلاح في ورقة على نسخة (هـ) ص ١٦٥.
(٣) الكفاية ص ٣٦٥.
(٤) التمهيد ١: ١٥.
(٥) انظر معرفة علوم الحديث ص ١٠٥ ـ ١٠٦.
(٦) المرجع السابق ص ١٠٧.

مطلقاً[1]، كل هذه الأمور تحمل المدلس على حذف ذلك الشيخ أو تسميته بغير اسمه ونحو ذلك مما تقدم.

وذكر الحاكم أن من المدلسين قوماً دلسوا على أقوام مجهولين لا يُدرى من هم ومن أين هم[2]... وقوم دلسوا أحاديث رووها عن المجروحين فغيّروا أساميهم وكناهم كي لا يعرفوا[3].

وقال ابن دقيق العيد: ولهم في ذلك أغراض بعضها مذموم قادح فيمن فعله لذلك الغرض عالماً به، وهو أن يترك ذِكْر الراوي لأنه لو صرَّح به لعُرِف ضعفه ولم يُقبل حديثه، وإنما قلنا: إنه قادح، لما فيه من عدم النصح وترويج الباطل[4].

وقال أبو نصر بن الصباغ: إن من فعل ذلك لكون من روى عنه غير ثقة عند الناس، وإنما أراد أن يُغير اسمه ليقبلوا خبره يجب ألا يُقبل خبره، وإن كان هو يعتقد فيه الثقة فقد غلط في ذلك لجواز أن يعرف غيره من جرحه ما لا يعرفه هو، وإن كان لصغر سنه فيكون ذلك رواية عن مجهول لا يجب قبول خبره حتى يعرف من روى عنه[5].

وما ذكرته عن ابن دقيق العيد وابن الصباغ إنما ذكرته لأبين أن هذا الغرض الذي لأجله وقع أولئك في التدليس غرض فاسد يؤدي إلى تصحيح ما ليس بصحيح من الأحاديث، بخلاف الغرض الذي قبل هذا فإنه محمود، وإن أدى إلى بعض مفاسد غير مقصودة لصاحبه.

قال الحاكم: مثال ذلك ما أخبرناه الحسن بن محمد بن إسحاق قال

---

(١) انظر فتح المغيث ١: ٣٤٠.
(٢) انظر معرفة علوم الحديث ص ١٠٥.
(٣) المرجع السابق ص ١٠٧.
(٤) الاقتراح ص ٢١١.
(٥) التقييد والإيضاح ص ١٠٠.

ثنا محمد بن أحمد بن البراء قال ثنا علي بن عبدالله قال حدّثني حسين الأشقر قال ثنا شُعيب بن عبدالله النهمي عن أبي عبدالله عن نَوف قال: بتُّ عند عليّ فذكر كلاماً. قال ابن المديني فحدّثني حسين فقلت لحسين: مِمن سمعته؟ فقال: حدّثنيه شعيب عن أبي عبدالله عن نوف، فقلت لشعيب: من حدّثك بهذا؟ قال: أبو عبدالله الجصّاص؛ قلت: عن من؟ قال: عن حماد القصار؛ فلقيت حماداً فقلت: من حدّثك بهذا؟ قال: بلغني عن فرقد السبخي عن نوف. فإذا هو قد دلس عن ثلاثة والحديث بعد منقطع وأبو عبدالله الجصاص مجهول وحماد القصار لا يُدرى من هو وبلغه عن فرقد وفرقد لم يدرك نوفاً ولا رآه[1].

٤ ــ صغر سن الشيخ: سواء كان أصغر منه، أو أكبر لكن بيسير. . .[2] ويدفع إلى تدليسه عدم التواضع من الطالب، أو لغير ذلك، ومنه ما وقع للحارث بن أبي أسامة في روايته عن أبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن أبي الدنيا ـ الحافظ الشهير ـ صاحب التصانيف. فلكون الحارث أكبر منه قال فيه مرة: عبدالله بن عبيد، ومرة: عبدالله بن سفيان، ومرة: أبو بكر بن سفيان، ومرة: أبو بكر الأموي[3].

وهذا السبب أيضاً مذموم لما فيه من «الأنفة من الرواية عمن حدثه، وذلك خلاف موجب العدالة ومقتضى الديانة من التواضع في طلب العلم وترك الحمية في الإخبار بأخذ العلم عمن أخذه»[4].

٥ ــ أن تكون أحاديثه التي عنده عنه كثيرة، فلا يحب تكرار الرواية

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ١٠٥ ـ ١٠٦.
(٢) انظر الكفاية ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥، والتمهيد ١: ١٥، ومقدمة ابن الصلاح ص ١٧١، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١: ١٨٨ وغير ذلك.
(٣) فتح المغيث ١: ٣٦٢ ـ ٣٦٣، والخبر في الكفاية ص ٣٦٩.
(٤) الكفاية ص ٣٥٨.

عنه، فيُغَيِّر حاله[1] وبنحوه قال ابن الصلاح: أو لكونه كثير الرواية عنه، فلا يحب الإكثار من ذِكْر شخص واحد على صورة واحدة[2].

وهذا السبب أهون بكثير من سابقه ولذا قال فيه ابن الصلاح: وتسمّح بذلك جماعة من الرواة المصنفين منهم أبو بكر الخطيب فقد كان لَهِجاً به في تصانيفه[3].

٦ ـ قال الحاكم: ومن المدلسين قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير، وربما فاتهم الشيء عنهم فيدلسونه[4]. ثم مثَّل له بما قدمنا عن صالح بن أبي الأخضر أنه قال: حديثي منه ما قرأت على الزهري، ومنه ما سمعت، ومنه ما وجدت في كتاب. ولست أفصل ذا من ذا. قال يحيى: وكان قدم علينا فكان يقول: حدثنا الزهري. حدثنا الزهري[5].

وهذا السبب أهون إن كان شيخه ثقة.

٧ ـ أن تتأخر وفاة الشيخ فيشاركه في الرواية عنه جماعة دونه في السماع منه[6].

وهذا فيه ما تقدم من الأنفة والكبر الذي لا يليق بطالب العلم.

٨ ـ إيهام علو الإسناد[7]: وهذا من أكثر أغراض المدلسين، ومن كان هذا غرضه فإنه ربما حذف الثقة ـ أو الثقات ـ من الإسناد ليتحقق هدفه من العلو، ومن هؤلاء: سفيان بن عيينة. روى الخطيب عن إبراهيم بن بشار

---

(١) الكفاية ص ٣٦٥.
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٧٢.
(٣) المرجع السابق.
(٤) معرفة علوم الحديث ص ١٠٨.
(٥) المرجع السابق.
(٦) الكفاية ص ٣٦٥، وانظر المقدمة ص ١٧١ وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١: ١٨٨، وفتح المغيث ١: ٣٦٢.
(٧) الكفاية ص ٣٥٨، ٣٦١، والاقتراح ص ٢١١، وفتح المغيث ١: ٣٤٠.

الرمادي قال ثنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد بن علي قال: كان النبي ﷺ إذا جاءه مال لم يُبَيِّته ولم يُقَيِّله، قال: فقال رجل: يا أبا محمد سماع من عمرو بن دينار؟ قال: دعه لا تفسده، قال يا أبا محمد سماع من عمرو بن دينار؟ قال: ويحك لا تفسده. ابن جريج عن عمرو بن دينار، قال: يا أبا محمد سماع من ابن جريج؟ قال: ويحك لِمَ تفسده؟ الضحاك بن مخلد أبو عاصم عن ابن جريج، قال: يا أبا محمد سماع من أبي عاصم؟ قال: ويحك لِمَ تفسده؟ حدثني علي بن المديني عن الضحاك بن مخلد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار. قال ابن عيينة: تلومونني على علي بن المديني، لما أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني[1].

وفي هذا المثال حذف ابن عيينة ثلاثة من الثقات ليعلو سنده، وليسلم من الرواية عن علي بن المديني لأنه أصغر منه.

والمثال المتقدم في «تدليس الصيغ» قريب من هذا حيث قال ابن عيينة: الزهري، فلما حوقق قال: لم أسمعه من الزهري ولا ممن سمعه من الزهري: حدثني عبدالرزاق عن معمر عن الزهري[2].

وقال ابن المبارك: قلت لشريك بن عبدالله النخعي: تعرف أبا سعد البَقّال؟ قال: أي والله. أعرفه عالي الإسناد. أنا حدثته عن عبدالكريم الجزري عن زياد بن أبي مريم عن عبدالله بن معقل عن عبدالله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «الندم توبة»، فتركني وترك عبدالكريم وترك زياد بن أبي مريم، وحدث عن عبدالله بن معقل عن عبدالله بن مسعود عن النبي ﷺ[3].

ويُلحق بهذا ما ذكره القاضي عياض. قال: ومنهم من أراد أن ينزل

---

(١) الكفاية ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠.
(٢) انظر المرجع السابق ص ٣٥٩.
(٣) نفسه ص ٣٦٠.

حديثه وأن يعلو بذكر الشيخ دون من دونه، لصحة روايته عنه غير هذا، ولحقيقة أن الثقات حدثت عنه بذلك[1]. قلت: ومعلوم أن العلو بالنسبة إلى إمام من أئمة الحديث وإن كثر العدد من ذلك الإمام إلى رسول الله ﷺ أحد أنواع العلو[2].

٩ ــ إيهام كثرة الشيوخ: قال ابن دقيق العيد: وأكثر مقصود المتأخرين في التدليس طلب العلو، أو إيهام كثرة المشايخ[3]. وهذا الغرض وإن كان قريباً من الخامس إلا أن من قصد إيهام كثرة الشيوخ غير من كره تكرار الرواية عن شخص لكثرة حديثه عنه وتردد اسمه في كل حديث. حيث يقع في ذلك من كثرت أحاديثه عن شيخ معين، ويقع في هذا ـ غالباً ـ من كان قليل الشيوخ، مريداً تكثير شيوخه. ليقال: سمع من كذا شيخ، أو: ما أكثر شيوخه، وأيضاً فغرض الأول قد لا يكون «التَّزَيُّن والتشبُّع بما لم يُعط» خاصة إذا صدر عن إمام ورع يخشى الله. بينما هذا الغرض لا يقع فيه إلا من كان التَّزَيُّن مقصده.

١٠ ــ أن يخشى الراوي تصديق الناس للشيخ فيما يتهمه به إن صرح باسمه، فيلجأ إلى إهماله، أو نسبته بما لا يُعرف به، وإنما روى عنه لأنه عنده ثقة، وقد عذره فيما تأوّله، وهذا الغرض مستنبط من قصة البخاري مع شيخه الذهلي وقد قدمناها[4]. ولا شيء في فاعل هذا إن كان غرضه مثل غرض البخاري رحمه الله تعالى.

١١ ــ أن يخشى عدم أخذ الحديث منه إن صرح باسمه[5]، مع الحاجة إلى حديثه هذا، وربما كان عنده ثقة، وقريب منه:

---

(١) حاشية ملحقة بمقدمة ابن الصلاح ص ١٦٥.
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٨١.
(٣) الاقتراح ص ٢١١، وانظر شرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١: ١٨٨، وفتح المغيث ١: ٣٦٥.
(٤) تقدمت في ص ٧٧ وانظر تفصيلها في هدي الساري ص ٤٩٠.
(٥) انظر فتح المغيث ١: ٣٦٣.

١٢ ـ خوف وقوع الفتنة إذا أظهر الرواية عن ذلك الشيخ من غالٍ مقبولٍ عند الناس ينهى عن حديث ذلك المدلِّس، ويترتب عليه سقوط جملة من السنة النبوية، وهذا لا حرج فيه، لأنه إنما قصد بتدليسه نصح المسلمين في الحقيقة، وإيثار المصلحة على المفسدة، كما روي أن رواة الحديث وأهل العلم في بعض أيام بني أمية ـ وهي أيام عبدالملك وولاته كالحجاج ـ وبعض بلدانهم، كانوا لا يقدرون على إظهار الرواية عن علي رضي الله عنه، لشدة عداوتهم له ولمن ذكره[١].

والفرق بين هذا والذي قبله أن هذا يخشى على نفسه إذا أظهر الرواية عن ذلك المدلِّس، والأول يخشى عدم أخذ الحديث إن صرح باسمه ولا يخشى على نفسه، وربما كان عنده ثقة لكنّ فِعْلَه مذموم لاحتمال أن يعرف غيره من جرح شيخه ما لا يعرفه هو عنه. أما هذا فلا شيء عليه لقصده النصح للمسلمين إن كان شيخه ثقة.

١٣ ـ امتحان الأذهان في استخراج التدليسات: وإلقاء ذلك إلى من يُراد اختبار حفظه ومعرفته بالرجال[٢]. ومن ذلك ما قدمناه من سؤال ابن دقيق العيد للذهبي: من أبو محمد الهلالي؟ فقال: سفيان بن عيينة. فأعجبه استحضاره، وألطف منه قوله له: من أبو العباس الذهبي؟ فقال: أبو طاهر المخلص[٣].

وهذا الغرض لا شيء فيه، بل فيه مصلحة كما قال ابن دقيق العيد[٤].

١٤ ـ أن يقصد الطالب التغطية على شيخه، ليتوفر عليه من المال ما

---

(١) انظر توضيح الأفكار ١: ٣٦٨ ـ ٣٦٩.
(٢) الاقتراح ص ٢١٤.
(٣) فتح المغيث ١: ٣٦٦.
(٤) الاقتراح ص ٢١٤.

جرت عادة شيخه بأخذه عن تحديثه بحديث ذاك المدلَّس. وهذا أخف الأغراض وأظرفها[1]. وهو مستنبط من صنيع أحد طلبة العلم الفقراء مع ابن النقور في حديث طالوت بن عباد، حيث كان يأخذ على نسخته بخصوصها ديناراً[2]. وقدمنا القصة في ذلك[3].

١٥ ــ أن يكون المدلَّس حياً، وعدم التصريح به أبعد عن المحذور[4]، حيث قال الشافعي: إياك والرواية عن الأحياء[5].

١٦ ــ أن يقصد التنويع في اسم الشيخ تفنناً في الرواية، ومنه ما فعله الخطيب في بعض شيوخه، قال السخاوي: ويكون كفعل الخطيب الحافظ المكثر من الشيوخ والمسموع في تنويع الشيخ الواحد، حيث قال مرة: أنا الحسن بن محمد الخلال، ومرة: أخبرنا الحسن بن أبي طالب، ومرة: أنا أبو محمد الخلال. والجميع واحد[6]. وهو: الحافظ أبو محمد الحسن بن محمد الخلال.

وهذا الغرض لا شيء فيه أيضاً ما دام الشيخ ثقة، والراوي لا يقصد التزين ولا إيهام كثرة الشيوخ.

١٧ ــ أن يوهم الرحلة في طلب الحديث، وهذا قصد من وقع في تدليس البلدان، «لكنه لا يخلو عن كراهة وإن كان صحيحاً في نفس الأمر، لإيهامه الكذب بالرحلة، والتشبع بما لم يُعط»[7].

١٨ ــ أن يُجِلَّ بعض الأئمة عن الرواية عن الضعفاء، فيدلسهم على

---

(١) فتح المغيث ١: ٣٦٧.
(٢) المرجع السابق ٢: ٦٧٤.
(٣) انظر ما تقدم ص ٧٨ ـ ٧٩.
(٤) فتح المغيث ١: ٣٦٣.
(٥) المرجع السابق ١: ٦٥٨.
(٦) نفسه ١: ٣٦٣.
(٧) نفسه ١: ٣٧٣.

شيخه. ومن ذلك ما وقع فيه الوليد بن مسلم في تدليسه عن الأوزاعي حيث قال له الهيثم بن خارجة: قد أفسدتَ حديث الأوزاعي، قال: كيف؟ قلت: تروي عن الأوزاعي عن نافع، وعن الأوزاعي عن الزهري، وعن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد، وغيرك يدخل بين الأوزاعي وبين نافع: عبدالله بن نافع الأسلمي، وبينه وبين الزهري: إبراهيم بن مرة، وبينه وبين يحيى قرة، قال: أنبل الأوزاعي أن يروي عن مثل هؤلاء. قلت: فإذا روى عن هؤلاء وهم قوم ضعفاء أحاديث مناكير، فأسقطتهم أنت وصَيّرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات ضَعُفَ الأوزاعي، فلم يلتفت إلى قولي[1].

١٩ ــ الإغراب: قال ابن دقيق العيد في كلام له عن التدليس: . . . إنما المقصود منه الإغراب[2].

٢٠ ــ أن يكون سبب تدليسه الأنفة والكبر وعدم التواضع، قال الخطيب: وفيه أيضاً: إنه إنما لا يذكر من بينه وبين من دلَّس عنه طلباً لتوهيم علو الإسناد، والأنفة من الرواية عمن حَدَّثه وذلك خلاف موجب العدالة ومقتضى الديانة من التواضع في طلب العلم وترك الحمية في الإخبار بأخذ العلم عمن أخذه[3].

وإذن فالأنفة وعدم التواضع من الدوافع للوقوع في التدليس، ولا شك أن من كان هذا حاله فإنه على خطر عظيم. جنبنا الله وإياكم العجب والغرور.

وهناك أسباب وأغراض ربما دخلت فيما تقدم ذِكْره، لكن إفرادها بالذكر أولى ـ في نظري ـ ويكون هذا من باب ذكر الخاص بعد العام. منها:

٢١ ــ قيل لهشيم: ما يحملك على هذا؟ يعني التدليس. قال: إنه

---

(١) التقييد والإيضاح ـ بحاشية المقدمة ـ ص ٩٧.
(٢) الاقتراح ص ٢١٣.
(٣) الكفاية ص ٣٥٨.

أشهى شيء[1]. وهذا يدل على أن التدليس له في نفسه مكان كبير وأنه يُشبع شيئاً ما في داخله.

٢٢ ـ أن يستخدم تدليس الشيوخ لإخفاء تدليس الإسناد. ومن ذلك ما رواه ابن أبي حاتم عن أبيه لما ذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه عن بقيَّة قال: حدثني أبو وهب الأسدي. قال ثنا نافع عن ابن عمر قال: لا تحمدوا إسلام امرىء حتى تعرفوا عقدة رأيه. قال أبي: هذا الحديث له علة قَلّ من يفهمها، روى هذا الحديث عبيدالله بن عمرو عن إسحاق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ، وعبيدالله بن عمرو هذا كنيته: أبو وهب، وهو أسدي، وكان بقيّة بن الوليد كنّى عبيدالله، ونسبه إلى بني أسد لكيلا يُفطن له، حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدي إليه، وكان بقية من أفعل الناس لهذا[2].

٢٣ ـ أن يتعمد توعير طريق معرفة المدلَّس على من يطلب الوقوف على حاله وأهليته. وهذا وإن كان معدوداً في مفاسد التدليس إلا أنه غرض له أيضاً، ذلك أن المدلَّس ربما يكون كذاباً أو يكون ضعفه شديداً، فإذا أسقط اسمه من الإسناد أو دلّسه فلم تعرف عينه ولا حاله انتقل الحديث من درجة الموضوع أو الواهي إلى درجة الضعيف المنجبر، لأن الإسناد الذي فيه انقطاع أو راوٍ مبهم أو مهمل يكون ضعيفاً ضعفاً يمكن انجباره بورود متابع له، أو شاهد لمتنه، بخلاف ما كان ضعفه شديداً أو موضوعاً فإنه لا ينجبر.

ونحو هذا: تضييع المروي عنه، أو الحديث المروي، وهي وإن كانت مفاسد للتدليس إلا أنها غرض للمدلس يقصد منه رفع درجة الحديث من المردود إلى المنجبر، أو نحو ذلك مما تقدم. والله أعلم.

---

(١) الكفاية ص ٣٦١.

(٢) التقييد والإيضاح ص ٩٧.



المبحث الثاني

مفاسد التدليس

للتدليس مفاسد كثيرة منها ما يجرح فاعله في دينه، أو إخلاصه، أو تواضعه، ومنها ما يؤثر على الحديث النبوي سواء بتقويته وليس هو كذلك، أو بتضعيفه وهو في الأصل صحيح أو حسن، أو بإيهام عُلُوِّه، أو بالرحلة في طلبه، إلى غير ذلك مما سيأتي بيانه، وأعظم مفاسده وأهمها:

١ ـ أنه سبيل إلى الكذب على رسول الله ﷺ، وإفساد للدين بتحليل الحرام، وتحريم الحلال، وهذا من الكبائر، بل من أكبر الكبائر، ذلك أن المدلس إذا حذف شيخه أو شيخ شيخه الضعيف أو الكذاب، وسوَّى الإسناد من الثقات صَحَّ الحديث أو حَسُن بينما هو ضعيف أو موضوع، وكذا إذا سمَّى شيخه الضعيف أو الكذاب بما لا يُعرف به، ووافق اسم شيخ له ثقة، ربما حُمِلَ الحديث عنه على أنه عن الثقة وصار صحيحاً، وهو في الحقيقة ضعيف أو موضوع، وفي ذلك كله كذب وغش للمسلمين، بل فيه خيانة لله ولرسوله ﷺ، وهذه المفسدة ترجع إليها كثير من المفاسد التالية، قال الذهبي: وهو داخل في قوله ﷺ: «ومن غشنا فليس منا»[1]. لأنه يوهم السامعين أن حديثه متصل وفيه انقطاع، هذا إن دلس عن ثقة،

---

(١) صحيح مسلم كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «من غشنا فليس منا» ١: ٩٩ وهو جزء من حديث أوله: «من حمل علينا السلاح فليس منا».

فإن كان ضعيفاً فقد خان الله ورسوله، بل هو كما قال بعض الأئمة: حرام إجماعاً[١].

٢ ـ ومن مفاسد التدليس «التَّزَيُّن»[٢]، وأثره على إخلاص العمل لله بيِّن وواضح، حيث يري المدلسُ الناسَ أنه سمع ما لم يسمع، وهذا مقارب للإخبار بالسماع ممن لم يسمع منه[٣]. قال أبو مسعود المعافى بن عمران وسئل عن التدليس: أدنى ما فيه التَّزين[٤]، وعابه جرير بن حازم وقال: أدنى ما فيه أنه يُري الناس أنه سمع ما لم يسمع[٥]، ولذا فالمدلس داخل في حديث النبي ﷺ: «المُتَشَبِّع بما لم يُعط كلابس ثوبي زور»[٦] قال حماد بن زيد: ولا أعلم المدلس إلا متشبعاً بما لم يُعط[٧].

٣ ـ قال الحافظ: لكن من مفسدته أن يوافق ما يدلس به شهرة راوٍ ضعيف يمكن ذلك الراوي الأخذ عنه، فيصير الحديث من أجل ذلك ضعيفاً وهو في نفس الأمر صحيح، وعكس هذا في حق من يدلس الضعيف ليُخفي أمره فينتقل عن رتبة من يُرد خبره مطلقاً إلى رتبة من يُتوقف فيه. فإن صادف شهرة راوٍ ثقة يمكن ذلك الراوي الأخذ عنه فمفسدته أشد، كما وقع لعطية العوفي في تكنيته محمد بن السائب الكلبي: أبا سعيد، فكان إذا حدث عنه يقول: حدثني أبو سعيد، فيوهم أنه أبو سعيد

---

(١) فتح المغيث ١: ٣٦٠.
(٢) الكفاية ص ٣٥٦، والتمهيد ١: ٢٧، والاقتراح ص ٢١٥، والنكت ٢: ٦٣٢، وفتح المغيث ١: ٣٤٩.
(٣) الكفاية ص ٣٥٦ ـ ٣٥٨.
(٤) المرجع السابق ص ٣٥٦.
(٥) نفسه.
(٦) رواه البخاري في كتاب النكاح باب المتشبع بما لم ينل ٩: ٣١٧، ومسلم في كتاب اللباس باب النهي عن التزوير في اللباس وغيره والتشبع بما لم يعط ١٤: ١١٠.
(٧) الكفاية ص ٣٦٥.

الخدري الصحابي رضي الله عنه. لأن عطية كان لقيه وروى عنه. وهذا أشد ما بلغنا من مفسدة تدليس الشيوخ، وأما ما عدا ذلك من تدليس الشيوخ فليس فيه مفسدة تتعلق بصحة الإسناد وسقمه، بل فيه مفسدة دينية فيما إذا كان مراد المدلس إيهام تكثير الشيوخ لما فيه من التَّشَبُّع. والله أعلم[1].

٤ ـ تصحيح ما ليس بصحيح من الأحاديث: وهذا يقع في تدليس الإسناد والشيوخ، لكنه في تدليس التسوية أشد خفاءً ولذا قال العراقي: «ومما يلزم منه من الغرور الشديد أن الثقة الأول قد لا يكون معروفاً بالتدليس، ويكون المدلس قد صرح بسماعه من هذا الشيخ الثقة. وهو كذلك. فتزول تهمة تدليسه، فيقف الواقف على هذا السند فلا يرى فيه موضع علة، لأن المدلس صرح باتصاله، والثقة الأول ليس مدلساً، وقد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة وفيه ما فيه من الآفة التي ذكرناها. وهذا قادح فيمن تعمد فعله. والله أعلم[2]. وبنحو ذلك قال يحيى بن معين ـ فيما قدمناه في أغراض التدليس وأسبابه ـ قال: لا يفعل لعل الحديث عن كذاب ليس بشيء فإذا هو قد حَسَّنه وثبَّته، ولكن يُحدث به كما روي[3].

٥ ـ تضييع المروي عنه[4]. قال ابن دقيق العيد: فإنه قد يخفى ويصير الراوي مجهولاً، فيسقط العمل بالحديث، لكون الراوي مجهولاً عند السامع مع كونه عدلاً معروفاً في نفس الأمر. وهذه جناية عظمى ومفسدة كبرى[5].

---

(١) النكت ٢: ٦٢٨.
(٢) التقييد ـ بحاشية المقدمة ـ ص ٩٧.
(٣) الكفاية ص ٣٦٥.
(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ١٧١، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١: ١٨٨.
(٥) الاقتراح ص ٢١٤.

٦ ـ تضييع الحديث المروي[1]: وهذه المفسدة وإن كانت مترتبة على السابقة إلا أنها تستحق الإفراد، وقد أفردها العراقي بالذكر، حيث قال عقب قول ابن الصلاح: «وفيه تضييع للمروي عنه» قلت: وللمروي أيضاً بأن لا يُتَنَبَّه له فيصير بعض رواته مجهولاً[2].

٧ ـ الأنفة من الرواية عمن حدثه، وذلك خلاف موجب العدالة ومقتضى الديانة من التواضع في طلب العلم وترك الحمية في الإخبار بأخذ العلم عمن أخذه[3].

٨ ـ توعير طريق معرفة الراوي[4]: وهذا بيِّن في تدليس الشيوخ.

٩ ـ عدوله عن الكشف إلى الاحتمال، وذلك خلاف موجب الورع والأمانة[5].

١٠ ـ عدم النصح، وترويج الباطل[6]. حيث غش المسلمين بروايته عن الضعفاء والكذابين وتدليس حديثهم، أو عن الثقات وتوعير طريق معرفتهم.

١١ ـ تضعيف بعض الثقات: كما في قصة الوليد بن مسلم حيث حذف شيوخ الأوزاعي الضعفاء وسوّى الإسناد. فقال له الهيثم بن خارجة: فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء وهم ضعفاء أحاديث مناكير فأسقطتهم أنت وصيّرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات. ضعف الأوزاعي...[7].

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١: ١٨٨.
(٢) المرجع السابق.
(٣) الكفاية ص ٣٥٨.
(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ١٧١.
(٥) الكفاية ص ٣٥٨.
(٦) الاقتراح ص ٢١١.
(٧) التقييد والإيضاح ص ٩٧، وفتح المغيث ١: ٣٧٠.

١٢ ـ فيه تزوير وإيهام لما لا حقيقة لـه، وهذا يُؤثِّـر في صدقـه، خاصة إذا استُكْشِـفَ فلـم يُخبر باسم من يروي عنه[١].

١٣ ـ التدليس «جرح» كما سيأتي في حكمه إن شاء الله تعالى.

١٤ ـ التدليس «ذل»[٢] لسؤاله: أسمع أم لا؟ قال ابن معين: إني لأزين الحديث بالكلمة، فأعرف مذلَّة ذلك في وجهي فأدعه[٣].

١٥ ـ إيهام الرحلة في طلب الحديث.

١٦ ـ إيهام علو الإسناد.

١٧ ـ إيهام كثرة الشيوخ.

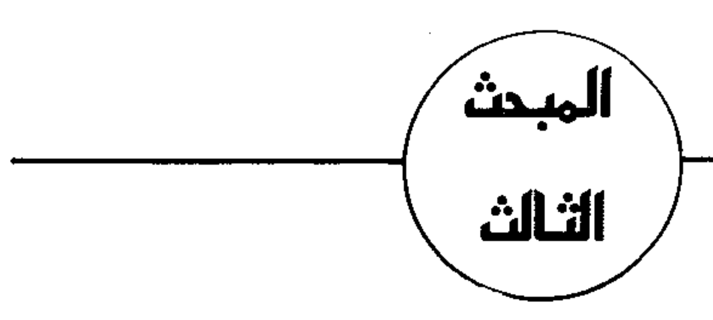
وهذه الثلاثة الأخيرة وإن كانت أغراضاً للتدليس إلا أن فيها مفسدة. ولذا ذكرتها في الموضعين.

---

(١) فتح المغيث ١: ٣٥٠.

(٢) قاله عبدالوارث بن سعيد. فتح المغيث ١/٣٥٩.

(٣) المرجع السابق.



المبحث الثالث

طرق معرفة التدليس

١ ـ يعرف التدليس بإخبار المدلس عن نفسه بذلك، كما وقع لهُشَيم بن بَشير عندما سأل طلابه: هل دلّست لكم شيئاً؟ قالوا: لا قال: بلى. كل ما حدثتكم عن حصين فهو سماعي، ولم أسمع من مغيرة من ذلك شيئاً، القصة وتقدمت في تدليس العطف[1].

٢ ـ أن يُسأل عن سماعه من ذلك الشيخ ويُراجَع فيه حتى يُخبِر باسم من سمعه منه، وأمثلة هذا النوع كثيرة منها ما قدمناه عن سفيان بن عيينة أنه كان يقول: عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد، فقال له رجل: يا أبا محمد سماع من عمرو بن دينار؟ قال: دعه لا تفسده فما زال يراجعه حتى قال: حدثني علي بن المديني عن الضحاك بن مخلد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار...[2].

ومنه ما رواه الحاكم عن عبدالرزاق قال: أخبرنا معتمر بن سليمان التيمي قال: جئت إلى رباح بن زيد فأملى عليّ كتاب ابن طاوس. فلما فرغت قلت: سمعته من معتمر؟ قال: لا. ولكن أخرج إلي معتمر كتاباً فدفعه إلي[3].

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ١٠٥ وتقدم ص ٦٠ ـ ٦١.
(٢) الكفاية ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠.
(٣) معرفة علوم الحديث ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

وروى عن علي قال: سمعت يحيى يقول: كان هشام بن عروة يحدث عن أبيه عن عائشة قالت: ما خُيِّرَ رسول الله ﷺ بين أمرين، وما ضَرب بيده شيئاً قط. الحديث. قال يحيى: فلما سألته قال: أخبرني أبي عن عائشة قالت: ما خُيِّر رسول الله ﷺ بين أمرين ـ لم أسمع من أبي إلا هذا ـ والباقي لم أسمعه إنما هو عن الزهري[1]. وقدمنا نحو ذلك، وقد قال فيه الحاكم أبو عبدالله: ... فقوم يدلسون الحديث فيقولون: قال فلان، فإذا وقع إليهم من يُنَقِّر عن سماعاتهم ويُلِحُّ ويُراجعهم ذكروا فيه سماعاتهم[2].

٣ ـ أن ينص على ذلك أحد النقاد: وأمثلته كثيرة في كتب العلل، ومن ذلك ما قدمنا عن أبي حاتم أنه ذُكِرَ له الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه عن بقيّة قال: حدثني أبو وهب الأسدي عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: «لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عقدة رأيه» فقال: هذا الحديث له أمر قَلّ من يفهمه. روى هذا الحديث عبيدالله بن عمرو عن إسحاق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ. قال: وعبيدالله بن عمرو كنيته أبو وهب. وهو أسدي. فكناه بقيّة ونسبه إلى بني أسد لكيلا يُفطن له، حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يُهتدى له[3].

ونحوه ما قدمناه ـ أيضاً ـ عن الهيثم بن خارجة مع الوليد بن مسلم.

ومنه ما رواه الخطيب عن عبدالله بن المبارك قال: قلت لشريك بن عبدالله النخعي: تعرف أبا سعد البقال؟ قال: أي والله أعرفه عالي الإسناد، أنا حدثته عن عبدالكريم الجزري عن زياد بن أبي مريم عن عبدالله بن

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ١٠٤ ـ ١٠٥.
(٢) المرجع السابق.
(٣) التقييد والإيضاح ص ٦٧.

معقل عن عبدالله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «الندم توبة» فتركني وترك عبدالكريم وترك زياد بن أبي مريم وحدَّث عن عبدالله بن معقل عن عبدالله بن مسعود عن النبي ﷺ[1].

٤ ـ ويُعرف التدليس أيضاً بالتأريخ، وذلك بمراجعة كتب التراجم والمراسيل والعلل وغيرهما لمعرفة سماعات الرواة وأحوالهم، فإذا وجدنا فيها ـ مثلاً ـ أن فلاناً لم يسمع من فلان إلا حديث كذا، أو أربعة أحاديث أو عشرة ونحوها، ثم وجدناه قد روى عنه أكثر مما ذُكر، علمنا أن ذلك مما دلسه عنه.

٥ ـ جمع طرق الحديث، فإذا وجدنا في إحدى الطرق زيادة راوٍ على غيرها. فإن صرّح بالسماع في موضع الزيادة كانت الناقصة مُعَلَّة بالزائدة، فإذا كان الراوي مدلساً عُرِف أن ذلك مما دلسه.

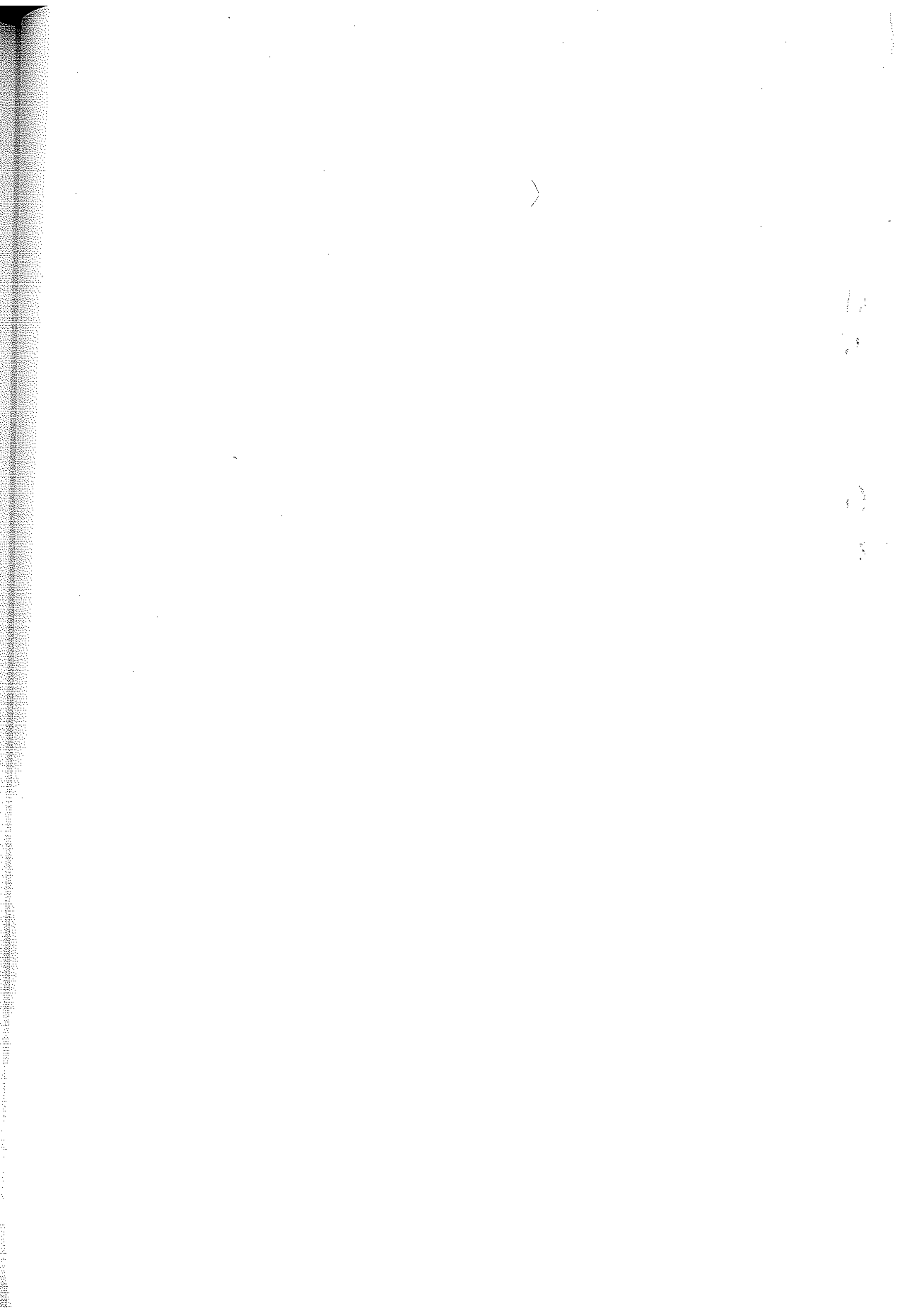
قال أبو الحسن بن القطان: «إذا روى المدلس حديثاً بصيغة محتملة، ثم رواه بواسطة تبين انقطاع الأول عند الجميع» قال الحافظ ابن حجر معقباً عليه: وهذا بخلاف غير المدلس، فإن غير المدلس يحمل غالب ما يقع منه من ذلك على أنه سمعه من الشيخ الأعلى وثبّته فيه الواسطة...[2].

٦ ـ ما يُعرف ـ لظهوره ـ من تدليس الشيوخ: فإذا ذكر من اشتهر باسمه أو بكنيته بغير ما اشتهر به عند الناس كان تدليساً لا يحتاج إلى دليل. وأمثلته أكثر وأظهر من أن نمثل له هنا ففيما قدمناه غنى عن إعادته.

---

(١) الكفاية ص ٣٦٠.

(٢) النكت ٢: ٦٢٥.



الفَصل الثَالِث

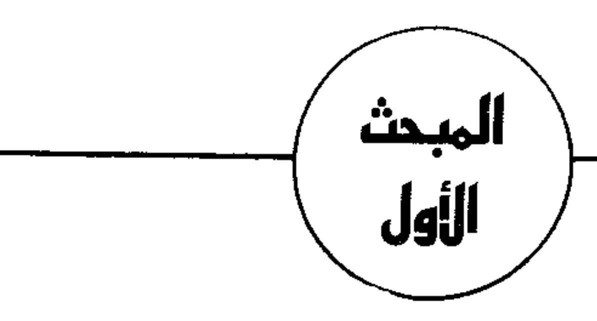
أحكام التدليس

وفيه مباحث:

الأول: حكم التدليس.

الثاني: حكم الرواية عن المدلسين.

الثالث: حكم ما في الصحيحين من رواية المدلسين بالعنعنة.



المبحث الأول

حكم التدليس

تدليس الحديث مكروه عند أكثر أهل العلم، وقد عظَّم بعضهم الشأن في ذَمِّه[1]، وبالغ فيه، ورآه بعض جائزاً لا شيء فيه، فممَّن ذمَّه شعبة بن الحجاج، فقد رُويت عنه عبارات شديدة منها: قوله: «التدليس أخو الكذب» رواه عنه الشافعي[2]. وروى عنه المعافى بن عمران قوله: لأن أزني أحب إلي من أن أُدلس[3]. وقال أبو الوليد الطيالسي: سمعت شعبة يقول: لأن أخر من السماء إلى الأرض أحب إلي من أن أقول: زعم فلان ولم أسمع ذلك الحديث منه[4]. وقال غندر: سمعت شعبة يقول: التدليس في الحديث أشد من الزنا[5]. وقال ابن الصلاح: وهذا من شعبة إفراط محمول على المبالغة في الزجر عنه والتنفير[6]. وتعقَّب البلقينيُّ ذلك بقوله: وهذا الذي قاله شعبة ظاهر، فإن آفة التدليس لها ضرر كبير في الدين،

---

(١) الكفاية ص ٣٥٥.
(٢) المرجع السابق.
(٣) نفسه ص ٣٥٦، كما رواه عنه أبو نعيم ـ التمهيد ١ : ١٦.
(٤) التمهيد ١ : ١٦.
(٥) المرجع السابق.
(٦) مقدمة ابن الصلاح ص ١٧٠.

وهي أضر من أكل الربـا، وقد جاءت أحاديث محتجٌ بها تدل على أن أكل درهم ربا أشد من الزنا، على وجوه مروية. . .»[1].

وقال أبو أسامة حماد بن أسامة: خرَّب الله بيـوت المدلسين مـا هم عندي إلا كذابون[2].

وقـال حماد بن زيـد: التدليس كـذب. ثم ذكر حـديث النبي ﷺ: «المُتَشَبِّع بما لم يُعْطَ كلابس ثوبي زور». قال حماد: ولا أعلم المدلس إلا متشبعاً بما لم يعط[3].

وقـال ابن المبارك: لأن أخـر من السماء أحب إلي مـن أن أدلس حديثاً[4]. وقال عبدان: ذكر لعبدالله بن المبارك رجل ممن كان يدلس فقال فيه قولاً شديداً وأنشد فيه:

دَلّس لـلنـاس أحـاديـثـه والله لا يـقـبـل تـدلـيـسـاً[5]

وروى الخطيب عن وكيع أنه ربما قال في الحديث: حدثنا، وربما لم يقل، قال [الراوي عنه:] فقلنا لجارٍ لنا يقال له «أبو الـوفاء» كـان لا يُحسِن شيئاً: سَلْه لم يقول في بعضه حدثنا ولا يقـول في بعضه؟ قال: فتقدم إليه فسأله. قال: فقال له وكيع: أما وجد القوم خطيباً غيرك، نحن لا نستحل التدليس في الثياب فكيف في الحديث[6].

وقال عبدالرزاق: قدمت مكة فمكثت ثلاثة أيام لا يجيئني أصحاب

---

(١) محاسن الاصطلاح ـ بحاشية المقدمة ص ١٧٠.

(٢) الكفاية ص ٣٥٦.

(٣) الكفاية ص ٣٥٦، وروى عنه الحاكم قوله: «المدلس متشبع بما لم يعط» معرفة علوم الحديث ص ١٠٣ وتقدم تخريج الحديث.

(٤) الكفاية ص ٣٥٦.

(٥) معرفة علوم الحديث ص ١٠٣.

(٦) الكفاية ص ٣٥٦ ـ ٣٥٧.

الحديث، فمضيت وطفت وتعلقت بأستار الكعبة وقلت: يا رب ما لي. أكذاب أنا؟ أمدلس أنا؟ قال: فرجعت إلى البيت فجاؤني[1].

وقال سليمان بن داود المنقري الشاذكوني لما حضرته الوفاة: اللهم ما اعتذرت فإني لا أعتذر أني قذفت محصنة، ولا دلّست حديثاً. . .[2]. وقال أيضاً: التدليس والغش والغرور والخداع والكذب يُحشر يوم تُبلى السرائر في نفاذ واحد[3].

وتقدم قول ابن معين: إني لأزين الحديث بالكلمة فأعرف مذلّة ذلك في وجهي فأدعه[4]. وقول عبدالوارث بن سعيد: التدليس ذُلٌّ[5].

وقال أبو عاصم النبيل: أقل حالاته عندي أنه يدخل في حديث: «المتشبِّع بما لم يُعط كلابس ثوبَي زور»[6].

ومن أهل العلم من لم ير بالتدليس بأساً. قال يعقوب بن شيبة: التدليس: جماعة من المحدثين لا يرون به بأساً. . .[7] قال السخاوي يعني: وهم الفاعلون له، أو معظمهم[8] ثم قال: وأما ما نقله ابن دقيق العيد عن الحافظ أبي بكر أنه قال: التدليس اسم ثقيل شنيع الظاهر، لكنه خفيف الباطن سهل المعنى، فهو محمول على غير المحرم منه[9].

---

(١) الكفاية ص ٣٥٧.
(٢) المرجع السابق.
(٣) معرفة علوم الحديث ص ١٠٣.
(٤) فتح المغيث ١: ٣٥٩.
(٥) معرفة علوم الحديث ص ١٠٣.
(٦) الكامل لابن عدي ١: ٤٨ وتقدم تخريج الحديث.
(٧) الكفاية ص ٣٦٢.
(٨) فتح المغيث ١: ٣٥٨.
(٩) المرجع السابق.

وقيل لهُشَيم: ما يَحملك على هذا؟ يعني التدليس. قال: إنه أشهى شيء[1].

وقال البزار: التدليس ليس كذباً وإنما هو تحسين لظاهر الإسناد وضرب من الإيهام بلفظ محتمل[2].

وقال الخطيب: وقال خلق من أهل العلم: خبر المدلس مقبول، لأنهم لم يجعلوه بمثابة الكذب، ولم يروا التدليس ناقضاً لعدالته، وذهب إلى ذلك جمهور من قَبِلَ المراسيل من الأحاديث، وزعموا أن نهاية أمره أن يكون التدليس بمعنى الإرسال[3].

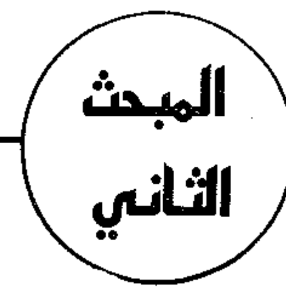
وقال العلائي: . . . وأيضاً فإن التدليس ليس كذباً صريحاً، بل هو ضرب من الإيهام بلفظ محتمل، كما قال الشافعي رحمه الله: «ومن عرفناه دلس مرة فقد أبان لنا عورته، وليست تلك العورة بكذب فيرد حديثه، ولا على النصحية في الصدق، فيُقبل منه ما قَبلناه من أهل الصدق، فلذلك قلنا: إنه لا يُقبل من المدلِّس حديث حتى يقول: حدثنا وسمعت. . .[4].

قلت: والقول في حكمه مختلف بحسب غرضه وسبب تدليسه، وبحسب الراوي المدلَّس، فإذا كان الغرض منه التغطية على راوٍ ضعيف أو كذاب ونحوه فهو محرم دون شك، وقريب من ذلك إن كان ثقة عنده، لكنه ليس كذلك عند الناس، فربما يعلم غيره من جرحه ما لم يبلغه.

أما إن كان غرضه من تدليسه طيباً مقبولاً كالدعوة إلى الله، أو خاف على نفسه أو حديثه، أو قصد الامتحان أو التفنن في الرواية فلا شيء في ذلك إن كان من دلَّسه ثقة مقبولاً عند الناس، وهذا ما سنفصل القول فيه في المبحث التالي إن شاء الله تعالى.

---

(١) الكفاية ص ٣٦١.
(٢) فتح المغيث ١: ٣٥٢.
(٣) الكفاية ص ٣٦١.
(٤) جامع التحصيل ص ٩٩.



حكم الرواية عن المدلسين

أولاً: تدليس الإسناد:

تعددت أقوال أهل العلم في حكم الرواية عمن وُصِف بتدليس الإسناد. لكنها دائرة بين القبول أو الرد المطلقين وبين التفصيل.

وقد يسأل سائل فيقول: لماذا فرَّق العلماء - عند الحكم على المدلسين - بين نوعي التدليس، فإذا كان المدلَّس في تدليس الإسناد يمكن أن يكون ضعيفاً أو كذاباً، فإن المدلَّس في تدليس الشيوخ يمكن أن يكون كذلك. وكلام الحافظ المتقدم يوضح شدة مفسدة تدليس الشيوخ وهو عندما يكون المدلَّس فيه ضعيفاً أو واهياً ويصادف شهرة راوٍ ثقة يمكن لذلك الراوي الأخذ عنه... قال: وهذا أشد ما بلغنا من مفسدة تدليس الشيوخ[1]. وإذن فالمفسدة المترتبة على النوعين متقاربة في الشدة. فلماذا التفريق. وإفراد كلٍ بحكم؟.

والجواب عن هذا: هو أن العلماء لم يُفَرِّقُوا في الحكم بين تدليس الإسناد والشيوخ من أجل شدة المفسدة المترتبة على أحدهما دون الآخر، بل من أجل «صيغة الرواية» ذلك أن تدليس الإسناد فيه سقط وحذف للراوي - أو للرواة - المدلَّس. فإذا صرح المدلِّس بالتحديث والسماع -

(١) النكت ٢: ٦٢٨ وكلامه تقدم ص ٧٢ - ٧٣.

الدال على الاتصال ـ فلروايته حكم يختلف عن حكم روايته بالعنعنة، بينما تدليس الشيوخ ليس فيه حذف وإنما فيه توعير معرفة اسم الشيخ أو كنيته أو نسبته. . . ومن وُصِف بهذا النوع من التدليس ـ دون غيره ـ فسواء روى عن شيخه بالعنعنة أو روى عنه بالتحديث فروايته متصلة وكلاهما سواء في عدم معرفة هذا الشيخ أو تمييزه عن غيره، والحكم على روايته ليس متوقفاً على صيغة الرواية، بل متوقف على معرفة الشيخ المدلَّس ومن ثَمَّ درجته، ذلك هو السبب في تفريقهم بين حكم كل من النوعين وإفراده بالبيان والتفصيل. والله أعلم.

أقوال العلماء في حكم الرواية عمن وصف بتدليس الإسناد:

القول الأول:

رد خبر المدلِّس مطلقاً، سواء بَيَّن السماع أو لم يُبَيِّنه، دلَّس عن الثقات أم لا.

وقال به أصحاب الحديث وفريق من الفقهاء[1]، وبعض من احتج بالمرسل[2]، قال القاضي عبدالوهاب بن نصر المالكي: التدليس جرح. وإن من ثبت أنه كان يدلس لا يقبل حديثه مطلقاً. . . قال: وهو الظاهر من أصول مالك[3]، وقيّده ابن السمعاني بما إذا سُئل فلم يُخبر باسم من يروي عنه. قال: «إن كان إذا استكشف لم يُخبر باسم من يروي عنه، فهذا يُسقط الاحتجاج بحديثه، لأن التدليس تزوير وإيهام لما لا حقيقة له. وذلك يؤثر في صدقه، وإن كان يخبر فلا»[4].

---

(١) الكفاية ص ٣٦١.
(٢) فتح المغيث ١: ٣٤٩.
(٣) النكت ٢: ٦٣٢.
(٤) المرجع السابق.

ومما علل به أصحاب هذا القول حكمهم:

١ ـ أن التدليس جرح.

٢ ـ وأنه تزوير وإيهام لما لا أصل له وذلك يؤثِّر في صدقه.

٣ ـ أن المدلِّس ترك تسمية من لعله غير مرضي ولا ثقة.

٤ ـ وأنه عدل عن الكشف إلى الاحتمال وذلك خلاف موجب الورع والأمانة.

٥ ـ ولما فيه من التهمة والغش. و«من غشنا فليس منا».

٦ ـ وفيه أيضاً التشبع بما لا يُعط. و«المتشبع بما لم يُعط كلابس ثوبي زور».

٧ ـ ولإيهامه العلو وهو عنده بنزول.

٨ ـ ولإيهامه أن حديثه متصل وهو منقطع[1].

القول الثاني:

القبول مطلقاً، صرح بالسماع أو لم يصرح، وبهذا قال خلق كثير من أهل العلم[2] وهم جمهور من قبل المراسيل من الأحاديث. إذ أن بعضهم قبل المرسل ولم يقبل معنعن المدلس[3].

وقد عللوا قبولهم له بأمور:

١ ـ أن التدليس ليس كذباً.

٢ ـ وأنه لا ينقض عدالة الراوي.

٣ ـ وأن نهاية أمره أن يكون التدليس بمعنى الإرسال، والمرسل مقبول عند كثير من أهل العلم[4].

٤ ـ وأن التدليس لو كان جرحاً لما وقع كثير من الأئمة المتقدمين فيه.

---

(١) انظر: الكفاية ص ٣٦١، ٣٥٨، وفتح المغيث ١: ٣٤٩.

(٢) الكفاية ص ٣٦١.

(٣) التقييد والإيضاح ص ٩٩.

(٤) انظر الكفاية ص ٣٦١، واختصار علوم الحديث ص ٥٥، وفتح المغيث ١: ٣٥٠.

القول الثالث:

التفصيل: فإذا صرح المدلس بالاتصال قبل منه، وإلا فلا. قال الخطيب: وقال آخرون: خبر المدلس لا يقبل إلا أن يورده على وجه مبيَّن غير محتمل للإيهام، فإن أورده على ذلك قُبِل. قال: وهذا هو الصحيح عندنا[1]. وكذا صححه ابن الصلاح[2]. وقال أبو الحسن بن القطان: «إذا صرح المدلس قُبِل بلا خلاف، وإذا لم يصرح فقد قَبِلَه قوم ما لم يتبين في حديث بعينه أنه لم يسمعه. وردّه آخرون ما لم يتبين أنه سمعه»[3] وقال العلائي: والصحيح الذي عليه جمهور أئمة الحديث والفقه والأصول الاحتجاج بما رواه المدلس الثقة مما صرح فيه بالسماع. دون ما رواه بلفظ محتمل[4]. ونسب هذا القول للأكثرين العراقي[5].

وممن ذهب إلى هذا التفصيل الشافعي وابن معين وابن المديني، قال الشافعي: ومن عرفناه دلّس مرة فقد أبان لنا عورته في روايته، وليست تلك العورة بالكذب فنرد بها حديثه، ولا النصيحة في الصدق، فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق، فقلنا: لا نقبل من مدلس حديثاً حتى يقول فيه: حدثني أو سمعت[6].

وقال ابن معين عندما سئل عن التدليس فكرهه وعابه، قيل له: أفيكون المدلس حجة فيما روى، أو حتى يقول حدثنا وأخبرنا؟ فقال: لايكون حجة فيما دلس[7].

---

(١) الكفاية ص ٣٦١.
(٢) المقدمة ص ١٧١.
(٣) النكت ٢: ٦٢٥.
(٤) جامع التحصيل ص ٩٨.
(٥) التبصرة والتذكرة ص ١: ١٨٨.
(٦) الرسالة ٣٧٩ - ٣٨٠.
(٧) الكفاية ص ٣٦٢، والتمهيد ١: ١٧ - ١٨.

وسئل علي بن المديني عن الرجل يدلس: أيكون حجة فيما لم يقل حدثنا؟ قال: إذا كان الغالب عليه التدليس فلا حتى يقول حدثنا[١].

وحكى النووي الاتفاق على أن المدلس لا يحتج بخبره إذا عنعن[٢]. قال السخاوي: لكنه متعقَّب بما تقدم[٣]. يعني بما جاء في القول الثاني من قبول رواية المدلس مطلقاً سواء صرح بالسماع أم لا، وأيضاً بما سيأتي في القول الرابع عن ابن عيينة.

وكذلك قول أبي الحسن بن القطان: «إذا صرح المدلس قبل بلا خلاف». متعقب[٤] بما جاء في القول الأول من رد رواية المدلس مطلقاً سواء صرح أم لم يصرح.

والحافظ ابن حجر ممن ذهب إلى هذا التفصيل وقال هو الأصح[٥]. وبه قال أكثر المتأخرين، وهو أعدل الأقوال. وقد ذكر الخطيب بعض ما يمكن الاعتراض به عليه فقال:

فإن قيل: يجب أن لا تقبلوا قول المدلس أخبرني فلان، لأن ذلك لفظ يستعمل في السماع وفي غيره فيقال أخبرني على معنى المناولة والإجازة والمكاتبة، يقال: لا يلزم هذا لأنا قد بيّنا فيما تقدم أن قول حدثني وأخبرني فلان لفظ موضوع ظاهره للمخاطبة وإن استعمل ذلك فيما قرىء على المحدث والطالب يسمع، وإنما يستعمل أخبرني في المناولة والإجازة والمكاتبة اتساعاً ومجازاً، فإن كان كذلك وجب حمل الكلام على ظاهره المفيد للسماع ورفع اللبس والإشكال، على أن المدلس إذا قال أخبرني

---

(١) الكفاية ص ٣٦٢، والتمهيد ١: ١٨.
(٢) المجموع ٧: ١٥٩، ١٦٩.
(٣) فتح المغيث ١: ٣٥٣.
(٤) المرجع السابق.
(٥) شرح النخبة ص ٣٩.

فلان وهو يرى استعمال ذلك جائزاً في أحاديث الإجازة والمكاتبة والمناولة وجب أن يقبل خبره، لأن أقصى حاله أن يكون قوله أخبرني فلان إنما هو إجازة مشافهة أو مكاتبة، وكل ذلك مقبول.

فإن قيل لم إذا عرف تدليسه في بعض حديثه وجب حمل جميع حديثه على ذلك؟ مع جواز أن لا يكون كذلك، قلنا: لأن تدليسه الذي بان لنا صيّر ذلك هو الظاهر من حاله، كما أن من عرف بالكذب في حديث واحد صار الكذب هو الظاهر من حاله، وسقط العمل بجميع أحاديثه مع جواز كونه صادقاً في بعضها، فكذلك حال من عرف بالتدليس ولو بحديث واحد، فإن وافقه ثقة على روايته وجب العمل به لأجل رواية الثقة له خاصة دون غيره[1].

القول الرابع:

إن كان لا يدلس إلا عن الثقات كان تدليسه عند أهل العلم مقبولاً، وإلا فلا[2].

وهذا القول عزاه ابن عبدالبر لأئمة الحديث والفقه. قال: الذي اجتمع عليه أئمة الحديث والفقه في حال المحدث الذي يقبل نقله ويحتج بحديثه... [وذكر أوصافه ثم قال:] وكان سالماً من التدليس.

... وجملة تلخيص القول في التدليس الذي أجازه من أجازه من العلماء بالحديث: هو أن يحدث الرجل عن شيخ قد لقيه وسمع منه، بما لم يسمع منه. وسمعه من غيره عنه، فيوهم أنه سمعه من شيخه ذلك، وإنما سمعه من غيره، أو من بعض أصحابه عنه، ولا يكون ذلك إلا عن ثقة، فإن دلس عن غير ثقة فهو تدليس مذموم عند جماعة أهل الحديث...[3].

---

(١) الكفاية ص ٣٦٣ - ٣٦٤.

(٢) فتح المغيث ١: ٣٥٠، وانظر الكفاية ص ٣٦١.

(٣) التمهيد ١: ٢٨.

وكذا قال أبو بكر البزار الحافظ في الجزء الذي جمعه فيمن يُترك ويُقبل: «إن من كان لا يدلس إلا عن الثقات كان تدليسه عند أهل العلم مقبولاً»[1]. وبه أشعر قول ابن الصباغ في مدلِّس الضعيف: يجب ألا يقبل خبره[2]. يعني مفهومه أن من دلَّس الثقة قُبِل خبره.

وقال أبو الفتح الأزدي الحافظ: قد كره أهل العلم بالحديث ـ مثل شعبة وغيره ـ التدليس في الحديث. وهو قبيح ومهانة، والتدليس على ضربين: فإن كان تدليساً عن ثقة لم يحتج أن يُوقف على شيء. وقُبل منه، ومن كان يدلس عن غير ثقة لم يُقبل منه الحديث إذا أرسله حتى يقول: حدثني فلان، أو سمعت، فنحن نقبل تدليس ابن عيينة ونظرائه، لأنه يحيل على مليء ثقة، ولا نقبل من الأعمش تدليسه لأنه يحيل على غير مليء، والأعمش إذا سألته عمن هذا؟ قال: عن موسى بن طريف وعباية بن ربعي. وابن عيينة إذا وقفته قال: عن ابن جريج ومعمر ونظرائهما. فهذا الفرق بين التدليسين[3].

وأشار إلى هذا التفصيل الفقيه أبو بكر الصيرفي يعقوب بن شيبة، قال: . . . ولا يكون ذلك أيضاً عندهم إلا عن ثقة، فأما إن دلس عن غير ثقة وعمن لم يسمع هو منه، فقد جاوز حد التدليس الذي رخص فيه من رخص من العلماء[4].

وجزم به ابن حبان وابن عبدالبر في حق سفيان بن عيينة.

قال ابن حبان: وأما المُدَلِّسون الذين هم ثقاتٌ وعدولٌ، فإنّا لا نحتجُّ

---

(١) النكت ٢ : ٦٢٤.
(٢) فتح المغيث ١ : ٣٥٠.
(٣) الكفاية ص ٣٦٢.
(٤) الكفاية ص ٣٦٢.

بأخبارهم إلا ما بيَّنوا السماع فيما رووا مثل الثوريّ والأعمشِ وأبي إسحاق وأضرابِهم من الأئمةِ المُتَّقين، وأهلِ الورع في الدين، لأنَّا متى قبلنا خبر مدلِّس لم يُبيِّن السماع فيه ـ وإن كان ثقة؛ لزمنا قبولُ المقاطيع والمراسيل كُلِّها، لأنه لا يُدرىٰ لعلَّ هذا المدَلِّس دلَّسَ هذا الخبرَ عن ضعيفٍ يَهِي الخبرُ بذكرِهِ إذا عُرف، اللهمَّ إلا أن يكون المدلِّس يُعلم أنَّه ما دلَّس قطُّ إلا عن ثقةٍ، فإذا كان كذلك، قُبلت روايتُه وإن لم يُبَيِّن السماع، وهذا ليس في الدنيا إلا سفيان بن عُيينة وحده، فإنه كان يدلِّس، ولا يُدلِّسُ إلا عن ثقةٍ متقن. ولا يكادُ يوجدُ لسفيانَ بن عُيينة خبرٌ دلَّس فيه إلا وُجد ذلك الخبرُ بعينه قد بيَّن سماعه عن ثقةٍ مثلِ نفسه، والحكمُ في قبولِ روايته لهذه العلة ـ وإن لم يُبَيِّن السماعَ فيها ـ كالحكم في رواية ابنِ عباس إذا روىٰ عن النبي ﷺ ما لم يسمع منه[1].

وقال ابن عبدالبر: وأما الإرسال، فكل من عرف بالأخذ عن الضعفاء والمسامحة في ذلك، لم يُحتج بما أرسله، تابعياً كان أو من دونه، وكل من عُرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليسه ومرسله مقبول.

فمراسيل سعيد بن المسيب، ومحمد بن سيرين، وإبراهيم النخعي عندهم صحاح، وقالوا: مراسيل عطاء والحسن لا يحتج بها، لأنهما كانا يأخذان عن كل أحد، وكذلك مراسيل أبي قلابة وأبي العالية.

وقالوا: لا يقبل تدليس الأعمش، لأنه إذا وُقِف أحال على غير مليء، يعنون: على غير ثقة، إذا سألته عمن هذا؟ قال: عن موسى بن طريف وعباية بن ربعي، والحسن بن ذكوان.

قالوا: ويُقبل تدليس ابن عيينة، لأنه إذا وُقف أحال على ابن جريج، ومعمر، ونظائرهما[2].

---

(١) صحيح ابن حبان ١ : ١٥٠.
(٢) التمهيد ١ : ٣٠ ـ ٣١.

وفي سؤالات الحاكم للدارقطني: أنه سئل عن تدليس ابن جريج فقال: يجتنب. وأما ابن عيينة فإنه يدلس عن الثقات[1].

القول الخامس:

إن كان تدليسه نادراً قبلت عنعنته ونحوها، وإلا فلا.

قال السخاوي: وهو ظاهر جواب ابن المديني، فإن يعقوب بن شيبة قال: سألته عن الرجل يدلس. أيكون حجة فيما لم يقل فيه ثنا، فقال: إذا كان الغالب عليه التدليس فلا[2]. انتهى. ويعني مفهومه إنه إن كان قليل التدليس قُبِل منه.

قلت: ومنه قول البخاري في الثوري: «لا يعرف لسفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت. ولا عن سلمة بن كهيل ولا عن منصور. ولا عن كثير من مشايخه تدليس. ما أقل تدليسه»[3].

تلك أقوال العلماء في حكم الرواية عن المدلس، لكني أرى أن القولين الرابع والخامس يمكن إرجاعهما إلى الثالث. ويكون ما ورد فيهما مستثنى من عموم رد عنعنة المدلس، وعليه يصبح القول الثالث هكذا: «إذا صرح المدلس بالسماع قبلت روايته، وإذا لم يصرح بالسماع فإن كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة، أو كان نادر التدليس كالثوري قبلت روايته وإلا فلا» ذلك أن أصحاب القول الثالث عمموا الحكم ولم يتعرضوا أصلاً لمن يدلس ولا يدلس إلا عن ثقة، أو كان نادر التدليس.

وأيضاً فلم يذكر العلماء أحداً غير ابن عيينة ممن كان لا يدلس إلا عن الثقات، ولا غير الثوري فيمن ندر تدليسه، فكأن هذا الاستثناء خاصاً بهما لذينك الوصفين. كما أن من أكثر من التدليس عن الضعفاء والمجاهيل لم يختلفوا في عدم قبول عنعنته، وكذا إذا كان المدلِّس ضعيفاً بأمر آخر

---

(١) النكت ٢ : ٦٢٥.

(٢) فتح المغيث ١ : ٣٥٢.

(٣) التمهيد ١ : ٣٥.

غير التدليس فحديثه مردود سواء صرح بالسماع أم لم يصرح. إلا إن توبع من كان ضعفه يسيراً كابن لهيعة[1].

أما ما جاء في القول الأول من الرد المطلق لخبر المدلِّس سواء صرّح بالتحديث أم لم يُصرح وتعليلهم ذلك بما تقدم بسطه فإنا نقول: إن التدليس ليس بجرح في عدالة الراوي ولا في ضبطه إنما هو جرح في اتصال حديثه، فإذا رواه بالعنعنة احتمل أن يكون دلَّسه. لذلك لم نقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث. وفي كلام الشافعي المتقدم ما يؤكد هذا حيث قال: ومن عرفناه دلس مرة فقد أبان لنا عورته في روايته، وليست تلك العورة بالكذب فنرد بها حديثه ولا النصيحة في الصدق، فنقبَل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق، فقلنا: لا نقبل من مدلِّس حديثاً حتى يقول فيه: «حدثني أو سمعت»[1]. وما دام الشافعي وهو الإمام لا يرى تدليس المدلِّس كذباً ولا جرحاً في عدالته، فقوله هو المقدم على غيره، وهو الصواب ـ إن شاء الله ـ فإن المدلِّس لم يكذب حقيقة لكن فِعْلَه يُشبه المعاريض التي يُتَّقى بها الكذب، أما التَّشبع بما لم يُعط والغِش ونحو ذلك فإنها مقاصد تخفى على الناظر في حديثه إذ هي من مكنونات الصدور. ولعله معذور في تدليسه وإيهامه السماع ممن لم يسمع منه، وقد قدمنا في أغراض التدليس وأسبابه أموراً يُعذر لها فاعله، ولا يبعد بكثير من الأئمة أن تكون لهم أعذار فيما دلَّسوا فيه من الحديث لو عُلِمَت لما ترددنا في قبولها، وهو الظن الحسن بهم الذي لا يليق بنا غيره، وما تقدم لا يَنفي الضعف ـ من جهة الاتصال ـ الوارد لما رووه بالعنعنة، وهذا مؤثِّرٌ في اتصال الإسناد لكونهم مدلسين، ولو لم يكونوا مدلسين ـ وتوافرت الشروط الأخرى ـ لِحُكِمَ لما رووه بالاتصال، وإذن فالتدليس وإن لم يكن جرحاً في عدالتهم إلا أنه ربما أثَّر وصفهم به في أسانيد ما رووه من أحاديث من حيث الاتصال والإرسال. والله أعلم.

---

(١) تعريف أهل التقديس ص ٢٤.

أما القول الثاني القائل بقبول خبر المدلِّس سواء صرح بالاتصال أم لم يصرح، وأن نهاية أمره أن يكون التدليس بمعنى الإرسال، فإنا نقول: إن الراجح عند أئمة الحديث عدم قبول المرسل من الحديث، والذين قبلوه اشترطوا لِقَبوله شروطاً يُفهم منها أنه ليس حجة كافية في إثبات الحكم الشرعي. بل لا بد من عاضد يعضده، ثم هو بَعْدُ ليس كالحديث المتصل.

والحديث المدلَّس الذي لم يُصرح فيه راويه بالاتصال حكمه حكم المرسل. والمرسل كما قدمنا ليس بحجة، أما ما صرح فيه بالاتصال من تحديث أو سماع أو إخبار فهو مقبول عند المحققين من أهل العلم.

أما ما ذكروه من أن التدليس ليس كذباً، ولا ينقض عدالة الراوي، وليس بجرح، فهذا ما نقوله نحن، لكنه جرح في رواية الراوي من حيث الاتصال. ولذا لم نقبل منه إلا ما صرح فيه بالصيغة الدالة على اتصال الإسناد. احتياطاً للدين، وخوفاً أن يكون قد دلس عن غير ثقة ولا مرضي، وإلا لو كان لا يدلس إلا عن ثقة لقبلنا منه ما رواه بأي صيغة كانت، معنعنة أو غير معنعنة، كما قبلنا من سفيان بن عيينة وطبقته ما رووه كذلك. والله أعلم.

حكم تدليس التسوية:

أما تدليس التسوية فلما كان المحذوف فيه شيخ الشيخ، وقد يصرح المدلِّس بالسماع من شيخه لزم ألا يقبل ممن وصف به وأكثر منه حديث حتى يكون بالسماع من أول الإسناد إلى آخره. لاحتمال أن يكون قد سوّى الحديث وجوّده. قال العراقي: ومما يلزم منه من الغرور الشديد أن الثقة الأول قد لا يكون معروفاً بالتدليس، ويكون المدلِّس قد صرح بسماعه من هذا الشيخ الثقة ـ وهو كذلك ـ فتزول تهمة تدليسه، فيقف الواقف على هذا السند فلا يرى فيه موضع علة، لأن المدلِّس صرح باتصاله، والثقة الأول ليس مدلساً، وقد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة وفيه ما فيه من الآفة التي ذكرناها، وهذا قادح فيمن تعمد فعله. والله أعلم[1].

---

(١) التقييد والإيضاح ص ٩٧.

وكـذا قال العـلائي: وبالجملة فهـذا أفحش أنواع التـدليس مطلقاً وشرها، لكنه قليل بالنسبة إلى ما يوجد عن المدلسين[1] وقد قدمنا هذا مع قول يحيى بن معين: لا يفعل لعل الحديث عن كذاب ليس بشيء فإذا هو قد حَسَّنَه وثَبَّته»[2]. فيما تقدم.

وقال البقاعي: سألت شيخنا ـ يريد الحافظ ابن حجر ـ هل تدليس التسوية جرح؟ قال: لا شك أنه جرح. فإنه خيانة لمن يُنقل إليهم وغرور، فقلت: كيف يُوصف به الثوري والأعمش مع جلالتهما؟ فقال: أحسن ما يُعتذر به في هذا الباب أن مثلهما لا يفعل ذلك إلا في حق من يكون ثقة عنده ضعيفاً عند غيره[3].

وقال ابن الوزير معقباً على قول الذهبي: «إذا قال الوليد بن مسلم حدثنا فهو حجة» قال: ما تغني عنك حدثنا الأوزاعي إذا جاء بلفظ محتمل بعد الأوزاعي، فلهذا قال الحافظ العلائي: «إن هذا الجنس أفحش أنواع التدليس وشرها». انتهى. قال: ولعل من جَرَح بالتدليس يحتج بأنه لا شك أن قصد المدلس الإيهام في موضع الخلاف، فلا يؤمن تدليس التسوية من كل مدلس، وإن لم يشعر به أحد، وذلك يقتضي رد ما قال فيه: سمعت وحدثنا، وفي الإيهام في موضع الخلاف نوع من الجرح في الرواية وإن لم يجرح في الديانة، ولذلك قال شعبة: لأن أزني أحب إليّ من أن أدلس[4].

وهذه الأقوال تؤكد ما ذكرته آنفاً من أن من وصف بتدليس التسوية لا يبعد منه ذلك في كثير من أحاديثه، لكن بعض هؤلاء الموصوفين به أكثر من التدليس عن الضعفاء والمجهولين مثل بقية بن الوليد، والوليد بن مسلم وغيرهم فهؤلاء الأولى ألا يُقبل من حديثهم إلا ما صرحوا فيه بالسماع من

---

(١) جامع التحصيل ص ١٠٤.
(٢) الكفاية ص ٣٦٥.
(٣) توضيح الأفكار ١ : ٣٧٥.
(٤) المرجع السابق.

أول الإسناد إلى آخره، لاحتمال أنهم سوّوا الحديث وجوّدوه. وكما أننا لا نقبل من مدلس حديثاً حتى يقول حدثنا وسمعت، فكذلك من وصف بالإكثار من تدليس التسوية لا يُقبل منه حديث إلا على تلك الصفة من أول الإسناد إلى آخره.

أما الذين قلّ تدليسهم عن الضعفاء والمتروكين ولم يوصفوا بتدليس التسوية إلا قليلاً مثل الثوري والأعمش ونظرائهما فهؤلاء يقبل منهم ما صرحوا فيه بالسماع كغيرهم ممن وصف بالتدليس. والله أعلم.

قلت: وما ذكره ابن الوزير من احتمال التسوية من كل مدلِّس مردود، ذلك أن الأصل هو السلامة منه حتى يقوم على ثبوته دليل. وإلا فلو جرحنا كل راوٍ بمجرد الاحتمال لما سَلِم معنا أحد، إذ لا يبعد الوهم والخطأ بل والكذب من كل أحد، لكنه لما كان مجرد احتمال لا دليل عليه لم يُترك له اليقين وهو السلامة من الخطأ والكذب والتدليس، فعلى من وصف راوٍ بتدليس التسوية الدليل.

فوائد مهمة:

قدمنا أن المدلس إذا روى بالعنعنة لا تُقبل روايته، وهذا الحكم وإن كان عاماً إلا أنه يستثنى منه حالات خاصة تُقبل فيها عنعنة المدلس وهي:

١ ـ سفيان بن عيينة ـ كما تقدم في القول الرابع ـ فإنه كان يدلس ولا يدلس إلا عن ثقة، وتقدم أقوال العلماء في ذلك وقول ابن حبان: وهذا ليس في الدنيا إلا سفيان بن عيينة وحده. فإنه كان يدلس ولا يدلس إلا عن ثقة متقن. ولا يكاد يوجد لسفيان بن عيينة خبر دلس فيه إلا وُجد ذلك الخبر بعينه قد بيِّن سماعه عن ثقة مثل نفسه...»[1].

وإذن فإذا روى ابن عيينة حديثاً بالعنعنة فهو محمول على الاتصال أبداً.

---

(١) مقدمة صحيح ابن حبان ١: ١٥٠.

٢ ــ سفيان الثوري ـ فإنه إمام مشهور ـ وكان يدلس، لكنه قليل التدليس ـ كما تقدم في القول الخامس قريباً ـ قال الحافظ في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين: «من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقِلَّة تدليسه في جَنْب ما روى كالثوري...»[(١)] وقدّمنا قول البخاري: «لا يُعرف لسفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت ولا عن سلمة بن كهيل، ولا عن منصور، ولا عن كثير من مشايخه تدليس ما أَقَلَّ تدليسه»[(٢)].

وإذن فرواية سفيان الثوري بالعنعنة مقبولةٌ مطلقاً، أو على الأقل روايته عن مشايخه الذين سماهم البخاري: حبيب، وسلمة، ومنصور.

٣ ــ يحيى بن سعيد القطان في روايته عن سفيان الثوري، قال علي بن المديني: والناس يحتاجون في حديث سفيان إلى يحيى القطان لحال الإخبار، يعني على أن سفيان كان يدلس، وأن يحيى القطان كان يُوقفه على ما سمع مما لم يسمع[(٣)]، ثم روى عنه الخطيب قوله: قال يحيى بن سعيد: لم أكن أهتم لسفيان أن يقول لمن فوقه: قال سمعت فلاناً، ولكن كان يهمني أن يقول هو: سمعت فلاناً، وحدثني فلان[(٤)].

٤ ــ يحيى بن سعيد القطان ـ أيضاً ـ في روايته عن زهير عن أبي إسحاق السبيعي، حيث كان أبو إسحاق مدلساً، وكان يحيى لا يأخذ عن زهير إلا ما كان مسموعاً لأبي إسحاق، قال الإسماعيلي في مستخرجه على الصحيح: والقطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماع

---

(١) تعريف أهل التقديس ص٢٣.
(٢) التمهيد ١ : ٣٥، والنكت ٢ : ٦٣١.
(٣) الكفاية ص٣٦٢.
(٤) المرجع السابق ص٣٦٣.

لأبي إسحاق، قال الحافظ: «وكأنه عَرَف ذلك بالاستقراء من صنيع القطان، أو بالتصريح من قوله...»[1].

٥ ـ رواية يحيى بن سعيد القطان عن علي بن المبارك الهنائي البصري عن يحيى بن أبي كثير، قال يحيى القطان: أما ما رَوينا نحن عنه فما سمع[2]. وقال علي بن المديني: لم يسمع يحيى (القطان) منه (يعني من علي بن المبارك) إلا ما سمعه من يحيى بن أبي كثير[3].

٦ ـ رواية شعبة عن الأعمش وأبي إسحاق وقتادة، قال شعبة: كنت أنظر إلى فم قتادة، فإذا قال: ثنا كتبت، وإذا قال: حَدَّث لم أكتب[4]. وقال أيضاً: كفيتكم تدليس ثلاثة، الأعمش وأبو إسحاق وقتادة[5].

قال الحافظ: وهي قاعدة حسنة تُقبل أحاديث هؤلاء إذا كانت عن شعبة ولو عنعنوها[6].

٧ ـ رواية الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه فإنه مما لم يدلس فيه أبو الزبير، روى ابن عدي عن الليث قال: أتيت أبا الزبير المكي فدفع إلي كتابين. قال: فلما صِرت إلى منزلي قلت: لا أكتبهما حتى أسأله. قال: فرجعت إليه فقلت: هذا كله سمعتَه من جابر؟ قال: لا. قلت: فأَعْلِم لي على ما سمعتَ. قال: فأَعْلَمَ لي على هذا الذي كتبتُهُ عنه[7].

٨ ـ رواية يزيد بن زريع عن يونس بن عبيد عن الحسن فقد قال: ما

---

(١) فتح الباري ١: ٢٥٨.
(٢) التهذيب ٧: ٣٧٦.
(٣) المرجع السابق.
(٤) الكفاية ص ٣٦٣.
(٥) معرفة السنن والآثار للبيهقي ١: ٦٥.
(٦) النكت ٢: ٦٣١.
(٧) الكامل ٦: ٢١٣٦.

منعني أن أحمل عن يونس أكثر مما حملتُ عنه إلا أني لم أكتب عنه إلا ما قال: سمعت أو سألت أو حدثنا الحسن[1].

٩ ــ رواية أبي نعيم عن أبي جناب الكلبي قال: ما سمعت منه شيئاً إلا شيئاً قال فيه: حدثنا[2].

١٠ ــ ما يرويه ابن فضيل عن المغيرة بن مقسم الضبي عن إبراهيم النخعي خاصة، ذلك أن مغيرة يدلس عن إبراهيم ما سمعه من حماد ويزيد بن الوليد والحارث العكلي وعبيدة عنه ـ كما سيأتي في ترجمته ـ وابن فضيل لم يكن يكتب عنه إلا ما قال: حدثنا إبراهيم. انتهى[3].

١١ ــ رواية حفص بن غياث عن الأعمش. قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري: «اعتمد البخاري على حفص هذا في حديث الأعمش لأنه كان يميِّز بين ما صرح به الأعمش بالسماع، وبين ما دلّسه. نبّه على ذلك أبو الفضل بن طاهر»[4].

ثانياً: تدليس الشيوخ:

قال ابن الصلاح: «إن أمره أخف... ويختلف الحال في كراهة ذلك بحسب الغرض الحامل عليه... وتسمَّح بذلك جماعة من الرواة المصنفين...»[5].

وقال العراقي: وقد جزم أبو نصر الصباغ في كتاب العدة أن من فعل ذلك لكون من روى عنه غير ثقة عند الناس، وإنما أراد أن يُغيِّر اسمه ليقبلوا خبره يجب ألا يُقبل خبره، وإن كان هو يعتقد فيه الثقة فقد غلط في

(١) التهذيب ١١: ٤٤٥.
(٢) المرجع السابق ١١: ٢٠٢.
(٣) نفسه ١٠: ٢٦٩.
(٤) هدي الساري ص ٣٩٨.
(٥) المقدمة ص ١٧١ ـ ١٧٢.

ذلك لجواز أن يَعرف غيره من جرحه ما لا يعرفه هـو، وإن كان لصغر سنه فيكون ذلك رواية عن مجهول لا يجب قبول خبـره حتى يُعرف من روى عنه»[1]. وتعقّبه الحافظ ابن حجر بقوله: «فيه نظر» لأنـه لا يصير بـذلك مجهولاً إلا عند من لا خبرة له بالرجـال وأحوالهم وأنسـابهم إلى قبائلهم وبلدانهم وحرفهم، وألقابهم وكنـاهم، وكذا الحـال في آبائهم، فتـدليس الشيوخ دائر بين ما وصفنا، فمن أحاط علماً بذلك لا يكون الرجل المدلَّس عنده مجهولاً»[2] ثم قال: وقد نازعته في كونه يصير مجهولاً عنـد الجميع لكن من مفسدته أن يوافق ما يدلس به شهرة راو ضعيـف[3]. . . وقدمنا بقية قوله قريباً فليراجع.

قلت: بل يمكن أن يجهل الجميع حقيقة من دلسه، وذلك إذا كان له شيخـان متفقين في الكنية أو النسبـة أو غير ذلك، وأحدهمـا ثقة والآخـر ضعيف، فإذا قال: حدثني أبو فلان، أو: الفلاني ولم يميِّـزه فلا يـدرى أيهما الذي حدثه، وبهذا يكون مجهولاً عند الجميع، ثم لو كانا ثقتين أو ضعيفين لحكمنا بالقبول أو بالرد لكونه دائر بين مقبولين أو مردودين، لكن لو كان أحـدهما ثقـة والآخر ضعيفـاً لكان الحكم دائـراً بين القبول والـرد. فيضيع الحديث المروي كما ضاع المروي عنه.

قال السخاوي: فإن جهل كان من لازمه تضييع المروي أيضاً: بل قد يتفق أن يـوافق ما دلس بـه شهرة راوٍ ضعيف من أهـل طبقتـه، ويكـون المدلَّس ثقة، وكذا بالعكس وهو فيه أشـد[4]. ومن ذلك مـا وقع لعـطية العوفي في تكنيته محمد بن السائب الكلبي أبا سعيد. فكان إذا حدث عنه

---

(١) التقييد ص ١٠٠.

(٢) النكت ٢: ٦٢٦.

(٣) المرجع السابق ٢: ٦٢٨.

(٤) انظر فتح المغيث: ٣٦٧.

يقول: حدثني أبو سعيد، فيوهم أنه أبو سعيد الخدري الصحابي رضي الله عنه: لأن عطية كان لقيه وروى عنه[1].

وإذن فتدليس الشيوخ ـ في أكثر أحواله ـ أخف من تدليس الإسناد، وذلك لعدم حذف أحد من الإسناد، ولأن المدلِّس لا يصير مجهولاً عند جميع المحدثين ـ إلا نادراً ـ فالعارف منهم بالأسماء والأنساب. . . يعرفه ولو بعد جهد، وتنحصر شدة مفسدته في أحوال: الأول ما تقدم قريباً من موافقة المدلِّس شهرة راوٍ ضعيف من أهل طبقته ويكون المدلِّس ثقة، وكذا بالعكس وهو فيه أشد. . والحال الثاني: جهالة الراوي المدلس وعدم معرفته. وقلنا إن هذا وإن كان ممكناً لكنه قليل ونادر، ولا يجهله إلا من قلّت خبرته بالرجال.

وحال ثالث: وهو ما إذا غيَّر كنيته أو اسمه كما صنع الحماني في علي بن سويد حيث قال: معلّى بن هلال فجعل علياً معلّى ونسبه إلى جده. وكما صنع عطية العوفي في الكلبي ـ وتقدم قريباً ـ.

ثم إن من وُصِف بتدليس الشيوخ لا يشترط في روايته أن يصرح بالسماع كما اشترط في مدلس الإسناد، لأن ذلك غير مؤثِّر هنا، حيث لم يسقط أحد من الرواة.

---

(١) النكت ٢: ٦٢٨.

المبحث الثالث

حكم ما في الصحيحين من رواية المدلسين بالعنعنة

سبق أن قدمنا أن القول الراجح في حكم رواية المدلس أنه إن صرح بالسماع ممن لقيه، أو عاصره وأمكن لقاؤه له فروايته متصلة، أما عنعنته فليست كذلك، قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه:

«وما علمنا أحداً من أئمة السلف ممن يستعمل الأخبار ويتفقد صحة الأسانيد وسقمها مثل أيوب السختياني وابن عون ومالك بن أنس وشعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان وعبدالرحمٰن بن مهدي ومن بعدهم من أهل الحديث فتشوا عن موضع السماع في الأسانيد كما ادعاه الذي وصفنا قوله من قبل، وإنما كان تفقد من تفقد منهم سماع رواة الحديث ممن روى عنهم إذا كان الراوي ممن عرف بالتدليس في الحديث وشهر به فحينئذٍ يبحثون عن سماعه في روايته، ويتفقدون ذلك منه كي تنزاح عنهم علة التدليس، فمن ابتغى ذلك من غير مدلس على الوجه الذي زعم من حكينا قوله فما سمعنا ذلك عن أحد ممن سمينا ولم نسم من الأئمة. انتهى[1].

هذا ما عليه جمهور المحدثين، لكنهم استثنوا من ذلك ما ورد في الصحيحين من حديث المدلسين بالعنعنة لأمور سيأتي تفصيلها إن شاء الله

(١) مقدمة صحيح مسلم ١: ٣٢ - ٣٣.

تعالى قريباً. قال ابن الصلاح: . . . وإن ما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يبيِّن فيه السماع والاتصال حكمه حكم المرسل وأنواعه، وما رواه بلفظ مبيِّن للاتصال نحو: سمعت وحدثنا وأخبرنا وأشباهها فهو مقبول محتج به، وفي الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة من حديث هذا الضرب كثير جداً كقتادة والأعمش والسفيانين وهشيم بن بشير وغيرهم، وهذا لأن التدليس ليس كذباً، وإنما هو ضرب من الإيهام بلفظ محتمل. . .[1].

لكن تعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: أورد المصنف هذا محتجاً به على قبول رواية المدلس إذا صرح وهو يوهم أن الذي في الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة من حديث المدلسين مصرح في جميعه، وليس كذلك، بل في الصحيحين وغيرهما جملة كثيرة من أحاديث المدلسين بالعنعنة. . .[2].

وهذا هو الحق، ففيهما أحاديث كثيرة من رواية المدلسين بالعنعنة، والذي عليه جمهور العلماء - بل الأُمة كلها - أن حكمها الصحة والاتصال. ويحمل على ثبوت السماع لدى الشيخين من جهة أخرى إحساناً للظن بهما، أو لأمر آخر مما وعدنا بذكره، قال النووي: وما كان في الصحيحين وشبههما عن المدلسين «بعن» محمول على ثبوت السماع من جهة أخرى[3].

وقال القطب الحلبي: «وأكثر العلماء أن المعنعنات التي في الصحيحين مُنَزَّلةٌ منزلة السماع»[4].

وقال الحاكم أبو عبدالله: «ومنهم (يعني من المدلسين) جماعة من

---

(١) المقدمة ص ١٧١.
(٢) النكت ٢ : ٦٣٤ - ٦٣٥.
(٣) التقريب ص ٦٥.
(٤) فتح المغيث ١ : ٣٥٥.

المحدثين المتقدمين والمتأخرين مخرَّجٌ حديثهم في الصحيح، إلا أن المتبحر في هذا العلم يُمَيِّز بين ما سمعوه وبين ما دلَّسوه»[1].

وفي أسئلة الإمام تقي الدين السبكي للحافظ أبي الحجاج المزي: وسألت عما وقع في الصحيحين من حديث المدلِّس معنعناً. هل نقول: إنهما اطلعا على اتصالها؟ قال: كذا يقولون، وما فيه إلا تحسين الظن بهما، وإلا ففيهما أحاديث من رواية المدلسين ما يوجد من غير تلك الطريق التي في الصحيح[2].

وقال العلائي بعد أن ذكر إخراج أحاديث المدلسين في الصحيح وإن لم يصرحوا بالسماع وذكر جماعة منهم قال: ففي الصحيحين وغيرهما لهؤلاء الحديث الكثير مما ليس فيه التصريح بالسماع، وبعض الأئمة حمل ذلك على أن الشيخين اطلعا على سماع الواحد لذلك الحديث الذي أخرجه بلفظ: «عن» ونحوها من شيخه...[3].

هذا هو رأي أكثر المحدثين في عنعنة المدلسين الواقعة في الصحيحين، لكن لابن دقيق العيد وابن المُرَحِّل رأي آخر، قال ابن دقيق العيد: لا بد من الثبات على طريقة واحدة، إما القبول مطلقاً في كل كتاب، أو الرد مطلقاً في كل كتاب. وأما التفرقة بين ما في الصحيح من ذلك وما خرج عنه، فغاية ما يُوَجَّه به أحد أمرين:

إما أن يدعى أن تلك الأحاديث عَرَف صاحب الصحيح صحة السماع فيها. قال: وهذا إحالة على جهالة، وإثبات بمجرد الاحتمال، وإما أن يُدعى أن الإجماع على صحة ما في الكتابين دليل على وقوع السماع في هذه الأحاديث، وإلا لكان أهل الإجماع مجمعين على الخطأ، وهو ممتنع،

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ١٠٩.
(٢) النكت ٢: ٦٣٦.
(٣) جامع التحصيل ص ١١٣.

قال: لكن هذا يحتاج إلى إثبات الإجماع الذي يمتنع أن يقع في نفس الأمر خلاف مقتضاه، قال: وهـذا فيه عُسْـرٌ، قال: ويلزم على هـذا ألا يُستدل بما جاء من رواية المدلِّس خارج الصحيح، ولا يُقال: هذا على شرط مسلم ـ مثلاً ـ لأن الإجماع الذي يُدَّعى ليس موجوداً في الخارج. انتهى ملخصاً[1].

وقال صدرالدين بن المُرَحِّل: إن في النفس من هذا الاستثناء غصة، لأنها دعوى لا دليل عليها، ولا سيما أنا قد وجدنا كثيراً من الحفاظ يُعلِّلُون أحاديث وقعت في الصحيحين أو أحدهما بتدليس رواتها[2].

قلت: وما ذكراه فيـه نظر، لأن للصحيحين حكمـاً خاصـاً بهما لا يشمل غيرهما ـ كما قرره أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين ـ سواء من حيث الصحـة والقوة، أو من حيث تلقي الأمـة لهمـا بـالقبـول، وهـذان الأمران لا أعلم كتاباً غيرهما قيل فيه ذلك ولا بعضه، مع مـا عُرِف عن الشيخين من التبحر في العلم، والتحري في النقل والمعرفة بالعلل، وقوة الشروط، حتى شهد لهما أهل عصرهما. بل وشيوخهما بذلك، قال الحافظ ابن حجر: لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل، فإنهم لا يختلفون في أن علي بن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث وعنه أخذ البخاري ذلك حتى كان يقول: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني، ومع ذلك فكان علي بن المديني إذا بلغه ذلك عن البخاري يقول دعوا قوله فإنه ما رأى مثل نفسه، وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهـل عصره بعلل حديث الزهري وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعاً، وروى الفربري عن البخاري قال: ما أدخلت في الصحيح حديثاً إلا بعد أن استخرت الله

---

(١) النكت ٢: ٦٣٥ ـ ٦٣٦.
(٢) المرجع السابق.

تعالى وتيقّنت صحته، وقال مكي بن عبدالله: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي فكل ما أشار أن له علة تركته.

فإذا عُرِف وتَقرَّر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراف من حيث الجملة... انتهى(١).

وما دام الأمر كذلك فلا يُقال: لا بد من الثبوت على طريقة واحدة، إما القبول مطلقاً في كل كتاب، أو الرد مطلقاً في كل كتاب... لأن الإجماع لم ينقل على صحة كتاب غيرهما حتى يقال بالتساوي في الحكم بينهما وبين غيرهما من الكتب، أما التشكيك في ثبوت الإجماع، أو أن بعض الحفاظ انتقدوا عليهما عدة أحاديث فالجواب عن ذلك: أن ابن الصلاح نقل الإجماع على تلقيهما بالقبول. سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد...(٢) وقال ابن الصلاح أيضاً في مقدمة شرح مسلم: ما أُخذ عليهما من ذلك وقَدَح فيه معتمدٌ من الحفاظ فهو مستثنى مما ذكرناه، لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول وما ذلك إلا في مواضع قليلة...(٣) قال ابن حجر: وهو احتراز حسن(٤).

وأيضاً فالإجماع منقول على تلقيهما بالقبول، وكثير من الإجماعات هذا طريق نقلها، بل إن التلقي لهما بالقبول والتسليم، ودفع المعارض والناقد، واتهامه بقلة العلم أو الدين، أو بهما إذا رَدَّ شيئاً مما جاء فيهما هو ديدن العلماء المحققين إلى اليوم. أما ما انتقده العلماء الحفاظ السابقون

---

(١) هدي الساري ص ٣٤٧.
(٢) انظر المقدمة ص ١٠٠ ـ ١٠١.
(٣) صيانة صحيح مسلم ص ٨٦.
(٤) هدي الساري ص ٣٤٦.

كالدارقطني وأبي مسعود الدمشقي، وأبي علي الغساني الجياني، فقد قدمنا قريباً من كلام الحافظ ابن حجر ما يرده، وأنهما مقدَّمان على غيرهما فيكون قوله (أي المعارِض لهما) معارضاً لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة. . .[1]
وقال النووي في مقدمة شرح البخاري:

قد استدرك الدَّارَقُطْنيُّ على البُخاريِّ ومسلمٍ أحاديثَ وطَعَن في بعضها. وذلك الطعنُ الذي ذكره فاسدٌ مبنيٌّ على قواعدَ لبعضِ المحدثين ضعيفةٍ جداً مخالفةٍ لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم ولقواعد الأدلة فلا تغتر بذلك[2].

قلت: وفي كلام ابن دقيق العيد: «. . . إما أن يدعي أن تلك الأحاديث عرف صاحب الصحيح صحة السماع فيها، قال: وهذا إحالة على جهالة، وإثبات بمجرد الاحتمال. . .» نظر إيضاً. فإن القول بأن عنعنة المدلس مرسلة إثباتٌ للانقطاع بمجرد الاحتمال، وإلا فليست العنعنة موجبة للانقطاع، وكم من الأحاديث المعنعنة تأتي من طريق آخر بالسماع، والقول بأن عنعنة المدلس محمولة على الانقطاع إنما هو من باب الاحتياط والورع والتَّثبت في الدين، ولا نظن بالشيخين قلة احتياط أو ورع، ولا عدم تثبت في الدين، بل هما من أنصح علماء الأمة للأمة. وما دَوّنا الصحيحين إلا لحفظ الدين وتشييد أركانه، فَحَمْلُ المعنعن الوارد في كتابيهما من طريق المدلسين على أنهما علما السماع من طريق آخر هو الأمر الذي يُظن بهما، ودلائله كثيرة جداً منها: قول البخاري: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح، وقال أيضاً: ما نِمْتُ البارحة حتى عددت كم أدخلت في تصانيفي من الحديث فإذا نحو مائتي ألف حديث، وقيل له: تحفظ جميع ما أدخلت في مصنفاتك؟ فقال:

---

(١) هدي الساري ص ٣٤٧.
(٢) مقدمة شرح البخاري ص ٦٧.

لا يخفى عليّ جميع ما فيها...[1] بل قال الفلاس: حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث[2].

وقيل في مسلم نحو ذلك، قال أحمد بن سلمة: رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يُقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما[3]. وقال مسلم: صنفت هذا الصحيح من ثلاث مائة ألف حديث مسموعة[4].

وإذن فالشيخان انتقيا أحاديث الصحيحين من ثلاثمائة ألف حديث، أو من مائة ألف حديث صحيح، وجميع ما في الصحيحين لا يبلغ عُشْرَ هذا العدد، فأين الباقي؟ لا شك أن فيما لم يخرجاه ما يدل على اتصال تلك الأحاديث المعنعنة في كتابيهما، لكنهما اكتفيا بتلك الطريق المعنعنة لأمر من الأمور التالية:

١ ـ لعلمهما بمجيئها من وجه آخر مصرح فيه بالسماع، أو:

٢ ـ لوقوعها من جهة بعض النقاد المحققين الذين تبيَّنوا سماع المعنعن لها، حيث يستثنى مثلاً: رواية شعبة عن الأعمش. وأبي إسحاق، وقتادة لقوله: كفيتكم تدليس ثلاثة، وذكرهم. ورواية يحيى القطان عن زهير عن أبي إسحاق ... وغير ذلك مما قدمناه[5].

٣ ـ أو لكون المعنعِن لا يدلس إلا عن ثقة، أو عن بعض شيوخه مثل سفيان بن عيينة.

٤ ـ أو لإمامة المدلس وقلة تدليسه في جنب ما روى مثل سفيان الثوري. قال البخاري: لا يعرف لسفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت

---

(١) هدي الساري ص ٤٨٧.

(٢) مقدمة شرح النووي على صحيح البخاري الذي سماه محققه: ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري ص ٢٦ - ٢٧.

(٣) تذكرة الحفاظ ٢: ٥٨٩.

(٤) المرجع السابق.

(٥) انظر ما قدمناه من الاستثناء ص ١٢١ - ١٢٤.

ولا عن سلمة بن كهيل ولا عن منصور، ولا عن كثير من مشايخه تدليس، ما أقل تدليسه[1].

٥ ــ أو لأنهما عرفا لحديثه من التوابع ما يدل على صحته مما لو ذكراه لطال، فاختارا إسناد الحديث إلى المدلس لجلالته وإمامته، وانتفاء تهمة الضعف عن حديثه، ولم يكن في المتابعين الثقات الذين تابعوا المدلس من يماثله ولا يقاربه فضلاً وشهرة، مثل أن يكون مدلس الحديث سفيان الثوري أو الحسن البصري أو نحوهما، ويتابعه على روايته عن شيخه أو عن شيخ شيخه بالسماع من هو دونه من أهل الصدق ممن هو ليس بمدلس[2].

٦ ــ ولأن التدليس الصادر عن الثقات الرفعاء مثل تدليس سفيان الثوري والحسن البصري ونحوهما نوعٌ من الضعف القريب المختلف في قبوله، فهو مما ينجبر بالمتابعات والشواهد حتى يصير بهما صحيحاً لغيره. وقد قال مسلم: إنه يروي الحديث بالإسناد الضعيف لعلوه، ويترك الإسناد الصحيح النازل لشهرته عند أهل هذا الشأن، فيحصل للإسناد الضعيف بشهرة الإسناد الصحيح جابر متابع وشاهد...[3].

٧ ــ ولأنه إذا ثبت عن الثقة البصير بالفن، الفارس فيه كالشيخين: أنه لا يقبل المدلَّس بعن، وأن التدليس عنده مذموم، ثم رأيناه يروي أحاديث على هذه الصفة ويحكم بصحتها، كان نَصُّه على عدم قبولها ـ الذي فرضناه ـ يدل على أنه قد عرف اتصالها من غير تلك الطريق، فهذا حكم لأئمة الصحيح بأن ما رووه عن المدلسين فإنه صحيح[4].

---

(١) التمهيد ١ : ٣٥.
(٢) توضيح الأفكار ١ : ٣٥٦.
(٣) المرجع السابق ١ : ٣٥٩.
(٤) نفسه ١ : ٣٥٦.

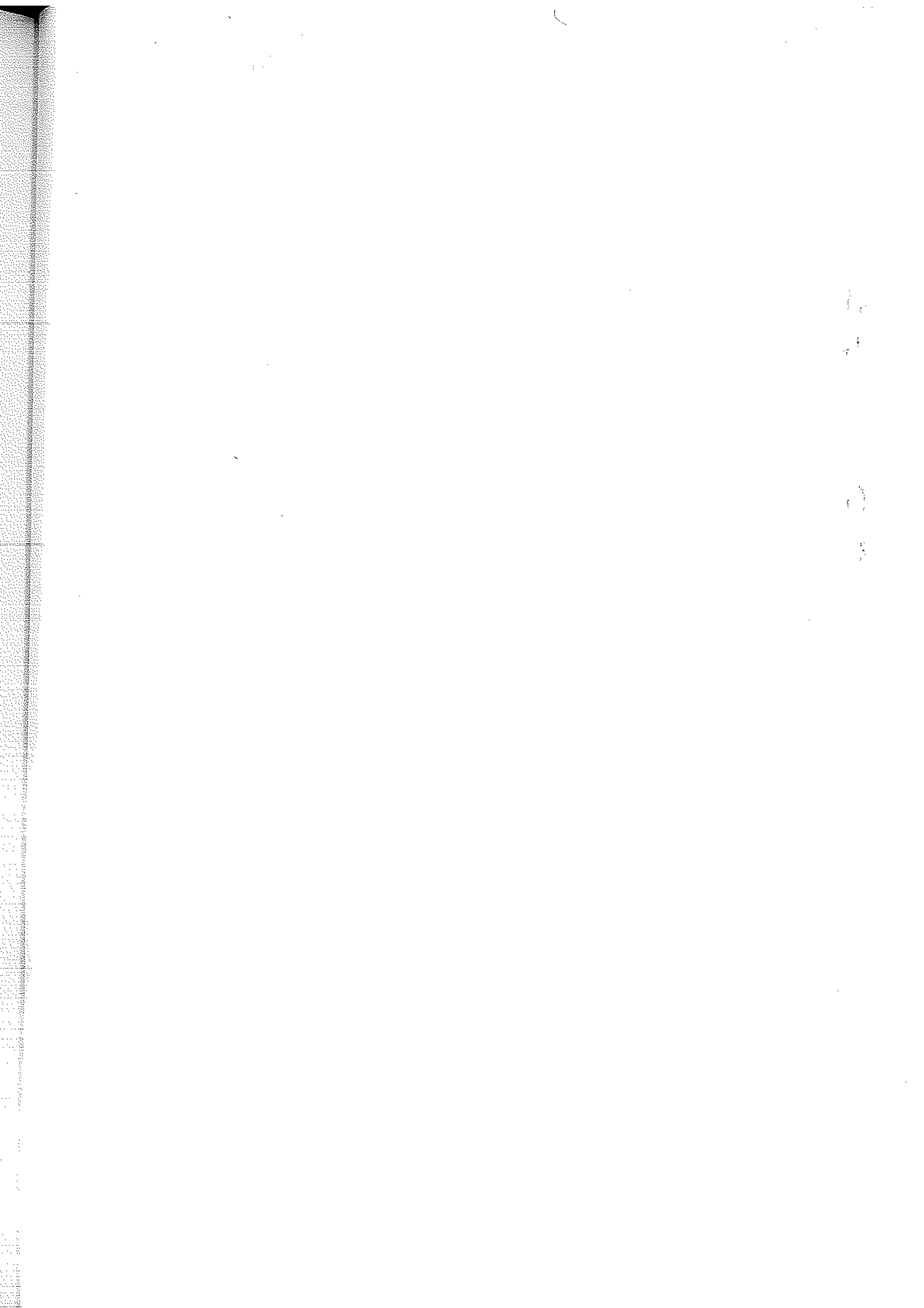
٨ ـ وتقدم قول الحاكم أبي عبدالله: «إن المتبحر في هذا العلم يُمَيِّز بين ما سمعوه وبين ما دلَّسوه»[1]، ولا شك أن الشيخين من المتبحرين في هذا العلم بل هم أئمة يقتدى بهم، وكل من جاء بعدهم عيال عليهم.

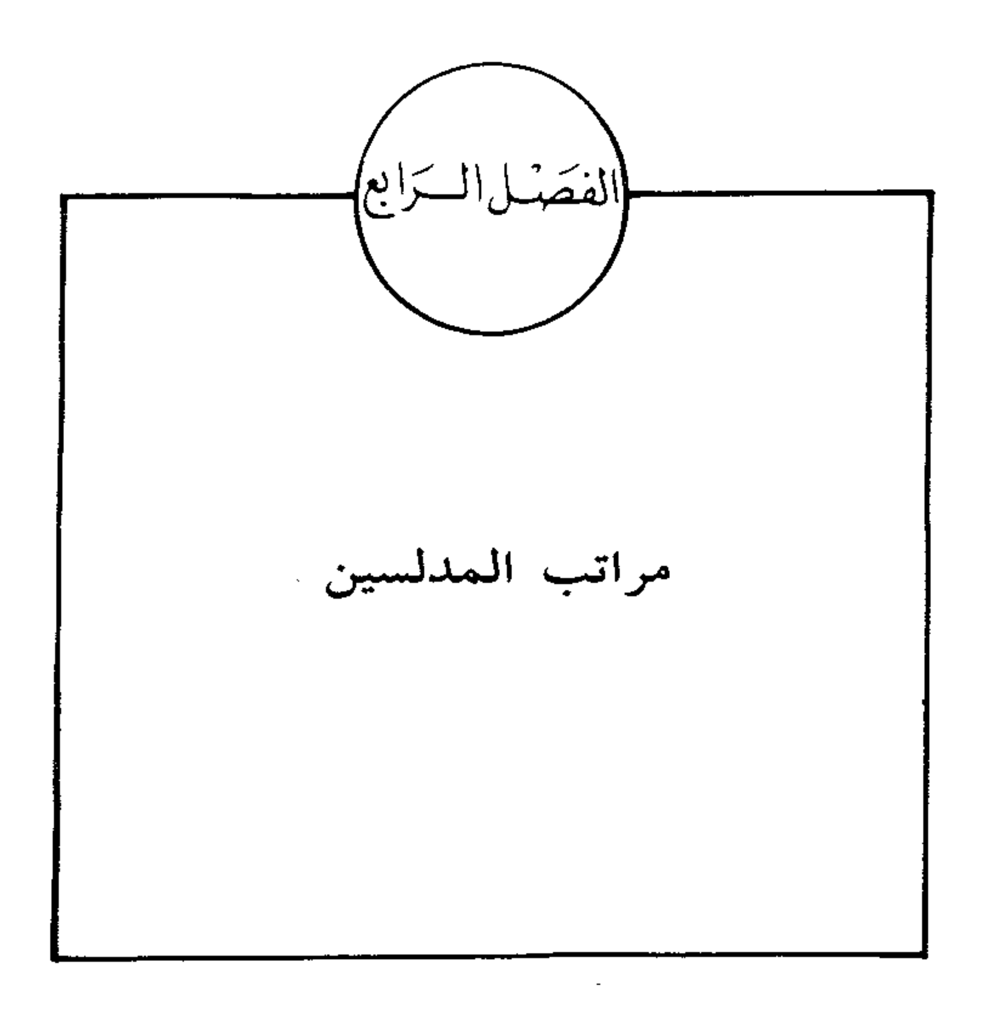
٩ ـ ولأن التعليل باحتمال الإرسال في حديث المدلس إذا عنعن يشبه الجرح المبهم، والجرح والمبهم إذا كان في ثقةٍ معروفٍ غيرُ مقبول عند أئمة الفن، وكذا تعليل ما أخرجه الشيخان من حديث المدلسين بأنه يحتمل أنه لم يسمعه من شيخه؛ غير مقبول ما لم يأتِ دليل على أنه لم يسمع هذا الحديث، ولا يُعلّل الحديث الصحيح باحتمال متوهم، قال أبو بكر الشافعي الصيرفي: كل من علم له سماع من إنسان فحدَّث عنه فهو على السماع حتى يُعلم أنه لم يسمع منه ما حكاه، وكل من علم له لقاء إنسان فحدّث عنه فحكمه هذا الحكم[2]. والشيخان قد علما لقاء ذلك الموصوف بالتدليس لشيخه، وحديثه عنه محمول على الاتصال حتى يتبين عدم سماعه لحديث معين منه، وهذا حكم خاص ـ كما قدمنا بالصحيحين. والله أعلم.

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ١٠٩.

(٢) المقدمة ص ١٥٦.





الفصل الرابع

مراتب المدلسين

الرواة الذين وصفوا بالتدليس ليسوا على درجة واحدة من حيث كثرة من نَسَبَهم إلى التدليس، أو من حيث إكثارهم منه، أو روايتهم عن الضعفاء، أو ضعفهم هم في أنفسهم... إلى آخر الأوصاف الآتي ذكرها بعد إن شاء الله، وأوَّل من جعل للمدلسين مراتب متفاوتة «العلائي في جامع التحصيل» حيث جعلهم على خمس مراتب، وتبعه على ذلك الحافظ ابن حجر وغيره من أهل العلم، وسأسير على تقسيمه ذلك مستفيداً مما أضافه الحافظ ابن حجر إلى أوصاف العلائي لأصحاب كل مرتبة، مبيِّناً أوصافاً أخرى ظهرت لي أثناء دراسة أحوال المدلِّسين وتراجمهم.

وتظهر فائدة معرفة مراتب المدلسين في الحكم على روايتهم بالاتصال أو بالإرسال. فمن ندر تدليسه ليس كمن أكثر منه، ومن كان لا يدلس إلا عن ثقة ليس كمن يدلس عن كل أحد، ومن احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح، ليس كمن لم يُخَرَّج له فيهما. فالحكم عليهم إذاً يختلف باختلاف المراتب المذكورة، قال العلائي: ثم ليُعلم بعد ذلك أن هؤلاء كلهم ليسوا على حدٍ واحد بحيث إنه يُتوقف في كل ما قال فيه واحد منهم «عن» ولم يصرح بالسماع، بل هم على طبقات[1].

المرتبة الأولى:

قال العلائي: أولها، من لم يوصف بذلك إلا نادراً جداً، بحيث إنه لا ينبغي أن يُعَدَّ فيهم كيحيى بن سعيد الأنصاري، وهشام بن عروة، وموسى بن عقبة[2]، وبنحوه قال الحافظ ابن حجر وزاد: وغالب رواياتهم

(١) جامع التحصيل ص ١١٣.
(٢) المرجع السابق.

مصرحة بالسماع، والغالب أن إطلاق من أطلق ذلك عليهم فيه تَجَوُّز من الإرسال إلى التدليس، ومنهم من يُطلق ذلك بناءً على الظن ويكون التحقيق بخلافه...[1].

وبعد دراستي لأحوال الرواة الذين ذكرهم الحافظ ابن حجر في هذه المرتبة ظهر لي أنهم أصناف:

فمنهم من لم يثبت عليه التدليس وإنما تجوَّز من وصفهم به ـ كما قال ابن حجر ـ وأن ما ذُكِر عنه ليس بتدليس على الحقيقة، ومن أولئك البخاري ومسلم ومالك وهشام بن عروة وغيرهم.

ومنهم كان يطلق في الإجازة «أخبرنا» ولا يُبيِّن كونها إجازة، وهذا اصطلاح خاص صرح به بعضهم، وهو مشهور عن أهل الأندلس. ومن هؤلاء: أبو نعيم الأصبهاني، وأحمد بن محمد الكرابيسي، ومحمد بن يوسف بن مسدى.

ومنهم من أطلق «حدثنا» في الوجادة، كإسحاق بن راشد الجزري.

ومنهم من دلس حديثاً واحداً أو نحوه، مثل يزيد بن هارون الواسطي قال: وما دلست إلا حديثاً واحداً فما بورك لي فيه.

ومنهم من كان يقول: قرىء على فلان حدثكم فلان. ولا يقول وأنا أسمع، فيوهم أنه سمع، كالدارقطني، وفي اعتبار هذا تدليس نظر، إذ يحتاج إلى دليل على أنه لم يسمع من فلان ذلك الحديث الذي ذكره، وفلان من شيوخه الذين أكثر عنهم.

ومنهم كثيرون لم يصرح المتقدمون بتدليسهم، إنما في كلامهم إيماء وإشارة يمكن أن يُفهم منها ما يدل على تدليسهم، وذلك كقولهم: أحسب أنه وقع إليه حديث فلان من جهة فلان أو فلان فرواه عنه مرسلاً،

---

(١) النكت ٢: ٦٣٦ - ٦٣٧.

وكقولهم: لا أراه سمع من فلان، أو: أكثر عن فلان فاتُّهِم بذلك، أو: كتب سماعه بيده، إلى غير ذلك من الأوصاف التي لا تصريح فيها بالتدليس فاعتبرها المتأخرون تدليساً وذكروهم لأجلها في المدلسين.

وهذا كله من حيث ثبوت التدليس عليهم. أما من حيث العدالة والضبط فأكثرهم من رواة الشيخين، وفيهم الصدوق، ومن له أوهام، أو ممن تغيَّر حفظه، أو يُضَعَّف في بعض مشايخه، ـ وواحد مقبول حوّلتُه إلى المرتبة الثالثة ـ وبعضهم من المتأخرين بعد القرن الثالث، لكن اسم الستر والصدق ـ بل والحفظ ـ يشملهم.

وأهل هذه المرتبة لا يُعدون في الحقيقة من المدلسين الذين يُنظر في تصريحهم بالسماع، بل روايتهم محمولة أبداً على الاتصال صرحوا بالسماع أم لم يصرحوا.

وقد أضفت إلى أهل هذه المرتبة من وُصِف بتدليس الشيوخ ممن هو ثقة أو صدوق، ذلك أنه تدليس غير مؤثر من حيث الاتصال والإرسال، وفاعله غالباً ما يصرح بالاتصال عن شيخه، وقد ذكرتهم لأن الحافظ ابن حجر نفسه نص على تدليس بعض الرواة لشيوخهم، كقوله في مروان بن معاوية الفزاري: كان يدلس أسماء الشيوخ[1] إلا أنه قال في النكت: هذه أسماء من وقفت عليه ممن وُصِف بالتدليس، أي تدليس الإسناد، أما تدليس الشيوخ فلا تُحصى أسماء أهله مع أنهم ليسوا من غرضنا هنا...[2] قلت: لكن من غرضي في هذا البحث أن أذكر فيه من وُصِف بتدليس، سواء كان مؤثِّراً فيه، أو غير مؤثر فيه كتدليس الشيوخ. والله أعلم.

المرتبة الثانية:

قال العلائي: وثانيها: من احتمل الأئمة تدليسه وخرَّجوا له في

---

(١) التقريب ص ٥٢٦.
(٢) النكت ٢: ٦٥٠.

الصحيح وإن لم يصرح بالسماع وذلك: إما لإمامته، أو لقلة تدليسه في جنب ما روى، أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة، وذلك كالزهري وسليمان الأعمش وإبراهيم النخعي وإسماعيل بن أبي خالد وسليمان التيمي وحميد الطويل والحكم بن عتيبة ويحيى بن أبي كثير وابن جريج والثوري وابن عيينة وشريك وهشيم ففي الصحيحين وغيرهما لهؤلاء الحديث الكثير مما ليس فيه التصريح بالسماع وبعض الأئمة حمل ذلك على أن الشيخين اطلعا على سماع الواحد لذلك الحديث الذي أخرجه بلفظ «عن» ونحوها من شيخه وفيه تطويل. الظاهر أن ذلك لبعض ما تقدم آنفاً من الأسباب، قال البخاري لا أعرف لسفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت ولا عن سلمة بن كهيل ولا عن منصور. وذكر مشايخ كثيرين، لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليساً، ما أقل تدليسه[1].

وبنحوه قال الحافظ في النكت[2]، وفي تعريف أهل التقديس[3]، قلت: وفي كلامهم أمور منها: أن أهل هذه المرتبة من رجال الشيخين، وأنهم إما من الأئمة، أو ممن قَلَّ تدليسه إذا نُسِب إلى مروياته، أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة، هذه مجمل أوصاف أهل هذه المرتبة، لكن إذا نظرنا إلى من ذكرهم الحافظ ابن حجر في هذه المرتبة في كتابه تعريف أهل التقديس نجد نِصْفَهم كما قالوا. وبعضهم ممن أخرج له مسلم دون البخاري. أو أخرج له البخاري تعليقاً، وعدداً منهم لم يُخَرِّجا له شيئاً، وهؤلاء درجاتهم مختلفة، فمنهم الثقة والصدوق، ومن فيه لين مع صدقه، أو يهم قليلاً، وإذن فليست هذه المرتبة مقصورة على من أخرج له الشيخان، بل إنها تشمل عدداً لم يُخرجا له شيئاً ـ كما قدمنا ـ ومنهم اثنان متأخران عن زمن الشيخين هما الحسن بن مسعود الدمشقي والحسن بن

---

(١) جامع التحصيل ص ١١٣.
(٢) النكت ٢ : ٦٣٨.
(٣) تعريف أهل التقديس ص ٢٣.

علي المذهب، والأولى أن تكون عبارتهم دالة على من يدخل تحت هذه المرتبة سواء كان من رواة الصحيحين أو من غيرهم.

وحكم أهل هذه المرتبة كحكم أهل المرتبة الأولى، يُقبل حديثهم سواء صرّحوا بالسماع أو رووا بالعنعنة، وعندي أنه لو ضُمَّت هذه المرتبة مع الأولى لكان أولى. لأن حكمهما واحد، وتدليس أهلها محتمل مقبول غير مؤثر، ولولا أني أكره مخالفتهم فيما لا حجة فيه لجعلت المراتب أربعاً، وضممت الثانية إلى الأولى. والله أعلم.

المرتبة الثالثة:

قال الحافظ ابن حجر: الثالثة: من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنه من رَدَّ حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم، كأبي الزبير المكي[1].

أما العلائي فذكر حكم الرواية عنهم ولم يذكر وصفهم، قال:

وثالثها: من توقف فيهم جماعة فلم يحتجوا بهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وقبلهم آخرون مطلقاً كالطبقة التي قبلها لأحد الأسباب المتقدمة، كالحسن وقتادة وأبي إسحاق السبيعي وأبي الزبير المكي وأبي سفيان طلحة بن نافع وعبدالملك بن عمير[2].

وإذن فأهل هذه المرتبة ممن أكثر من التدليس، بخلاف أهل المرتبتين المتقدمتين، لكنهم لم يكثروا عن الضعفاء والمجاهيل، كأهل المرتبة الرابعة، ولا ضُعِّفوا بشيء آخر كأهل المرتبة الخامسة، وحكمهم هو حكم الرواية عمن ثبت تدليسه الذي قدمناه في فصل سابق، وأن الناس فيهم على ثلاثة أقوال أعدلها قبول ما صرحوا فيه بالسماع.

---

(١) تعريف أهل التقديس ص٢٣.

(٢) جامع التحصيل ص١١٣.

والناظر في درجات أهل هذه المرتبة الذين ذكرهم الحافظ ابن حجر في تعريف أهل التقديس من حيث العدالة والضبط يجدهم في درجات متفاوتة، فمنهم الثقة المتقن، ومنهم الصدوق، والصدوق الذي يخطىء أو يهم، وذكر فيهم أيضاً قليلاً من الضعفاء والمجهولين، وعندي أن أهل هذه المرتبة لا بد أن يكون فيهم من الصدق والضبط ما يُقبل له حديثهم لولا التدليس، فتقصر على من قيل فيه: ثقة، أو صدوق أو نحوهما مع وهم خفيف كالمرتبتين الأوليين، أما الضعفاء والمجهولون فيُحَوَّلون إلى المرتبة الخامسة فهي بهم أليق. وهذا ما طبقته في هذه الدراسة.

المرتبة الرابعة:

وهم: من أكثر من التدليس عن الضعفاء والمجهولين.

قال العلائي: ورابعها: من اتفقوا على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لغلبة تدليسهم وكثرته عن الضعفاء والمجهولين كابن إسحاق وبقية وحجاج بن أرطأة وجابر الجعفي والوليد بن مسلم وسويد بن سعيد وأضرابهم ممن تقدم فهؤلاء هم الذين يحكم على ما رووه بلفظ «عن» بحكم المرسل كما تقدم[1]. انتهى وبنحوه قال الحافظ ابن حجر[2].

والناظر في درجات هؤلاء من الذين ذكرهم الحافظ ابن حجر من حيث العدالة والضبط، يجد أكثرهم ممن قيل فيه: صدوق، إما مطلقاً، أو مع قول: يخطىء، أو كثير الخطأ، أو يتلقن ونحو ذلك.

والفرق بين أهل هذه المرتبة والتي قبلها، هو ما قدمناه من إكثار هؤلاء التدليس عن الضعفاء والمجهولين، أما أولئك فإنهم وإن كان منهم

---

(١) جامع التحصيل ص ١١٣.

(٢) تعريف أهل التقديس ص ٢٤.

من ذكر عنه التدليس عن الضعفاء والمجهولين إلا أنه لم يكثر منه، وإذن «فالإكثار» هو الفرق بين المرتبتين.

وفرق آخر، وهو أن من أهل هذه المرتبة عددٌ وصفوا بتدليس التسوية، بل والإكثار منه.

وحكم أهل هذه المرتبة هو قبول ما صرحوا فيه بالسماع، وَرَدُّ ما رووه بالعنعنة باتفاق بين أهل العلم بالحديث، ويُستثنى من ذلك من قَبِل رواية المدلس مطلقاً فهم غير داخلين في الاتفاق المحكي حتماً.

ثم إني رأيت الحافظ ذكر في هذه المرتبة عدداً من الضعفاء والمجروحين فحولتهم إلى المرتبة الخامسة.

المرتبة الخامسة:

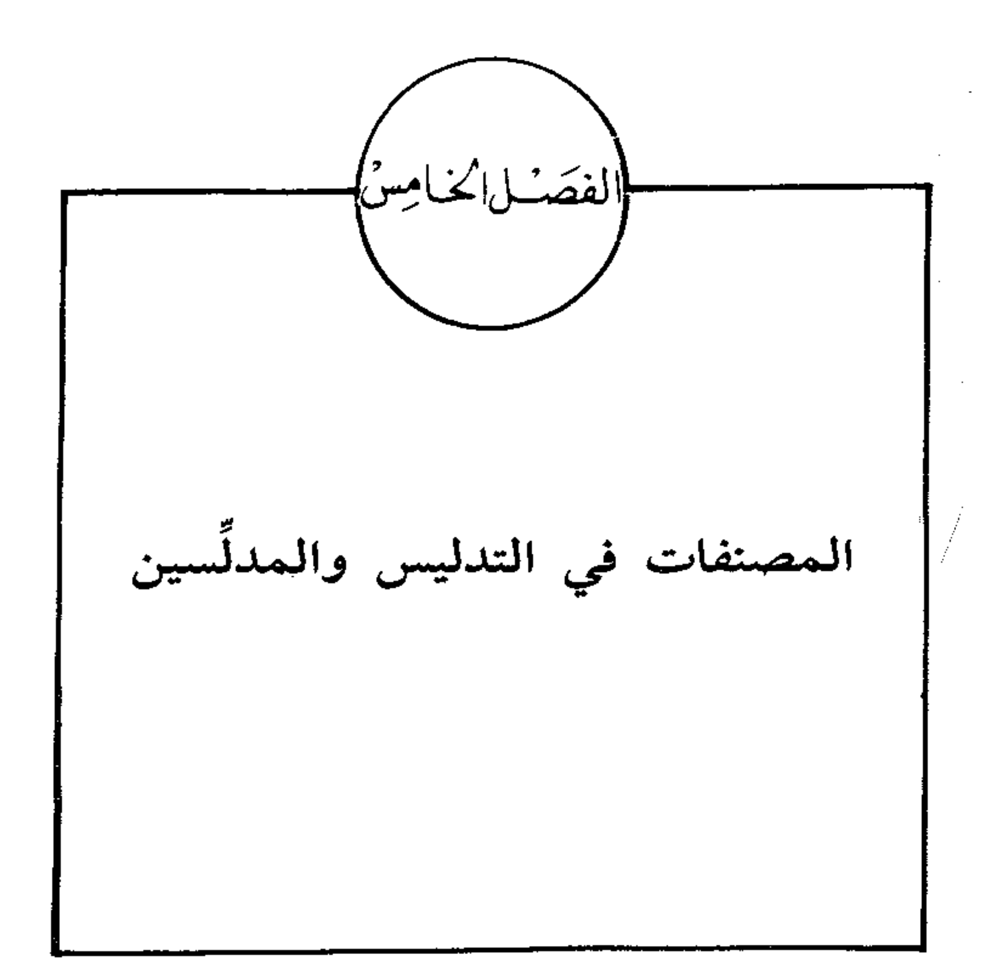
قال العلائي: وخامسها: من قد ضُعِّف بأمر آخر غير التدليس، فَرَدُّ حديثهم به (يعني بالتدليس) لا وجه له. إذْ لو صرح بالتحديث لم يكن محتجاً به كأبي جناب الكلبي وأبي سعد البقال ونحوهما فليُعلم ذلك[1]. وزاد الحافظ: إلا إن توبع من كان ضعفه منهم يسيراً كابن لهيعة[2].

وإذن فأهل هذه المرتبة فيهم ضعفٌ من غير جهة التدليس، وَرَدُّ حديثهم يكون لذلك الضعف، فإذا انضم إليه التدليس ازدادوا ضعفاً إلى ضعفهم، وحكمهم رَدُّ ما صرحوا فيه بالسماع لضعفهم إلا إن توبع من كان ضعفه منهم يسيراً، ورد ما رووه بالعنعنة لها ولضعفهم.

---

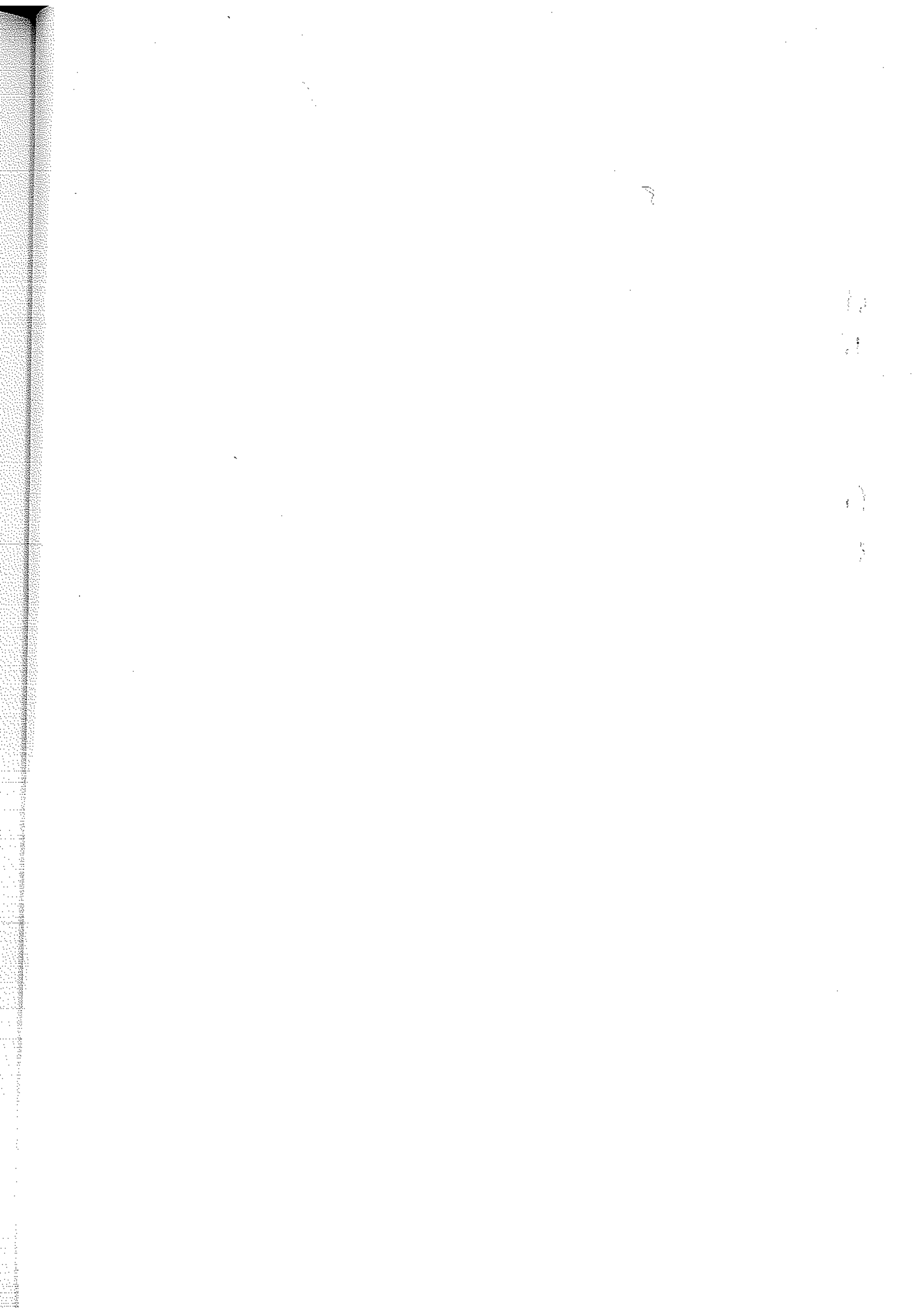
(١) جامع التحصيل ص ١١٣.

(٢) تعريف أهل التقديس ص ٢٤.



الفصل الخامس

المصنفات في التدليس والمدلِّسين



تعددت المصنفات في التدليس والمدلسين، فمنها ما حُفظ لنا، ومنها ما بلغنا ذكره أو اسم مؤلفه دون ما حواه من علم أو أخبار للمدلسين، ومنها رسائل أو بحوث لم أستطع الاطلاع عليها لأنها في عداد المخطوطات، وسوف أذكر هذه المصنفات حسب أسماء أصحابها ذلك أن بعضهم بلغنا أن له كتاباً في التدليس أو أسماء المدلسين. لكن لا نعرف اسم كتابه ذلك، فرأيت ذكر أسماء المصنفين أولاً ـ حسب وفياتهم بالنسبة للمتقدمين خاصة ـ دون أسماء مصنفاتهم، فمنهم:

١ ـ الكرابيسي (الحسن بن علي ت ٢٤٨ ـ أو ـ ٢٤٥ هـ):

له مصنف في المدلسين، ذكره الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه تعريف أهل التقديس[١]، وسماه حاجي خليفة في كشف الظنون: أسماء المدلسين[٢]. ونقل فيه أكثر كلام ابن حجر عن المصنفات في التدليس. وقال: وهو أول من أفردهم بالتصنيف[٣].

قلت: وكتابه هذا فيما أعلم في عداد المفقود، فلم يذكره فؤاد سزكين في تأريخ التراث العربي، كما لم يشر إلى وجوده أحد من أهل العلم.

٢ ـ النسائي (أحمد بن شعيب ت ٣٠٣هـ):

ذكره الحافظ ابن حجر فيمن صنَّف في المدلسين[٤]، لكنه لم يُشر

---

(١) تعريف أهل التقديس ص ٢٤.
(٢) كشف الظنون ٢: ٦٥.
(٣) المرجع السابق ١: ٨٩. الذي نقل كلام الحافظ هو: حاجي خليفة.
(٤) تعريف أهل التقديس ص ٢٤.

إلى اسم كتابه ذلك، أو إلى اطلاعه عليه، وهو مفقود أيضاً، حيث لم يذكره فؤاد سزكين في مؤلفات النسائي التي اطلع عليها، لكني وجدت في ميزان الاعتدال للذهبي إشارة إلى بعض من وصفهم النسائي بالتدليس، وذلك في ترجمة حجاج بن أرطأة. قال الذهبي: قال النسائي: ذكر المدلسين:

- الحجاج بن أرطأة.
- والحسن،
- وقتادة،
- وحميد،
- ويونس بن عبيد،
- وسليمان التيمي،
- ويحيى بن أبي كثير،
- وأبو إسحاق،
- والحكم،
- وإسماعيل بن أبي خالد،
- ومغيرة،
- وأبو الزبير،
- وابن أبي نجيح.
- وابن جريج،
- وسعيد بن أبي عروبة،
- وهشيم،
- وابن عيينة[1]. انتهى.

فهؤلاء سبعة عشر ممن وصفهم النسائي بالتدليس.

---

(١) الميزان ١: ٤٦٠.

٣ ـ الدارقطني (علي بن عمر بن أحمد ت ٣٨٥ هـ):

ذكره الحافظ فيمن صنف في المدلسين[1]، لكنه لم يذكر اسم كتابه، ولم يشر إلى اطلاعه عليه، ثم إني لم أجد له ذكراً في فهارس المخطوطات، كما لم يذكره أحد في مصنفات الدارقطني الموجودة، وأحسب أنه في عداد المفقود أيضاً.

٤ ـ الخطيب (أحمد بن علي بن ثابت ت ٤٦٣ هـ):

وله في التدليس كتابان، أحدهما في أسماء المدلسين وأخبارهم، والآخر لتدليس الشيوخ. قال: والتدليس على ضربين، قد أفردنا في ذكر كل واحد منهما بشرحه وبيانه كتاباً[2]، انتهى. ثم شرح تدليس الإسناد وذكر شيئاً من أخبار المدلسين وقال: وأخبار المدلسين تتسع، وقد ذكرت أسماءهم وسقت كثيراً من رواياتهم المدلَّسة في كتاب «التبيين لأسماء المدلسين»[3].

وبعد ذلك شرع في ذكر الضرب الثاني وهو تدليس الشيوخ وذكر طرفاً من أخبار من وقع فيه ثم قال: وقد ذكرنا روايات هؤلاء المذكورين عنه في كتابنا «الموضح لأوهام الجمع والتفريق» وذكرنا فيه روايات خلق كثير عن قوم غيَّروا أسماءهم وأنسابهم المشهورة...[4].

قلت: أما كتابه الأول «التبيين» فهو في عداد المفقود، فلم أجد له ذكراً في فهارس المخطوطات التي اطلعت عليها، كما لم يشر إلى وجوده من اعتنى بدراسة آثار الخطيب مثل د. محمود الطحان في كتابه «الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث» وكذلك د. أكرم ضياء العمري في كتابه «مصادر الخطيب في كتابه تأريخ بغداد».

---

(١) تعريف أهل التقديس ص ٢٤.
(٢) الكفاية ص ٣٥٧.
(٣) المرجع السابق ص ٣٦١.
(٤) نفسه ص ٣٦٨ ـ ٣٦٩.

أما كتابه الثاني «الموضح لأوهام الجمع والتفريق» فهو مطبوع في مجلدين، بتحقيق الشيخ عبدالرحمٰن بن يحيى المعلمي، وقد ذكر فيه أوهاماً للبخاري في تأريخه الكبير بلغت أربعة وسبعين وهماً، وأخرى ليحيى بن معين وأحمد بن حنبل ومسلم بن الحجاج وغيرهم، وقد بيَّن في مقدمة كتابه سبب ذلك وفائدته، قال:

قد أوردنا في هذا الكتاب ذكر جماعة كثيرة من الرواة انتهت إلينا تسمية كل واحد منهم وكنيته والأمور التي يُعزى إليها كنسبته على وجوه مختلفة في روايات مفترقة، ذُكِر في بعضها حقيقة اسمه ونسبه واقتُصِر في البعض على شهرة كنيته أو لقبه، وغُيِّر في موضع اسمهُ واسم أبيه، ومُوِّه ذلك بنوع من أنواع التمويه، ومعلوم أن بعض من انتهت إليه تلك الروايات فوقوع الخطأ في جمعها وتفريقها غير مأمون عليه؛ ولما كان الأمر على ما ذكرته بعثني ذلك على أن بينته وشرحته[1].

ثم ذكر بعد ذلك أن بيانه لتلك الأوهام التي وقع فيها المتقدمون هي واجب على التالي للمتقدم، وأنه لم يُرد انتقاص السابقين ولا الطعن فيهم، قال: ولعل بعض من ينظر فيما سطرناه ويقف على ما لكتابنا هذا ضمّناه يُلحق سيء الظن بنا، ويَرى أنا عمدنا للطعن على من تقدمنا، وإظهار العيب لكبراء شيوخنا وعلماء سلفنا، وأنّى يكون ذلك وبهم ذُكِرنا، وبشعاع ضيائهم تبصّرنا، وباقتفائنا واضح رسومهم تميّزنا، وبسلوك سبيلهم عن الهمج تحيّزنا، وما مثلهم ومثلنا إلا ما ذكر أبو عمرو بن العلاء [وساق بإسناده إليه قوله]: «ما نحن فيمن مضى إلا كبقل في أصول نخل طوال».
قال: ولما جعل الله تعالى في الخلق أعلاماً، ونصب لكل قوم إماماً. لزم المهتدين بمبين أنوارهم، والقائمين بالحق في اقتفاء آثارهم ممن رُزق البحث والفهم وإنعام النظر في العلم بيان ما أهملوا وتسديد ما أغفلوا

---

(١) الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١: ٢ - ٣.

إذْ لم يكونوا معصومين من الزلل، ولا آمنين من مقارفة الخطأ والخطل، وذلك حق العالم على المتعلم، وواجب على التالي للمتقدم؛ وعسى أن يضح العذر لنا عند من وقف على كتابنا المصنَّف في تاريخ مدينة السلام، وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها وواردیها، فإنا قد أوردنا فيه من مناقب البخاري وفضائله ما ينفي عنا الظِنة في بابه، والتهمة في إصلاحنا بعض سقطات كتابه، إن شاء الله تعالى[1] .

٥ ــ العلائي (خليل بن كيكلدي ت ٧٦١ هـ):

له كتاب «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» وكتابه هذا وإن كان موضوعاً للمرسل من الحديث، إلا أنه رحمه الله استرسل في ذكر التدليس، وأقسامه، وحكمه، ومراتب الموصوفين به، كما ذكر عدداً كبيراً ممن وصف به. ويُعد كتابه هذا من أهم المصادر المتقدمة في ذلك، وعنه أخذ كثير ممن جاء بعده كالمقدسي والذهبي والحلبي والحافظ ابن حجر وغيرهم ممن صنف في التدليس، ويبلغ ما كتبه في الموضوع أكثر من ثلاثين صحيفة من ٩٧ ـ ١٢٤، وقد حقّقه الشيخ حمدي عبدالمجيد السلفي.

وبلغ عدد الرواة الذين وصفهم بالتدليس ٦٨ ثمانية وستين راوياً. وآخر ذكره في المرسلين وقال: من حقه أن يُذكر في المدلسين.

٦ ــ المقدسي (أبو محمود أحمد بن محمد ت ٧٦٥ هـ):

له منظومة في المدلسين تقع ٢٣ بيتاً، وعدد الذين ذكرهم فيها ٥٧ راوياً، وقد قام بتحقيقها وشرحها د. عاصم بن عبدالله القريوتي الأستاذ المساعد في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقد ذيّل عليها عدة تراجم فاتت المقدسي وابن حجر وغيرهما ممن صنف في المدلسين، وبلغ عددها اثنتي عشرة ترجمة، وقد أفدت من استدراكه ذلك، كما أفدت من مقدمته كثيراً فجزاه الله خيراً.

---

(١) الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١: ٥ ـ ٦.

وقد اعتمد في تحقيقها على نسخة خطية برقم ٣٥٦ ضمن كتاب «البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر» للسيوطي بالمكتبة المحمودية في المدينة النبوية. تبدأ من (ق ٤١٧/ب) وتنتهي بـ (ق ٤١٨/ب).

وقد سبق أن نشر هذه القصيدة الشيخ حماد الأنصاري في خاتمة بحثه عن التدليس والمدلسين الذي نشر في مجلة الجامعة الإسلامية، وذكر أنه وجدها ضمن مجموع برقم (٦٦) أصول حديث في مكتبة عارف حكمت، قال عاصم: وقد بحثت في ذلك الرقم وغيره كثيراً لتغيير الأرقام بالمكتبة ـ كما يقول قيمها ـ ولكن لم أظفر بها[١].

٧ ــ الذهبي (محمد بن أحمد بن عثمان ت ٧٨٤ هـ):

له منظومة ذكرها في ترجمة تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى[٢]. وتقع في اثني عشر بيتاً، وعدد الذين ذكرهم بالتدليس في منظومته تلك ثلاثون راوياً.

وقد شرحها الشيخ عبدالعزيز الغماري معتمداً على ما في طبقات السبكي منها. وسمى شرحه ذلك «التأنيس بشرح منظومة الذهبي في التدليس» وقد أشار الدكتور عاصم القريوتي في مقدمة شرحه لمنظومة المقدسي إلى أنه وقف على نسخة خطية لهذه المنظومة (القصيدة) في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة. برقم (٣٥٦) تلو قصيدة المقدسي، وتقع من (ق ٤١٨/ب) إلى (ق ٤١٩/ب)[٣].

٨ ــ العراقي (أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسين ت ٨٠٦ هـ):

قال الحافظ ابن حجر: «ثم ذيل شيخنا حافظ العصر أبو الفضل بن الحسين في هوامش كتاب العلائي أسماء وقعت له زائدة»[٤].

---

(١) قصيدة المقدسي ص ٢٣ ـ ٢٤.
(٢) طبقات الشافعية ٢: ١٠٧ ـ ١٠٩.
(٣) قصيدة المقدسي ص ٢٤.
(٤) حاشية جامع التحصيل ص ١٠٥.

قلت: أشار محقق جامع التحصيل الشيخ حمدي السلفي إلى أسماء وجدها في حاشية نسخة الظاهرية، وذكرها في حاشية الكتاب المطبوع. وهذه الأسماء هي:

* الحسن بن مسعود، أبو علي [ابن] الوزير، مات سنة **٥٤٣** هـ، كان يدلس عن شيوخه ما لم يسمعه منهم، قاله ابن عساكر، قاله شيخنا الحافظ برهان الدين الحلبي[١].

* حسين بن عطاء بن يسار، قال ابن حبان: يدلس ويخطىء[٢].

* حماد بن أسامة، أبو أسامة الحافظ، قال الأزدي: قال القيطي: كان كثير التدليس، ثم بعد ذلك تركه[٣].

* حميد بن الربيع البلخي، قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: يدلس، ذكره الذهبي، وتبعه شيخنا[٤].

* سالم بن أبي الجعد، قال الذهبي: يدلس، ذكره شيخنا، الذي في المغني له: أنه يرسل[٥].

* سعيد بن عبدالعزيز، عن زياد بن أبي سورة، قال الذهبي: لا أدري سمع زياداً، أو دلسه بعن، قاله شيخنا[٦].

* سعيد بن المرزبان، نقل شيخنا عن الذهبي عن أبي زرعة قال: صدوق يدلس[٧].

---

(١) حاشية جامع التحصيل ص١٠٦.
(٢) المرجع السابق.
(٣) نفسه.
(٤) نفسه.
(٥) نفسه.
(٦) نفسه.
(٧) نفسه.

* سليمان بن داود، أبو داود الطيالسي، قال الذهبي: دلس حديثين، وكان ماذا؟ قال شيخنا: واعلم أن الشافعي قال: إذا دلس الرجل مرة كان مدلساً[1].

* عبدالله بن عطاء الطايفي، قال شعبة: سألت أبا إسحاق عنه، روى عن عقبة: كنا نتناوب رعية الإبل، فقال شيخ من أهل الطائف: فلقيته، فسألته: سمعته من عقبة؟ قال: لا حدثنيه سعد بن إبراهيم، فلقيته فقال: حدثني زياد بن مخراق، فلقيته فقال: حدثني رجل عن شهر بن حوشب، قلت: فهذا يدل على أنه كان مدلساً[2].

* عبدالله بن لَهِيعة، نقل الذهبي عن ابن حبان أنه كان يدلس عن الضعفاء، ذكره شيخنا[3].

* عبدالله بن موسى، أبو أحمد التيمي «غُنْجار» قال ابن حبان: كان يدلس، ذكره شيخنا، والصحيح «عيسى بن موسى»[4].

* عبدالله بن واقد، أبو قتادة الحراني، قال أحمد: أظنه كان يدلس (قال المحقق: كذا على هامش الأصل. وعليه ح. ن.)[5].

* عثمان بن عبدالرحمٰن الطرائفي، المؤدب. قال ابن حبان: كان يدلس عن الثقات أشياء كان يرويها عن قوم ضعاف، قال الذهبي: نوقش ابن حبان في ذلك. ذكره شيخنا[6].

* محرز بن عبدالله، أبو رجاء الجزري. مولى هشام بن عبدالملك،

---

(١) حاشية جامع التحصيل ص ١٠٦.
(٢) المرجع السابق ص ١٠٧.
(٣) نفسه.
(٤) نفسه.
(٥) نفسه.
(٦) نفسه ص ١٠٨.

قال ابن حبان في الثقات: كان يدلس عن مكحول، يعتبر بحديثه ما يبين فيه السماع عن مكحول وغيره. انتهى[1].

* محمد بن عبدالملك الواسطي، الكبير، يدلس، قاله ابن حبان في ثقاته، قاله شيخنا[2].

* محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، الحافظ، قال الإسماعيلي: يدلس، وكذا قال غيره، قاله شيخنا[3].

* مسلم بن الحجاج النيسابوري، قال ابن مندة: أخرج البخاري في صحيحه: قال لنا فلان، وهو تدليس، قال ذلك في البخاري وكذلك مسلم، ورده عليه شيخنا، قاله بمعناه[4].

* لاحق بن حميد السدوسي، أبو مجلز البصري، كان يدلس، قاله الذهبي في ميزانه[5].

هذه الأسماء هي التي ذُكِرت في حاشية جامع التحصيل للعلائي، وبالنظر فيها نجدها كلها ـ تقريباً ـ من التراجم التي ذكرها الحلبي (سبط ابن العجمي)، ثم إن من علّقها غالباً ما ينقل عن شيخه الحلبي أنه قال ذلك، فهي إذن غير ما عناه الحافظ ابن حجر بقوله: «ثم ذيل شيخنا حافظ العصر أبو الفضل بن الحسين في هوامش كتاب العلائي أسماء وقعت له زائدة»[6] لكن لا يبعد أن يكون الحلبي قد استفاد من تلك التعليقات، فقد كانت وفاته بعد الحافظ العراقي بخمس وثلاثين سنة. والله أعلم.

---

(١) حاشية جامع التحصيل ص ١٠٨.
(٢) المرجع السابق ص ١٠٩.
(٣) نفسه.
(٤) نفسه ص ١١٠.
(٥) نفسه ص ١١١.
(٦) تعريف أهل التقديس ص ٢٤.

٩ ــ أبو زرعة العراقي (أحمد بن عبدالرحيم، ولي الدين ت ٨٢٦ هـ):

قال الحافظ ابن حجر ـ عقب كلامه المتقدم قريباً ـ ثم ضمها ولده ـ يعني ولد العراقي ـ العلامة قاضي القضاة ولي الدين أبو زرعة الحافظ إلى من ذكر العلائي، وجعله تصنيفاً مستقلاً، وزاد من تتبعه شيئاً يسيراً جدا، وعلّم بما زاده على العلائي (ز)، ثم قال بعد: وزاد عليهم ابن العراقي ثلاثة عشر نفساً[1].

قلت: لم أجد ذكراً لكتاب أبي زرعة المذكور وأخشى أن يكون ـ كغيره مما تقدم ـ مفقوداً.

١٠ ــ الحلبي (برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي ت ٨٤١ هـ):

له كتاب «التبيين لأسماء المدلسين» ذكر عدداً من الموصوفين بالتدليس بلغ ٩٥ خمسة وتسعين راوياً، وقد استفاد الحلبي من كتاب العلائي والمقدسي وزاد عليهم قليلاً، قال في مقدمة كتابه:

أما بعد فهذا تعليق في أسماء المدلسين كنت جمعته قديماً في سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة (٧٩٢ هـ) في تعليق لي على سيرة أبي الفتح اليعمري ثم في تعليق لي على صحيح البخاري ثم إني نقلتهم إلى هذا المؤلف المفرد وأسماؤهم تحتمل مجلداً إذا ذكرت تراجمهم ولكني اختصرتها الآن جداً ليسهل تحصيلهم وغالبهم في كلام شيخ شيوخنا الحافظ صلاح الدين خليل العلائي في كتابه «المراسيل» وقد أخبرني به إجازة شيخنا الحافظ سراج الدين بن الملقن القاهري بقراءته له عليه أجمع ببيت المقدس، وبعضهم رأيته في قصيدة الإمام أبي محمود المقدسي أخبرني بأنها له شيخنا ابن الملقن وبعضهم ظفرت أنا به في تواليف أذكرها

---

(١) تعريف أهل التقديس ص ٢٤.

في ذكر أسمائهم وقد رأيت في كتاب المراسيل المشار إليه أن الحافظ الذهبي نظم غالبهم في قصيدة. انتهى[1].

ثم ذكر أقسام التدليس، وبم يثبت به، وحكمه، ثم ساق أسماءهم على حروف المعجم وختم كتابه بمراتب المدلسين التي ذكرها العلائي، ويبلغ عدد ما زاده على المتقدمين من الرواة اثنين وثلاثين راوياً، قال الحافظ ابن حجر: فجميع ما في كتاب العلائي من الأسماء ثمانية وستون نفساً، وزاد عليهم ابن العراقي ثلاثة عشر نفساً، وزاد عليهم الحلبي اثنين وثلاثين نفساً[2].

وقد طبع هذا الكتاب ضمن مجموعة الرسائل الكمالية من ص **٣٣٩** إلى ص **٣٦٢**، وقد اعتمدوا في طبعه على النسخة التي في المكتبة الظاهرية، كما نشرته أيضاً دار الكتب العلمية بتحقيق يحيى شفيق، ولم يشر المحقق إلى ما اعتمده في تحقيقه، لكن بعد التثبت علمت أنه اعتمد على طبعة مجموعة الرسائل الكمالية، والناظر في ترجمة «ثور بن يزيد» في الطبعتين يعلم صدق ذلك، وكلا الطبعتين فيها أخطاء وتصحيفات كثيرة.

كما أشار القريوتي في مقدمته لمنظومة المقدسي إلى أن هذا الكتاب قد طبع في حلب[3]. ولم أرَ تلك الطبعة.

١١ ــ ابن حجر (أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ):

له كتاب «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» وقد استفاد ممن سبقه في ذلك، قال في مقدمته: أما بعد: فهذه معرفة مراتب الموصوفين بالتدليس في أسانيد الحديث النبوي، لخصتها في هذه الأوراق لتحفظ، وهي مستمدة من جامع التحصيل للإمام صلاح الدين العلائي شيخ

---

(١) التبيين ص ١١.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ٢٤.
(٣) قصيدة المقدسي ص ٢٤.

شيوخنا تغمدهم الله برحمته مع زيادات كثيرة في الأسماء تعرف بالتأمل[1].

ثم ذكر مراتب المدلسين الخمس، وأتْبَعها بذكر من أفرد أسماء المدلسين بالتصنيف، ثم ذكر أنواع التدليس، وقد ذكر في كل مرتبة من المراتب من رآه من أهلها، وهذا الصنيع هو مما لم يُسبق إليه رحمه الله، فالعلائي مع أنه ذكر مراتب المدلسين، لكنه اكتفى بالتمثيل ببعض الرواة لكل مرتبة، ولم يصنفهم جميعاً حسب المراتب كما صنع الحافظ ابن حجر رحمهم الله جميعاً.

وقد بلغت تراجم كتابه كما قال في مقدمته: فجملة ما في كتابي هذا مائة واثنان وخمسون نفساً[2]. لكني وجدته وهم في أحدهم فذكره في المرتبة الثالثة ثم أعاده في الخامسة، وهو عبدالعزيز بن عبدالله القرشي الكلاعي، أما عدد من زاده على المتقدمين فهو ثمانية وثلاثون نفساً، وقد ختم كتابه بالدفاع عن شعبة بن الحجاج فيما رمي به من التدليس.

وقد طبع الكتاب عدة طبعات، بعضها محقق، اطلعت على أربع منها. ومنها ما لم أطلع عليه، ومن ذلك ما أشار إليه محققا طبعة دار الكتب العلمية ببيروت فقد ذكرا أنه:

طبع في المطبعة الميمنية بمصر (بدون تأريخ).

وطبع في مطبعة صبيح بمصر (بدون تأريخ).

وطبع في مكتبة الكليات الأزهرية، بمصر أيضاً، قلت: وهذه الطبعة مما اطلعت عليه، حيث كتب عليها: راجعه وقدم له طه عبدالرؤوف سعد، كما ترجم للحافظ ابن حجر في ثلاث صفحات من القطع الصغير، وقد خلت من التعليقات إلا فيما ندر، كما لم يشر إلى النسخة التي اعتمدها للنشر، ولا تأريخ نشرها. وتقع في ٤٥ خمس وأربعين صفحة صغيرة.

---

(١) تعريف أهل تقديس ص٢٣.

(٢) المرجع السابق ص ٢٤.

وطبع محققاً في مجلة كلية أصول الدين بالرياض، العدد الثالث عام ١٤٠٠ هـ من ص ١١٥ إلى ص ٢٤٥ بتحقيق أخينا وشيخنا د. أحمد بن علي سير المباركي، الأستاذ في كلية الشريعة بالرياض. وهذه الطبعة أفضل الطبعات من حيث التحقيق، والمقارنة بين النسخ الخطية المعتمدة ـ حيث اعتمد في تحقيقه على أربع نسخ خطية ـ ومن حيث الترجمة للرواة، وللمؤلف وعصره، لكن شابها سوء الطباعة، وكثرة الأخطاء المطبعية، وتداخل التراجم، مما شوّه الجهد الكبير الذي بذله المحقق حفظه الله في إخراج الكتاب.

ثم طُبع في بيروت بتحقيق د. عبدالغفار سليمان البنداري، والأستاذ: محمد أحمد عبدالعزيز، ونشر دار الكتب العلمية عام ١٤٠٥ هـ، وقد اعتمدا على أربع نسخ خطية كلها في دار الكتب المصرية، وترجما للرجال المذكورين ترجمة لا بأس بها أغلبها من التهذيب والميزان، لكن هذه الطبعة لم تسلم من أخطاء كثيرة وتصحيفات في الأسماء، وتقع في ١٧٤ صفحة من القطع المتوسط.

وطبع أيضاً بتحقيق د. عاصم بن عبدالله القريوتي الأستاذ المساعد في كلية الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، في مطبعة جمعية عمال المطابع التعاونية ـ عمان، ونشر مكتبة المنار بالأردن عام ١٤٠٤ هـ.

وقد اعتمد المحقق كما يقول على النسخة المطبوعة في المطبعة المحمودية التجارية بمصر لصاحبها محمود علي صبيح، كما ترجم للرواة من التقريب. وربما من غيره، وألحق به استدراكاً لعدد من الرواة الموصوفين بالتدليس فات الحافظ ابن حجر ذكرهم، بلغ عددهم ٢٢ اثنين وعشرين راوياً، وتقع هذه الطبعة في ٨٠ ثمانين صفحة من القطع الصغير.

١٢ ـ السيوطي (عبدالرحمٰن بن أبي بكر بن محمد ت ٩١١ هـ):

له رسالة لطيفة في أسماء المدلسين رتبها على حروف المعجم، وقد اشتملت على تسعة وستين ٦٩ راوياً، ولم يزد فيها على من تقدم شيئاً من

أسماء الرواة. وقد طُبعت ضمن مجموع باسم: ثلاث رسائل في علوم الحديث بتحقيق وتعليق: علي حسن علي عبدالحميد، ونشر الوكالة العربية للتوزيع والنشر بالأردن، وذكر المحقق أنه اعتمد في تحقيقها على نسخة مصورة في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، وأنها تقع في أربع أوراق من القطع الكبير، ونسخت في أواخر القرن العاشر تقريباً، كما قدم لها المحقق بمقدمة في التدليس وأقسامه وأقوال العلماء فيه، وليس فيها تأريخ النشر.

وقد أشار د. عاصم القريوتي إلى أنه وجد لرسالة السيوطي هذه نسخة خطية مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية برقم (١٧٨٢) وقال: لعلها بخط المؤلف، ونسخة أخرى مخطوطة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة النبوية برقم (٢٣١/٤٦) وقال: وهي مكتوبة بخط جميل جداً عام ١٢٤٥ هـ) ضمن مجموع كما ذكر ـ حفظه الله ـ أن السيوطي ذكر فيها ٨٧ راوياً بينما عدد المذكورين في المطبوعة ٦٩ راوياً كما قدمنا. فالله أعلم بالصواب[١].

١٣ ــ **«مؤلف مجهول»** قال القريوتي في مقدمة شرحه لقصيدة المقدسي: «مؤلف مجهول»، له منظومة باسم «الجوهر النفيس بمن رمي بالتدليس» (بدون تأريخ) وهي موجودة ضمن مجلد فيه «إعراب القرآن، وفضائل سيدنا علي رضي الله عنه» في الخزانة العامة بالرباط، وفي مكتبة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية صورة عنه برقم (١١١) رجال.

والكتاب يقع في خمس ورقات وحوى (١٨٠) بيتاً، وهو مفصِّل أحوالهم بحسب المراتب، واستفاد من الحافظين العلائي وابن حجر كما ذكر ذلك في مقدمته. انتهى[٢].

---

(١) مقدمة ص ٢٥.
(٢) مقدمته لقصيدة المقدسي ص ٢٥.

١٤ ـ الأنصاري (الشيخ العلاّمة حماد بن محمد الأنصاري ـ محدِّث المدينة):

له كتاب «إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ» قال في مقدمته أما بعد: فهذا مختصرٌ جمعتُ فيه بين ثلاث رسائل في أسماء المدلسين لثلاثة حفاظ:

الاثنان منهم متعاصران: الحافظ ابن حجر، وبرهان الدين الحلبي، والثالث مجتهد عصره أبو بكر السيوطي.

وكانت رسالة الحافظ ابن حجر مرتبة على خمس طبقات والأُخريان مرتبتين على الحروف الأبجدية، وفي كل واحدةٍ منها ما ليس في الأُخرى، فمن ثَمَّ رأيت جمعها في هذا الموجز أنفع لطلاب الحديث. على أن الحصول على جميعها ليس من السهل على كل واحدٍ.

وذلك لأن رسالتي الحافظ والبرهان وإن كانتا مطبوعتين فقد قَلّ وجودهما. وأما رسالة السيوطي فهي ما زالت مخطوطةً على حسب علمي. رأيتُ منها نسخةً خطيةً في مكتبة عارف حكمت بالمدينة النبوية، وقد رمزت للعسقلاني بالعين (ع) وللبرهان بالباء (ب) وللسيوطي بالسين (س).

ورتبته على الحروف الهجائية وسميته: بـ(إتحاف ذوي الرسوخ بمن رُميَ بالتدليس من الشيوخ). مع ذكر طبقة كل واحدٍ منهم ومهدتُ له بمقدمةٍ في معنى التدليس وأقسامه وطبقات المدلسين.

وقد طبع الكتاب في مطبعة الفيصل بالكويت، ونشرته مكتبة المعلا بالكويت عام ١٤٠٦ هـ، ويقع في ٦٣ ثلاث وستين صفحة، وبلغ عدد الرواة المذكورين فيه ١٦١ راوياً، وكان قد نشر في مجلة الجامعة الإسلامية قبل ذلك[1]، وقد أفدت من زياداته حفظه الله.

---

(١) مقدمة شرحه لقصيدة المقدسي ص ٢٥ ـ ٢٦.

وذكر الدكتور عاصم القريوتي في مقدمته لقصيدة المقدسي أبحاثاً أخرى ننقلها عنه. قال:

١٥ ــ د. بشير الترابي ـ من السودان ـ:

له بحث للماجستير عن التدليس والمدلسين، لم أره.

١٦ ــ الشيخ نصر البنا ـ من الأردن ـ:

كتب بحثاً جامعياً عن التدليس والمدلسين لم يزد فيه على الحافظ ابن حجر إلا راوياً واحداً.

١٧ ــ الشيخ أبو محمد بديع الدين الراشدي السندي:

له «جزء منظوم في أسماء المدلسين» نشر في «نشرة الجامعة السلفية» بالهند شهر ذي الحجة لعام ١٤٠٦ هـ وتقع المنظومة في **٧٩** بيتاً، وهي مرتبة بحسب مراتب المدلسين عند العلائي وابن حجر.

١٨ ــ باحث مصري (غالباً):

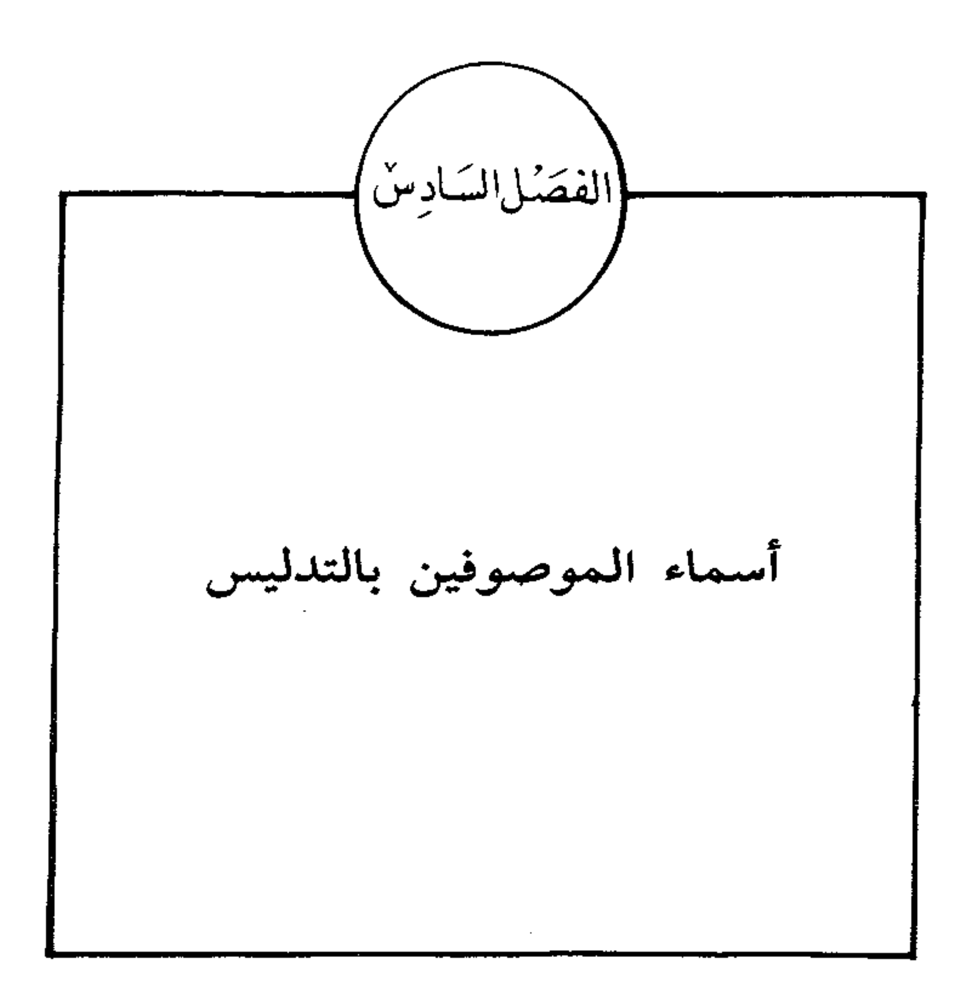
استفاد من بحث الشيخ حماد، ولعله لم يخرج عن الحافظ ابن حجر وبحث الشيخ حماد فيما أذكر، وبحثه ليس بين يدي الآن. انتهى[1].

١٩ ــ د. عاصم القريوتي:

له استدراكان في أسماء المدلسين أحدهما نشره مع تحقيقه لكتاب الحافظ ابن حجر تعريف أهل التقديس، حيث ذكر فيه **٢٢** اثنين وعشرين راوياً زيادة على ما ذكره الحافظ، والآخر نشره عقب قصيدة المقدسي، ويحتوي على اثني عشر راوياً غير من ذكره الحافظ ابن حجر وغيره، وله مقدمة ضافية لقصيدة المقدسي أفدنا منها كثيراً في هذا الفصل خاصة، كما أفدت من استدراكه فيما لم أره قبل اطلاعي على كتابيه. جزاه الله خيراً وبارك في جهوده في خدمة السنة النبوية.

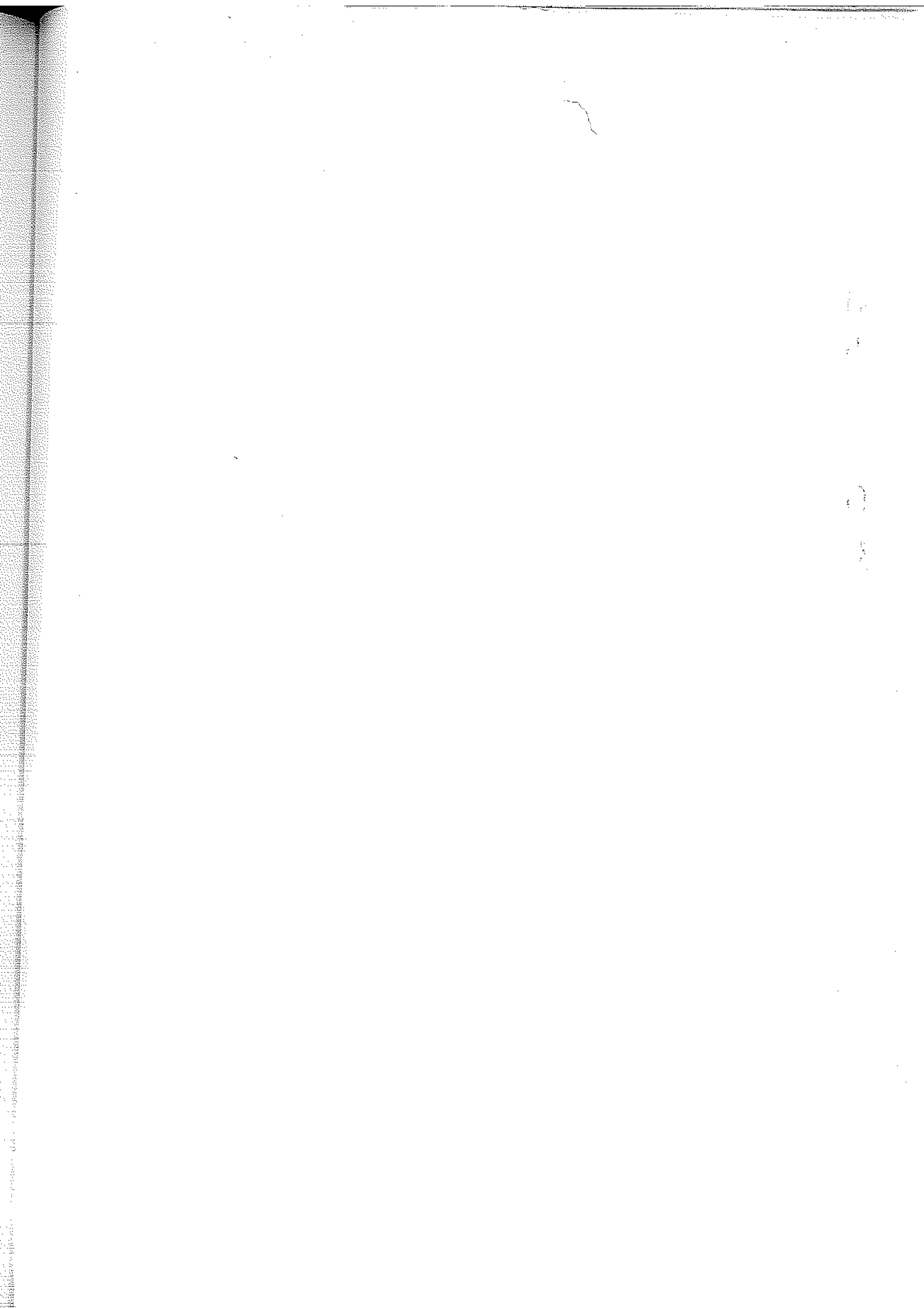
---

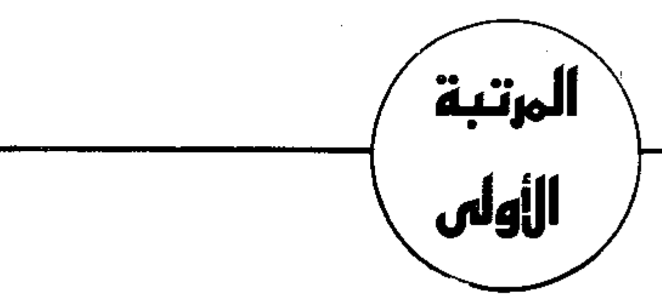
(١) مقدمة شرحه لقصيدة المقدسي ص ٢٥ ـ ٢٦.



الفَصْلُ السَادِسُ

أسماء الموصوفين بالتدليس





من مراتب المدلسين

١/١ أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الجرجاني.

قال الذهبي: الإمام الحافظ الثبت، شيخ الإسلام[١].

قال ياقوت الحموي في معجمه عند ذكره «الثغر»: ويُنسب إليه محمد ابن أحمد بن الحسين الغطريفي الجرجاني الثغري. وكان الإسماعيلي يُدلّس به في الرواية عنه، هكذا يقول: حدثنا محمد بن أحمد الثغري[٢]...

وقال ابن الكيال في الكواكب في ترجمة الثغري هذا: وقد حدَّث عنه الحافظ أبو بكر الإسماعيلي في صحيحه، إلا أنه دلَّس اسمه. فقال مرة: حدثنا محمد بن أبي حامد النيسابوري، وقال مرة: حدثنا محمد بن أحمد البغوي، وقال مرة: حدثنا محمد بن أحمد الوردي، وقال مرة: حدثنا محمد بن أبي حامد، وقال مرة: حدثنا محمد بن أحمد العبقسي، وقال مرة: حدثنا محمد بن أحمد بن الحسين ولم ينسبه... ولم يدلِّسه الإسماعيلي لضعفه ولكن لكونه ليس في مرتبة شيوخه، وإنما هو من أقرانه، وكان نازلاً في منزل الإسماعيلي، وتوفي الإسماعيلي قبله في سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة... فلذلك أبهم اسمه[٣]...

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٣: ٩٤٧.

(٢) معجم البلدان ٢: ٨١.

(٣) الكواكب النيرات ص ٤٠٤ ـ ٤٠٥.

قلت: وهذا تدليس الشيوخ قلّما سلم منه حافظ من الحفاظ. وهو أيسر من تدليس الإسناد - غالباً - ولإمامة الإسماعيلي وعدم التوقف في رواية من وصف بتدليس الشيوخ لأنه لا يحذف أحداً من الإسناد فإني أراه من أهل المرتبة الأولى[1].

٢/١ أحمد بن عبدالله الأصبهاني، أبو نعيم الحافظ.

أحد الأعلام، صدوق، تكلم فيه بلا حجة[2]. قال الحافظ ابن حجر: كانت له إجازة من أناس أدركهم ولم يلقهم فكان يروي عنهم بصيغة «أخبرنا» ولا يُبيِّن كونها إجازة، لكنه كان إذا حدث عمن سمع منه يقول: «حدثنا» سواء كان ذلك قراءة أو سماعاً. وهو اصطلاح له تبعه عليه بعضهم، وفيه نوع تدليس بالنسبة لمن لا يعرف ذلك. قال الخطيب: رأيت لأبي نعيم أشياء يتساهل فيها، منها أنه يُطلق في الإجازة «أخبرنا» ولا يُبيِّن. قال الذهبي: هذا مذهب رآه أبو نعيم وغيره. وهو ضرب من التدليس[3].

قلت: ساق الذهبي في السير كلام الخطيب المتقدم وقال: هذا شيء قلَّ أن يفعله أبو نعيم، وكثيراً ما يقول: كتب إلي الخُلْدي، ويقول: كتب إليّ أبو العباس الأصم، وأخبرنا أبو الميمون في كتابه، ولكني رأيته يقول في شيخه عبدالله بن جعفر بن فارس الذي سمع منه كثيراً، وهو أكبر شيخ له: أخبرنا عبدالله بن جعفر فيما قرئ عليه. فيوهم أنه سمعه، ويكون مما هو له بالإجازة.

قال: ثم إطلاق «الإخبار» على ما هو بالإجازة مذهب معروف. قد غلب استعماله على محدثي الأندلس، وتوسعوا فيه، وإذا أطلق ذلك

---

(١) وهذا مما أفدته من زوائد د. عاصم القريوتي في أسماء المدلسين في الملحق الثاني مع شرحه لقصيدة المقدسي ص ٧٩ - ٨٠.
(٢) الميزان ١: ١١١.
(٣) تعريف أهل التقديس ص ٢٧. وكلام الذهبي في الميزان ١: ١١١.

أبو نعيم في مثل الأصم. وأبي الميمون البجلي. والشيوخ الذين قد علم أنه ما سمع منهم، بل له منهم إجازة، كان له جائزاً، والأحوط تجنبه[1].

قلت: فيما تقدم تهمتان، الأولى: تساهله حيث يقول في الإجازة: أخبرنا ولا يبين. والثانية: قوله في روايته عن شيخه الذي سمع منه كثيراً: أخبرنا فلان فيما قرئ عليه، فيوهم أنه سمعه، ويكون ذلك مما أخذه إجازة.

أما التهمة الأولى: فقد أجاب الذهبي عنها بقوله: إن إطلاق الإخبار على ما أُخذ بالإجازة مذهب معروف، استعمله أهل الأندلس وتوسَّعوا فيه، وأنَّ قوله ذلك من روايته عمن لم يسمع منه جائز. وهذا الذي قاله الذهبي في جواز إطلاق «الإخبار» على ما أخذ إجازة ولو كانت مجردة مأثور عن بعض المتقدمين كابن جريج ومالك وأهل المدينة، وقيل: إنه مذهب عامة حفاظ الأندلس، ومنهم ابن عبدالبر، فيقولون فيما يُجاز: حدثنا وأخبرنا. قال عيسى بن مسكين: جائز أن يقول فيها: حدثني وأخبرني، وكذا أبو مروان الطبني قال: له أن يقول في الإجازة بالمُعَيَّن: حدثني، وأيضاً أجازه إمام الحرمين والحكيم الترمذي[2]. وقال القاضي عياض: أما من جهة التحقيق فلا فرق إذا صحت الأصول المتقدمة، وأنها طرق للنقل صحيحة. وأن العبارة فيها بحدثنا وأخبرنا وأنبأنا سواء، لأنه إذا سمعه منه فلا شك في إخباره به، وكذلك إذا قرأه عليه فجوّزه له، أو أقره عليه، فهو إخبار له به حقيقة، وإن لم يسمع من فيه كلمة منه. فكذلك إذا كتبه له أو أُذِن له فيه، كله إخبار حقيقة وإعلام بصحة ذلك الحديث أو الكتاب وروايته له بسنده الذي يذكره له، فكأنه سمع منه جميعه، هذا مقتضى اللغة وعرف

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤: ٤٦١.

(٢) انظر الألماع ص ٨٩، ص ١٢٨ - ١٣٠، وفتح المغيث ٢ : ٩٣٨.

أهلهـا حقيقـة ومجـازاً، ولا فـرق فيهـا بين هـذه العبـارات[1]...

وما دام الأمر جائزاً وله أن يقول «أخبرني» مطلقاً فلا تدليس يُوصف به الحافظ أبو نعيـم. ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن روايته بالإجازة عن أولئك الذين عُلِم أنه لم يسمع منهم وقوله: «أخبرنا» لا يمكن أن توصف بالتدليس على قول من اشترط في المدلِّس أن يروي عمن سمع منه ما لم يسمع منه أو عمن عُرِف لقاؤه له ما لم يسمعه منه، حيث ثبت عدم سماعه لشيء من أولئك، وروايته عنهم مرسلة لا مدلسة.

وهناك جواب آخر عن هذه التهمة التي ذكرها الخطيب البغدادي. فقد قال ابن النجار: إن في إسناد ما حكي عن الخطيب غير واحد ممن يتحامل على أبي نعيم، لمخالفته لمذهبه، وعقيدته، فلا يُقبل[2]. ولذا قال السبكي: لم يثبت هذا عن الخطيب، وبتقدير ثبوته فليس بقدح، ثم إطلاق «أخبـرنا» في الإجـازة مختلف فيه. فـإذا رآه هذا الحبـر الجليـل ـ أعني أبـا نعيم ـ فكيف يُعَدُّ منـه تساهـلاً، ولئن عُدَّ فليس من التسـاهل المستقبـح، ولو حجرنا على العلماء ألا يَرووا إلا بصيغة مجمعٍ عليهـا لضيَّعنا كثيـراً من السنة[3].

وقال الحافظ ابن حجر: إنهم وإن عابـوه بذلـك فيجاب عنه، بأنـه اصطلاح له خالف فيه الجمهور، فإنه كان يرى أن يقول في السماع مطلقاً ـ سواء قرأ بنفسه أو سمع منه لفظ شيخه، أو بقـراءة غيره على شيـخه ـ «حدثنا» بلفظ التحديث في الجميع، ويخص الإخبار بالإجازة[4].

وإذن فعلى ثبوت كلام الخطيب فيه فإنه اصطلاح له سبقه إليه جماعة

---

(١) الإلماع ص ١٣٢ ـ ١٣٣.
(٢) طبقات الشافعية ٤ : ٢٤.
(٣) المرجع السابق.
(٤) فتح المغيث ٢ : ٩٤١.

وصرَّح به هو نفسه حيث قال: إذا قلت «أخبرنا» على الإطلاق من غير أن أذكر فيه إجازة، أو كتابة، أو كتب إلي، أو أذن لي فهو إجازة، أو «حدثنا» فهو سماع[1].

وما دام قد بيَّن اصطلاحه فلا مشاحة في الاصطلاح، ولا يوصف لذلك بالتدليس إلا تجوزاً، قال السخاوي بعد أن نقل عنه ما تقدم: ويقوي التزامه بذلك أنه ورد في مستخرجه على علوم الحديث للحاكم عدة أحاديث رواها عن الحاكم بلفظ «الإخبار» مطلقاً. وقال في آخر الكتاب: الذي رويته عن الحاكم بالإجازة، ثم قال السخاوي: فإذا أطلق الإخبار على اصطلاحه عُرِف أنه أراد الإجازة فلا اعتراض عليه من هذه الحيثية، بل ينبغي أن يُنبَّه على ذلك لئلا يُعترض عليه. انتهى[2].

ثم إن ابن النجار قال: إنه إنما يفعله نادراً لاستغنائه بكثرة المسموعات التي عنده، فقد قرأت «مستخرجه على مسلم» فما وجدت فيه شيئاً بالإجازة إلا مويضعات يسيرة[3]...

وبمثله قال الذهبي - فيما تقدم عنه - هذا شيء قلّ أن يفعله أبو نعيم[4] وكلام النووي مشعر به، فإنه قال: هذا لا ينقصه شيئاً، إذ هو يقول في معظم تصانيفه: أخبرنا فلان إجازة، قال: وعلى تقدير أن يطلق في الإجازة أخبرنا، بدون بيان فهو مذهب جماعة، فلا يبعد أن يكون مذهباً له أيضاً[5].

أما التهمة الثانية: وهي قوله في روايته عن شيخه عبدالله بن جعفر بن

---

(١) فتح المغيث ٢: ٩٤١.
(٢) المرجع السابق.
(٣) نفسه.
(٤) سير أعلام النبلاء ٤: ٤٦١.
(٥) فتح المغيث ٢: ٩٤٢.

فارس الذي سمع منه كثيراً: أخبرنا عبدالله بن جعفر فيما قرىء عليه، فيوهم أنه سمعه، ويكون مما هو له بالإجازة، فهذه إنما تثبت إذا قام دليل على أنه لم يسمع ذلك من شيخه، أو لم يجزه له. أما وهذا الشيخ قد سمع منه كثيراً وهو من أكبر مشايخه فالأمر محتمل وإحسان الظن به أولى من اتهامه بالتدليس. قال السبكي: إن كان شيخنا الذهبي يقول ذلك في مكان غلب على ظنه أن أبا نعيم لم يسمعه بخصوصه من عبدالله بن جعفر، فالأمر مسلّم إليه. فإنه ـ أعني شيخنا ـ الحبر الذي لا يلحق شأوه في الحفظ، وإلا فأبو نعيم قد سمع من عبدالله بن جعفر. فمن أين لنا أنه يطلق هذه العبارة حيث لا يكون سماعٌ ثَمَّ. وإن أطلق إذ ذاك فغايته تدليس جائز قد اغتفر أشد منه لأعظم من أبي نعيم[1].

قلت: وإحسان الظن به أولى حيث سمع كثيراً من عبدالله بن جعفر، وله تفنن في روايته عنه، فمن ذلك قوله: أخبرنا عبدالله بن جعفر فيما قرىء عليه[2]. ومرة يقول: أخبرنا عبدالله بن جعفر فيما قرىء عليه وحدثني عنه أبو محمد بن حيان[3]. ومرة: أخبرنا عبدالله بن جعفر فيما قرىء عليه وأذن لي فيه[4]. وربما قال: أخبرنا عبدالله بن جعفر فيما أذن[5]. ومرة: أخبرناه عبدالله بن جعفر إجازة[6]. وكثيراً ما يقول: حدثنا عبدالله بن جعفر[7] أو سمعت.

وهناك شبه أخرى ذكرها الذهبي وغيره تشعر بتدليسه.

---

(١) طبقات الشافعية ٤: ٢٤ ـ ٢٥.
(٢) ذكر أخبار أصبهان ١: ١٧٤.
(٣) حلية الأولياء ٨: ٢٣٣ وقال السخاوي معقباً عليه: إنها تشعر أنه رواه عالياً عن الأول إجازة، وبنزول عن الثاني سماعاً. فتح المغيث ٢: ٩٤٣.
(٤) المرجع السابق ٩: ١٤.
(٥) ذكر أخبار أصبهان ٢: ١٦٧.
(٦) المرجع السابق ٢: ١٧٤.
(٧) نفسه ٢: ١٧٣ ـ وقد استفدت في هذا من فتح المغيث وتوثيق محققه لنصوصه.

فقد ذكر الخطيب قبل قوله المتقدم: أنه سأل محمد بن إبراهيم العطار ـ مستملي أبي نعيم عن جزء محمد بن عاصم: كيف قرأته على أبي نعيم، وكيف رأيت سماعه؟ فقال: أخرج إلي كتاباً، وقال: هو سماعي. فقرأته عليه[1]. ثم ذكر كلامه المتقدم في تساهل أبي نعيم، وهذه القصة تشعر بعدم الثقة في خبره بسماعه لجزء محمد بن عاصم، لكن الذهبي رد هذه التهمة بأمرين:

الأول: إثبات سماعه لذلك الجزء. قال الذهبي: حدثني أبو الحجاج الكلبي الحافظ أنه رأى خط الحافظ ضياء الدين. قال: وجدت بخط أبي الحجاج بن خليل أنه قال: رأيت أصل سماع الحافظ أبي نعيم لجزء محمد بن عاصم.

والثاني: قول الحافظ أبي عبدالله بن النجار؛ جزء محمد بن عاصم قد رواه الأثبات عن أبي نعيم، والحافظ الصادق إذا قال: هذا الكتاب سماعي، جاز أخذه عنه بإجماعهم[2].

ويؤكد هذا قول السبكي: قد حدث أبو نعيم بهذا الجزء ورواه عنه الأثبات، والرجل ثقة، ثبت، إمام، صادق، وإذا قال: هذا سماعي، جاز الاعتماد عليه. . . فإنّ عدم وجدانهم لسماعه لا يوجب عدم وجوده، وإخبار الثقة بسماع نفسه كاف. ثم قال: وليس في هذه الحكاية طعن على أبي نعيم، بل حاصلها أن الخطيب لم يجد سماعه بهذا الجزء، فأراد استفادة ذلك من مستمليه ـ يعني من محمد بن إبراهيم العطار ـ فأخبره بأنه اعتمد في القراءة على إخبار الشيخ، وذلك كاف[3].

ومن الشبه في تدليسه ما رواه يحيى بن منده عن الحسين القاضي

---

(١) ذكر أخبار أصبهان ٤: ٤٦٠.
(٢) المرجع السابق ٤: ٤٦١.
(٣) طبقات الشافعية ٤: ٢٢ ـ ٢٣.

قال: سمعت عبدالعزيز النخشبي يقول: لم يسمع أبو نعيم «مسند» الحارث بن أبي أسامة بتمامه من أبي بكر بن خلاد. فحدّث به كله.

ورد هذا الحافظ ابن النجار فقال: قد وهم في هذا، فأنا رأيت نسخة الكتاب عتيقة وخط أبي نعيم عليها يقول: «سمع مني فلان إلى آخر سماعي من هذا «المسند» من ابن خلاد ويمكن أن يكون روى الباقي بالإجازة[1]، وعليه فلم تثبت هذه التهمة أيضاً.

قلت: مما تقدم علمنا أنه اتهم بأربع تهم دالة على التدليس.

الأولى: اطلاقه «أخبرنا» فيما أخذه إجازة، وهذا اصطلاح له بيَّنه بنفسه، ولا مشاحة فيه.

الثانية: قوله أخبرنا فلان قراءة عليه، وفلان من شيوخه الذين سمع منهم الكثير. وهذه إنما تثبت إذا جاء دليل يثبت عدم سماعه لذلك من شيخه، وإذ لم يأت دليل ذلك فهي محمولة على السماع.

الثالثة: عدم سماعه لجزء محمد بن عاصم، وقد ثبت سماعه له فبطلت هذه التهمة.

الرابعة: عدم سماعه لجزءٍ من مسند الحارث بن أبي أسامة مع تحديثه به كله، وهذا الأمر وهم. وقد ثبت من خطه عدم تحديثه إلا بما سمع منه.

وإذْ لم يثبت شيء من ذلك على الحافظ أبي نعيم، فقد جعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الأولى، وقد أحسن في ذلك رحمه الله تعالى.

١/٣ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي.

قال الذهبي: الحافظ الكبير، الإمام محدث الشام والعراق، صاحب

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤: ٤٦٢.

التصانيف... برع وصنف وجمع، وسارت بتصانيفه الركبان، وتقدم في عامة فنون الحديث[1].

ولما تعقب الحافظ ابن حجر في نكته تعريف ابن الصلاح لتدليس الشيوخ قال: ليس قوله بما لا يعرف به قيداً فيه، بل إذا ذكره بما يعرف به إلا أنه لم يشتهر به كان ذلك تدليساً كقول الخطيب: أخبرنا علي بن أبي علي البصري، ومراده بذلك: أبو القاسم علي بن أبي علي المحسن بن علي التنوخي، وأصله من البصرة، فقد ذكره بما يعرف به لكنه لم يشتهر بذلك، وإنما اشتهر بكنيته، واشتهر أبوه باسمه، واشتهرا بنسبتهما إلى القبيلة لا إلى البلد. ولهذا نظائر كصنيع البخاري في الذهلي، فإنه تارة يسميه فقط[2]...

قلت: هذا من تدليس الشيوخ وأمثلته كثيرة جداً في تصانيف الخطيب، لكن عذره وأمثاله من الأئمة ما قدمناه في أسباب هذا النوع من أنواع التدليس - أعني تدليس الشيوخ - وأنه من التفنن في الرواية. وليس بسبب ضعف الراوي عنده، والخطيب من الأئمة الحفاظ وأراه من أهل المرتبة الأولى. والله أعلم.

١/٤ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني.

الحافظ الكبير، صاحب التصانيف العظيمة، الذي لم ير مثل نفسه.

قال السخاوي: ومنه (يعني من أمثلة تدليس الشيوخ) قول شيخنا (يعني الحافظ ابن حجر): أنا أبو العباس بن أبي الفرج بن أبي عبدالله الصحراوي بقراءتي عليه بالصالحية. وعنى بذلك الولي أبا زرعة ابن شيخه

---

(١) تذكرة الحفاظ ٣: ١١٣٥ - ١١٣٦.

(٢) النكت ٢: ٦١٥ - ٦١٦.

الزين أبي الفضل العراقي، ولم يتنبه له إلا أفراد، مع تحديثه بذلك حتى لجماعة من خواص الولي وملازميه، وما علموه[1].

قلت: وهذا من تدليس الشيوخ وهو لا يضر، وما أراه صنع ذلك إلا تفنناً، أو لكون الولي حياً، وفي التحديث عن الأحياء كراهة عند بعض المحدثين، أو لغير ذلك، وهو إمام الدنيا في وقته، ولا شك أنه من أهل المرتبة الأولى. والله أعلم.

١/٥ أحمد بن عمر بن محمد الغازي الأصبهاني، أبو نصر:

قال الذهبي: الحافظ، الإمام، محدث أصبهان، قال ابن السمعاني: ثقة، دين، حافظ، واسع الرواية، كتب الكثير، وحصل الكتب، ما رأيت في شيوخي أكثر رحلة منه[2].

وقال ابن السمعاني ـ أيضاً ـ: كان لا يفرق بشيء بين السماع والإجازة، قال الذهبي: يعني أنهما عنده في الاحتجاج سواء. لا أنه يجعلها هي ذات السماع[3]. ونقل الحافظ عن الذهبي قوله: يريد أن السماع والإجازة سواء في الاتصال، أو الاحتجاج، وإلا فمن له أدنى معرفة يريد ـ أي: يفهم ـ أن السماع شيء، والإجازة شيء. ثم قال الحافظ متعقباً الذهبي: ما أظنه أراد ما فهم الذهبي وإنما مراده أنه إذا حدَّث لا يُميِّز هذا من هذا، بل يقول مثلاً في كل منهما: أخبرنا، ولا يعين في الإجازة كونها إجازة. انتهى[4].

وعلى هذا فالغازي مثل أبي نعيم الأصبهاني يطلق الإخبار فيما أخذه إجازة، وقد فصلنا القول في ذلك، وأنه اصطلاح لبعض العلماء خاصة أهل الأندلس. وهو عندي في المرتبة الأولى إن شاء الله.

---

(١) فتح المغيث ١: ٣٦٣ (رسالة دكتوراه).
(٢) تذكرة الحفاظ ٤: ١٢٧٦ ـ ١٢٧٧.
(٣) المرجع السابق.
(٤) فتح المغيث ٢: ٩٤٢ (رسالة دكتوراه).

٦/١ أحمد بن محمد بن إبراهيم بن حازم السمرقندي أبو يحيى الكرابيسي.

قال الحافظ ابن حجر: محدث مشهور، سمع محمد بن نصر المروزي. ومحمد بن إسحاق بن خزيمة. قال الإدريسي: أكثر عن محمد بن نصر فاتُّهم في ذلك. يعني أنه دلَّس عنه الإجازة، فإن له منه إجازة صحيحة. قال الإدريسي: رأيتها بخط محمد بن نصر[١].

وقال الذهبي في الميزان: ... وعنه الإدريسي وقال: اتُّهم في إكثاره عن ابن نصر، ورأيت خط محمد بن نصر له بالإجازة بما صح عنده عنه[٢] ونقلها الحافظ في اللسان ولم يزد[٣].

قلت: لعله الذي ترجمه الخطيب في تأريخه. قال: أحمد بن محمد بن صالح بن عبدالله، أبو يحيى السمرقندي. قدم بغداد سنة أربعين وثلثمائة، وحدث بها عن محمد بن عُقيل الفريابي، ومحمد بن محمود صاحب يحيى بن معاذ الرازي. روى عنه يوسف بن عمر القواس. وأبو القاسم بن الثلاج[٤]... انتهى. فلا يبعد أنه هو وإن اختلف نسبه بين الحافظين، لكنهما اتفقا على الاسم واسم الأب والكنية والنسبة إلى «سمرقند» أما اسم الجد فلعله تصحف من «صالح» إلى «حازم» وذلك لتقارب رسمهما، وقد بحثت عمن ترجم له غير من تقدم فلم أجد. كما لم يذكره في المدلسين أحدٌ قبل الحافظ ابن حجر.

---

(١) تعريف أهل التقديس ص ٣٠.
(٢) الميزان ١: ١٢٩.
(٣) اللسان ١: ٢٥١ - ٢٥٢.
(٤) تأريخ بغداد ٥: ٣٨.

أما ما ذكره الإدريسي ـ وهو الحافظ أبو سعد عبدالرحمن بن محمد الإدريسي محدث سمرقند ومؤلف تأريخها وتأريخ إستراباذ[1]ـ من تدليسه الإجازة فهو أمر محتمل غير مجزوم به عنه، وعلى فرض حصوله فإسناده متصل على الحالين سواء كان بالسماع أو بالإجازة. كما قدمنا قريباً في ترجمة أبي نعيم الحافظ فإن الرواية بالإجازة صحيحة متصلة. وقد جعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الأولى، وهو كما قال رحمه الله تعالى.

١/٧ أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة الدمشقي القاضي.

قال الذهبي: له مناكير، قال أبو أحمد الحاكم: فيه نظر، وحدث عنه أبو الجهم المَشْغَرائي ببواطيل[2].

وقال الحافظ ابن حجر: أكثر عن أبيه عن جده، فقال أبو حاتم الرازي: سمعته يقول: لم أسمع من أبي شيئاً. وقال أبو عوانة الإسفراييني: أجاز له أبوه، فروى عنه بذلك. يعني ولم يُبَيِّن كونها إجازة[3]. وفي اللسان: قال أبو عوانة الإسفراييني في صحيحه بعد أن روى عنه: سألني أبو حاتم: ما كتبت بالشام قدمتي الثالثة فأخبرته بِكَتْبِي مائة حديث لأحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة كلها عن أبيه. فساءه ذلك وقال: سمعت أن أحمد يقول: لم أسمع من أبي شيئاً. فقلت: لا يقول: حدثني أبي، إنما يقول: عن أبيه إجازة، وقال الحاكم أبو أحمد: الغالب علي أنني سمعت أبا الجهم وسألته عن حال أحمد بن محمد؟ فقال: قد كان كبر فكان يُلَقَّن ما ليس من حديثه فيتلقن. مات سنة تسع وثمانين ومائتين[4].

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٧: ٢٢٦.
(٢) الميزان ١: ١٥١.
(٣) تعريف أهل التقديس ص ٣٠ ـ ٣١.
(٤) اللسان ١: ٢٩٥.

وقال ابن حبان في ترجمة محمد بن يحيى بن حمزة الحضرمي: يُتَّقى من حديثه ما روى عنه أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة، وأخوه عبيد، فإنهما كانا يُدخلان عليه كل شيء[1].

قلت: وهذا أيضاً تدليسه بسبب روايته بالإجازة من غير بيان. وليس في روايته انقطاع حتى تُتقىٰ عنعنته. ولذا ذكره الحافظ في المرتبة الأولى وهو كما قال.

١/٨ أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، أبو بكر المقرىء.

قال الذهبي: الإمام المقرىء المحدث النحوي، شيخ المقرئين[2].

ذكر ابن الصلاح في علومه مثالاً لتدليس الشيوخ فقال: مثال ما روي لنا عن «أبي بكر بن مجاهد الإمام المقرىء» أنه روى عن أبي بكر عبدالله بن أبي داود السجستاني فقال: حدثنا عبدالله بن أبي عبدالله. وروى عن أبي بكر محمد بن الحسن النقاش المفسر المقرىء، فقال: حدثنا محمد بن سند، نسبه إلى جدٍ له[3].

قلت: تدليس الشيوخ وقع فيه كثير من الأئمة، وليس بمؤثر عليهم ما دام قصدهم حسناً ولم يدلسوا ضعيفاً أو مجروحاً، وأرى أن هذا الإمام من أهل المرتبة الأولى. والله أعلم.

١/٩ إبراهيم بن إسحاق الحربي.

قال الخطيب: كان إماماً في العلم، رأساً في الزهد، عارفاً بالفقه، بصيراً بالأحكام، حافظاً للحديث، مميِّزاً لعلله، قيِّماً بالأدب، جمَّاعاً للغة، وصنَّفَ كتباً كثيرة منها غريب الحديث وغيره[4]...

---

(١) الثقات ٩: ٧٤.
(٢) سير أعلام النبلاء ١٥: ٢٧٢.
(٣) معرفة علوم الحديث ص ١٦٨.
(٤) تأريخ بغداد ٦: ٢٨.

وقال في الكفاية: حدث عن علي بن داود القنطري فقال: ثنا علي بن أبي سليمان[1].

قلت: وهذا من تدليس الشيوخ، وهو غير مؤثّر في مثله لما قدمنا في حكمه وأحسبه من أهل المرتبة الأولى. والله أعلم.

١٠/١ إبراهيم بن سليمان الأفطس الدمشقي: ت. ق.

قال الحافظ: ثقة ثبت إلا أنه يرسل[2]. وقال في التعريف: أشار البخاري إلى أنه كان يدلس[3].

قلت: ذكره البخاري في الكبير وقال: روى إسحاق عن عيسى عن ثور عن إبراهيم الأفطس عن يزيد بن يزيد بن جابر، مرسل. حديثه في الشاميين[4] وفي التهذيب عن البخاري أنه قال: إبراهيم الأفطس عن مكحول مرسل[5] ولا أدري هل اعتبر الحافظ قول البخاري هذا إشارة إلى تدليسه أم يعني غيره. ولو اعتبرنا كل من قال فيه البخاري وغيره: فلان عن فلان مرسل تدليساً لبلغ عدداً من المدلسين الآلاف، ومن ينظر في كتاب المراسيل لابن أبي حاتم فسيجد عدداً كبيراً من الرواة قال فيهم نحو ذلك. ثم إن الحافظ فرّق بين التدليس والإرسال بما فصَّلنا القول فيه.

ثم وجدت البخاري في الكبير يقول في ترجمة يزيد بن يزيد بن جابر: سمع مكحولاً والزهري روى عنه الثوري وابن عيينة[6] فإذا كان إبراهيم يروي عن يزيد، ويزيد يروي عن مكحول، فإذا روى إبراهيم عن مكحول مباشرة ـ

---

(١) الكفاية ص ٣٦٩.
(٢) التقريب ص ٩٠.
(٣) المرجع السابق ص ٤٩ وجعله من المرتبة الثانية.
(٤) التأريخ الكبير ١ ـ ١: ٢٨٩.
(٥) التهذيب ١: ١٢٦.
(٦) التأريخ الكبير ٢ ـ ٤: ٣٦٩.

فلعله ـ حذف يزيد بن يزيد شيخه، وهذه صورة تدليس الإسناد إن ثبت لقي إبراهيم لمكحول الشامي كما شرط الحافظ في تعريفه لتدليس الإسناد. ولا أدري كيف عرف الحافظ أنه التقى به، فقد راجعت ترجمة كل منهما فلم أجد خبراً يُفيد لقاءه له ولا سماعه لشيء منه. والمزي ذكر روايته عن مكحول ولم يزد[1]. وإذا علمنا أن مكحولاً كانت وفاته سنة بضع عشرة بعد المائة ـ لعلها ١١٣[2] ـ وأن إبراهيم الأفطس من الثامنة حسب طبقات ابن حجر في التقريب[3] وهم دون المائتين ـ حيث تبدأ التاسعة بعد المائتين ـ وبينهما ستون عاماً على أقل تقدير، جزمنا بأن لقاءه له بعيد الوقوع، حتى المعاصرة مع إمكان اللقاء بعيدة أيضاً. وإذن فروايته عن مكحول مرسلة لا تدليس فيها. وذِكْره مع المدلسين مما تفرد به الحافظ ابن حجر فلم يذكره العلائي، ولا سبط ابن العجمي ولا الذهبي في المدلسين، وأيضاً فالحافظ قال: أشار البخاري. . . والإشارة غير منصوصة حتماً وإلا قال: وصفه بذلك البخاري، وأرى أنه لم تثبت عليه تهمة التدليس، حيث لا ينطبق عليه التعريف المعتمد له، وهو عندي من أهل المرتبة الأولى لا الثانية كما صنع الحافظ ابن حجر. والله أعلم.

١١/١ إسحاق بن راشد الجزري: خ. ٤.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة، في حديثه عن الزهري بعض الوهم[4]، وقال أيضاً: كان يطلق حدثنا في الوجادة. فإنه حدث عن الزهري فقيل له: أين لقيته؟ قال: مررت ببيت المقدس فوجدت كتاباً له، حكى ذلك الحاكم في علوم الحديث عن الإسماعيلي[5].

---

(١) تهذيب الكمال (المخطوط) ١: ٥٥، ٣: ١٣٦٩.
(٢) المرجع السابق ٣: ١٣٦٩.
(٣) التقريب ص ٩٠.
(٤) المرجع السابق ص ١٠٠.
(٥) تعريف أهل التقديس ص ٣١.

قلت: قدمنا في تدليس الصيغ كلام الحاكم ولفظه: قال أشرس: «قدم علينا محمد بن إسحاق فكان يحدثنا عن إسحاق بن راشد، فقدم علينا إسحاق بن راشد فجعل يقول: ثنا الزهري، وثنا الزهري، قال: فقلت له: أين لقيت ابن شهاب؟ قال: لم ألقه، مررت ببيت المقدس فوجدت كتاباً له ثَمَّ»[1].

ونقل الحافظ في التهذيب عن أبي بكر بن أبي خيثمة أنه قال: ثنا عبدالله بن جعفر. سمعت عبيد الله بن عمرو وأبا المليح يقولان: قال إسحاق ابن راشد: بعث محمد بن علي بن زيد بن علي إلى الزهري: قال: يقول لك أبو جعفر: استوص بإسحاق خيراً فإنه منا أهل البيت. قال الحافظ: وهذا يدل على أنه لقي الزهري[2].

قلت: هذه القصة كما تحتمل لقيه للزهري تحتمل أيضاً أنه لم يلقه، إذ الكتابة إلى الزهري ليستوصي بإسحاق خيراً لا تعني أنه لقيه، فربما لم يسافر إليه إسحاق وقتها، أو سافر ولم يلق الزهري أو لم يصل إلا بعد موت الزهري. وما دام الأمر محتملاً فعلينا أن نأخذ بالنص الآخر الصريح في عدم لقائه له: «قال: لم ألقه...» وهذه القصة، وإن كان في إسنادها نظر لقول أبي الوليد الطيالسي: حدثني صاحب لي من أهل الري يقال له: أشرس قال: قدم علينا محمد بن إسحاق.. القصة. لكنها مع ضعفها لم تخالف نصاً صريحاً إنما نفت احتمالاً متوهماً ولعلها تكفي في ثبوت عدم لقيه، وتنفي الاحتمال المفهوم من الكتابة إلى الزهري للتوصية به.

وقد تكلم في سماعه وحديثه عن الزهري يحيى بن معين قال: ليس

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ١١٠.
(٢) التهذيب ١: ٢٣١.

في الزهري بذاك[1]. وقال الذهلي: مضطرب من حديث الزهري[2] وقال الدارقطني: تكلموا في سماعه من الزهري[3].

وقد وثقه جماعة، وأخرج له البخاري والأربعة. قال الحافظ ابن حجر: غالب ما أخرج له البخاري ما شاركه فيه غيره عن الزهري، وهي مواضع يسيرة[4]... وقال في التقريب: ثقة في حديثه عن الزهري بعض الوهم[5].

وقال الحافظ أيضاً في الهدي: وروى ابن أبي خيثمة بإسناد جيد عن إسحاق أنه لقي الزهري[6]. قلت: قد قدمنا خبره، وأن القصة محتملة، بل الراجح ـ عندي ـ عدم لقائه له، وأن روايته عنه بالوجادة، ولو ثبت لقيه فإنه لم يسمع منه كل ما حدث عنه، وعلى الحالين فهو مدلس ثبت سماعه أم لم يثبت ذلك أن المعاصرة مع إمكان اللقاء كافية في ثبوت الاتصال ـ إن شاء الله ـ وإذ لم يحذف أحداً من الإسناد ذكره الحافظ في المرتبة الأولى. وأيضاً فَوَصْفُهُ بتدليس الصيغ إنما هو في حديث الزهري خاصة، ويبقى حديثه عن غيره لا إيهام فيه ولا تدليس.

١٢/١ أيوب بن أبي تميمة السِّخْتياني: ع.

ثقة لا يُسأل عن مثله[7]. قال الحافظ: ثقة ثبت حجة. من كبار الفقهاء العباد[8]. وقال أيضاً: متفق على الاحتجاج به، رأى أنساً ولم يسمع

---

(١) التهذيب ١: ٢٣٠.
(٢) هدى الساري ص ٣٨٩.
(٣) المغني في الضعفاء ١: ٧٠.
(٤) هدي الساري ص ٣٨٩.
(٥) التقريب ص ١٠٠.
(٦) هدي الساري ص ٣٨٩.
(٧) قاله أبو حاتم.
(٨) التقريب ص ١١٧.

منه، فحدث عنه بعدة أحاديث بالعنعنة أخرجها عنه الدارقطني والحاكم في كتابيهما[1].

قلت: وقال ابن حبان: وقيل إنه سمع من أنس، ولا يصح ذلك عندي. لذلك أدخلناه في هذه الطبقة[2] (يعني طبقة أتباع التابعين). وكذا قال المزي: رأى أنس بن مالك[3].

قلت: أما الأحاديث التي أشار إليها الحافظ فلم أجد في سنن الدارقطني سوى حديث واحد، وهو خبر عن أنس أنه أطعم في مرضه ثلاثين مسكيناً عن شهر رمضان. قال الدارقطني: حدثنا أحمد بن عبدالله الوكيل، ثنا ابن عرفة، ثنا روح، نا عمران بن حدير عن أيوب عن أنس بن مالك أنه ضعف عن الصوم عاماً، فصنع جفنة من ثريد. ودعا ثلاثين مسكيناً فأشبعهم[4].

وقد اعتبره الحافظ مدلساً على قاعدته أن من روى عمن رآه ولم يجالسه فهو مدلس. وإذ ثبتت رؤيته لأنس وروايته عنه ما لم يسمعه منه فهو مدلس. لكن لما كان هذا منه نادراً وهو ثقة جعله الحافظ في المرتبة الأولى وهو كما قال.

١٣/١ أيوب بن النجار اليمامي أبو إسماعيل: خ. م. س.

قال الحافظ: ثقة، مدلس[5] وقال: صح عنه أنه قال: لم أسمع من يحيى بن أبي كثير إلا حديثاً واحداً، وقد روى عنه أكثر من حديث[6].

---

(١) تعريف أهل التقديس ص ٣٢.
(٢) الثقات ٦: ٥٣.
(٣) تهذيب الكمال ٣: ٤٥٧، والتهذيب ١: ٣٩٧.
(٤) سنن الدارقطني كتاب الصوم - باب طلوع الشمس بعد الإفطار ٢: ٢٠٧.
(٥) التقريب ص ١١٩.
(٦) تعريف أهل التقديس ص ٣٣.

والحديث الذي سمعه منه هو الذي رواه عنه البخاري ومسلم والنسائي قال البخاري: حدثنا قتيبة. حدثنا أيوب بن النجار. عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: حاج موسى آدم فقال له: أنت الذي أخرجت الناس من الجنة بذنبك وأشقيتهم. قال: قال آدم: يا موسى أنت الذي اصطفاك الله برسالاته وبكلامه. أتلومني على أمر كتبه الله علي قبل أن يخلقني، أو قدره علي قبل أن يخلقني؟ قال رسول الله ﷺ فحج آدم موسى»[1] وهذا كما ترى لم يصرح فيه بالسماع لكنه صرح به عند مسلم. وفي تهذيب الكمال: لم أسمع من يحيى بن أبي كثير إلا حديثاً واحداً: التقى آدم وموسى[2]. ولم يذكره في المدلسين غير الحافظ ابن حجر، فجعله في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين، وهو كما قال.

١/١٤ ثابت بن أسلم البُنَاني البصري: ع.

قال الحافظ: ثقة، عابد[3]. وقال الحافظ ـ أيضاً ـ في النكت في معرض ذكر أمثلة تدليس الصيغ: ومن أمثلة ذلك قول ثابت البناني: خطبنا عمران بن حصين رضي الله عنه. وقوله: خطبنا ابن عباس رضي الله عنهما[4] يعني أنه لم يلق عمران بن حصين ومع ذلك قال: حدثنا. فلعله يتأول حدّث أهل بلده وهو منهم. وهذا من تدليس الصيغ.

---

(١) صحيح البخاري ـ كتاب التفسير باب فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى (مع الفتح) ٨: ٤٣٤ ـ ٤٣٥، وهو في صحيح مسلم ـ كتاب القدر. باب حجاج آدم وموسى ٤: ٢٠٤٤ وفي سنن النسائي في الكبرى، انظر تحفة الأشراف ١١: ٦٥.

(٢) تهذيب الكمال ٣: ٥٠٠.

(٣) التقريب ص ١٣٢.

(٤) النكت ٢: ٦٢٦.

وفي المراسيل لابن أبي حاتم: في حديث الحسن: خطبنا ابن عباس بالبصرة، إنما هو كقول ثابت: قدم علينا عمران بن حصين، ومثل قول مجاهد: قدم علينا علي[1]...

قلت: هذا نادر عن ثابت، ولم أجد في ترجمته ما يومىء إلى تدليسه كما لم يُشيروا إلى روايته عن عمران بن حصين، ولذا أراه من أهل المرتبة الأولى. والله أعلم.

١/١٥ ثور بن يزيد الحمصي، أبو خالد: ع.

قال الحافظ: ثقة ثبت إلا أنه يرى القدر[2].

وذكره الحلبي في التبيين وقال: قال أبو داود في سننه في مسح الخفين: بلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء - يعني ابن حيوة - انتهى. ولفظه فيه «عن رجاء»[3].

قلت: حديث أبي داود قال فيه: حدثنا موسى بن مروان ومحمود بن خالد الدمشقي - المعنى - قالا: حدثنا الوليد، قال محمود: أخبرنا ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة بن شعبة، عن المغيرة بن شعبة قال: وضأت النبي ﷺ في غزوة تبوك فمسح أعلى الخفين وأسفلهما. قال أبو داود: وبلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء[4].

ورواه الترمذي بنحوه وقال عقبه: وهذا حديث معلول. لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم، وسألت أبا زرعة ومحمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقالا: ليس بصحيح لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور عن

---

(١) المراسيل ص ٣٣ في ترجمة الحسن البصري.
(٢) التقريب ص ١٣٥.
(٣) التبيين ص ١٨.
(٤) سنن أبي داود - كتاب الطهارة - باب كيف المسح ١: ١١٦.

رجاء قال: حدثت عن كاتب المغيرة: مرسل عن النبي ﷺ ولم يذكر فيه المغيرة[1].

وكان أحمد بن حنبل ـ فيما رواه عنه الأثرم ـ يضعف هذا الحديث ويقول: ذكرته لعبدالرحمن بن مهدي فقال: عن ابن المبارك عن ثور حُدِّثت عن رجاء عن كاتب المغيرة. ولم يذكر المغيرة. قال أحمد: وقد كان نعيم بن حماد حدثني به عن ابن المبارك كما حدثني الوليد بن مسلم به عن ثور. فقلت له: إنما يقول هذا الوليد، فأما ابن المبارك فيقول: حُدِّثت عن رجاء، ولا يذكر المغيرة. فقال لي نعيم: هذا حديثي الذي أُسأل عنه. فأخرج إلي كتابه القديم بخط عتيق فإذا فيه ملحق بين السطرين بخط ليس بالقديم: عن المغيرة، فأوقفته عليه وأخبرته أن هذه زيادة في الإسناد لا أصل لها. فجعل يقول للناس بعد وأنا أسمع: اضربوا على هذا الحديث[2].

وقال ابن أبي حاتم في العلل: عن أبيه وأبي زرعة: حديث الوليد ليس بمحفوظ[3]، وقال موسى بن هارون وأبو داود: لم يسمعه ثور من رجاء، حكاه قاسم بن أصبع عنه[4].

وقال الحافظ ـ بعد ذلك ـ رواه الشافعي في الأم عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، عن ثور، مثل الوليد، وذكر الدارقطني في العلل: أن محمد بن عيسى بن سميع رواه عن ثور كذلك... ووقع في سنن الدارقطني ما يوهم رفع العلة وهي: حدثنا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز. ثنا داود بن رشيد. عن الوليد بن مسلم عن ثور، ثنا رجاء بن حيوة فذكره[5]. فهذا ظاهره أن ثوراً سمعه من رجاء فتزول العلة. ولكن رواه

---

(١) سنن الترمذي ـ كتاب الطهارة ـ باب ما جاء في المسح على الخفين أعلاه وأسفله ١: ١٦٢ ـ ١٦٣.
(٢) تلخيص الحبير ١: ١٥٩ ـ ١٦٠.
(٣) علل الحديث ١: ٥٤.
(٤) تلخيص الحبير ١: ١٥٩.
(٥) سنن الدارقطني ـ كتاب الطهارة ـ باب الرخصة في المسح على الخفين ١: ١٩٥.

أحمد بن عبيد الصفَّار في مسنده عن أحمد بن يحيى الحلواني عن داود بن رشيد فقال: عن رجاء ولم يقل: حدثنا رجاء، فهذا اختلاف على داود يمنع من القول بصحة وصله[1].

بعد هذا النقل المطوّل، نجد الاختلاف قوياً بين رواية الوليد وإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن ثور، ورواية ابن المبارك عن ثور، وبين التصريح بالتحديث في رواية عبدالعزيز بن محمد عن داود بن رشيد عن ثور ثنا رجاء، والعنعنة في رواية أحمد بن يحيى الحلواني عن داود، واختلاف ثالث في رواية رجاء عن كاتب المغيرة فمرة يقول: عن كاتب المغيرة، وأخرى: حُدِّثت عن كاتب المغيرة، وأمام هذا الاختلاف لا نجزم بأن ثوراً دلَّس هذا الحديث، حيث صرّح بالتحديث في إحدى الطرق. وهذا عادة ما يقبله الحافظ ابن حجر، بل اعتبره من فوائد المستخرجات، لكنه هنا ردّه، والصواب قبوله وإن كان الحديث مرسلاً.

ولم يذكر ثوراً في المدلسين غير الحلبي، وأراه من أهل المرتبة الأولى. فهو ثقة ولم يثبت عنه التدليس، وعلى فرض ثبوته فهو حديث واحد. والله أعلم.

١٦/١ جُبير بن نُفير الحضرمي أبو عبدالله الشامي: م. ٤.

قال الحافظ: ثقة جليل، مخضرم، ولأبيه صحبة، فكأنه ـ هو ـ ما وفد إلا في عهد عمر بن الخطاب[2].

وذكره الحلبي في المدلسين[3] وكذا الحافظ ابن حجر[4] لقول الذهبي

---

(١) تلخيص الحبير ١: ١٦٠.
(٢) التقريب ص ١٣٨.
(٣) التبيين ص ١٨.
(٤) تعريف أهل التقديس ص ٥٥.

فيه: ربما دلس عن كبار الصحابة[1] ولفظ الذهبي في تذكرة الحفاظ: وكان من أجلة العلماء، حديثه في الكتب كلها سوى صحيح البخاري، وما ذاك للين فيه، ولكنه ربما دلس عن قدماء الصحابة، والبخاري لا يقنع إلا بأن يصرح الشيخ بلقاء من روى عنه، مات سنة ثمانين[2].

قلت: ما دام ثقة جليلاً ربما دلس عن قدماء الصحابة. فكان الأولى أن يكون في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين لا الثانية حيث وضعه الحافظ ابن حجر، ولو قارنت بين قول الذهبي فيه «ربما دلس عن كبار الصحابة» وقول الذهبي نفسه في لاحق بن حميد أبي مجلز: من ثقات التابعين لكنه يدلس» لعرفت أنه من الأولى لا الثانية وفرق كبير بين «ربما دلس» وبين «يدلس» ومع ذلك ذكره الحافظ في المرتبة الأولى، وعندي أن جبير بن نفير من أهل المرتبة الأولى أيضاً.

ثم إن الذهبي يسمي الإرسال تدليساً حيث لا يشترط اللقاء ولا السماع فيه، وأخشى أن روايته عنهم مرسلة لا مدلسة. والله أعلم.

١٧/١ جرير بن حازم الأزدي: ع.

قال الحافظ: ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه[3] وقال أيضاً: وصفه بالتدليس يحيى الحماني في حديثه عن أبي حازم عن سهل بن سعد في صفة صلاة النبي ﷺ[4] وسبق المقدسيُّ الحافظ في ذكره في المدلسين[5].

وقد جهدت أن أجد هذا الحديث الذي ذكره الحماني بالنظر في

---

(١) تعريف أهل التقديس ص ٥٥.
(٢) تذكرة الحفاظ ١: ٥٢.
(٣) التقريب ص ١٣٨.
(٤) تعريف أهل التقديس ص ٣٣.
(٥) قصيدته ص ٣٨.

تحفة الأشراف ومسند الإمام أحمد وسنن الدارقطني فلم أعثر له على رواية عن أبي حازم عن سهل بن سعد. ولعلي أجده فيما بعد ـ إن شاء الله ـ والحماني الذي اتهمه بالتدليس مدلس مكثر هو نفسه، وقد جعل الحافظ جريراً في المرتبة الأولى، وهو كما قال.

١/١٨ الحارث بن محمد بن أبي أسامة التميمي البغدادي.

قال الذهبي: الحافظ، صاحب المسند[١]، وثقه الحربي وابن حبان وقال الدارقطني صدوق. وضعفه الأزدي وابن حزم[٢].

روى عن أبي بكر بن أبي الدنيا المصنف الشهير فقال: ثنا أبو بكر الأموي، وقال في موضع آخر: ثنا عبدالله بن عبيد، وفي موضع آخر: ثنا عبدالله بن سفيان الأموي، وفي موضع آخر: ثنا أبو بكر بن سفيان الكوفي[٣] وذلك لكون الحارث أكبر منه[٤]. وروى الحارث أيضاً عن محمد بن داود القنطري فقال: ثنا محمد بن أبي سليمان[٥].

قلت: وهذا من تدليس الشيوخ. وما سلم منه إلا قليل من الأئمة، وهو غير مؤثر فيهم، والحارث صدوق، وهو عندي في المرتبة الأولى، من مراتب المدلسين. والله أعلم.

١/١٩ الحسن بن علي بن محمد التميمي، أبو علي المُذْهِب.

قال الذهبي: شيخ ليس بالمتقن[٦].

وقال الخطيب البغدادي: كان يروى عن ابن مالك القطيعي مسند

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢: ٦١٩ ـ ٦٢٠.
(٢) المرجع السابق.
(٣) الكفاية ص ٣٦٩، وفتح المغيث ص ٣٦٢ ـ ٣٦٣.
(٤) فتح المغيث ص ٣٦٢.
(٥) الكفاية ص ٣٦٩.
(٦) الميزان ١: ٥١٠.

أحمد بن حنبل بأسره، وكان سماعه صحيحاً إلا في أجزاء منه. فإنه ألحق اسمه فيها، وكذلك فعل في أجزاء من فوائد ابن مالك. وكان يروي عن ابن مالك ـ أيضاً ـ كتاب الزهد لأحمد ابن حنبل، ولم يكن له به أصلٌ عتيق، وإنما كانت النسخة بخطه. كتبها بأخرة، وليس بمحل للحجة. حدثنا ابن المذهب في مجلسه بالجانب الشرقي في مسجد ابن شاهين ـ إملاء ـ قال حدثنا ابن مالك وأبو سعيد الحرقي. قالا: حدثنا أبو شعيب الحراني حدثنا البابلتي حدثنا الأوزاعي حدثنا هارون بن رياب. قال: «من تبرأ من نسب لدقته فهو كفر، ومن ادعاه فهو كفر»، وجميع ما كان عند ابن مالك عن أبي شعيب جزء واحد، وليس هذا الحديث فيه، حدثني ابن المذهب حدثنا محمد بن إسماعيل الوراق وعلي بن عمر الحافظ وأبوعمر بن مهدي. قالوا: حدثنا الحسين بن إسماعيل حدثنا عبدالله بن شبيب حدثنا عبدالله بن نافع حدثنا داود بن سعيد بن أبي زنبر عن مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة. قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله أنفق أنفق عليك». قال علي بن عمر: تفرد به داود عن مالك بهذا الإسناد، وعند مالك فيه إسناد آخر عن أبي الزناد عن الأعوج عن أبي هريرة هكذا حدثنيه ابن المذهب من لفظه فأنكرته عليه، وأعلمته أن هذا الحديث لم يكن عند أبي عمر بن مهدي، فأخذ القلم وضرب على اسم ابن مهدي وكان كثيراً يعرض عليّ أحاديث في أسانيدها أسماء قوم غير منسوبين ويسألني عنهم، فأذكر له أنسابهم فيلحقها في تلك الأحاديث، ويزيدها في أصوله موصولة بالأسماء، وكنت أنكر عليه هذا الفعل فلا ينثني عنه[1].

قلت: في كلام الخطيب أمور منها: تحديثه عن القطيعي بما لم يسمعه من المسند، وكذلك في الفوائد، وتساهله في الزهد، وغير ذلك.

---

(١) تأريخ بغداد ٧: ٣٩٠ ـ ٣٩١.

أما تحديثه عن القطيعي بحديث لم يسمعه منه، ففي هذه يقول الذهبي: لعله استجاز روايته بالوجادة[1]، انتهى. لكني أرى أن روايته لذلك الحديث لا تقتضي تدليسه، فالخطيب يقول: «وجميع ما كان عند ابن مالك عن أبي شعيب جزء واحد، وليس هذا الحديث فيه»، وإذن فروى عنه ما ليس من هذا الجزء. ومن أين للخطيب أن القطيعي ليس عنده عن أبي شعيب سوى ذلك الجزء. لعله يروي ذلك الحديث عنه من غير الجزء المعروف، ثم رواه عنه ابن المذهب. قال ابن الجوزي: ومن الجائز أن يكون ذاك الحديث سقط من نسخة ووجد في أخرى. ويجوز أن يكون سمعه منه في غير ذلك الجزء[2].

أما تحديثه عن القطيعي بما لم يسمعه منه، وأنه ألحق اسمه في أجزاء من المسند فقد قال أبو بكر بنُ نُقطة: ليت الخطيبَ نبَّه في أيِّ مُسندٍ تلك الأجزاءُ التي استثنى، ولو فَعَل لأتى بالفائدة، وقد ذكرنا أن «مُسْنَدي» فَضَالة بن عُبيد وعوف بن مالك لم يكونا في نسخة ابنِ المُذْهِب، وكذلك أحاديثُ من «مُسند» جابر لم توجد في نسخته، رواها الحرّاني عن القَطِيعي، ولو كان ممن يُلحِق اسمَه كما قيل، لألْحَقَ ما ذكرناه أيضاً، والعجبُ من الخطيب يردُّ قولهَ بفعلِهِ، فقد روى عنه من «الزُّهد» لأحمد في مُصنَّفاته[3].

وقال ابن الجوزي رداً على الخطيب أيضاً: وقد ذكر الخطيب عنه أشياء لا توجب القدح عند الفقهاء، وإنما يقدح بها عوام المحدثين، فقال: كان يروي عن ابن مالك مسند أحمد بأسره، وكان سماعه صحيحاً إلا في أجزاء فإنه ألحق اسمه فيها. قال ابن الجوزي: وهذا لا يوجب القدح لأنه إذا تيقن سماعه للكتاب جاز أن يكتب سماعه بخطه، والعجب من عوام

(١) الميزان ١: ٥١١.
(٢) المنتظم ٨: ١٥٥.
(٣) السير ١٧: ٦٤٢.

المحدثين كيف يجيزون قول الرجل: أخبرني فلان، ويمنعون إن كتب سماعه بخط نفسه أو ألحق سماعه فيها بما يتيقّنه، ومن أين له إنما كتب ولم يُعارض به أصلاً فيه سماعه؟[1].

قلت: وفي خصائص المسند لأبي موسى المديني في سياق إسناده قال: «... ثم قرأناه أجمع ببغداد على الشيخ الرئيس الثقة أبي القاسم هبة الله بن محمد بن الحصين الشيباني - من أصل سماعه إلا ما لم يكن عند شيخه - عن أبي علي الحسن بن علي بن المُذْهب التميمي الواعظ[2]... وإذن فابن المذهب لم يحدث بالمسند كله بل بما عنده منه حيث قال الراوي عنه: إلا ما لم يكن عند شيخه، والذي لم يكن عنده هو مسند فضالة بن عبيد ومسند عوف بن مالك الأشجعي - رضي الله عنهما وهما من مسند الشاميين.

أما زيادته في أنساب أسماء قوم غير منسوبين فقد ردّ هذه التهمة ابن الجوزي بقوله: وهذا قِلَّة فقه من الخطيب فإني إذا تيقّنت في الرواية عن ابن عمر أنه عبدالله. جاز أن أذكر اسمه ولا فرق بين أن أقول: حدثنا ابن المذهب، وبين أن أقول: أخبرنا الحسن بن علي بن المذهب...[3].

ومن كل ما تقدم يتبين أن التدليس لم يثبت عليه، وقد ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، وإذْ لم يثبت عليه التدليس فهو عندي في المرتبة الأولى. والله أعلم.

---

(١) المنتظم ٨: ١٥٥.
(٢) مسند أحمد بتحقيق الشيخ أحمد شاكر (خصائص المسند) ١: ٢٠.
(٣) المنتظم ٨: ١٥٥.

١/٢٠ الحسين بن واقد المروزي: خت. م. ٤.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة له أوهام[١]. وقال: وصفه الدارقطني وأبو يعلى الخليلي بالتدليس[٢].

قلت: قال الخليلي: ... قد روى عن عكرمة جماعة ممن لم يلقوه، وإنما يدلسون كالحسين بن واقد المروزي وغيره[٣].

وفي تسمية هذا تدليس عند الحافظ ابن حجر نظر، لأنه يروي عن عكرمة وهو لم يلقه. ورواية الراوي عمن لم يلقه يسميها الحافظ إرسالاً لا تدليساً.

وذكره في المدلسين الذهبي[٤]، والعلائي لقول الخليلي المتقدم[٥] والمقدسي[٦] والحلبي[٧] والسيوطي[٨] وقد جعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الأولى وهو كما قال.

١/٢١ حفص بن غِياث الكوفي القاضي: ع.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة، فقيه، تغير حفظه قليلاً في الآخر[٩]، وذكره العلائي في المدلسين لقول أحمد فيه[١٠] وذكره أيضاً المقدسي[١١]، ثم

---

(١) التقريب ص ١٦٩.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ٣٤.
(٣) الإرشاد ١: ٣٤٩.
(٤) قصيدته ص ٧٤.
(٥) جامع التحصيل ص ١٠٦.
(٦) قصيدته ص ٣٧.
(٧) التبيين ص ٢٢.
(٨) أسماء المدلسين ص ١٠٢.
(٩) التقريب ص ١٧٣.
(١٠) جامع التحصيل ص ١٠٦.
(١١) قصيدته ص ٣٧.

الحافظ ابن حجر وقال: أحد الثقات من أتباع التابعين، وصفه أحمد بن حنبل والدارقطني بالتدليس[1]. انتهى.

قلت: قال أحمد في رواية الأثرم عنه: كان يدلس[2].

وقال ابن سعد في طبقاته: كان ثقة مأموناً ثبتاً إلا أنه كان يدلس[3]، وقد جعله الحافظ في المرتبة الأولى وهو كما قال.

١/٢٢ حماد بن أبي سليمان الكوفي: بخ. م. ٤.

قال الحافظ: فقيه، صدوق له أوهام، ورمي بالإرجاء[4]. وقال في التعريف: ذكر الشافعي أن شعبة حُدِّث بحديث عن حماد عن إبراهيم. قال: فقلت لحماد: سمعته من إبراهيم؟ قال: لا، أخبرني به مغيرة بن مقسم عنه[5].

قلت: لفظ الخبر كما في الكامل لابن عدي عن الشافعي قال: حُدِّث شعبة عن حماد عن إبراهيم بحديث، قال شعبة: فلقيت حماداً فقلت: أسمعته من إبراهيم؟ قال: حدثني مغيرة، قال: فذهبت إلى مغيرة فقلت له: إن حماداً أخبرني عنك بكذا وكذا. فقال: صدق، قلت: وسمعته من إبراهيم؟ قال: لا، ولكن حدثني منصور، قال: فلقيت منصوراً فقلت: حدثني عنك مغيرة بكذا. قال: صدق، قلت: سمعته من إبراهيم؟ قال: لا، ولكن حدثني الحكم، قال: فجهدت أن أعرف على من طريقه فلم أعرفه ولم يمكني[6]. انتهى. وإذا كان هذا الخبر دليلاً على تدليس

---

(١) تعريف أهل التقديس ص ٣٥.
(٢) جامع التحصيل ص ١٠٦، والتهذيب ٢ : ٤١٧.
(٣) طبقات ابن سعد ٦ : ٣٩٠.
(٤) التقريب ص ١٧٨.
(٥) تعريف أهل التقديس ص ٦٠.
(٦) الكامل ٢ : ٦٥٣ وانظر ١ : ٢٩٦ من القسم الرابع من الكامل (رسالة ماجستير في كلية أصول الدين بتحقيق يحيى مختار غزاوي).

حماد، فإنه يصلح دليلاً على تدليس الآخرين، أعني: مغيرة بن مقسم، ومنصوراً، والحكم، فأما المغيرة بن مقسم فقد ذكر في المدلسين، وكذا الحكم إن كان ابن عتيبة فهو موصوف بالتدليس أيضاً. أما منصور فليس في الموصوفين بالتدليس من اسمه منصور، ولا أدري أهو منصور بن المعتمر أم ابن زاذان أم ابن أبي الأسود؟ وحماد هذا ذكره الحافظ في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، ولم أجد في ترجمته ما يدل على تدليسه، ولم يصفه به أحد فيما علمت قبل الحافظ ابن حجر، كما لم يذكر له غير هذا الحديث الواحد، وأحسب أنه من أهل المرتبة الأولى لندرة تدليسه لا الثانية كما صنع الحافظ ابن حجر، والله أعلم.

ثم إني نظرت في خبر الشافعي المتقدم فإذا فيه: حُدِّث بالبناء للمجهول. ولم يذكر من حَدَّث شعبة عن حماد، وأخشى أن الواسطة هو الذي دلس الحديث تدليس التسوية لا حماد، وأيضاً فالإسناد الذي يثبت به تدليس حماد منقطع فلا أرى يثبت عليه التدليس، وقد راجعت في نقل الخبر من الكامل نسخة محققة منه في كلية أصول الدين بالرياض، للتأكد من النص، ولم أعتمد على المطبوع في هذا الموضع لاحتمال وقوع خطأ فيه، وهذا ما وجدته عند المقارنة بينهما في سياق هذا الخبر، والله أعلم.

٢٣/١ خالد بن مِهْران الحذاء، أبو المنازل: ع.

قال الحافظ: ثقة يرسل، وأشار حماد بن زيد إلى تغير حفظه لما قدم من الشام. وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان[١] وقال أيضاً: أحد الأثبات المشهورين، روى عن عراك بن مالك حديثاً سمعه من خالد بن أبي الصلت عنه، في استقبال القبلة في البول[٢].

قلت: هذا الحديث أخرجه الدارقطني في سننه من طريق أبي عوانة

(١) التقريب ص ١٩١.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ٣٥ ولم يذكره في المدلسين أحد قبل الحافظ.

عن خالد الحذاء عن عراك بن مالك عن عائشة قالت: ذكر للنبي ﷺ أن قوماً يكرهون أن يستقبلوا القبلة بغائط أو بول، فأمر النبي ﷺ بموضع خلائه أن يستقبل به القبلة. بين خالد وعراك: خالد بن أبي الصلت. ثم رواه بإسنادين آخرين وقال: هكذا رواه أبو عوانة والقاسم بن مطيب ويحيى بن مطر عن خالد الحذاء عن عراك. ورواه علي بن عاصم وحماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت عن عراك. وتابعهما عبدالوهاب الثقفي إلا أنه قال: عن رجل، ثم روى عن علي بن عاصم عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت قال: كنت عند عمر بن عبدالعزيز في خلافته، وعنده عراك بن مالك. فقال عمر: ما استقبلت القبلة ولا استدبرتها ببول ولا غائط مذ كذا وكذا، فقال عراك: حدثتني عائشة قالت: لما بلغ رسول الله ﷺ قول الناس في ذلك أمر بمقعدته فاستقبل بها القبلة. هذا أضبط إسناد. وزاد فيه خالد بن أبي الصلت. وهو الصواب. انتهى[1].

ثم رواه بإسناد آخر عن حماد بن سلمة عن خالد عن خالد. . .[2].

قلت: لكن في قول عراك: «حدثتني عائشة» نظر، فقد قال الإمام أحمد بن حنبل ـ وذكر حديث خالد بن أبي الصلت عن عراك عن عائشة هذا فقال: مرسل، قيل له: عراك بن مالك قال: سمعت عائشة؟ فأنكره وقال: عراك بن مالك من أين سمع عائشة؟ ما له ولعائشة؟ إنما يروي عن عروة، هذا خطأ، ثم قال: من روى هذا؟ قيل: حماد بن سلمة عن خالد الحذاء، فقال: رواه غير واحد عن خالد الحذاء ليس فيه سمعت. وقال غير واحد أيضاً: عن حماد بن سلمة. ليس فيه سمعت[3] وما قاله أحمد رحمه الله يؤكده الإسناد الأخر الذي أورده الدارقطني عن حماد بن سلمة قال: عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت عن عراك بن مالك

---

(١) سنن الدارقطني كتاب الطهارة، باب استقبال القبلة في الخلاء ١: ٥٩ ـ ٦٠.
(٢) المرجع السابق ١: ٦٠.
(٣) المراسيل ص ١٦٢ ـ ١٦٣.

عن عائشة[1] وأيضاً فقد ذكر البخاري في ترجمة خالد بن أبي الصلت هذا الحديث. وصحح روايته له عن عراك عن عروة عن عائشة[2].

وخالد بن أبي الصلت هذا مجهول لا يُدرى من هو كما قال ابن حزم[3]، أو مقبول كما قال الحافظ ابن حجر[4]، ولعل جهالته سبب تدليس خالد بن مهران له. والله أعلم.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر خالد بن مهران في المرتبة الأولى[5]، وهو كما قال.

١/٢٤ رباح بن زيد القرشي الصنعاني: د. س.

قال الحافظ: ثقة فاضل[6].

وروى الحاكم في معرفة علوم الحديث عن علي بن المديني أنه قال: ثنا عبدالرزاق. قال: أخبرنا معتمر بن سليمان التيمي، قال: جئت إلى رباح بن زيد فأملى علي كتاب ابن طاوس، فلما فرغت قلت: سمعته من معتمر؟ قال: لا، ولكن أخرج إلي معتمر كتاباً فدفعه إليّ[7].

قلت: وهذا يراه بعضهم تدليساً، ويراه آخرون متصلاً لا تدليس فيه، ولعل هذا هو الصواب. ولم أجد أحداً ذكره في المدلسين وأراه من أهل المرتبة الأولى، والله أعلم.

---

(١) سنن الدارقطني ١: ٦٠.
(٢) التأريخ الكبير ١ ـ ٢: ١٥٥ ـ ١٥٦.
(٣) التعليق المغني على الدارقطني ١: ٦٠.
(٤) التقريب ص ١٨٨.
(٥) تعريف أهل التقديس ص ٣٥.
(٦) التقريب ص ٢٠٥.
(٧) معرفة علوم الحديث ص ١٠٤.

١/٢٥ الربيع بن صَبيح السعدي البصري: خت. ت. ق.

قال الحافظ: صدوق سيء الحفظ، وكان عابداً مجاهداً، قال الرامهرمزي: هو أول من صنف الكتب بالبصرة[١].

قلت: ذكره القريوتي في زوائده على المتقدمين[٢] وذلك لقول أبي الوليد: كان لا يدلس، وكان المبارك أكثر تدليساً منه. قال: . . . ولكن ذكر أن مبارك بن فضالة أكثر تدليساً منه، فهل يعني به اشتراكهما بالتدليس فأتى بصيغة التفعيل؟ فإن كان كذلك فلم نفى تدليسه؟ وإلا فما المراد من كلامه؟ والله أعلم. انتهى.

قلت: يفرق العلماء بين المنطوق والمفهوم، فإذا عارض مفهوم كلام المنطوق منه قدموا المنطوق عليه، وهنا التصريح بنفي تدليسه هو المنطوق يعارضه المفهوم من صيغة «أكثر» فيقدم المنطوق على المفهوم. وإذن فلا يثبت عليه التدليس، كما لم أجد في ترجمته ما يقتضي تدليسه، والأولى أن لا يذكر في المدلسين أصلاً، ولولا أن القريوتي عدّه من زوائده لما ذكرته هنا، ولذا جعلته في الأولى.

١/٢٦ زهير بن معاوية بن حُدَيج، أبو خيثمة الجعفي الكوفي: ع.

قال الحافظ: ثقة، ثبت، إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة[٣].

وقال الطبراني: زهير بن معاوية مدلس وقد ضعفه الناس[٤].

قلت: لم أجد من وصفه بالتدليس قبله، كما لم يضعفه أحد، إنما

---

(١) التقريب ص ٢٠٦.
(٢) شرحه لقصيدة المقدسي ص ٨٢ ـ ٨٣.
(٣) التقريب ص ٢١٨.
(٤) مجمع الزوائد ٢: ١٠٩.

ضعفوا روايته عن أبي إسحاق خاصة لأنه سمع منه بعد الاختلاط، وحديثه محتج به في الصحيحين وغيرهما. وأرى أنه من أهل المرتبة الأولى، والله أعلم.

١/٢٧ زيد بن أسلم العمري: ع.

قال الحافظ: ثقة، عالم، وكان يرسل[١] وقال: روى عن ابن عمر رضي الله عنهما في رد السلام بالإشارة. قال ابن عيينة: قلت لإنسان: سله. أسمعه من ابن عمر؟ فسأله، فقال: أما أنا فكلمني وكلمته، أخرجه البيهقي. وفي هذا الجواب إشعار بأنه لم يسمع هذا بخصوصه منه، غير أنه مكثر عنه، فيكون قد دلَّسه[٢]. قلت: ولفظ البيهقي: أخبرنا أبو الحسن بن عبدان، أنبأ أحمد بن عبيد، ثنا إبراهيم بن صالح، ثنا الحميدي، ثنا سفيان عن زيد بن أسلم. بمنى قال: قال عبدالله بن عمر: ذهب رسول الله ﷺ إلى مسجد بني عمرو بن عوف بقباء ليصلي فيه. فدخلت عليه رجال الأنصار يسلمون عليه، فسألت صهيباً ـ وكان معه ـ كيف كان رسول الله ﷺ يرد عليهم حين كانوا يسلمون عليه وهو يصلي؟ فقال صهيب: كان يشير إليهم بيده، فقال سفيان: فقلت لرجل: سله. أنت سمعته من ابن عمر؟ فقال: يا أبا أسامة، أسمعته من ابن عمر؟ قال: أما أنا قد كلمته وكلمني، ولم يقل زيد: سمعته[٣].

وقال الحافظ في التهذيب: وذكر ابن عبدالبر في مقدمة التمهيد ما يدل على أنه كان يدلس. وقال في موضع آخر: لم يسمع من محمود بن لبيد[٤]. وهذا الذي ذكره الحافظ هو كما قال، حيث روى ابن عبدالبر

---

(١) التقريب ص ٢٢٢.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ٣٧.
(٣) السنن الكبرى للبيهقي ـ كتاب الصلاة ـ جماع أبواب ما يجوز من العمل في الصلاة ـ باب الإشارة برد السلام ٢: ٢٥٩.
(٤) التهذيب ٣: ٣٩٧.

الحديث المتقدم من طريق سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم قال: قال عبدالله بن عمر. قال سفيان: فقلت لرجل: سل زيد بن أسلم ـ وفرقت أن أسأله ـ هل سمعت هذا من ابن عمر؟ فقال له: يا أبا أسامة، أسمعته من ابن عمر؟ قال زيد: أما أنا فقد رأيته.

قال أبو عمر: جواب زيد هذا جواب حَيْرة عما سئل عنه. وفيه دليل ـ والله أعلم ـ على أنه لم يسمع هذا الحديث من ابن عمر، ولو سمعه منه لأجاب بأنه سمعه، ولم يجب بأنه رآه، وليست الرؤية دليلاً على صحة السماع، وقد صح سماعه من ابن عمر لأحاديث(1).

وإذن فسماعه لهذا الحديث محل نظر، وما دام قد سمع منه أحاديث فروايته لهذا الحديث عنه هي التدليس الذي مَرّ وصفه، ولما كان هذا غير مقطوع به عنه وكان الرجل ثقة جعله الحافظ في المرتبة الأولى، وهو كما قال. والله أعلم.

١/٢٨ سعيد بن أبي أيوب الخزاعي، المصري: ع.

قال الحافظ: ثقة، ثبت(2).

وقال ابن حبان: ليس له عن تابعي سماع صحيح. وروايته عن زيد بن أسلم وأبي حازم، إنما هي كتاب(3).

قلت: وروايته عمن أدرك ما لم يسمعه منهم، أو روايته من كتاب، كل ذلك يراه بعضهم تدليساً، ولم أجد أحداً ذكره بالتدليس، كما لم أجد له رواية عن زيد بن أسلم وأبي حازم، ولذا فأراه من أصحاب المرتبة الأولى من مراتب المدلسين، وذلك لروايته من الكتاب، ولا يعلم هل هو وجادة أو أُجيز به، والله أعلم.

---

(١) التمهيد ١: ٣٦ - ٣٧.
(٢) التقريب ص ٢٣٣.
(٣) الثقات ٨: ٢٥٩.

١/٢٩ سعيد بن سويد الكلبي الشامي.

وثقه ابن حبان[١].

وقال حافظ العصر الشيخ محمد ناصر الدين الألباني: مدلس[٢]. ولم أجد أحداً من السابقين وصفه بالتدليس، لكن قال الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة: روى عن العرباض بن سارية. وربما أدخل بينهما عبدالأعلى بن هلال[٣]. وفي هذا إشارة إلى تدليسه وحذفه لشيخه عبدالأعلى، وقال ابن حبان: يروي عن عبيدة الأملوكي وعن عبدالأعلى بن هلال عن العرباض[٤].

وإذن فتدليسه محتمل لكنه قليل الحديث، وأحسبه من أهل المرتبة الأولى، لأنه لم يوصف بالتدليس إلا نادراً جداً. والله أعلم.

١/٣٠ سعيد بن عبدالعزيز الدمشقي: بخ. م. ٤.

قال الحافظ: ثقة إمام. سوّاه الإمام أحمد بالأوزاعي، وقدّمه أبو مسهر، لكنه اختلط في آخر أمره[٥].

وذكره الحلبي[٦] والحافظ[٧] في المدلسين لقول الذهبي في الميزان بعد أن روى حديثاً عنه عن زياد بن أبي سوادة عن ميمونة مولاة النبي ﷺ:

---

(١) الثقات ٦: ٣٦١.

(٢) ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم ١: ١٧٩، وهذا مما أفدته من كتاب د. القريوتي حيث ذكره في زوائده ص ٦١ من تحقيقه لكتاب الحافظ ابن حجر تعريف أهل التقديس.

(٣) تعجيل المنفعة ص ١٥٢.

(٤) الثقات ٦: ٣٦١.

(٥) التقريب ص ٢٣٨.

(٦) التبيين ص ٢٥.

(٧) تعريف أهل التقديس ص ٦٣، ونسب القول بتدليسه إلى أبي الحسن بن القطان، وهو في الميزان منسوب للذهبي. وكذا نسبه إليه الحلبي في التبيين. والله أعلم.

ابعثوا بزيت يسرج في قناديله ـ يعني بيت المقدس ـ هذا حديث منكر جداً، رواه سعيد بن عبدالعزيز عن زياد عنها، فهذا منقطع، ورواه ثور بن يزيد عن زياد متصلاً، قال عبدالحق: ليس هذا الحديث بقوي، وقال ابن القطان: زياد وعثمان (يعني أخاه) ممن يجب التوقف عن روايتهما. . . قال الذهبي: ثم ما أدري هل سمع سعيد بن عبدالعزيز من زياد أو دلسه بعن. . .[1].

قلت: فتدليسه لهذا الحديث أمرٌ مُتَوَهَّم لا دليل عليه، والرجل ثقة فلا يُجرح بمثل هذا، وقد جعله الحافظ في المرتبة الثانية، وأرى أنه لم يثبت عليه التدليس، وإن ثبت فهو حديث واحد، وإذن فهو من أهل المرتبة الأولى. والله أعلم.

١/٣١ سلمة بن تمّام الشقري: س.

قال الحافظ: صدوق[2]. وقال العلائي في المراسيل: قال علي بن المديني: قلت ليحيى بن سعيد: حديث حماد بن زيد عن أبي عبدالله الشقري عن إبراهيم في العبد يتسرَّى. قال: بينه وبين إبراهيم ثلاثة، أي لم يسمعه من إبراهيم، قلت (العلائي) قد روى عن إبراهيم غير هذا، وكأنه مدلس، فينبغي أن يذكر في المدلسين[3].

قلت: كلام يحيى بن سعيد في المراسيل لابن أبي حاتم[4] وفي تقدمة الجرح والتعديل أيضاً[5] ولعدم جزم العلائي بتدليسه مع أنه صدوق ذكره الحافظ في المرتبة الأولى، وهو كما قال. والله أعلم.

---

(١) الميزان ٢: ٩٠.
(٢) التقريب ص ٢٤٧.
(٣) جامع التحصيل ص ١٨٧.
(٤) المراسيل ص ٨٥.
(٥) تقدمة الجرح والتعديل ٢٣٥.

١/٣٢ شِبَاك الضبي الكوفي: د. س. ق.

قال الحافظ: ثقة، له ذِكْر في صحيح مسلم، وكان يدلس[١].

وذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث فيمن صح عنه أنه كان يدلس[٢] ولم يذكروا له شيئاً مما دلسه، ولذا جعله الحافظ في المرتبة الأولى، ونقل عن الدارقطني أنه وصفه بالتدليس أيضاً[٣].

وذكره العلائي في المدلسين[٤] والمقدسي[٥] والحلبي[٦].

١/٣٣ طاوس بن كَيسان اليماني: ع.

قال الحافظ: ثقة، فقيه، فاضل[٧] وقال: ذكره الكرابيسي في المدلسين. وقال: أخذ كثيراً من علم ابن عباس رضي الله عنهما ثم كان بعد ذلك يرسل عن ابن عباس، وروى عن عائشة، فقال ابن معين: لا أراه سمع منها، وقال أبو داود: لا أعلمه سمع منها[٨].

قلت: أما سماعه من ابن عباس فلا شك فيه، وقد كان يقول فيه: إني لأظن طاوساً من أهل الجنة[٩]. فإذا روى عنه ما لم يسمعه منه فذلك التدليس. ويلحق به روايته عن عائشة فقد أدركها ولا يعلم له سماع منها، ولأنه ثقة من التابعين، وتدليسه قليل إنما هو عن الصحابة ذكره الحافظ في المرتبة الأولى، وذكره العلائي في المدلسين ذاكراً كلام الكرابيسي المتقدم

---

(١) التقريب ص ٢٦٣.
(٢) معرفة علوم الحديث ص ١٠٥.
(٣) تعريف أهل التقديس ص ٣٨.
(٤) جامع التحصيل ص ١٠٦.
(٥) قصيدته ص ٣٧.
(٦) التبيين ص ٣٢.
(٧) التقريب ص ٣٨١.
(٨) تعريف أهل التقديس ص ٣٨، وجامع التحصيل ص ١٠٧.
(٩) التهذيب ٥: ٩.

وقال: لم أر أحداً وصفه بذلك ـ يعني غير الكرابيسي[1] ـ وذكره الحلبي في التبيين[2].

١/٣٤ عاصم بن عمر بن قتادة الأوسي، المدني: ع.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة، عالم بالمغازي[3].

وذكره شيخنا العلامة حماد الأنصاري في المدلسين لقول الذهبي عقب رواية الحاكم له حديثاً عن قيس بن سعد بن عبادة وقوله: على شرط مسلم ـ قال الذهبي ـ بل منقطع، عاصم لم يدرك قيساً[4]، قال شيخنا: وإذا كان كذلك فقد تقدم أن هذا إرسال خفي وليس بتدليس على الأصح، فلا ينبغي أن يذكر عاصم في المدلسين[5]. انتهى.

قلت: ولو لم يذكره شيخنا في المدلسين لما ذكرته، حيث لم يوصف به أصلاً حتى نجعله منهم. ولذا فهو في المرتبة الأولى. والله أعلم.

١/٣٥ عبدالله بن أحمد بن حنبل، أبو عبدالرحمن: س.

قال الحافظ: ثقة[6].

وقال الخطيب: حدث عبدالله بن أحمد بن حنبل عن إسحاق بن منصور الكوسج فقال: حدثنا إسحاق بن أبي عيسى، وحدث أيضاً عن زهير بن محمد بن قمير فقال: ثنا زهير بن أبي زهير، وعن الحكم بن موسى فقال: ثنا الحكم بن أبي زهير[7].

---

(١) جامع التحصيل ص ١٠٧.
(٢) التبيين ص ٣٤.
(٣) التقريب ص ٢٨٦.
(٤) المستدرك ١ : ٣٩٨.
(٥) إتحاف ذوي الرسوخ ص ٣٢.
(٦) التقريب ص ٢٩٥.
(٧) الكفاية ص ٣٧٠.

قلت: وهذا تدليس الشيوخ لا يضر إن شاء الله بمثله، ولذا جعلته في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين. والله أعلم.

١/٣٦ عبدالله بن زيد الجرمي، أبو قلابة: ع.

قال الحافظ: ثقة، فاضل، كثير الإرسال، قال العجلي: فيه نصب يسير[١]. وذكره العلائي في المدلسين[٢] لقول الذهبي في الميزان:.. ثقة في نفسه، إلا أنه يدلس عمن لحقهم، وعمن لم يلحقهم، وكان له صحف يحدث منها ويدلس[٣]. وتابعه الحلبي[٤]، والحافظ ابن حجر[٥].

قلت: قال أبو حاتم: وأبو قلابة لا يعرف له تدليس[٦]. وقال الذهبي بعد أن نقل ذلك عنه في السير: معنى هذا أنه إذا روى شيئاً عن عمر أو أبي هريرة مثلاً مرسلاً، لا يدري من الذي حدثه به، بخلاف تدليس الحسن البصري، فإنه كان يأخذ عن كل ضرب، ثم يسقطهم كعلي بن زيد (بن جدعان) تلميذه[٧]. وقال ابن حجر معلقاً على قول أبي حاتم نفسه: وهذا مما يقوي من ذهب إلى اشتراط اللقاء في التدليس لا الاكتفاء بالمعاصرة[٨]. انتهى. وإذا علمنا أن الذهبي يطلق التدليس على رواية الراوي عمن لم يعاصره ولم يدركه، وأن أبا قلابة روى عن عمر بن الخطاب ولم يدركه. وعن هشام بن عامر ولم يسمع منه وغيرهم كثير ممن لم يدركهم. فهذا وأمثاله يسميه الذهبي تدليساً، وغيره من أهل العلم

---

(١) التقريب ص ٣٠٤.
(٢) جامع التحصيل ص ١١٢.
(٣) الميزان ٢: ٤٢٥ - ٤٢٦.
(٤) التبيين ص ٦٥.
(٥) تعريف أهل التقديس ص ٣٩.
(٦) الجرح ٢ - ٢: ٥٨.
(٧) سير أعلام النبلاء ٤: ٤٧٣.
(٨) التهذيب ٥: ٢٢٦.

يسمونه إرسالاً، وهو الصحيح. قال أبو زرعة: أبو قلابة عن علي مرسل. وقال يحيى بن معين: أبو قلابة عن النعمان بن بشير مرسل[1]، ولم يسمع من ثوبان، وقيل لم يسمع من ابن عباس وابن عمر. وإذن فوصفه بالتدليس إنما هو على اعتبار التدليس شاملاً لرواية الراوي عمن لم يدركه أو يعاصره، وفي تسمية هذا تدليس نظر. والله أعلم.

١/٣٧ عبدالله بن عطاء الطايفي: م. ٤.

قال الحافظ: صدوق يخطيء ويدلس[2]. وقال: قضيته في التدليس مشهورة. رواها شعبة عن أبي إسحاق السبيعي[3]. قلت هي كما قال ابن عدي:

حدثنا عبدالكبير بن عمر الخطابي بالبصرة، ثنا محمد بن سعيد العطار، سمعت نصر بن حماد يقول: كنا قعوداً على باب شعبة نتذاكر فقلتُ: ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن عطاء عن عقبة بن عامر قال: «كنا نتناوب رعية الإبل على عهد رسول الله ﷺ، قال: فجئتُ ذات يوم والنبي ﷺ حوله أصحابه، قال: فسمعته يقول: من توضأ فأحسن الوضوء ثم صلى ركعتين فاستغفر الله إلّا غفر له، قال: فقلت بخٍ بَخٍ قال: فجذبني رجل من خلفي، فالتفتُّ فإذا عمر بن الخطاب، قال: الذي قال قبل أحسن، قلت وما قال؟ قال: من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ قيل له: ادخل من أي أبواب الجنة شئت» قال: فخرج شعبة فلطمني، ثم رجع فتنحيت من ناحية، ثم خرج بعد فقال: ما له بعد يبكي، فقال له عبدالله بن إدريس: إنك أسأت إليه! قال: انظر ما يحدث عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن عطاء، عن عقبة بن عامر،

---

(١) المراسيل ص ١٠٩ - ١١٠.
(٢) التقريب ص ٣١٤.
(٣) تعريف أهل التقديس ص ٤٠.

عن النبي ﷺ، قال شعبة: أنا قلت لأبي إسحاق: من حدَّثك؟ قال: حدثني عبدالله بن عطاء، عن عقبة بن عامر، قال: سمع عبدالله بن عطاء، من عقبة؟ قال: فغضب، ومسعر بن كدام حاضر، فقال: قد أغضبت الشيخ قلتُ: ليصححن هذا الحديث، فقال مسعر بن كدام: عبدالله بن عطاء بمكة. قال شعبة: فرحلتُ إلى مكة فلقيت عبدالله فسألته فقال: سعد بن إبراهيم حدثني: قال شعبة: ثم لقيت مالك بن أنس فقال: سعد بالمدينة لم يحجّ العام، قال شعبة: فرحلت إلى المدينة فلقيت سعداً فسألته فقال: الحديث من عندكم زياد بن مخراق حدثني. قال شعبة: فلما ذكر زياد قلتُ: أي شيء هذا الحديث بينما هو كوفي إذ صار مكياً، إذ صار مدينياً، إذ صار بصرياً. قال شعبة: فرحلت إلى البصرة فلقيت زياد بن مخراق فسألته، فقال: ليس الحديث من بابك، قلت: حدثني به، قال: لا تريده، قلت: حدثني به، قال: حدثني شهر بن حوشب، عن أبي ريحانة، عن عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ، قال شعبة: فلما ذكر شهر قلت: ومرَّ عليَّ هذا الحديث لو صح لي هذا عن رسول الله ﷺ كان أحب إليَّ من أهلي ومالي والناس أجمعين(1).

هذه قصته التي أشار إليها الحافظ، ولم يؤثر عنه تدليس في غيرها، ولا وصفه به أحد قبل ابن حجر مع شهرتها عند أهل العلم، ومع ذلك فقد وصفه الحافظ بالتدليس في التقريب فقال: صدوق يخطىء ويدلس(2)، رغم أنه جعله في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين الذين ندر تدليسهم، وهؤلاء من عادة الحافظ في التقريب ألا يشير إلى ما رموا به من تدليس لأنه إما أنه لم يثبت عليهم، وإما أنه نادر جداً، وابن لهيعة أكثر منه تدليساً ومع ذلك لم يشر في التقريب إلى تدليسه.

ثم إني أخشى أن عبدالله بن عطاء لم يكن هو الذي دلّس هذا

---

(1) الكامل لابن عدي ٤: ١٣٥٤ - ١٣٥٥.
(2) التقريب ص ٣١٤.

الحديث، وأن الذي سوَّاه ودلَّسه هو أبو إسحاق السبيعي، حيث سمعه من عبدالله بن عطاء عن أولئك، فحذفهم من الإسناد وسوّاه عن الثقات وجعله عن عبدالله بن عطاء عن عقبة بن عامر، والذي يُقَوِّي هذا الاحتمال أنهم لم يَذكروا عبدالله بن عطاء بتدليس، بينما وَصَفَ كثير منهم أبا إسحاق السبيعي بالتدليس، فلا يبعد أنه هو الذي دلّسه. والله أعلم.

١/٣٨ عبدالله بن عمر بن محمد الأموي مولاهم، مُشْكُدانة. م. د. س.

قال الحافظ: صدوق فيه تشيع[١].

وقال الخطيب: روى عن أسيد بن زيد الجمال عن عمرو بن شمر، فقال: ثنا أبو محمد مولى بني هاشم عن عمرو بن أبي عمرو[٢].

قلت: وهذا من تدليس الشيوخ أيضاً وهو غير مؤثر كما قدمنا، وهو عندي في المرتبة الأولى. والله أعلم.

١/٣٩ عبدالله بن محمد بن عبيد القرشي، أبو بكر بن أبي الدنيا البغدادي: فق.

قال الحافظ ابن حجر: صدوق، حافظ، صاحب تصانيف[٣].

وقال الخطيب: حدّث أبو بكر بن أبي الدنيا عن إبراهيم بن سعيد الجوهري فقال: ثنا إبراهيم بن أبي عثمان، وفي موضع آخر فقال: ثنا أبو إسحاق الجزري[٤].

---

(١) التقريب ص ٣١٥.
(٢) الكفاية ص٣٧٠.
(٣) التقريب ص ٣٢١.
(٤) الكفاية ص ٣٧٠.

قلت: وهذا تدليس الشيوخ، ولا يسلم منه إلا قليل من الحفاظ، وهو غير مؤثر فيه، لذلك جعلته في المرتبة الأولى. والله أعلم.

١/٤٠ عبدالله بن وهب المصري: ع.

قال الحافظ: ثقة، حافظ، عابد[١]. وقال أيضاً: وصفه بالتدليس محمد بن سعد في الطبقات[٢]. قال فيه: كان كثير العلم، ثقة فيما قال: حدثنا، وكان يدلس[٣].

قلت: وفي كلام بعض الأئمة ما يقتضي تساهله في الأخذ والرواية بالإجازة. قال أحمد: ما أصح حديث ابن وهب، يفصل السماع من العرض. والحديث من الحديث. فقيل له: أليس كان سيء الأخذ؟ قال: بلى، ولكن إذا نظرت في حديثه وما روى عن مشايخه وجدته صحيحاً[٤].

وروى الدوري عن ابن معين أنه سمع ابن وهب يقول لسفيان: يا أبا محمد، الذي عرض عليك فلان أمس، أجزها لي، قال: نعم. وروى عن يحيى بن إسحاق قال: رأيت سفيان بن عيينة يحدث وابن وهب نائم[٥].

وقال ابن عدي: حدثنا إبراهيم بن عبدالله المخزومي عن أبيه قال: كنت عند سفيان، وعنده ابن معين، فجاءه ابن وهب بجزء، فقال: يا أبا محمد، أُحَدِّثُ بما في هذا الجزء عنك؟ فقال له ابن معين: يا شيخ هذا والريح بمنزلة. ادفع إليه الجزء حتى ينظر في حديثه[٦].

قال الذهبي بعد أن روى ذلك: هذا الفعل مذهب طائفة، وإن

---

(١) التقريب ص ٣٢٨.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ٤٠.
(٣) الطبقات ٧: ٥١٨.
(٤) سير أعلام النبلاء ٩: ٢٣٣.
(٥) يحيى بن معين وتأريخه ٢: ٣٣٦.
(٦) الكامل ٤: ١٥١٨، والسير ٩: ٢٣١.

الرواية سائغة به، وبه يقول الزهري وابن عيينة[1]، وقال في موضع آخر: وقد تمعقل بعض الأئمة على ابن وهب في أخذه للحديث، وأنه كان يترخص في الأخذ، وسواء ترخّص ورأى ذلك سائغاً، أو تشدّد، فمن يروي مائة ألف حديث، ويندر المنكر في سعة ما روى، فإليه المنتهى في الإتقان[2].

وقال النسائي: كان يتساهل في الأخذ، لا بأس به[3].

وقال الساجي: صدوق، ثقة، وكان من العباد، وكان يتساهل في السماع، لأن مذهب أهل بلده أن الإجازة عندهم جائزة، ويقول فيها حدثني فلان[4].

وقال ابن معين: ابن وهب ليس بذاك في ابن جريج، كان يُستصغر[5].

وقال أحمد: في حديث ابن وهب عن ابن جريج شيء، قال أبو عوانة: صدق لأنه يأتي عنه بأشياء لا يأتي بها غيره[6].

قلت: مما تقدم نعلم أن تساهله في الأخذ من أوجه، منها روايته بالإجازة، وعدم اطلاع المجيز له على ما أجازه به، حيث أتى ابن عيينة بجزء وقال: أُحدث بما فيه عنك؟ ومنها قوله فيما أخذه إجازة: حدثني، وهذا من تدليس الصيغ، ومنها نومه ونعاسه في مجلس السماع، وكذلك استصغاره في ابن جريج، ولا شك أن هذه تثبت تدليسه وتؤكده وقد جعله الحافظ في المرتبة الأولى. وهو كما قال. والله أعلم.

---

(١) السير ٩: ٢٣١.
(٢) المرجع السابق ٩: ٢٢٨.
(٣) التهذيب ٦: ٥٤.
(٤) المرجع السابق.
(٥) السير ٩: ٢٣١.
(٦) التهذيب ٦: ٥٤.

١/٤١ عبد ربه بن نافع، أبو شهاب الحناط: خ. م. د. س. ق.

قال الحافظ: صدوق يهم[١]، وقال أيضاً: وثقه ابن معين، وليّنه النسائي، وأشار الخطيب في مقدمة تأريخه إلى أنه دلس حديثاً[٢].

قلت: ذكر الخطيب في تأريخه طرق حديث: تُبنى مدينة بين دجلة ودجيل...، وإحداها عن أبي شهاب الحناط عن عاصم عن أبي عثمان عن جرير يرفعه، وذكر علل الحديث وأنه موضوع، ثم قال: وأحسب أنه وقع إليه (يعني عبد ربه) حديث عاصم من جهة عمار بن سيف (متروك) أو سيف بن محمد (متهم) أو محمد بن جابر فرواه عن عاصم مرسلاً، لأن الحسن بن الربيع لم يذكر عنه الخبر فيه. والله أعلم[٣]. يعني لم يذكر الحسن بن ربيع عن عبد ربه سماعه من عاصم بل قال «عن» هذا ما عناه الحافظ بإشارة الخطيب إلى تدليسه، ولم يذكره في المدلسين أحدٌ قبل الحافظ ابن حجر حيث جعله في المرتبة الأولى، وقال في التهذيب: ذكر الخطيب في مقدمة تأريخ بغداد... وأشار إلى أن أبا شهاب سمعه من سيف بن محمد ابن أخت الثوري فدلّسه عن عاصم...[٤].

وإذن فلم يؤثر عنه تدليس غير هذا الحديث، ولندرته جعله الحافظ في المرتبة الأولى وهو كما قال.

١/٤٢ عبدالرحيم بن سليمان المروزي (الرازي) الكوفي: ع.

قال الحافظ: ثقة له تصانيف[٥].

وذكر الخطيب في الكفاية جماعة ممن كان يدلس اسم محمد بن

---

(١) التقريب ص ٣٣٥ والحناط بالمهملة والنون.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ٤١.
(٣) تأريخ بغداد ١: ٣٦.
(٤) التهذيب ٦: ١٣٠.
(٥) التقريب ص ٣٥٤.

سعيد الشامي المصلوب، فقال: وقال ابن عجلان وعبدالرحيم بن سليمان: محمد بن سعيد بن حسان بن قيس[1].

وهذا تدليس الشيوخ. وقد وقع فيه كثير من الأئمة كما قدمنا، لكن هذا لا يؤثر في عبدالرحيم لأنه ثقة، ثم إنه لم يغيِّر اسمه أو يكنيه بما لم يعرف به. وأراه من أهل المرتبة الأولى والله أعلم.

١/٤٣ عبدالرزاق بن همّام الصنعاني: ع.

قال الحافظ: ثقة، حافظ، مصنف، شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع[2]. وقال أيضاً: وقد نسبه بعضهم إلى التدليس[3].

قلت: نظرت في ترجمته فيما بين يدي من مصادر فلم أجد من وصفه بالتدليس من المتقدمين. لكني وجدت كلاماً لبعضهم، ورواية له تقتضي ذلك، فقد روى العقيلي عن عبدالله بن أحمد قال: سمعت يحيى قال: رأيت عبدالرزاق بمكة يحدث، فقلت له: هذه الأحاديث سمعتها؟ فقال: بعضها سمعتها، وبعضها عرضاً، وبعضها ذكره، وكل سماع، قال لي يحيى: ما كتبت عن عبدالرزاق حديثاً واحداً إلا من كتابه[4]. وقال أيضاً: قال لي عبدالرزاق: اكتب عني حديثاً واحداً من غير كتاب. قلت: لا، ولا حرف[5]. وفي لفظ آخر: قال لي عبدالرزاق بمكة قبل أن أقدم عليه اليمن: يا فتى ما تريد إلى هذه الأحاديث، سمعنا، وعرضنا، وكل سماع، وقال لي: إن هذه الكتب كتبها لي الوراقون، سمعناها مع أبي[6].

وقال يحيى: ذكر أبو جعفر السويدي أن قوماً من الخراسانية ـ من

---

(١) الكفاية ص ٣٦٧.
(٢) التقريب ص ٣٥٤.
(٣) تعريف أهل التقديس ص ٦٩.
(٤) الضعفاء الكبير ٣: ١٠٨.
(٥) سير أعلام النبلاء ٩: ٥٦٧ ـ ٥٦٨.
(٦) المرجع السابق ٩: ٥٦٨.

أصحاب الحديث ـ جاءوا إلى عبدالرزاق بأحاديث للقاضي هشام بن يوسف، تلقطوها عن معمر من حديث هشام وابن ثور، وكان ابن ثور ثقة، فجاءوا بها إلى عبدالرزاق، فنظر فيها، فقال بعضها سمعتها، وبعضها لا أعرفها، ولم أسمعها، قال: فلم يفارقوه حتى قرأها، ولم يقل: حدثنا، ولا أخبرنا[1].

قلت: ومقتضى هذا أنه روى عن شيوخه الذين سمع منهم ما لم يسمعه منهم، وهذا هو التدليس، وبالغ بعضهم في هذا حتى قال: إنه يسرق الحديث، قال عباس بن عبدالعظيم عن زيد بن المبارك: كان عبدالرزاق كذاباً يسرق الحديث[2]، بل قال عباس نفسه بعد رجوعه من اليمن: والله الذي لا إله إلا هو: إن عبدالرزاق كذاب، والواقدي أصدق منه[3]، قال الذهبي معقباً عليه: بل والله ما برَّ عباسٌ في يمينه، ولبئس ما قال، يعمد إلى شيخ الإسلام، ومحدث الوقت، ومن احتج به كل أرباب الصحاح ـ وإن كان له أوهام مغمورة، وغيره أبرع في الحديث منه ـ فيرميه بالكذب، ويُقَدِّم عليه الواقدي الذي أجمعت الحفاظ على تركه، فهو في مقالته هذه خارق للإجماع بيقين[4].

وإذن فراوي سرقته للحديث هو الذي اتهم بالكذب، ولا عبرة بقوله هذا.

ثم وجدت له حديثاً يقتضي تدليسه، روى العقيلي عن محمد بن عبدالله الحضرمي، قال: حدثنا محمد بن سهل بن عسكر قال: حدثنا عبدالرزاق، قال: ذكر الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن وَلّوا علياً فهادياً مهدياً...» فقيل

(١) سير أعلام النبلاء ٩: ٥٧٠ ـ ٥٧١، والضعفاء الكبير ٣: ١٠٨.
(٢) المرجع السابق ٩: ٥٧٤.
(٣) نفسه ٩: ٥٧١، والضعفاء الكبير ٣: ١٠٩.
(٤) سير أعلام النبلاء ٩: ٥٧١ ـ ٥٧٢.

لعبدالرزاق: سمعت هذا من الثوري؟ قال: لا. حدثني يحيى بن العلاء وغيره، ثم سألوه مرة ثانية، فقال: حدثنا النعمان بن أبي شيبة ويحيى بن العلاء عن سفيان الثوري[1]. ومعلوم أن الثوري من شيوخه الذين أكثر عنهم بل هو من أثبت الناس فيه، فإذا روى عنه ما لم يسمعه منه بالصيغة الموهمة كما صنع فذلك هو التدليس، وقد كان عبد الرزاق مع ذلك يتبرأ من التدليس، روى الخطيب في الكفاية عنه أنه قال: قدمت مكة فمكثت ثلاثة أيام لا يجيئني أصحاب الحديث، فمضيت وطفت، وتعلقت بأستار الكعبة وقلت: يا رب ما لي؟ أكذاب أنا؟ أمدلس أنا؟ قال: فرجعت إلى البيت، فجاؤني[2].

وذكر هذه القصة الحافظ فقال في آخرها: أبقية بن الوليد أنا؟ قال الحافظ: ويحتمل أن يكون نفى الإكثار من التدليس بقرينة ذكره بقية[3].

ولم يذكر عبدالرزاق في المدلسين أحد قبل الحافظ فيما علمت، وقد جعله في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، ولكني أرى تدليسه نادراً ولم يصفه به المتقدمون، وأخشى أن الحافظ ابن حجر قد فهم من اتهام العنبري له بسرقة الحديث وقوعه في التدليس، والفرق بين الأمرين دقيق جداً، لكن عباساً متحامل عليه ولا يقبل قوله فيه، ولم يوافقه على ذلك غيره، وأحسب أن عبدالرزاق من أهل المرتبة الأولى. والله أعلم.

١/٤٤ عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي روّاد: م. ٤.

قال الحافظ: صدوق يخطىء، وكان مرجئاً، أفرط ابن حبان فقال: متروك[4]. وقال في التعريف: صدوق، نسب إلى الإرجاء، وفي حفظه

---

(١) الضعفاء الكبير ٣: ١١٠ - ١١١.

(٢) الكفاية ص ٣٥٧.

(٣) تعريف أهل التقديس ص ٦٩.

(٤) التقريب ص ٣٦١.

شيء، ونسب إلى التدليس[1]، وممن ذكره فيهم العلائي. وقال فيه: ذكره أحمد في حديث رواه عن عبدالله بن عمر، فقال: ينبغي أن يكون عبدالمجيد دلّسه، أخذه عن إنسان فحدّث به. ذكره الخلال في كتاب العلل[2].

قلت: وجدت في كتاب العلل برواية ابنه عبدالله أن عبدالله قال ليحيى: ابن أبي رواد: حدث عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة عن النبي ﷺ في العقيقة؟ فقال: هذا في كتب ابن جريج عن رجل عن يحيى عن عمرة عن عائشة عن النبي ﷺ[3]. انتهى وهذا إما أن يكون ابن جريج دلسه وهو من المشهورين بالتدليس، أو يكون ابن أبي رواد هو الذي دلسه وسواه.

ولم يذكره أحد من المتقدمين بالتدليس إلا الإمام أحمد في الحديث المتقدم، وهو حديث واحد، فحقه أن يكون في المرتبة الأولى لا الثالثة كما صنع الحافظ ابن حجر. والله أعلم.

٤٥/١ عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي، الكوفي: ع.

قال الحافظ: ثقة، ثبت، سني، وربما دلس[4].

روى أبو معاوية عن الأعمش قال: أبو حصين يسمع مني ثم يذهب فيرويه[5].

قلت: قال العجلي: كان الذي بينهما ـ يعني الأعمش وعثمان ـ متباعداً، ووقع بينهما شر، حتى تحول الأعمش عنه إلى بني حرام[6].

---

(١) تعريف أهل التقديس ص ٩٤.
(٢) جامع التحصيل ص ١٠٦.
(٣) العلل لأحمد ٢: ١١٣.
(٤) التقريب ص ٣٨٤.
(٥) سير أعلام النبلاء ٥: ٤١٥.
(٦) المرجع السابق ٥: ٤١٤ والتهذيب ٧: ١٢٧.

انتهى. وذكروا قصة وقعت بينهما تراجع في السير وغيرها، وأذن فلا يؤخذ بقول الأعمش في جرحه لعثمان لما كان بينهما، ثم إنني لم أجد من وصفه بذلك، وليس فيه غير ما تقدم، كما أن الحافظ وإن وصفه في التقريب بالتدليس إلا أنه لم يذكره في تعريف أهل التقديس، ولذا أراه من أهل المرتبة الأولى. والله أعلم.

١/٤٦ علقمة بن أبي علقمة المدني: ع.

قال الحافظ: ثقة، علّامة[١].

وقال ابن حبان: وقد روى عن أنس بن مالك أحرفاً فلست أدري أدلسها عنه، أم سمعها منه[٢].

قلت: قال البخاري: «عن أنس»[٣] ولم ينص على سماعه منه. أما روايته عنه فلم أجدها في الكتب الستة - في مسند أنس - ولم أجد من أشار إلى تدليسه غير ابن حبان، وأحسبه من أهل المرتبة الأولى، حيث لم يجزم بتدليسه بل هو مجرد احتمال متوهم. والله أعلم.

١/٤٧ علي بن عمر بن مهدي الدارقطني.

الحافظ المشهور[٤].

قال أبو الفضل بن طاهر: للدارقطني مذهب خفي في التدليس، يقول فيما لم يسمعه من البغوي: قرئ على أبي القاسم البغوي حدثكم فلان[٥]، فيوهم أنه سمع منه، لكن لا يقول وأنا أسمع[٦]. انتهى.

---

(١) التقريب ص ٣٩٧.
(٢) الثقات ٧: ٢٩١.
(٣) التأريخ الكبير ٧: ٤٢.
(٤) تعريف أهل التقديس ص ٤١.
(٥) تذكرة الحفاظ ٣: ٩٩٤، وتعريف أهل التقديس ص ٤١.
(٦) تعريف أهل التقديس ص ٤١.

ولم يذكره أحد ممن صنف في المدلسين فيهم سوى الحافظ ابن حجر لقول ابن طاهر المتقدم، وقد جعله في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين[1]. وهو كما قال.

٤٨/١ عمر بن علي بن أحمد الليثي البخاري، أبو مسلم.

الحافظ المشهور، كان واسع الرحلة، كثير التصانيف في المتأخرين[2].

قال أبو زكريا بن مندة: هو أحد من يَدَّعي الحفظ، إلا أنه يدلس، ويتعصب لأهل البدع، أحولٌ، شرهٌ، كلما هاجت ريح قام معها، صنف مسند الصحيحين[3].

وقال شيرويه الديلمي: قدم علينا، ولم يقض لي السماع منه، وكان يحفظ، ويدلس...[4].

قال الذهبي رداً على ابن مندة: آل مندة لا يُعبأ بقدحهم في خصومهم، كما لا نلتفت إلى ذم خصومهم لهم، وأبو مسلم ثقة في نفسه..[5].

كما تعقبه أبو سعد ابن السمعاني بأن الليثي كان يحط على أبي القاسم ابن مندة ـ عم يحيى ـ وكان بينهما اختلاف في المعتقد[6].

قلت: كلام ابن مندة ينبىء عن الخصومة، فجعله مدعياً للحفظ لا

---

(١) تعريف أهل التقديس ص ٤١.
(٢) المرجع السابق ص ١٠٠.
(٣) سير أعلام النبلاء ١٨: ٤٠٨.
(٤) المرجع السابق.
(٥) نفسه.
(٦) اللسان ٤: ٣١٩ - ٣٢٠.

حافظاً، ووصفه بأنه أحول، شره... وهي أوصاف لا محل لها في قدح ولا توثيق، لكنها تؤكد قول الذهبي وابن السمعاني على وجود خصومة بينهم، أما الديلمي فكيف عرف أنه يدلس ولم يسمع منه شيئاً؟ وأخشى أن يكون قد تحامل عليه كابن مندة. والله أعلم.

وقد جعله الحافظ في المرتبة الثالثة، وهو بالأولى أو الثانية أليق. والله أعلم.

٤٩/١ عمرو بن دينار، المكي: ع.

قال الحافظ: ثقة، ثبت[١]، وقال أيضاً: الثقة المشهور، التابعي، أشار الحاكم في علوم الحديث إلى أنه كان يدلس[٢].

قلت: قال الحاكم: ... وأن عامة حديث عمرو بن دينار عن الصحابة غير مسموعة...[٣] انتهى.

وقال أبو زرعة: لم يسمع من أبي هريرة، وقال ابن معين: لم يسمع من البراء بن عازب، وقال الترمذي: قال البخاري: لم يسمع عمرو بن دينار من ابن عباس حديثه عن عمر في البكاء على الميت، قلت (الحافظ) ومقتضى ذلك أن يكون مدلساً[٤]. يعني حيث روى عن ابن عباس - وهو ممن سمع منه - ما لم يسمعه منه، أما روايته عن أبي هريرة والبراء، فهو ممن أدركهم وأمكن سماعه منهم فإذا روى عنهم ما لم يسمعه منهم فذلك تدليس على قول بعض أهل العلم، ولندرة تدليسه جعله الحافظ في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين[٥]، وهو كما قال. والله أعلم.

---

(١) التقريب ص ٤٢١.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ٤٢.
(٣) معرفة علوم الحديث ص ١١١.
(٤) التهذيب ٨: ٣٠.
(٥) تعريف أهل التقديس ص ٤٢.

١/٥٠ الفضل بن دُكَيْن، أبو نعيم، المُلائي، الكوفي: ع.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة، ثبت، وهو من كبار شيوخ البخاري[١]، وقال أيضاً: وصفه أحمد بن صالح المصري بذلك[٢].

قال أحمد بن صالح: ما رأيت محدثاً أصدق من أبي نعيم، وكان يدلس أحاديث مناكير[٣]، ولم أجد من وصفه بالتدليس غيره، ولذا جعله الحافظ في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين[٤]. وهو كما قال.

١/٥١ قيس بن الربيع الأسدي، أبو محمد الكوفي: د. ت. ق.

قال الحافظ: صدوق، تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدّث به[٥].

وقال الخطيب: روى قيس بن الربيع عن أبي خالد عمرو بن خالد الواسطي فقال: ثنا عمير مولى عنسبة بن سعيد[٦].

قلت: وهذا تدليس الشيوخ لا يؤثر إن شاء الله تعالى، وهو عندي في المرتبة الأولى. والله أعلم.

١/٥٢ محمد بن إسماعيل البخاري أمير المؤمنين في الحديث: ت. س.

قال الحافظ: جبل الحفظ، وإمام الدنيا في فقه الحديث[٧]، وقال الحلبي: ذكر ابن مندة ـ أبو عبدالله ـ في جزء له في شروط الأئمة في

---

(١) التقريب ص ٤٤٦.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ٤٣.
(٣) التهذيب ٨: ٢٧٦.
(٤) تعريف أهل التقديس ص ٤٣.
(٥) التقريب ص ٤٥٧.
(٦) الكفاية ص ٣٧٠.
(٧) التقريب ص ٤٦٧.

القراءة والسماع والمناولة والإجازة: أخرج البخاري في كتبه الصحيحة وغيرها. قال لنا فلان، وهي إجازة، وقال فلان، وهو تدليس، قال: وكذلك مسلم أخرجه على هذا. انتهى كلامه[1]. وتعقب العراقيُّ ابن مندة فقال: وهو مردود عليه، ولم يوافقه عليه أحد علمته، والدليل على بطلان كلامه أنه ضم مع البخاري مسلماً في ذلك، ولم يقل مسلم في صحيحه بعد المقدمة عن أحد من شيوخه: قال فلان، وإنما روى عنهم بالتصريح، فهذا يدلك على توهين كلام ابن مندة[2].

ثم قال العراقي بعد ذلك في النوع الحادي عشر: قول ابن الصلاح: وأما ما أورده أي البخاري كذلك عن شيوخه فهو من قبيل ما ذكرناه قريباً في الثالث من هذا التفريعات انتهى. يريد أن ما قال فيه البخاري: وقال فلان، وسمّى بعض شيوخه أنه محكوم فيه بالاتصال كالإسناد المعنعن، ويشكل على ما ذكره المصنف هنا أن البخاري قال في صحيحه في كتاب الجنائز (في باب ما جاء في قاتل النفس) وقال حجاج بن منهال حدثنا جرير بن حازم عن الحسن قال: حدثنا جندب في هذا المسجد فما نسيناه وما نخاف أن يكذب جندب على النبي ﷺ قال: «كان برجل خراج فقتل نفسه» الحديث. فحجاج بن منهال أحد شيوخ البخاري قد سمع منه أحاديث، وقد علّق عنه هذا الحديث ولم يسمعه منه، وبينه وبينه واسطة بدليل أنه أورده في باب ما ذكر عن بني إسرائيل. فقال: حدثنا محمد حدثنا حجاج حدثنا جرير عن الحسن قال: حدثنا جندب فذكر الحديث فهذا يدل على أنه لم يسمعه من حجاج، وهذا تدليس، فلا ينبغي أن يحمل ما علّقه عن شيوخه على السماع منهم، ويجوز أن يقال إن البخاري أخذه عن حجاج بن منهال بالمناولة أو في حالة المذاكرة على الخلاف الذي ذكره ابن الصلاح، وسمعه ممن سمعه منه فلم يستحسن التصريح باتصاله بينه

(١) التبيين ص ٤٨.
(٢) التقييد والإيضاح - مع المقدمة - ص ٣٤.

وبين حجاج لما وقع من تحمله وهو قد صح عنده بواسطة الذي حدثه به عنه، فأتى به في موضع بصيغة التعليق، وفي موضع آخر بزيادة الواسطة وعلى هذا فلا يسمى ما وقع من البخاري على هذا التقدير تدليساً[1].

وذكر الإسماعيلي في المدخل إلى المستخرج الذي صنّفه على صحيح البخاري عدداً من الأسباب التي حملت البخاري على تعليق بعض الأحاديث فقال: «كثيراً ما يقول البخاري: قال فلان وقال فلان عن فلان» فيحتمل أن يكون إعراضه عن التصريح بالتحديث لأوجه:

أحدها: أن لا يكون قد سمعه عالياً وهو معروف من جهة الثقات عن ذلك المروي عنه، فيقول: قال فلان مقتصراً على صحته وشهرته من غير جهته.

الثاني: أن يكون قد ذكره في موضع آخر بالتحديث، فاكتفى عن إعادته ثانياً.

والثالث: أن يكون سمعه ممن ليس هو على شرط كتابه فنبه على الخبر المقصود بذكر من رواه لا على وجه التحديث به عنه».

قلت (الحافظ ابن حجر): ومن تأمل تعاليق البخاري حيث لم تتصل لم يجدها تكاد أن تخرج عن هذه الأوجه التي ذكرها الإسماعيلي، ولكن بقي عليه أن يذكر السبب الحامل له على إيراد ما ليس على شرطه في أثناء ما هو على شرطه وقد بيّنت مقاصده في ذلك في مقدمة تغليق التعليق وأشرت في أوائل هذه الفوائد إلى طرف من ذلك، وحاصله أنه أيضاً على أوجه:

١ ــ **أحدها**: أن يكون كرّره وهذا قد تداخل مع الأوجه التي ذكرها الإسماعيلي.

---

(١) التقييد والإيضاح ص ٩١.

٢ ـ **وثانيها**: أن يكون أوردها في معرض المتابعة والاستشهاد لا على سبيل الاحتجاج ولا شك أن المتابعات يتسامح فيها بالنسبة إلى الأصول، وإنما يعلقها وإن كانت عنده مسموعة، لئلا يسوقها مساق الأصول.

٣ ـ **وثالثها**: أن يكون إيراده لذلك منبهاً على موضع يوهم تعليل الرواية التي على شرطه، كأن يروي حديثاً من طريق سفيان الثوري عن حميد عن أنس رضي الله عنه ويقول ـ بعده ـ: قال يحيى بن أيوب عن حميد سمعت أنساً ـ رضي الله عنه ـ فمراده بهذا التعليق أن هذا مما سمعه حميد لئلا يتوهم متوهم أن الحديث معلول بتدليس حميد. فإن قيل: فلم لم يسقه من طريق يحيى بن أيوب السالم من هذه العلة ويقتصر عليه؟

قلنا: لأن يحيى بن أيوب ليس على شرطه ولو كان فالثوري أَجلُّ وأحفظ فنزّل كلاً منهما منزلته التي يستحقها. ذاك في الاحتجاج به، وهذا في المتابعة القوية. والله أعلم[1].

وإذن فقول البخاري: قال فلان، ليس تدليساً كما قال ابن مندة، بل هو متصل الإسناد إليه لكنه عدل عن التصريح بالسماع لأمر مما تقدم ذكره عن الإسماعيلي وابن حجر العسقلاني، لكن البخاري اتهم بتدليس الشيوخ. فقد روى عن شيخه محمد بن يحيى بن عبدالله بن خالد الذهلي في مواضع قائلاً: حدثنا محمد، على الإهمال بدون ذكر نسبه، ومرة: حدثنا محمد بن عبدالله، فينسبه إلى جده، ومرة: محمد بن خالد، فينسبه إلى والد جده. قال السخاوي: ولم يقع في موضع محمد بن يحيى، وذلك لما كان بينهما، بحيث منع الذهلي أصحابه من الحضور عند البخاري، ولم يكن ذلك بمانع للبخاري من التخريج عنه، لوفور ديانته وأمانته، وكونه عذره في نفسه بالتأويل، غير أنه خشي من التصريح به أن يكون كأنه

(١) النكت ٢: ٥٩٩ ـ ٦٠٠.

بتعديله له صدّقه على نفسه، فأخفى اسمه والله أعلم بمراده[1].

لكن هذا النوع لا أثر له في الاتصال وعدمه، لأن الراوي يصرح بالتحديث عن شيخه، وهو قد سمعه منه لكنه يوهم اسمه حتى لا يعرف، والبخاري معذور في ذلك وقصده حسن، وشيخه ثقة فلا ضير فيه. والله أعلم.

وذكره الحلبي في المدلسين لكلام ابن منده المتقدم وردّه عليه[2].

١/١٥٣ محمد بن الحسين، أبو العز القلانسي، مقرىء العراق.

قال الذهبي: ثقة في القراءات، مرضي.

وقال ابن ناصر: ألحق سماعه في جزء، قال الذهبي - أيضاً - لعلّه ألحقه من ثبته[3].

قلت: إن ثبت هذا عليه فهو مدلس لأنه يُحدِّث حينئذٍ عن شيخه ما لم يسمعه منه، بل ولم يجزه له. وأحسبه من أهل المرتبة الأولى. والله أعلم.

١/٥٤ محمد بن حماد الطِّهْراني، أبو عبدالله، الحافظ: ق.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة، حافظ، لم يصب من ضعفه[4]. وقال أيضاً: أشار أبو محمد بن حزم إلى أنه دلّس حديثاً[5].

قلت: قال ابن حزم: . . . وبحديث آخر رويناه من طريق الطهراني عن عبدالرزاق: أخبرني ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء

---

(١) فتح المغيث ١: ٣٦٤ - ٣٦٧.
(٢) التبيين ص ٤٨ - ٤٩.
(٣) الميزان ٣: ٥٢٥، واللسان ٥: ١٤٤.
(٤) التقريب ص ٤٧٥.
(٥) تعريف أهل التقديس ص ٧٥.

عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ: «كان يغتسل بفضل ميمونة» مختصر. قال أبو محمد، هكذا في نفس الحديث مختصر، قال أبو محمد: وهذان حديثان لا يصحان. . . والثاني: أخطأ فيه الطهراني بيقين، لأن هذا أخبرناه عبدالله بن يوسف، ثنا أحمد بن فتح، ثنا عبدالوهاب بن عيسى، ثنا أحمد بن محمد، ثنا أحمد بن علي، ثنا مسلم بن الحجاج، ثنا إسحاق بن إبراهيم ـ هو ابن راهويه ـ ومحمد بن حاتم، قال إسحاق: أخبرنا محمد بن بكر ـ وقال ابن حاتم: حدثنا محمد بن بكر ـ وهو البرساني ـ ثنا ابن جريج ثنا عمرو بن دينار قال: أكبر علمي والذي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء أخبرني عن ابن عباس، أنه أخبره أن رسول الله ﷺ كان يغتسل بفضل ميمونة. قال أبو محمد: فصح أن عمرو بن دينار شك فيه، ولم يقطع بإسناده، وهؤلاء أوثق من الطهراني وأحفظ بلا شك[1].

وذكر هذا الذهبي في الميزان وقال: ما أخطأ، بل اختصر هذا التحمل، وقنع بعن، ودلّس[2].

قلت: تقدم النص عند ابن حزم على الاختصار، فلا تدليس يثبت عليه، ثم هو حديث واحد ولم يحذف منه أحداً، وحقه أن يكون من المرتبة الأولى لا الثانية كما صنع الحافظ. والله أعلم.

١/٥٥ محمد بن عمران بن موسى المرزباني.

الكاتب الأخباري، قال الخطيب البغدادي: كان صاحب أخبار ورواية للآداب، وصنف كتباً كثيرة في أخبار الشعراء المتقدمين، والمحدثين على طبقاتهم، وكتباً في الغزل والنوادر وغير ذلك، وكان حسن الترتيب لما يجمعه غير أن أكثر كتبه لم تكن سماعاً له، وكان يرويها إجازة، ويقول في الإجازة: أخبرنا، ولا يبينها[3].

---

(١) المحلى ١: ٢٨٧ ـ ٢٨٨.
(٢) الميزان ٣: ٥٢٧ ـ ٥٢٨.
(٣) تأريخ بغداد ٣: ١٣٥ ـ ١٣٦.

وقال الأزهري: كان معتزلياً، وصنف كتاباً جمع فيه أخبار المعتزلة، ولم أسمع منه شيئاً. ثم نقل عن آخر أنه قال: أشرفت منه على أمر عرفت به أنه كذاب، قلت (القائل الخطيب) ليس حال أبي عبدالله عندنا الكذب، وأكثر ما عيب به المذهب، وروايته عن إجازات الشيوخ له من غير تبيين الإجازة. فالله أعلم.

ولقول الخطيب ذكره الحافظ ابن حجر في المدلسين، في المرتبة الأولى من مراتبهم[1]، على اعتبار أن من صرَّح بالإخبار في الإجازة مدلساً، حيث سبق أن وُصف أبو نعيم الأصبهاني بذلك، لكنه اصطلاح لبعضهم كما قدمنا في ترجمته، ولذا ذكره الحافظ في المرتبة الأولى. وهو كما قال.

١/٥٦ محمد بن القاسم بن بشار بن الأنباري.

قال الذهبي: الإمام الحافظ اللغوي ذو الفنون، المقرىء النحوي[2].

وقال الخطيب: كان يروي عن محمد بن خلف بن المرزبان فيقول: ثنا عبدالله بن خلف[3].

قلت: وهذا من تدليس الشيوخ، ولم يذكر عنه غيره، وأحسبه من أهل المرتبة الأولى. والله أعلم.

١/٥٧ محمد بن المظفر بن موسى البزاز البغدادي.

قال الخطيب: كان حافظاً فهماً، صادقاً مكثراً[4].

---

(١) تعريف أهل التقديس ص٤٤ وانظر الميزان ٣: ٦٧٢، واللسان ٥: ٣٢٦ - ٣٢٧.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٥: ٢٧٤، وتأريخ بغداد ٣: ١٨١ - ١٨٩.

(٣) الكفاية ص٣٦٩.

(٤) تأريخ بغداد ٣: ٢٦٢.

وقال الذهبي: محدث العراق[1]، جمع وألف، وعن مضايق هذا الفن لم يتخلف[2].

وقال الخطيب أيضاً: كان يروي عن أبي الحسين عمر بن الحسن الأشناني فيقول: ثنا عبدالله بن الحسن الشيباني، وعن عبدالباقي بن قانع القاضي فيقول: ثنا عبدالله بن مرزوق[3].

قلت: وهذا من تدليس الشيوخ، ولم يسلم منه كثير من الأئمة، ومن كان مقصده حسناً لم يؤاخذ به، وهو عندي في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين. والله أعلم.

١/٥٨ محمد بن مهدي الأَيلي، أبو عبدالله:

قال ابن أبي عاصم: ثقة صدوق[4].

وقال محدث الوقت الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في تخريجه لحديث من طريقه في كتاب السنة لابن أبي عاصم: ثم إنني أظن أنه محمد بن مهدي بن يزيد الأخميمي، المترجم في اللسان (٥: ٣٩٧ ـ ٣٩٨) فقد جاء فيه: إنه روى عن يزيد بن يونس بن يزيد الأيلي، وذكر عن ابن عدي أنه قال: ويزيد هذا حدَّث عنه ابن وهب، ويقال: إن محمد بن مهدي لم يره ولم يلحقه. قلت: (القائل الألباني) وهذا معناه أنه مدلس، ولكن ابن عدي ذكر ذلك بصيغة التمريض «يقال» فلا يصح اتهامه بذلك لا سيما بعد توثيق المصنف (يعني ابن أبي عاصم) وأبي زرعة له. والله أعلم[5].

---

(١) تذكرة الحفاظ ٣: ٩٨٠ ـ ٩٨١.
(٢) المرجع السابق.
(٣) الكفاية ص ٣٦٩.
(٤) السنة ٢: ٤٠٠.
(٥) المرجع السابق.

قلت: في كلام الشيخ أمور: أولها أن من ترجم لمحمد بن مهدي الأيلي كابن أبي حاتم[1] وابن حبان[2] لم يذكرا أنه الأخميمي، فهذا غير ذاك. كما أنهم لم يترجموا للأخميمي، وفرق بين أيلة وأخميم فإحداها في شمال الجزيرة والأخرى في مصر.

الأمر الثاني: إن قول ابن عدي الممرض لا يقتضي وصفه بالتدليس لأنه قال: لم يره ولم يلحقه، وأكثر العلماء يخصون التدليس برواية الراوي عمن سمع منه أو رآه، أما من لم يدركه فهي إرسال وإن عاصره فإرسال خفي، وما دام لم يره ولم يلحقه فروايته عنه منقطعة مرسلة لا مدلّسة، وعلى فرض ذلك فهو ثقة، ولم يثبت عليه التدليس وإذن فهو في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين. والله أعلم.

١/٥٩ محمد بن يوسف بن موسى بن مَسْدِي، الحافظ الأندلسي:

قال الذهبي: أبو بكر المهلبي، الغرناطي، المجاور، كان من بحور العلم، ومن كبار الحفاظ، له أوهام، وفيه تشيع، ورأيت جماعة يضعفونه، وله معجم في ثلاث مجلدات كبار، طالعته، وعلقت منه كثيراً، قُتِل بمكة. . . . . .[3]. وقال ابن العماد: قُتِل غيلة[4].

وقال ابن حجر: نزيل مكة في المائة السابعة، كان يدلس الإجازة، وله معجم مشهور، مات بمكة سنة ثلاث وستين وستمائة[5].

---

(١) الجرح ٨: ١٠٦.
(٢) الثقات في موضعين ٩: ٩٩، ١٢٢. وقد أفدت وصف الألباني له بالتدليس من استدراك القريوتي ص ٦٦ من طبقات المدلسين بتحقيقه.
(٣) الميزان ٤: ٧٣.
(٤) شذرات الذهب ٥: ٣١٣.
(٥) تعريف أهل التقديس ص ٤٥.

وزاد الحافظ ابن حجر في اللسان: رحل من غرناطة، وسكن مصر، ثم مكة، وسمع الكثير، وشيوخه بالإجازة كثيرون جداً، وخرج الكثير وصنف، وكان في لسانه زهو قل أن ينجو منه أحد.. . قال ابن حيان[1]: أخبرني أبو علي ابن أبي الأحوص أن بعض شيوخه في الأندلس عمل أربعين حديثاً فأخذها ابن مسدي فركب لها أسانيد وادعاها، قلت (الحافظ ابن حجر) ليس هذا بقادح في صدقه، وإنما يُعاب بأنه أوهم في أنه خرَّجها وتعب في تخريجها، ولو كان ادعى السماع منها لما لم يسمع لكان كذاباً، وحاشاه من ذلك[2].

قلت: كلام ابن أبي الأحوص يقتضي أنه سرقها وركّب لها أسانيد من عنده، بينما كلام الحافظ يقتضي أنه أوهم تخريجها، وبين القولين فرق في نظري، وقد جعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الأولى، وفي النفس من ذلك شيء، فالله أعلم.

١/٦٠ مالك بن أنس الأصبحي، الإمام المشهور: ع.

قال الحافظ: إمام دار الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين حتى قال البخاري: أصح الأسانيد كلها: مالك عن نافع عن ابن عمر[3]. وقال الحافظ أيضاً: يلزم من جعل التسوية تدليساً أن يذكره فيهم، لأنه كان يروي عن ثور بن زيد حديث عكرمة عن ابن عباس، وكان يحذف عكرمة، وقع ذلك في غير ما حديث في الموطأ، يقول: عن ثور عن ابن عباس، ولا يذكر عكرمة، وكذا كان يسقط عاصم بن عبدالله من إسناد آخر، ذكر ذلك

---

(١) في اللسان: ابن حبان بالباء الموحدة وهو تصحيف.

(٢) اللسان ٥: ٤٣٨ وانظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ٤: ١٤٤٨ ـ ١٤٥٠.

(٣) التقريب ص ٥١٦.

الدارقطني، وأنكر ابن عبدالبر أن يكون تدليساً[1]. وقال الحافظ أيضاً في النكت: ومثال ما لا يدخل في التدليس ما ذكره ابن عبدالبر وغيره أن مالكاً سمع من ثور بن زيد أحاديث عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما ثم حدث بها عن ثور عن ابن عباس، وحذف عكرمة، لأنه كان لا يرى الاحتجاج بحديثه...[2].

قلت: قال ابن عبدالبر في التمهيد بعد أن ساق حديث مالك عن ثور عن ابن عباس مرفوعاً: لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثة.

قال: هكذا هذا الحديث في الموطأ عند جماعة الرواة عن مالك عن ثور بن زيد عن ابن عباس، ليس فيه ذكر عكرمة، والحديث محفوظ لعكرمة عن ابن عباس، وإنما رواه ثور عن عكرمة. وقد روى عن روح بن عبادة هذا الحديث عن مالك عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان ثم ساقه إلى آخره سواء. وليس في الموطأ في هذا الإسناد عكرمة، وزعموا أن مالكاً أسقط ذكر عكرمة منه لأنه كره أن يكون في كتابه، لكلام سعيد بن المسيب وغيره فيه. ولا أدري صحة هذا لأن مالكاً قد ذكره في كتاب الحج وصرح باسمه ومال إلى روايته عن ابن عباس، وترك رواية عطاء في تلك المسألة، وعطاء أجل التابعين في علم المناسك والثقة والأمانة. روى مالك عن أبي الزبير المكي عن عطاء بن أبي رباح عن عبدالله بن عباس أنه سئل عن رجل وقع على امرأته وهو بمنى قبل أن يفيض فأمره أن ينحر بدنة. وروى مالك أيضاً عن ثور بن زيد الديلي عن عكرمة مولى ابن عباس ـ قال: أظنه عن ابن عباس ـ أنه قال: الذي يصيب أهله قبل أن يفيض يعتمر ويهدي. وبه قال مالك[3]. انتهى.

---

(١) تعريف أهل التقديس ص ٤٣.

(٢) النكت ٢: ٦١٨.

(٣) التمهيد ٢: ٢٦.

قلت: لو اقتصر الأمر على هذا المثال لقلنا: لعل التسوية كانت ممن روى عنه مالك وهو ثور بن يزيد الأيلي.

لكن ذكر الحافظ عدة أمثلة أخرى أسقط منها ذكر بعض الرواة، قال: فإنه روى عن عبد ربه بن سعيد عن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما في الصائم يصبح جنباً، وإنما رواه عبد ربه عن عبدالله بن كعب الحميري عن أبي بكر بن عبدالرحمن رضي الله عنه كذا جزم به ابن عبدالبر، وكذا أخرجه النسائي من رواية عمر بن الحارث عن عبد ربه.

وروى مالك عن عبدالكريم الجزري، عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة رضي الله عنه في الفدية، وإنما رواه عبدالكريم عن مجاهد عن ابن أبي ليلى كذا قال ابن عبدالبر أيضاً.

وروى مالك عن عمرو بن الحارث عن عبيد بن فيروز عن البراء رضي الله عنه في الأضاحي، وإنما رواه عمرو عن سليمان بن عبدالرحمن عن عبيد، كذا رواه ابن وهب عن عمرو بن عمرو بن الحارث، وهو مشهور من حديث سليمان المذكور، حدّث به عنه شعبة والليث وابن لهيعة وغيرهم. قال الحافظ: فلو كانت التسوية تدليساً لعدّ مالك في المدلسين، وقد أنكروا على من عده فيهم.

قال ابن القطان: ولقد ظُنَّ بمالك على بُعْدِه عنه عَمَله، وقال الدارقطني: إن مالكاً ممن عَمِل به، وليس عيباً عندهم[1].

وفي هذه الأمثلة تسوية للحديث وتجويد له، وسواء سميناها تدليساً أو لم نسمها فهي مذمومة بل هي من أقبح الأنواع وذلك للمفاسد المترتبة

---

(١) النكت ٢: ٦١٨ - ٦٢٠.

عليها، وقد جعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين[1]، وهو كما قال إن شاء الله تعالى.

١/٦١ مَخْـرَمَـة بن بُكَيـر بن عبـدالله بن الأشـج، المـدني، بخ. م. د. س.

قال الحافظ ابن حجر: صدوق، وروايته عن أبيه وجادة من كتابه، قاله أحمد وابن معين وغيرهما، وقال ابن المديني: سمع من أبيه قليلاً[2].

قلت: اختلفوا في سماعه من أبيه على ثلاثة أقوال: **الأول**: أنه لم يسمع من أبيه شيئاً، إنما هو كتاب. قال أحمد: ثقة، ولم يسمع من أبيه شيئاً، إنما يروى من كتاب أبيه[3].

وقال ابن معين: وقع إليه كتاب أبيه ولم يسمعه[4]، وقال أيضاً: ضعيف، وحديثه عن أبيه كتاب، ولم يسمعه منه[5].

وقال موسى بن سلمة: أتيت مخرمة بن بكير بكتاب أعرضه عليه. قال: فقال لي: ما سمعت من أبي حرفاً[6]. وقال أيضاً: أتيته فحدثني عن أبيه، وقال: ما سمعت من أبي شيئاً، إنما هذه كتب وجدناها عندنا عنه، ما أدركت أبي إلا وأنا غلام، وقال مرة: لم أسمع من أبي شيئاً وهذه كتبه[7].

وذكر البخاري عن حماد بن خالد الخياط قال: أخرج مخرمة بن بكير كتباً فقال: هذه كتب أبي لم أسمع منها شيئاً[8].

---

(١) تعريف أهل التقديس ص ٤٣.
(٢) التقريب ص ٥٢٣.
(٣) التهذيب ١٠ : ٧٠.
(٤) المرجع السابق.
(٥) نفسه.
(٦) الكامل ٦ : ٢٤٢١.
(٧) المرجع السابق.
(٨) التأريخ الكبير ٢ ـ ٤ : ١٦.

وقال ابن حبان في الثقات: يحتج بروايته من غير روايته عن أبيه، لأنه لم يسمع من أبيه ما يَروي عنه[١].

وقال الحاكم: قال عبدالرحمن بن مهدي: كان عند مخرمة كتب لأبيه لم يسمعها منه[٢].

القول الثاني: لم يسمع من أبيه إلا حديثاً واحداً، هو حديث الوتر قاله أبو داود[٣].

القول الثالث: إنه سمع من أبيه، قال علي بن المديني: سمعت معن بن عيسى يقول: مخرمة سمع من أبيه، وعرض عليه ربيعة أشياء من رأي سليمان بن يسار. قال علي: ولا أظن مخرمة سمع من أبيه كتاب سليمان، لعله سمع الشيء اليسير، ولم أجد بالمدينة من يخبرني عن مخرمة بن بكير إنه كان يقول في شيء من حديثه: سمعت أبي[٤].

وقال أحمد بن صالح: حدثني ابن أبي أويس قال: رأيت في كتاب مالك بخطه: قلت لمخرمة بن بكير: ما حدثتني سمعته من أبيك؟ فحلف لسمعه من أبيه[٥].

وقال ابن وهب: سمعت مالكاً يقول: حدثني مخرمة بن بكير وكان رجلاً صالحاً[٦].

وقال أبو حاتم: سألت ابن أبي أويس قلت: هذا الذي يقول

---

(١) الثقات ٧: ٥٠٠.
(٢) معرفة علوم الحديث ص ١١٠.
(٣) التهذيب ١٠: ٧٠.
(٤) الكامل ٦: ٢٤٢١.
(٥) الثقات ٧: ٥٠٠.
(٦) التهذيب ١٠: ٧٠.

مالك بن أنس: حدثني الثقة، من هو؟ قال: مخرمة بن بكير بن الأشج[1].

وقال الميموني عن أحمد: أخذ مالك كتاب مخرمة فنظر فيه، فكل شيء يقول فيه: بلغني عن سليمان بن يسار فهو من كتاب مخرمة، يعني عن أبيه عن سليمان[2].

قلت: والظاهر أنه سمع من أبيه شيئاً يسيراً، ثم روى عنه من كتبه ما لم يسمعه منه، وهذا هو التدليس، وقد وصفه به الساجي فقال: صدوق وكان يدلس[3]. وجعله الحافظ في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين[4]. وهو كما قال.

١/٦٢ مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري: ت.

قال ابن حجر: ثقة، حافظ، إمام، مصنف، عالم بالفقه[5].

قال أبو عبدالله بن مندة في جزء له في شروط الأئمة في القراءة والسماع والمناولة والإجازة... وكذلك مسلم أخرجه على هذا[6]، يعني: إنه يقول فيما لم يسمعه من مشايخه: قال فلان، وهو تدليس، ورده العراقي ـ كما قدمنا في ترجمة البخاري ـ قال: والدليل على بطلان كلامه أنه ضم مع البخاري مسلماً في ذلك، ولم يقل مسلم في صحيحه بعد المقدمة عن أحد من شيوخه: قال فلان، وإنما روى عنهم بالتصريح، فهذا يدلك على توهين كلام ابن مندة[7].

---

(١) التهذيب ١٠: ٧٠.
(٢) المرجع السابق.
(٣) نفسه ١٠: ٧١.
(٤) تعريف أهل التقديس ص ٤٥.
(٥) التقريب ص ٥٢٩.
(٦) التبيين ص ٤٨.
(٧) التقييد والإيضاح ـ مع المقدمة ـ ص ٣٤.

وإذن فلا يثبت عليه تدليس، ولا عبرة بكلام ابن مندة. رحمهم الله تعالى. وقد جعله الحافظ في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين. وهو كما قال.

٦٣/١ معمر بن راشد الأزدي، نزيل اليمن: ع.

قال الحافظ: ثقة، ثبت، فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة[١].

وقال أبو داود: في رواية معمر عن عمرو بن عبدالله بن الأسوار اليماني (صدوق فيه لين): كان معمر إذا حدّث أهل البصرة قال لهم: عمرو بن عبدالله، وإذا حدّث أهل اليمن لا يُسميه[٢].

قلت: وهذا تدليس الشيوخ، وقال الحاكم في رواية ابن المبارك عن معمر عن سعيد المقبري: صحيح إن كان معمر سمع من سعيد[٣].

وهذا فيه ما يدل على احتمال تدليسه، لكنه إمام كبير، وهذا عنه نادر جداً، وأحسبه من أهل المرتبة الأولى. والله أعلم.

٦٤/١ موسى بن عقبة المدني، الأسدي: ع.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة، فقيه، إمام في المغازي، لم يصح أن ابن معين لينه[٤].

وقال العلائي: في صحيح البخاري روايته عن الزهري، وفي بعضها عنه: قال الزهري، قال الإمام أبو بكر الإسماعيلي يقال: إنه لم يسمع من

---

(١) التقريب ص ٥٤١.
(٢) التهذيب ٨: ٦٢.
(٣) المرجع السابق ١٠: ٢٤٥ - ٢٤٦.
(٤) التقريب ص ٥٥٢.

الزهري شيئاً. قلت (العلائي) وذلك بعيد لأن البخاري لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء، ولم أر من ذكر موسى بالتدليس غيره[1].

قلت: قال الحافظ: وصفه الدارقطني بالتدليس، أشار إلى ذلك الإسماعيلي[2]. وقال الحلبي: وقد نظم فيهم الإمام أبو محمود[3] فقال:

ثم ابن عقبة عن الزهري روى بعن وقال في البخاري سوى
وقيل لم يسمعه منه فاعلم والحمد لله به فلنختم

وأنا أستبعد أن يكون ابن عقبة لم يسمع من الزهري وكلاهما مدني، وقد رأى ابن عقبة جماعة من الصحابة، وسمع من أم خالد أمة بنت خالد بن سعيد بن العاصي الصحابية، وقد توفي الزهري بأطراف الشام بقرية يقال لها «شغب وبدا» سنة أربع وعشرين وماية وهو ابن اثنتين وسبعين سنة، وابن عقبة توفي سنة إحدى وأربعين ومائة، كذا أرّخه غير واحد، وقيل سنة ثلاثين. وفي ثقات ابن حبان القول الأول قيل سنة خمس وثلاثين ومائة انتهى. وقد نقل الذهبي في تذهيبه والظاهر أنه في التهذيب للمزي عن ابن معين أنه قال: كتاب موسى بن عقبة عن الزهري من أصح هذه الكتب انتهى. لكني رأيت في الاستيعاب ما قد يشهد لقول الإسماعيلي وذلك لأن أبا عمر ذكر في استيعابه في ترجمة رقية بنت رسول الله ﷺ رضي الله عنها ما لفظه: فلم يُقِمْ موسى المعنى وجاء فيه بالمقاربة وليس موسى بن عقبة في ابن شهاب بحجة إذا خالفه غيره انتهى.

ومما يرد ما قيل في موسى بن عقبة ما رويناه في كتاب المحدث الفاصل لمحمد بن خالد الرامهرمزي في الجزء الأول منه تجزئة سبعة أجزاء قبل أوصاف الطالب وآدابه ما لفظه ثنا محمد بن مكرم ثنا أحمد بن محمد

---

(١) جامع التحصيل ص ١١٠.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ٤٦.
(٣) يعني المقدسي.

المقدمي ثنا الفروي قال: سمعت مالكاً يقول دخلت أنا وموسى بن عقبة ومشيخة كثيرة على ابن شهاب فسأله شاب منهم عن حديث فقال: تركتم العلم حتى إذا كنتم كالشن وقد وَهِي طلبتموه لا جئتم والله بخير أبداً انتهى[1].

قلت: أما سماعه من الزهري فأمر ثابت ـ إن شاء الله تعالى ـ لرواية البخاري عنه، وشرطه في ذلك معروف، ولما روي عن مالك من دخوله معه على الزهري، لكن الزهري كان يرى الرواية من الكتاب جائزة، وقد ذكرنا في ترجمته أن عبيدالله بن عمر قال: دفعت إلى ابن شهاب كتاباً نظر فيه فقال: أروه عني، وقول عبيدالله أيضاً: رأيته يُؤتى بالكتاب ما يقرأه ولا يُقرأ عليه، فنقول: نأخذ هذا عنك؟ فيقول: نعم، فيأخذونه وما قرأه، ولا يُرْوُنَه[2]. وللثوري معه قصة ذكرناها في ترجمة الزهري. أما كتاب موسى عنه فهو من أصح الكتب كما قال ابن معين، ومن سمّى روايته عنه تدليساً فله وجه، لكنه غير مؤثّر في اتصال روايته عنه. والله أعلم.

وقد ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين[3]. كما ذكره قبله العلائي والمقدسي والحلبي.

١/٦٥ ميمون بن أبي شبيب الرَّبَعي، أبو نصر الكوفي: بخ. م. ٤.

قال الحافظ ابن حجر: صدوق كثير الإرسال[4].

وقال الحلبي في التبيين: متكلم فيه، ولم أر أحداً من الحفاظ وصفه بالتدليس، غير أني رأيت بخط بعض فضلاء الحنفية الفقهاء حاشية في

---

(١) التبيين ص ٥٦.
(٢) سير أعلام النبلاء ٥: ٣٣٨، ٣٤٤.
(٣) تعريف أهل التقديس ص ٤٦.
(٤) التقريب ص ٥٥٦.

أوائل صحيح مسلم في المقدمة قال: قيل: ميمون بن أبي شبيب يدلس، وقد روى عن المغيرة بالعنعنة فلا تقبل روايته.

قلت (القائل الحلبي): مسلم إنما روى عنه استشهاداً بعد أن رواه من حديث ابن أبي ليلى عن سمرة، انتهى. وما أدري من أين أخذ هذا، ثم مر بي نقل ذلك عن اثنين من الحفاظ، وما أدري أين مر بي، والله أعلم[1] انتهى كلام الحلبي.

قال عمرو بن علي: كان رجلاً تاجراً، كان من أهل الخير، وليس يقول في شيء من حديثه: سمعت، ولم أُخبر أن أحداً يزعم أنه سمع من الصحابة[2].

وقال أبو داود: لم يدرك عائشة[3]، وقال ابن خراش: لم يسمع من علي[4].

وقال ابن خراش أيضاً: ميمون بن أبي شبيب عن علي بن أبي طالب: لم يسمع منه شيئاً[5].

وقال ابن أبي حاتم: روى عن أبي ذر مرسلاً، وعن معاذ بن جبل مرسلاً، وروى عن المغيرة بن شعبة وسمرة بن جندب... وقال أبي: صالح الحديث[6].

وقال الذهبي: له حديث عن معاذ، وآخر عن أبي ذر[7].

---

(١) التبيين ص ٥٨.
(٢) التهذيب ١٠: ٣٨٩.
(٣) الميزان ٤: ٢٣٣.
(٤) التهذيب ١٠: ٣٨٩.
(٥) الميزان ٤: ٢٣٣.
(٦) الجرح ٤ - ١: ٢٣٤.
(٧) الميزان ٤: ٢٣٣.

وقال الحافظ ابن حجر: صحح له الترمذي روايته عن أبي ذر لكن في بعض النسخ، وفي أكثرها قال: حسن، فقط[1].

قلت: والحلبي أول من ذكره في المدلسين ـ كما تقدم عنه ـ ولم يذكره من صنف في المدلسين بعده كالحافظ ابن حجر والسيوطي وأحسبه من أهل المرتبة الأولى. والله أعلم.

١/٦٦ النَّزَال بن سَبْرة الهلالي، الكوفي: خ. د. تم. س. ق.

قال الحافظ في التقريب: ثقة، من الثانية، وقيل إن له صحبة[2]. وذكره في الإصابة في القسم الأول والثالث، وقال: ذكره مسلم وابن سعد في الطبقة الأولى من التابعين، وقال الدارقطني: تابعي كبير، وكذا ذكره في التابعين البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان وأخرون، وقال ابن عبدالبر: ذكروا أنه رأى النبي ﷺ، ولا أعلم له رواية إلا عن علي وابن مسعود، وهو معدود في كبار التابعين.

وقال المزي: له صحبة، وتبع في ذلك أبا مسعود الدمشقي وابن عساكر، وقال (المزي) في التهذيب: مختلف في صحبته...[3].

قلت: والراجح والله أعلم أنه تابعي كبير، ولذا ذكرته في المدلسين لأنه ذكر فيمن يدلس الصيغ، حيث قال الحافظ في النكت: ... لأنه قد يدلس الصيغة فيرتكب المجاز، كما يقول مثلاً: حدثنا وينوي حدَّث قومنا، أو أهل قريتنا ونحو ذلك، وقد ذكر الطحاوي عنه أمثلة ومن ذلك: حديث مسعر عن عبدالملك بن ميسرة عن النزال بن سبرة قال: قال لنا رسول الله ﷺ: «إنا وإياكم ندعى بني عبد مناف...» الحديث. قال: وأراد

---

(١) التهذيب ١٠: ٣٨٩.
(٢) التقريب ص ٥٦٠.
(٣) الإصابة ٦: ٤٢٥، ٤٩٤، ٤٩٥.

بذلك أنه ﷺ قال لقومه، وأما هو فلم ير النبي ﷺ، وقال طاوس: قدم علينا معاذ بن جبل رضي الله عنه اليمن، وطاووس لم يدرك معاذ رضي الله عنه. وإنما أراد قدم بلدنا...[1].

قلت: ولقلة ما ورد عنه وندرته، فإني أراه من أهل المرتبة الأولى من مراتب المدلسين، ولو ترجح عندي أنه صحابي لما ذكرته في المدلسين أصلاً إجلالاً للصحبة. والله أعلم.

١/٦٧ هبة الله بن الحسن بن منصور، أبو القاسم اللالكائي.

قال الذهبي: الحافظ، الفقيه، الشافعي، محدث بغداد[2].

وفي سؤالات خميس الحوزي للسلفي أنه سأله عن ابن خزفة؟ فقال: هو أبو الحسن علي بن أبي بكر بن الحسين بن خزفة الصيلاني ثم قال: وأبو القاسم اللالكائي يدلس به فيقول: حدثنا علي بن محمد النديم بواسط...[3].

قلت: وهذا تدليس الشيوخ، وقد وقع فيه جماعة من الأئمة الكبار، ولهم أعذار معروفة ولا يقدح فيهم به، وأراه من أهل المرتبة الأولى. والله أعلم.

١/٦٨ هشام بن عروة بن الزبير بن العوام: ع.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة، فقيه، ربما دلس[4].

قال علي بن المديني: سمعت يحيى يقول: كان هشام بن عروة

---

(١) النكت ٢: ٦٢٥ - ٦٢٦.

(٢) تذكرة الحفاظ ٣: ١٠٨٣.

(٣) سؤالات الحافظ السلفي ص٢٣. وقد أفدت هذا الراوي من مستدرك القريوتي على من سبق. انظر شرحه لقصيدة المقدسي ـ المستدرك ص ٨٤ ـ ٨٥.

(٤) التقريب ص ٥٧٣.

يحدث عن أبيه عن عائشة قالت: ما خُيِّرَ رسول الله ﷺ بين أمرين، وما ضَرَب بيده شيئاً قط، الحديث. قال يحيى: فلما سألته؟ قال: أخبرني أبي عن عائشة قالت: ما خُيِّر رسول الله ﷺ بين أمرين، لم أسمع من أبي إلا هذا، والباقي لم أسمعه إنما هو عن الزهري[1].

قال العلائي: وفي جَعْل هشام بمجرد هذا مدلِّساً نظر، ولم أر من وصفه به[2].

وقال الحافظ ابن حجر: ذكره بذلك أبو الحسن بن القطان، وأنكره الذهبي، وابن القطان معذور فإن الحكاية المشهورة عنه أنه قدم العراق ثلاث مرات. ففي الأولى حدّث عن أبيه فصرّح بسماعه، وفي الثانية، حدث بالكثير فلم يصرح، القصة. وهي تقتضي أنه حدث عنه بما لم يسمعه منه، وهذا هو التدليس[3].

قلت: قول الحافظ: ذكره بذلك أبو الحسن بن القطان، يفهم منه أن ابن القطان وصفه بالتدليس، لأن كتاب الحافظ موضوع للمدلسين، لكن عبارة ابن القطان التي نقلها الذهبي واستنكرها عليه ليست في وصفه بالتدليس بل بالتغير والاختلاط، قال الذهبي: ولا عبرة بما قاله الحافظ أبو الحسن بن القطان من أنه هو وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيرا، فإن الحافظ يتغير حفظه إذا كبر، وتنقص حدة ذهنه، فليس هو في شيخوخته كهو في شبيبته، وما ثم أحد بمعصوم من السهو والنسيان، وما هذا التغير بضار أصلاً، وإنما الذي يضر الاختلاط، وهشام فلم يختلط قط، وهذا أمر مقطوع به...[4] وذكر نحو هذا في الميزان وقال: ومثل هذا يقع لمالك ولشعبة ولوكيع ولكبار الثقات. فدع عنك الخبط، وذر خلط الأئمة الأثبات

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ١٠٤ ـ ١٠٥.
(٢) جامع التحصيل ص ١١١.
(٣) تعريف أهل التقديس ص ٤٦.
(٤) سير أعلام النبلاء ٦: ٣٥ ـ ٣٦.

بالضعفاء والمخلطين، فهشام شيخ الإسلام، ولكن أحسن الله عزاءنا فيك يابن القطان...[1].

وقال ابن خراش: بلغني أن مالكاً نقم عليه حديثه لأهل العراق. قدم الكوفة ثلاث مرات قدمة كان يقول: حدثني أبي قال سمعت عائشة، وقدم الثانية، فكان يقول: أخبرني أبي عن عائشة، وقدم الثالثة فكان يقول: أبي عن عائشة[2].

وقال يعقوب به شيبة: هشام بن عروة ثبت ثقة، لم ينكر عليه شيء إلا بعد ما صار إلى العراق، فإنه انبسط في الرواية، فأنكر ذلك عليه أهل بلده، والذي يرى أن هشاماً يتسهل لأهل العراق، أنه كان لا يحدث عن أبيه إلا بما سمعه منه، فكان تسهله أن أرسل عن أبيه مما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه[3].

قلت: وهذه صورة التدليس، وقد ذكره العلائي فيهم كما قدمنا عنه، وكذا الحلبي[4]. والحافظ ابن حجر جعله في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين[5] وهو كما قال.

١/٦٩ لاحق بن حميد، أبو مِجْلَز، البصري: ع.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة[6]. وقال: التابعي المشهور، صاحب أنس، مشهور بكنيته. أشار ابن أبي خيثمة عن ابن معين إلى أنه كان يدلس. وجزم بذلك الدارقطني[7].

---

(١) الميزان ٤: ٣٠١ - ٣٠٢.
(٢) تأريخ بغداد ١٤: ٤٠.
(٣) المرجع السابق.
(٤) التبيين ص ٥٩.
(٥) تعريف أهل التقديس ص ٤٦.
(٦) التقريب ص ٥٨٦.
(٧) تعريف أهل التقديس ص ٤٧.

وقال الذهبي: من ثقات التابعين. لكنه يدلس. فقال ابن معين: لم يسمع من حذيفة، وقال ابن المديني: لم يلق سمرة ولا عمران...[1].

وقال الحافظ في التهذيب: قال ابن أبي خيثمة: سئل ابن معين عن حديث التيمي عن أبي مجلز أن ابن عباس والحسن بن علي مرت بهما جنازة؟ فقال: مرسل[2].

وقال ابن معين: لم يسمع من حذيفة، وقال شعبة: لم يدرك حذيفة[3].

قلت: وقد روى عن أبي موسى والحسن بن علي ومعاوية وعمران بن حصين وسمرة وابن عباس والمغيرة وحفصة وأم سلمة وأنس... وغيرهم ووفاته كانت سنة مائة أو إحدى ومائة كما قال ابن معين[4]. وروايته عمن أدركه وأمكن لقاؤه له يراها بعضهم تدليساً.

وقد ذكره في المدلسين الحلبي[5]. والحافظ في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين[6].

١/٧٠ يحيى بن سعيد الأنصاري القاضي: ع.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة، ثبت[7].

قال العلائي: ذكر علي بن المديني أنه كان يدلس، حكاه عنه الحافظ

---

(١) الميزان ٤: ٣٥٦.
(٢) التهذيب ١١: ١٧٢.
(٣) المراسيل ص ٢٣٣.
(٤) التهذيب ١١: ١٧٢.
(٥) التبيين ص ٦٠.
(٦) تعريف أهل التقديس ص ٤٧.
(٧) التقريب ص ٥٩١.

عبدالغني في كتابه «الكمال» في ترجمة محمد بن عمرو بن علقمة[1]. وزاد الحافظ ابن حجر: وكذا وصفه به الدارقطني[2].

وسئل يحيى بن سعيد القطان عنه وعن محمد بن عمرو بن علقمة؟ فقال: أما محمد بن عمرو فرجل صالح ليس بأحفظ للحديث، وأما يحيى بن سعيد فكان يحفظ ويدلس[3]. قلت: ولعل هذا القول عن يحيى القطان هو ما ذكر عن ابن المديني، وأن القول قوله لا قول ابن المديني والله أعلم.

وقال الدمياطي: يقال: إنه كان يدلس ـ ذكر ذلك في قبائل الخزرج ـ قال ابن حجر: وكأنه تلقاه من قول يحيى بن سعيد القطان لما سئل عنه...[4].

وقال ابن المديني: لا أعلمه سمع من صحابي غير أنس، وقال أيضاً: لا يصح له عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة حديث مسند[5].

وقال الذهبي: رأى عبدالله بن عمر، قاله الحاكم، ثم قال: سمع أنساً، والسائب، وأبا أمامة، وعبدالله بن عامر بن ربيعة، ويوسف بن عبدالله بن سلام، وسمع ابن المسيب ومن بعده من الفقهاء السبعة وجالسهم[6].

وذكره في المدلسين العلائي ـ كما قدمنا ـ والمقدسي[7]، والحلبي[8]،

---

(١) جامع التحصيل ص ١١١.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ٤٧.
(٣) التهذيب ١١: ٢٢٤.
(٤) المرجع السابق ١١: ٢٢٣ ـ ٢٢٤.
(٥) نفسه.
(٦) سير أعلام النبلاء ٥: ٤٧٠.
(٧) قصيدته ص ٣٨.
(٨) التبيين ص ٦١.

والحافظ ابن حجر، وجعله في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين[١]، ثم ذكره السيوطي أيضاً[٢].

١/٧١ يزيد بن هارون الواسطي: ع.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة، متقن، عابد[٣].

وقال مؤمل بن إهاب: سمعت يزيد يقول: ما دلست قط إلا حديثاً واحداً عن عون، فما بورك لي فيه[٤].

وذكره الحافظ في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين[٥].

١/٧٢ يعقوب بن شيبة بن الصلت السدوسي البصري نزيل بغداد.

قال الذهبي: الحافظ العلامة، صاحب المسند الكبير المعلل، ما صنف مسند أحسن منه ولكنه ما أتمه. وثقه الخطيب وغيره. وكان من كبار علماء الحديث...[٦].

وقال الخطيب: حدث عن أحمد بن محمد حنبل فقال: ثنا أحمد بن هلال[٧].

قلت: وهذا من تدليس الشيوخ، ولم يؤثر عنه غيره، ولا يؤثِّر فيه، ولذا جعلته في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين.

---

(١) تعريف أهل التقديس ص ٤٧.
(٢) أسماء المدلسين ص ١٠٥.
(٣) التقريب ص ٦٠٦.
(٤) التهذيب ١١: ٣٦٧.
(٥) تعريف أهل التقديس ص ٤٧.
(٦) تذكرة الحفاظ ٢: ٥٧٧.
(٧) الكفاية ص ٣٧٠.

١/٧٣ يونس بن عبدالأعلى الصدفي، المصري: م. س. ق.

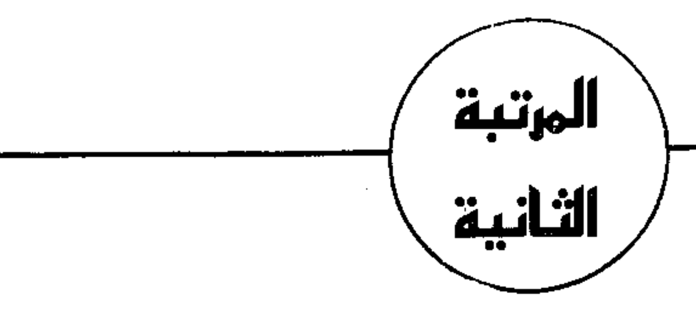
قال الحافظ ابن حجر: ثقة[١]. وقال: روى عن الشافعي عن محمد بن خالد الجندي: حديث أنس الذي أخرجه ابن ماجه، وأشار الذهبي إلى أن يونس سوّاه[٢].

قلت قال الذهبي: وأما الحديث الذي انفرد به عن الشافعي، حديث «لا مهدي إلا عيسى» فلعله بلغه عن الشافعي فدلسه، وقد رأيت أصلاً عتيقاً يقول فيه: حُدِّثت عن الشافعي[٣]. وقال الحافظ ابن حجر: ويستند - أي الذهبي - في ذلك أن أبا الطاهر رواه عن يونس فقال: حُدِّثت عن الشافعي، لكن رواه ابن مندة في فوائده من طريق الحسن بن يوسف الطرائفي، وأبي الطاهر - المذكور - كلاهما عن يونس أنا الشافعي، ورواه يوسف الميانجي عن ابن خزيمة، وابن أبي حاتم وزكريا الساجي وغير واحد عن يونس ثنا الشافعي[٤]. انتهى.

قلت: وإذن فبرأت ذمة يونس من تدليس هذا الحديث، ولم يؤثر عنه غيره، ولا فيه غير قول الذهبي. وقد جعله الحافظ في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين[٥]. لكن بعد تبرئته من التدليس فهو عندي من أهل الأولى. والله أعلم.

---

(١) التقريب ص ٦١٣.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ٧٨.
(٣) سير أعلام النبلاء ١٢ : ٣٥١.
(٤) التهذيب ١١ : ٤٤١.
(٥) تعريف أهل التقديس ص ٧٨.



من مراتب المدلسين

٢/٧٤ أحمد بن عبدالجبار العطاردي، الكوفي: د.

قال الحافظ ابن حجر: ضعيف وسماعه للسيرة صحيح، لم يثبت أن أبا داود أخرج له[١]. قلت: قال الدارقطني فيه: لا بأس به، قد أثنى عليه أبو كريب، واختلف فيه شيوخنا، ولم يكن من أصحاب الحديث، ووثقه أبوعبيدة ابن أخي هناد بن السري. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما خالف، ولم أر في حديثه شيئاً يجب أن يعدل به عن سبيل العدول إلى سنن المجروحين. وقال الخليلي: ليس في حديثه مناكير لكنه روى عن القدماء فاتهموه لذلك، وقال ابن عدي: لا يعرف له حديث منكر رواه، وإنما ضعفوه أنه لم يلق من يحدث عنهم، وقال مطين: كان يكذب[٢]، وتعقبه الخطيب فقال: هذا قول مجمل يحتاج إلى كشف وبيان، فإن كان أراد به وضع الحديث فذلك معدوم في حديث العطاردي. وإن عنى أنه روى عمن لم يدركه فذلك أيضاً باطل، لأن أبا كريب شهد له أنه سمع معه من يونس بن بكير، وثبت أيضاً سماعه من أبي بكر بن عياش. فلا يستنكر

(١) التقريب ص ٨١.

(٢) انظر المجروحين ٨: ٤٥، والكامل ١: ١٩٤، وتهذيب الكمال ١: ٣٧٨ ـ ٣٨٣، والميزان ١: ١١٢، والتهذيب ١: ٥١ ـ ٥٢، وتعريف أهل التقديس ص ٨١ من الثالثة.

له السماع من حفص بن غياث وابن فضيل ووكيع وأبي معاوية، لأن أبا بكر ابن عياش تقدمهم جميعاً في الموت، وأما ابن إدريس فتوفي قبل أبي بكر بسنة، وليس يمتنع سماعه منه، لأن والده كان من كبار أصحاب الحديث فيجوز أن يكون بَكَّر به، وقد روى العطاردي عن أبيه عن يونس بن بكير أوراقاً من مغازي ابن إسحاق، ويشبه أن يكون فاته سماعها من يونس فسمعها من أبيه عنه، وهذا يدل على تحريه للصدق وتثبُّتِهِ في الرواية... ثم ذكر أن وفاته كانت سنة اثنتين وسبعين ومائتين، كما ذكر قبل: إن ولادته كانت سنة سبع وسبعين ومائة[1].

وقال الخطيب أيضاً: وقال لي بعض شيوخنا: إنما طعن على العطاردي من طعن عليه بأن قال: الكتب التي حدث منها كانت كتب أبيه، فادعى سماعها معه، ثم ساق الخطيب قصته عن أبي كريب فيها قوله لبعض طلابه بعد أن قطع قراءته عنهم: امضوا إلى عبدالجبار العطاردي فإنه كان يحضر سماعه معنا من يونس (يعني كتاب المغازي له) فقلنا: فإن كان قد مات؟ قال: اسمعوا من ابنه أحمد فإنه كان يحضره معه... فذهبوا إليه. قال: وإذا سماعه مع أبيه بالخط العتيق...[2].

قلت: إن كان سبب اتهامه بالتدليس ما ذكره ابن عدي والخليلي وبعض شيوخ الخطيب، من أنه: روى عن القدماء، ولم يلق من حدَّث عنهم، أو أنه أخذ كتب أبيه فادعى سماعها معه، فقد نقلنا عن الخطيب وغيره ما يدل على خلاف ذلك، فهو وإن روى عن القدماء فإنه من المعمّرين، بل مات أكثر شيوخه قبله، وكان يحضر مع أبيه عند يونس بن بكير، وسماعه ثابت بخط عتيق ومنها المغازي، ولا أرى أن تهمته بالتدليس تثبت، إذ لا دليل عليها، كما لم يصفه أحد قبل الحافظ ابن حجر

---

(١) تأريخ بغداد ٤: ٢٦٥.

(٢) المرجع السابق ٤: ٢٦٣ - ٢٦٤.

بالتدليس. وقال عنه في التقريب: ضعيف. وسماعه للسيرة صحيح[1]. ولم يُشِر فيه إلى تدليسه، كما ذكره في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، وأحسب بعد ثبوت براءته أنه من الثانية لا الثالثة، وإنما لم أقل من الأولى لضعفه. والله أعلم.

٢/٧٥ إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي الكوفي: ع.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة إلا أنه يرسل ويدلس[2].

وقال الكرابيسي: حدث عن زيد بن وهب قليلاً أكثرها مدلسة[3].

وقال الدارقطني: لم يسمع من حفصة ولا من عائشة ولا أدرك زمانهما، وكذا قال أبو داود والترمذي: لم يسمع من عائشة، وقال ابن المديني: لم يسمع من علي ولا من ابن عباس.

وقال القطان في رواية إبراهيم التيمي عن أنس في القُبْلَة للصائم: لا شيء، لم يسمعه من أنس. انتهى[4].

قلت: قد روى عن أنس كثيراً، وقد أدركه ومات قبله سنة **٩٢**، أو **٩٤** من الهجرة، وهذا هو التدليس.

ولقول الحافظ في التقريب ذكرته هنا، وقد سبقه إليه الكرابيسي كما تقدم. وأرى أنه من أهل المرتبة الثانية حيث لم يذكره في تعريف أهل التقديس. والله أعلم.

٢/٧٦ إبراهيم بن يزيد النخعي: ع.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة إلا أنه يرسل كثيراً[5].

---

(١) التقريب ص ٨١.
(٢) المرجع السابق ص ٩٥.
(٣) التهذيب ١: ١٧٧.
(٤) المرجع السابق.
(٥) التقريب ص ٩٥.

ووصفه بالتدليس الحاكم وقال: قال خلف بن سالم: سمعت عدة من مشايخ أصحابنا تذاكروا كثرة التدليس والمدلسين، فأخذنا في تمييز أخبارهم فاشتبه علينا تدليس الحسن بن أبي الحسن، وإبراهيم بن يزيد النخعي، لأن الحسن كثيراً ما يدخل بينه وبين الصحابة أقواماً مجهولين، وربما دلس عن مثل: عُتَي بن ضمرة، وحنيف بن المنتجب، ودغفل بن حنظلة وأمثالهم، وإبراهيم أيضاً يدخل بينه وبين أصحاب عبدالله مثل: هُنَي بن نُويرة، وسهم بن منجاب، وخزامة الطائي، وربما دلس عنهم...[1].

وقال العلائي: ذكر الحاكم وغيره أنه مدلس، وحكى خلف بن سالم عن عدة من مشايخه أن تدليسه من أخص شيء. وكانوا يتعجبون منه[٣]. ونقل هذا الكلام الحلبي في التبيين[٢]. كما نقل الحافظ في التعريف أن الحاكم ذكر أنه كان يدلس. وعن أبي حاتم قوله: لم يلق أحداً من الصحابة إلا عائشة رضي الله عنها. ولم يسمع منها، وكان يرسل كثيراً ولا سيما عن ابن مسعود، وحدّث عن أنس وغيره مرسلاً[٣].

قلت: هذا ما وجدته من خبر عن تدليسه، وأخشى أن من وصفه به اعتبر التدليس شاملاً لروايته عمن عاصره أو لقيه ولو لم يسمع منه، وإلا فقد قدمنا قول أبي حاتم أنه لم يلق أحداً من الصحابة إلا عائشة. ولم يسمع منها، وقال المزي: ودخل على عائشة أم المؤمنين وروى عنها ولم يثبت له منها سماع[٤]. فمن يخص التدليس برواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمع منه موهماً سماعه منه لا تكون روايته عن الصحابة تدليساً، بل روايته عنهم مرسلة، ومن يرى التدليس شاملاً لرواية الراوي عمن عاصره

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ١٠٨.
(٢) جامع التحصيل ص ١٠٤ وهذا ملخص ما نقلناه عن الحاكم.
(٣) التبيين ص ١٤.
(٤) تعريف أهل التقديس ص ٥٠، في المرتبة الثانية.
(٥) تهذيب الكمال ٢: ٢٣٥ من المطبوع.

وأمكن لقاؤه معه أو لقيه ولم يجالسه أو لم يسمع منه تكون روايته عنهم تدليساً. أما روايته عن سهم بن منجاب وهني بن نويرة وغيرهم فليست جرحاً له، كما قرر الحاكم نفسه ذلك في الجنس الثالث من المدلسين[1]. على أن سهم بن منجاب ثقة من رجال مسلم[2] وهني مقبول وهو من العباد كما ذكر الحافظ في التقريب[3].

أما وصفه بالإرسال فلا شك فيه. ولا جرح به أيضاً، ومراسيله أحسن من مراسيل الشعبي عند بعض الأئمة.

ثم إني نظرت مرة أخرى في نقل المزي في دخوله على عائشة وروايته عنها، فهذا تتحقق فيه صورة التدليس بلا ريب. وقد جعله الحافظ في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، وهو كما قال.

٢/٧٧ إسماعيل بن أبي خالد، الكوفي: ع.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة، ثبت[4]. وقال: وصفه النسائي بالتدليس[5].

قلت: وجدت للعجلي قولاً يقتضي تدليسه، قال: كان ثبتاً في الحديث، وربما أرسل الشيء عن الشعبي، وإذا وُقِفَ أخبر، وكان صاحب سنة، وكان حديثه نحو خمسمائة حديث، وكان لا يروي إلا عن ثقة[6]. انتهى. ومعلوم أنه سمع من الشعبي، فإذا أرسل عنه فذلك تدليس الإسناد بلا ريب. لكنه ـ كما قال العجلي ـ لا يروي إلا عن ثقة. وهو في هذا مثل

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ١٠٦.
(٢) تقريب التهذيب ص ٢٥٨.
(٣) المرجع السابق ص ٥٧٥.
(٤) التقريب ص ١٠٧.
(٥) تعريف أهل التقديس ص ٥١، وقول النسائي في الميزان ١: ٤٦٠.
(٦) التهذيب ١: ٢٩٢ ولم أجده في ثقاته.

سفيان بن عيينة، لذلك جعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، وهو كما قال إن شاء الله تعالى.

وقد ذكره في المدلسين العلائي ـ لقول النسائي فيه ـ[1] كما ذكره فيهم المقدسي[2]، والحلبي[3].

٧٨/٢ إسماعيل بن خليفة، أبو إسرائيل الملائي: ت. ق.

قال الحافظ: صدوق سيىء الحفظ، نُسِب إلى الغلو في التشيع[4].

وقال العلائي: متكلم فيه، وخرَّج الترمذي من طريقه عن الحكم عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى عن بلال حديث: لا تُثَوِّبن في شيء من الصلوات إلا في صلاة الفجر، ثم قال الترمذي: لم يسمع أبو إسرائيل هذا الحديث من الحكم، يقال: إنما رواه عن الحسن بن عمارة عن الحكم[5]. ولفظ الترمذي: حديث بلال لا نعرفه إلا من حديث أبي إسرائيل الملائي، وأبو إسرائيل لم يسمع هذا الحديث من الحكم بن عتيبة، قال: إنما رواه عن الحسن بن عمارة عن الحكم بن عتيبة، وأبو إسرائيل اسمه: إسماعيل بن أبي إسحاق، وليس هو بذاك القوي عند أهل الحديث[6].

قلت: وفي تحفة الأشراف قال: ز. رواه أبو الوليد الطيالسي عن أبي إسرائيل حدثنا (وفي نسخة حدثكم) الحكم عن ابن أبي ليلى. أو (الطيالسي عن) الحسن بن عمارة عن الحكم عن ابن أبي ليلى أن النبي ﷺ قال لبلال[7]. أي أن الحديث عند أبي إسرائيل عن الحكم أو عن

---

(١) جامع التحصيل ص ١٠٥.
(٢) قصيدته ص ٣٧.
(٣) التبيين ص ١٤.
(٤) التقريب ص ١٠٧ وفي التعريف: ضعفوه ص ١٣٨.
(٥) جامع التحصيل ص ١١٢، والتبيين ص ٦٣.
(٦) سنن الترمذي أبواب الصلاة، باب ما جاء في التثويب في الفجر ١: ٣٧٨ - ٣٧٩.
(٧) تحفة الأشراف ٢: ١١٠ - ١١١.

الحسن بن عمارة كما بيّن ذلك البخاري في تأريخه الكبير قال: إسماعيل بن أبي إسحاق، أبو إسرائيل الملائي الكوفي مولى سعد بن حذيفة عن الحكم وعطية، ضعفه أبو الوليد قال: سألته عن حديث ابن أبي ليلى عن بلال، أكان يروي عن الحكم في الأذان، فقال: سمعته من الحكم (والحسن بن عمارة) أو الحسن بن عمارة[١] وإذن فقد سمع هذا الحديث منهما أو من أحدهما، والذي يهمنا هنا هو سماعه لهذا الحديث من الحكم ـ سواء اضطرب في حديثه أم لم يضطرب ـ، وأنه لم يدلس فيه الحسن بن عمارة كما قال الترمذي وجزم بذلك فيما قدمنا عنه، ثم وجدت في المسند تصريحه بالتحديث قال: ثنا حسن بن الربيع وأبو أحمد قالا: ثنا أبو[٢] إسرائيل، قال أبو أحمد في حديثه: ثنا الحكم عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن بلال قال: أمرني رسول الله ﷺ أن لا أثوب في شيء من الصلاة إلا في صلاة الفجر...[٣]. وما دام قد ثبت سماعه لهذا الحديث من الحكم فلا يثبت عليه تدليس، وما جزم به الترمذي وتابعه عليه العلائي والحلبي[٤] وابن حجر[٥] وغيرهم من رَمْيهم له بالتدليس غير مستقيم، ولما كان كما قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق سيء الحفظ...، فإني أراه من أهل المرتبة الثانية. وليس من أهل الخامسة كما صنع الحافظ ابن حجر. والله أعلم.

٧٩/٢ أشعث بن عبدالملك الحمراني: خت. ٤.

قال الحافظ: ثقة فقيه[٦]. ووصفه بالتدليس لما رواه عنه معاذ بن

---

(١) التأريخ الكبير ١ ـ ١: ٣٤٦.

(٢) في المسند (ابن).

(٣) مسند أحمد ٦: ١٤.

(٤) التبيين ص ٦٣ حيث نقل كلام العلائي المتقدم.

(٥) تعريف أهل التقديس ص ١٣٨ حيث قال: ضعفوه، وأشار الترمذي إلى أنه كان يدلس.

(٦) التقريب ص ١١٣.

معاذ العنبري[1] قال: سمعت الأشعث يقول: كل شيء حدثتكم عن الحسن فقد سمعت منه إلا ثلاثة أحاديث: حديث زياد الأعلم عن الحسن عن أبي بكرة: أنه ركع قبل أن يصل إلى الصف. وحديث عثمان البتي عن الحسن عن علي في الخلاص. وحديث حمزة الضبي عن الحسن أن رجلاً قال: يا رسول الله متى تحرم علينا الميتة؟ قال: «إذا رويت من اللبن وجاءت مِيْرة أهلك»[2].

وما دام قد روى عن الحسن ثلاثة أحاديث لم يسمعها منه موهماً سماعه لها منه فهو مدلس، لكن تدليسه قليل ونادر، حيث لم يؤثر عنه غير ذلك. ولذا جعله الحافظ في المرتبة الثانية مع الثوري وطبقته. ولم يذكره في المدلسين أحد قبل الحافظ، ولو قيل: إن تدليسه نادر جداً حيث لم يدلس سوى ثلاثة أحاديث ويصلح أن يكون من المرتبة الأولى، لقلنا له: هذه الثلاثة هي ما اعترف به عن الحسن، أما غيره من شيوخه فلم يتعرض له. وأهل المرتبة الأولى أكثرهم لم يثبت عليه التدليس، وبعضهم إنما أُثر عنه تدلس حديث واحد أو نحوه. والله أعلم.

٢/٨٠ بشير بن المهاجر الغنوي: م. ٤.

قال الحافظ: صدوق، لين الحديث، رُمي بالإرجاء[3] وذكره ابن حبان في الثقات وقال: قد روى عن أنس ولم يره، دلس عنه... يخطىء كثيراً[4]. ووصفه بالتدليس ـ لقول ابن حبان ـ برهان الدين الحلبي[5]، وتابعه الحافظ ابن حجر[6].

---

(١) تعريف أهل التقديس ص٥٣.
(٢) الكامل لابن عدي ١: ٣٦١.
(٣) التقريب ص ١٢٥.
(٤) الثقات ٦: ٩٨.
(٥) التبيين ص ١٥.
(٦) تعريف أهل التقديس ص ٥٤.

قلت: أما رؤيته لأنس فقد أثبتها له المزي[1]، بينما نفاها ابن حبان، وإذا كان الحافظ وغيره قد اعتمد قول ابن حبان في وصفه بالتدليس لأنه روى عن أنس ولم يره، فإن هذا يخالف تعريف التدليس الذي قرّره، وهو أنه لا بد من السماع أو اللقاء، أو حتى الرؤية ولو لم يجلس إليه، وما دام لم ير أنس بن مالك فروايته عنه مرسلة لا مدلسة، أما إذا توسعنا في تعريف التدليس ليشمل المعاصرة مع إمكان اللقاء، أو رجحنا رؤيته لأنس ولو لم يسمع منه، فإنه يصح وصفه بالتدليس، وإذن فالأمر محتمل إذْ لم يترجح لي رؤيته له أو عدم رؤيته. وقد ذكره الحافظ في المرتبة الثانية، وهو كما قال إن شاء الله تعالى.

٢/٨١ جعفر بن إياس، أبو بشر بن أبي وحشية الواسطي: ع.

قال الحافظ: ثقة، من أثبت الناس في سعيد بن جبير، وضعّفه شعبة في حبيب بن سالم، وفي مجاهد[2].

وقال يحيى بن معين: طعن عليه شعبة في تفسيره عن مجاهد، قال: من صحيفة[3].

وقال يحيى بن سعيد: كان شعبة يُضَعِّف أحاديث أبي بشر عن حبيب بن سالم، وكان أيضاً يضعف حديثه عن مجاهد[4].

وقال البخاري: روى أبو بشر وقتادة والجعد ـ أبو عثمان ـ عن كتاب سليمان (اليشكري)، قلت: وكان سليمان جالس جابراً وكتب عنه صحيفة، وتوفي، وروى أبو الزبير وأبو سفيان والشعبي عن جابر وهم قد سمعوا من جابر، وأكثره من صحيفة[5].

---

(١) تهذيب الكمال ٤: ١٧٦، قال: رأى أنس بن مالك (المطبوع).
(٢) التقريب ص ١٣٩.
(٣) تهذيب الكمال (المطبوع) ٥: ٨.
(٤) المرجع السابق ٥: ٧.
(٥) التهذيب ٤: ٢١٤ ـ ٢١٥.

ومما تقدم نعلم أنه يروي عن مجاهد من صحيفة، وعن سليمان اليشكري من كتابه الذي وقع إليه، وإن لم يُعْلم له سماع منه، وهذا هو التدليس الذي ذكروه، ولم أجد أحداً وصفه به، لكن ما تقدم يقتضي وصفه بالتدليس، وأحسبه من أهل المرتبة الثانية. والله أعلم.

٢/٨٢ الحسن بن علي بن راشد الواسطي نزيل البصرة: د.

قال الحافظ: صدوق رمي بشيء من التدليس[١].

وقال عبدان: نظر عباس العنبري في جزء فيه عن الحسن بن علي بن راشد هذا فقال لي: يا بني إتقه[٢].

وقال الحافظ: واتهمه ابن عدي بسرقة الحديث، وذلك في ترجمة عمر بن إسماعيل بن مجالد، لكن في كلامه ما يقتضي أن الذنب في ذلك للراوي عنه الحسن بن علي العدوي[٣].

قلت: روى ابن عدي في ترجمة عمر بن إسماعيل بن مجالد الكوفي حديث: «أنا مدينة العلم وعلي بابها» وذكر جماعة ممن حدث به ثم قال: وحدثناه الحسن بن علي العدوي ـ ضعيف ـ عن الحسن بن علي بن راشد عن ابن معاوية، فقد شاركوا عمر بن إسماعيل بن مجالد، والحديث لأبي الصلت عن أبي معاوية وبه يعرف، وعندي أن هؤلاء كلهم سرقوا منه[٤].
وقول ابن عدي عن الحسن بن علي العدوي ضعيف ما يجعل تهمة السرقة تلزق به دون علي بن راشد هذا، حيث قال في ترجمته: لم أر بأحاديثه بأساً، إذا حدث عنه ثقة، ولم أسمع أحداً قال فيه شيئاً فنسبه إلى ضعف

---

(١) التقريب ص ١٦٢.
(٢) الكامل ٢: ٧٤٣.
(٣) التهذيب ٢: ٢٩٥.
(٤) الكامل ٥: ١٧٢٢.

غير عباس العنبري في حكاية عبدان عنه[1]، انتهى. وفي ذلك الحديث روى عنه ضعيف لا ثقة، وإذن فلا يثبت عليه التدليس وأحسبه من أهل المرتبة الثانية، حيث لم يذكره الحافظ في تعريف أهل التقديس مع أنه وصفه بالتدليس في التقريب. والله أعلم.

٢/٨٣ الحسن بن مسعود الدمشقي، أبو علي بن الوزير.

محدث مكثر، معدود من الحفاظ، قال ابن عساكر: فيه تسامح شديد، اشترى نسخةً غير مسموعة بالمعجم الكبير للطبراني، فكان يحدث مِنها، وهي غير منقولة من أصلِ سماعه، ولا عُورضت به، وكان يدلس عن شيوخه ما لم يسمعه منهم[2].

وذكره الحلبي في المدلسين لذلك[3]، والحافظ ابن حجر وجعله في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين[4]. وهو كما قال.

٢/٨٤ الحكم بن عتيبة، الكوفي: ع.

قال الحافظ: ثقة، ثبت، فقيه، إلا أنه ربما دلس[5]. وذكره العلائي في المدلسين، وقال: وصفه بالتدليس غير واحد[6].

وذكره في المدلسين قبله الذهبي[7]. ثم المقدسي[8] والحلبي[9].

---

(١) الكامل ٢: ٧٤٣.
(٢) ميزان الاعتدال ١: ٥٢٣.
(٣) التبيين ص ٢٢.
(٤) تعريف أهل التقديس ص ٥٨.
(٥) التقريب ص ١٧٥.
(٦) جامع التحصيل ص ١٠٦.
(٧) قصيدته ص ٤٧.
(٨) المرجع السابق ص ٣٧.
(٩) التبيين ص ٢٣.

والحافظ ابن حجر. وقال: وصفه النسائي بالتدليس، وحكاه السلمي عن الدارقطني[1].

قال ابن أبي حاتم: روى عن زيد بن أرقم. رآه في جنازة، ولا أعلم أنه سمع منه[2]. قلت: وهذا ألحقه الحافظ بتدليس الإسناد، وقال أحمد وغيره: لم يسمع الحكم حديث مقسم، كتاب إلا خمسة أحاديث، وعدّها يحيى القطان: حديث الوتر، والقنوت، وعزمة الطلاق، وجزاء الصيد، والرجل يأتي امرأته وهي حائض، رواه ابن أبي خيثمة في تأريخه عن علي بن المديني عن يحيى[3].

وقال البخاري: قال يحيى القطان: قال شعبة: الحكم عن مجاهد. كتاب، إلا ما قال سمعت[4].

وقال ابن حبان في الثقات: الحكم بن عتيبة بن النهاس، مولى امرأة من كندة، من بني عدي، كوفي... وكان يدلس[5].

وكلام النسائي فيه ذكره الذهبي في الميزان في ترجمة حجاج بن أرطأة. قال: قال النسائي: ذكر المدلسين وعد سبعة عشر مدلساً، منهم الحكم[6].

وقد جعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين وهو كما قال إن شاء الله تعالى.

---

(١) تعريف أهل التقديس ص ٥٨، والتقريب ص ١٧٥.
(٢) الجرح والتعديل ٣: ١٢٣.
(٣) التهذيب ٢: ٤٣٤.
(٤) التأريخ الكبير ٢ - ١: ٣٣٣.
(٥) الثقات ٤: ١٤٤.
(٦) الميزان ١: ٤٦٠.

٢/٨٥ حماد بن أسامة، أبو أسامة الكوفي: ع.

قال الحافظ: ثقة، ثبت، ربما دلس، وكان بآخرة يحدث من كتب غيره[١]، وذلك أنه دفن كتبه، ثم تتبع الأحاديث بَعْدُ من الناس[٢]. وقال وكيع: نهيت أبا أسامة أن يستعير الكتب وكان دفن كتبه[٣] وقال الأزدي: قال المعيطي: كان كثير التدليس، ثم بعد ذلك تركه[٤]، وقال ابن سعد: كان ثقة، مأموناً كثير الحديث، يدلس ويبين تدليسه[٥]. وحكى الأزدي عن سفيان بن وكيع قوله: كان أبو أسامة يتتبع كتب الرواة فيأخذها وينسخها، قال لي ابن نمير: إن المحسن لأبي أسامة يقول: إنه دفن كتبه، ثم تتبع الأحاديث بعد من الناس، قال سفيان بن وكيع: إني لأعجب كيف جاز حديث أبي أسامة، كان أمره بَيِّناً، وكان من أسرق الناس لحديث جبير[٦]، قال الذهبي بعد أن ساق بعض ما تقدم: أبو أسامة لم أورده (يعني في الميزان) لشيءٍ فيه، ولكن ليُعرف أن هذا القول باطل، قد روى عنه أحمد وعلي وابن معين وابن راهويه، وقال أحمد: ثقة من أعلم الناس بأمور الناس وأخبارهم بالكوفة، وما كان أرواه عن هشام، وما كان أثبته! لا يكاد يخطىء...[٧].

قلت: سفيان بن وكيع راوي ذلك الخبر عن حماد اتهمه بالكذب أبو زرعة وكان يتلقن ويحدث بأحاديث ليست من حديثه، وكان له وراق سوء

---

(١) التقريب ص ١٧٧.
(٢) التهذيب ٣: ٣.
(٣) المرجع السابق.
(٤) الميزان ١: ٥٨٨، وتعريف أهل التقديس ص ٥٩، وفيه قال القفطي، ولم أجد شيخاً قبل الأزدي اسمه المعيطي أو القفطي. فالله أعلم.
(٥) الطبقات ٦: ٣٩٥.
(٦) الميزان ١: ٥٨٨، وتهذيب التهذيب ٣: ٣.
(٧) الميزان ١: ٥٨٨.

أدخل عليه كثيراً مما ليس من حديثه، ونُصح فيه فلم ينتصح، فاستحق الترك، وهذا الذي ذكره سفيان بن وكيع عن حماد بن أسامة لا يقبل منه، بل هو المتهم بسرقة الحديث لا حماد، أما التدليس فهو قليل من حماد، ولولا أن ابن سعد وصفه به لما اقتنعت بما رواه الأزدي عن المعيطي، فإني لا أعرفه ولم أجد له ترجمة أو ذكراً، وليس القفطي فليس من محدث قبل الأزدي اسمه القفطي ـ فيما أعلم ـ كما أن الحافظ لم ينقل هذا في ترجمته من التهذيب، ثم إن ابن سعد ذكر أن حماد بن أسامة كان يبين تدليسه، وهو ثقة، ولولا قول المعيطي المتقدم لكان من أهل المرتبة الأولى لا الثانية، وأيضاً فَذِكْره في المدلسين من زيادات الحافظ ابن حجر على من سبقه، فلم يذكره العلائي والمقدسي والذهبي والحلبي في المدلسين.

٢/٨٦ حوشب بن عقيل، أبو دحية البصري: د. س. ق.

قال الحافظ: ثقة[١].

قال البخاري في ترجمة سعيد بن عبدالله بن جريج: وقال علي: سمعت عبدالرحمٰن حدثنا حوشب بن عقيل بكتاب عن سعيد بن عبدالله بن جرو (كذا ولعل الصواب جريج) وقال عبدالرحمٰن: ولا أعلمه إلا يقول «حدثنا» ثم قال بعد ذلك: هذا كتاب دفعه إليّ سعيد بن جرو[٢]. ورواها ابن عدي في ترجمة حوشب نفسه[٣].

قلت: وهذه صورة التدليس، وإن لم يذكره أحدٌ به، وأحسبه من أهل المرتبة الثانية. والله أعلم.

(١) التقريب ص ١٨٤.
(٢) التأريخ الكبير ١ ـ ٢ : ٤٨٧.
(٣) الكامل ٢ : ٨٥٤.

٢/٨٧ خالد بن معدان الكلاعي، الحمصي: ع.

قال الحافظ: ثقة، عابد، يرسل كثيراً[١]. وقال الذهبي: وهو أحد الأثبات غير أنه يدلس ويرسل[٢].

قلت: لعل وصفه بالتدليس لروايته عن عدد من الصحابة أدركهم ولم يسمع منهم، قال ابن أبي حاتم في المراسيل عن أبيه: لم يصح سماعه من عبادة بن الصامت، وأدرك أبا هريرة، ولم يُذكر سماع، وقال أحمد: لم يسمع من أبي الدرداء[٣]، وقال الإسماعيلي: بينه وبين المقدام بن معديكرب جبير بن نفير[٤]. قال الحافظ: وحديثه عن المقدام في صحيح البخاري[٤]. قلت: نعم، في كتاب البيوع، باب ما يستحب من الكيل، قال البخاري: حدثنا إبراهيم بن موسى، حدثنا الوليد عن ثور عن خالد بن معدان عن المقدام بن معد يكرب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «كيلوا طعامكم يُبارك لكم»[٥]، قال الحافظ في الفتح: وتابعه بحير بن سعد عن خالد بن معدان، وخالفهم أبو الربيع الزهراني عن ابن المبارك، فأدخل بين خالد والمقدام: جبير بن نفير، أخرجه الإسماعيلي، وروايته من المزيد في متصل الأسانيد، ووقع في رواية إسماعيل بن عياش عند الطبراني. وبقية عنده وعند ابن ماجه كلاهما عن بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن المقدام بن معد يكرب عن أبي أيوب الأنصاري، زاد فيه: أبا أيوب. وأشار الدارقطني إلى رجحان هذه الزيادة[٦].

قلت: وسماع خالد بن معدان من المقدام بن معد يكرب أثبته

---

(١) التقريب ص ١٩٠.
(٢) تذكرة الحفاظ ١: ٩٣ - ٩٤.
(٣) المراسيل ص ٥٢ - ٥٣.
(٤) التهذيب ٣: ١٢٠.
(٥) الصحيح - مع الفتح - ٤: ٣٤٥.
(٦) فتح الباري ٤: ٣٤٥ - ٣٤٦، وتصويب الأسماء من تحفة الأشراف للمزي.

البخاري في تأريخه الكبير، فقال: سمع أبا أمامة، وعمير بن الأسود، وجبير بن نفير، والمقدام، وعن كثير بن مرة. . .[١] وأخشى أن هذا سبب وصف الذهبي له بالتدليس، وإلا فلم يذكره به أحد قبله. وقد جعله الحافظ في المرتبة الثانية وهو كما قال إن شاء الله تعالى.

٢/٨٨ داود بن أبي هند القشيري، البصري: خت. م. ٤.

قال الحافظ: ثقة، متقن، كان يهم بأخرة[٢]. وقال: رأى أنس بن مالك[٣]، وقال الحاكم: لم يصح سماعه من أنس[٤]. وقال ابن حبان: روى عن أنس خمسة أحاديث لم يسمعها منه[٥].

قلت: وهذا هو التدليس، ولم أجد من وصفه به، وأحسبه من أصحاب المرتبة الثانية. والله أعلم.

٢/٨٩ سعيد بن عمرو بن شرحبيل الأنصاري، المدني: س.

قال الحافظ: ثقة[٦].

وقال ابن حبان: يروي الوجادات[٧].

وقال ابن حجر: روى عن أبيه عن جده، وعن جده وجادة[٨].

قلت: الرواية بالوجادة منهم من اعتبرها متصلة أو فيها شوب

---

(١) التأريخ الكبير ١ - ٢: ١٧٦.
(٢) التقريب ص ٢٠٠.
(٣) التهذيب ٣: ٢٠٤.
(٤) المرجع السابق.
(٥) الثقات ٦: ٢٧٨.
(٦) التقريب ص ٢٣٩.
(٧) الثقات ٨: ٢٦٠.
(٨) التهذيب ٤: ٦٩.

اتصال، ومنها من رآها منقطعة ووصف صاحبها بالتدليس. ولم أجد من ذكره في المدلسين، وأحسبه من أصحاب المرتبة الثانية. والله أعلم.

٢/٩٠ سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المدني: ع.

قال الحافظ: أحد العلماء الأثبات، الفقهاء الكبار، اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل، وقال ابن المديني: لا أعلم من التابعين أوسع علماً منه، مات بعد التسعين وقد ناهز الثمانين[١]. وقال الحافظ في إتحاف المهرة بعد أن أورد له حديثه في خطبة عمر من طريق الحاكم ونقل قول الحاكم: وسعيد قد سمع من عمر على الصحيح[٢]، قلت (الحافظ): لكنه لم يسمع منه هذه الخطبة لما خطبها، فإنه وُلد بعد أن وُلِّي عمر بسنتين[٣].

وقال أحمد: ومن مثل سعيد، ثقة من أهل الخير، قيل له: سعيد عن عمر حجة؟ قال: هو عندنا حجة، قد رأى عمر وسمع منه، وإذا لم يُقبل سعيد عن عمر فمن يُقبل؟[٤].

وقال سعيد عن نفسه: وُلِدْت لسنتين مضتا من خلافة عمر[٥].

وقال بعضهم: لا يصح سماعه من عمر إنما رآه رؤية، منهم أبو حاتم[٦]، لكن قال الحافظ ابن حجر: وقع لي حديث بإسناد صحيح لا مطعن فيه، فيه تصريح سعيد بسماعه من عمر، ثم ساقه بإسناده إليه قال:

---

(١) التقريب ص ٢٤١.
(٢) المستدرك ١: ١٢٦ ولفظه: فأما سماع سعيد عن عمر فمختلف فيه، وأكثر أئمتنا على أنه قد سمع منه.
(٣) إتحاف المهرة مخطوط ورقة ٢٠٥ ب.
(٤) التهذيب ٤: ٨٥.
(٥) المرجع السابق.
(٦) نفسه ٤: ٨٦ - ٨٧.

سمعت عمر بن الخطاب على هذا المنبر يقول: عسى أن يكون بعدي أقوام يُكذبون بالرجم. الحديث.

قلت: وما دام ثبت سماعه من عمر أو رؤيته له، ثم روى عنه ما لم يسمعه منه فذلك التدليس، ولم أجد أحداً ذكره في المدلسين، ولكثرة روايته عن عمر وغيره ممن لم يصح سماعه منهم، ولثقته وجلالته، فهو من أهل المرتبة الثانية. والله أعلم.

٢/٩١ سفيان بن سعيد الثوري: ع.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام، حجة، وكان ربما دلس[١].

قال ابن المبارك: حدث سفيان بحديث فجئتُهُ وهو يدلسه، فلما رآني استحيا وقال: نرويه عنك[٢].

وقال يحيى بن سعيد القطان: مالك عن سعيد بن المسيب أحب إلي من الثوري عن إبراهيم، لأنه لو كان شيخ الثوري فيه رمق لبرح به وصاح[٣]. وقال: لم أكن أهتم أن يقول سفيان لمن فوقه: سمعت فلاناً، ولكن كان يهمني أن يقول هو: حدثنا[٤]. وقال أيضاً: الثوري أمير المؤمنين في الحديث، وكان يدلس[٥].

وقال ابن مهدي: سألت سفيان عن حديث إبراهيم بن عقبة في الرضاع فقال: لم أسمعه، حدثني معمر عنه[٦].

---

(١) التقريب ص ٢٤٤.
(٢) التهذيب ٤ : ١١٥.
(٣) التمهيد ١ : ٣٤.
(٤) التأريخ الكبير ٢ ـ ٢ : ٩٣.
(٥) الكفاية ص ٣٦١.
(٦) معرفة علوم الحديث ص ١٠٤.

وقال ابن معين: لم يسمع سفيان الثوري من الحكم ولا من عدي بن ثابت[1]، ولا من شمر بن عطية[2].

وروى ابن معين عن الأشجعي قال: حججت فقدمت، وقد كنت سمعت من شِبل، فقال لي سفيان الثوري: جئني بكتاب شبل، فجئته به، فنظر فيه، ثم جعل يحدث به عن ابن أبي نجيح نفسه، قلت ليحيى: كان شبل يروي عن ابن أبي نجيح؟ قال: نعم، فجعل سفيان يحدث بها عن ابن أبي نجيح نفسه، فكنت ربما ذهبت أكتب إذا حدث سفيان، فيقول لي: هذا من ذيك، قال أبو الفضل: ووجه هذا عندي: أن سفيان قد سمع من ابن أبي نجيح، وإنما أخذ كتاب شبل يتذكر حديث ابن أبي نجيح، ولم يكن ليحدث عن ابن أبي نجيح إلا بشيء قد أتقن علمه[3].

وروى الخطيب عن قبيصة قال: ثنا سفيان الثوري يوماً حديثاً ترك فيه رجلاً، فقيل له: يا أبا عبدالله فيه رجل؟ قال: هذا أسهل الطريق[4].

وقال علي بن المديني: والناس يحتاجون في صحيح حديث سفيان إلى يحيى القطان، قال ابن عبدالبر: يعني: على أن سفيان كان يدلس، وأن القطان كان يوقفه على ما سمع وما لم يسمع[5].

وقال البخاري: ولا أعرف لسفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت، ولا عن سلمة بن كهيل، ولا عن منصور، وذكر مشايخ كثيرة فقال: لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليساً. ما أقل تدليسه[6].

---

(١) يحيى بن معين وتأريخه ٢ : ٢١١.
(٢) المرجع السابق ٢ : ٢١٢.
(٣) نفسه ٢ : ٢١١ - ٢١٢.
(٤) الكفاية ص ٣٦٤.
(٥) التمهيد ١ : ١٨.
(٦) المرجع السابق ١ : ٣٥.

وذكره النسائي في المدلسين[1]. والذهبي في الميزان وقال: الحجة، الثبت، متفق عليه، مع أنه كان يدلس عن الضعفاء، ولكن له نقد وذوق، ولا عبرة لقول من قال: يدلس ويكتب عن الكذابين[2]. وذكره في المدلسين العلائي[3]، والمقدسي[4]، كما ذكره الحلبي في التبيين[5].

قلت: روى العقيلي عن يحيى القطان قال: سألت سفيان عن حديث حماد عن إبراهيم في الرجل يتزوج المجوسية؟ فجعل لا يحدث به، وقال يحيى مرة أخرى: فمطلني به أياماً، ثم قال: إنما حدثني به جابر (الجعفي) عن حماد. ما ترجوا به؟[6].

قلت: وتدليسه كثير، وربما دلس عن الضعفاء، وقد أخرج له الأئمة واحتملوا تدليسه، وينبغي ألا يُشك فيما رواه عنه يحيى بن سعيد القطان ـ لما تقدم ـ حيث كان يوقفه على ما سمع وما لم يسمع، وكذلك شيوخه الذين سماهم البخاري: حبيب، وسلمة، ومنصور، فروايته عنهم لا تدليس فيها إن شاء الله، وقد جعله الحافظ في المرتبة الثانية لإمامته وقلة تدليسه، وتخريج حديثه في الصحيحين.

ثم وجدت للخطيب تصريحاً بأن الثوري يُسوي الحديث. فقال: وربما لم يُسقط المدلس اسم شيخه الذي حدثه، لكنه يُسقط ممن بعده في الإسناد رجلاً ضعيفاً في الرواية أو صغير السن، ويحسن الحديث بذلك، وكان سليمان الأعمش وسفيان الثوري وبقية يفعلون مثل هذا[7]. ثم روى

---

(١) الميزان ١ : ٤٦٠.
(٢) المرجع السابق ٢ : ١٦٩.
(٣) جامع التحصيل ص ١٠٦.
(٤) قصيدته ص ٣٧.
(٥) التبيين ص ٢٧.
(٦) الضعفاء الكبير ١ : ١٩٥.
(٧) الكفاية ص ٣٦٤.

الخطيب ما تقدم عن قبيصة في حذف سفيان لرجل من الإسناد. وقوله: هذا أسهل الطريق[1].

٢/٩٢ سفيان بن عيينة: ع.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة، حافظ، فقيه، إمام، حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات[2].

وقال أبو الفتح الأزدي: . . . فنحن نقبل تدليس ابن عيينة ونظرائه، لأنه يحيل على مليء ثقة، ولا نقبل من الأعمش تدليسه، لأنه يحيل على غير مليء، والأعمش إذا سألته عمن هذا؟ قال: عن موسى بن طريف، وعباية بن ربعي، وابن عيينة إذا وقفته قال: عن ابن جريج ومعمر ونظرائهما. . .[3].

وذكر برهان الدين الحلبي عن أبي بكر البزار نحو هذا[4].

وقال ابن عبدالبر: . . . قالوا: ويقبل تدليس ابن عيينة. لأنه إذا وُقِف أحال على ابن جريج ومعمر ونظرائهما، ثم روى بإسناده عن أحمد بن حنبل حدثنا سفيان بن عيينة يوماً عن زيد بن أسلم، عن علي بن الحسين قال: يُجزىء الجنب أن ينغمس في الماء، قلنا: من دون زيد بن أسلم؟ قال: معمر، قلنا: من دون معمر؟ قال: ذاك الصنعاني عبدالرزاق[5].

وروي عن ابن معين قال: كان ابن عيينة يدلس فيقول: عن الزهري فإذا قيل له: من دون الزهري؟ فيقول لهم: أليس لكم في الزهري مقنع؟

---

(١) الكفاية ص ٣٦٤.
(٢) التقريب ص ٢٤٥.
(٣) الكفاية ص ٣٦٢.
(٤) التبيين ص ٢٨.
(٥) التمهيد ١: ٣١.

فيقال: بلى، فإذا استُقصِي عليه يقول: معمر. اكتبوا لا بارك الله لكم[1].

وروى نحو هذه الخطيب عن علي بن خشرم قال: كنا عند سفيان بن عيينة في مجلسه. فقال: الزهري، فقيل له: حدثكم الزهري؟ فسكت، ثم قال: الزهري، فقيل له: سمعته من الزهري؟ فقال: لا، لم أسمعه من الزهري ولا ممن سمعه من الزهري: حدثني عبدالرزاق عن معمر عن الزهري[2].

وروي أيضاً عن إبراهيم بن بشار الرمادي قال: ثنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار، عن الحسن بن محمد بن علي قال: كان النبي ﷺ إذا جاءه مال لم يُبَيِّتْه، ولم يُقَيِّله، قال فقال له رجل: يا أبا محمد. سماع من عمرو بن دينار؟ قال: دعه لا تفسده. قال: يا أبا محمد سماع من عمرو بن دينار؟ قال: ويحك لا تفسده، ابن جريج عن عمرو بن دينار، قال: يا أبا محمد سماع من ابن جريج؟ قال: ويحك لم تفسده؟ الضحاك بن مخلد أبو عاصم عن ابن جريج، قال: يا أبا محمد سماع من أبي عاصم؟ قال: ويحك لم تفسده؟ حدثني علي بن المديني عن الضحاك بن مخلد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار، قال ابن عيينة: تلومونني على علي بن المديني، لَمَا أَتَعَلّم منه أكثر مما يتعلم مني[3].

وقال علي بن المديني: وربما كان سفيان بن عيينة إذا أراد أن يدلس يقول: عشرة عن زبيد منهم مالك بن مغول عن مرة عن عبدالله: إن الله قسم بينكم أخلاقكم[4].

وفي تأريخ ابن معين: حدثنا أبو أسامة عن جعفر الأحمر، عن

---

(١) التمهيد ١: ٣١.
(٢) الكفاية ص ٣٥٩، ونحوه في معرفة علوم الحديث ص ١٠٥.
(٣) الكفاية ص ٣٥٩ - ٣٦٠.
(٤) معرفة علوم الحديث ص ١٠٩.

إبراهيم بن محمد بن المنتشر، قلت ليحيى: قد رواه سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن محمد، قال يحيى: إنما دلسه سفيان عن أبي أسامة، فقلت ليحيى: أفلم يسمع سفيان من إبراهيم بن محمد بن المنتشر؟ فقال: بلى قد سمع منه، ولكن لم يسمع هذا سفيان بن عيينة من إبراهيم بن محمد بن المنتشر[1].

وقال ابن حبان: . . . اللهم إلا أن يكون المدلس يعلم أنه ما دلّس قط إلا عن ثقة، فإذا كان كذلك قُبلت روايته وإن لم يبين السماع، وهذا ليس في الدنيا إلا سفيان بن عيينة وحده، فإنه كان يدلس، ولا يدلس إلا عن ثقة متقن، ولا يكاد يوجد لسفيان بن عيينة خبر دلس فيه إلا وجد ذلك الخبر بعينه قد بيّن سماعه عن ثقة مثل نفسه. . .[2].

وقد ذكره في المدلسين العلائي[3]، والمقدسي[4]، وقبلهما الذهبي فقد قال في السير: وقد كان سفيان مشهوراً بالتدليس، عمد إلى أحاديث رُفعت إليه من حديث الزهري، فيحذف من حدثه ويدلسها، إلا أنه لا يدلس إلا عن ثقة عنده[5].

وذكره الحلبي في التبيين، لكنه ذكر اثنين «سفيان بن عيينة» هذا أحدهما والآخر: سفيان بن عيينة، سمع عمر وجابراً، يدلس، ليس بشيء، وهو مولى مسعر بن كدام من أسفل. انتهى لفظ العجلي في ثقاته، فإن صحت الكتابة، فقد ذكره تمييزاً، رأيته كذلك في الثقات التي رتبها شيخنا الحافظ نورالدين الهيثمي، وأثبت أنها صحيحة[6]. انتهى.

---

(١) يحيى بن معين وتأريخه ٢: ٢١٩ - ٢٢٠.

(٢) مقدمة صحيح ابن حبان ١: ١٥٠.

(٣) جامع التحصيل ص ١٠٦.

(٤) قصيدته ص ٣٧.

(٥) سير أعلام النبلاء ٨: ٣٦٥.

(٦) التبيين ص ٢٩.

وتعقبه الحافظ ابن حجر فقال: وليس كما ظن، فإن ابن عيينة مولى بني هلال، وقد ذكر الذهبي في «فوائد رحلته» أنه لما اجتمع بابن دقيق العيد سأله: من أبو محمد الهلالي؟ فقال: سفيان بن عيينة، فأعجبه استحضاره، وإنما نسب لمسعر، لأن مسعراً من بني هلال صليبة، ولعل العجلي إنما قال فيه: ليس بشيء لأمر آخر غير التدليس، لعله الاختلاط، ثم راجعت أصل الثقات للعجلي فوجدته قال ما نصه: سفيان بن عيينة. انتهى[1].

قلت: الذي في المطبوع من ترتيب ثقات العجلي هو كما قال البرهان الحلبي وبلفظه[2]. ولعله وهم من العجلي. والله أعلم.

٢/٩٣ سليمان بن داود الطيالسي، أبو داود: خت. م. ٤.

قال الحافظ: ثقة حافظ، غلط في أحاديث[3]، ووصفه بالتدليس الحلبي لقول يزيد بن زريع الآتي[4]، وتعليق الذهبي على ذلك بقوله: دلسهما عنه. فكان ماذا؟[5].

أما قول يزيد بن زريع فهو في الكامل، قال ابن عدي بعد أن ساق من طريق يزيد بن زريع عن شعبة حديثين: قال محمد بن المنهال: فحدثت بهذين الحديثين [أبا] داود فكتبهما، ثم حدث بهما عن شعبة، وقال ابن المنهال أيضاً ـ بعد أن ذكر حديثاً ـ فحدثت بهما أبا داود فقال: لم أسمع هذا عن شعبة، ثم سمعت أصحابنا يروونه عن أبي داود عن شعبة[6].

فهذا الكلام كما ترى لابن المنهال وليس ليزيد بن زريع، ثم وجدت

---

(١) تعريف أهل التقديس ص ٦٥.
(٢) تأريخ الثقات ص ١٩٥.
(٣) التقريب ص ٢٥٠.
(٤) التبيين ص ٣٠.
(٥) الميزان ٢ : ٢٠٤.
(٦) الكامل ٣: ١١٢٨، وأخشى أن يكون في المطبوع خطأ أو تقديم وتأخير.

له قولاً صريحاً قال (ابن المنهال): قلت لأبي داود صاحب الطيالسة يوماً: سمعت من ابن عون شيئاً؟ قال: لا، فتركته سنة، وكنت أتهمه بشيء قبل ذلك، حتى نسي ما قال، فلما كان سنة قلت له: يا أبا داود سمعت من ابن عون شيئاً؟ قال: نعم، قلت: كم؟ قال: عشرون حديثاً ونيف، قلت: عدها علي فعدها كلها، فإذا هي أحاديث يزيد (بن زريع) ما خلا واحداً لم أعرفه[1]. ثم قال ابن عدي: ... وما أدري لأي معنى قال فيه ابن المنهال ما قال...[2].

قلت: الرجل حافظ، وقد حدث من حفظه بأصفهان أحداً وأربعين ألف حديث ابتداء من غير أن يُسأل، ومن كان هذا حاله فلا يبعد أن ينسى أو أن يخطىء في أحاديث كما قال ابن عدي: يرفع أحاديث لا يرفعها غيره، ويوصل أحاديث يرسلها غيره، وإنما أتى ذلك من حفظه، وما ينجو من حفظه، وما أبو داود عندي وعند غيري إلا متيقظ ثبت[3].

فأما ما سأله عنه ابن المنهال من حديث ابن عون وأنه لم يسمع منه شيئاً، فلعله نسي ذلك، ثم وجده في كتبه، فلما سأله ثانياً عنه ذكر ما وجده في كتبه من سماعه عنه فأخبره به، وربما كان سؤال ابن المنهال له دافعاً له للبحث عن روايته وسماعه من ابن عون، فبحث حتى وجده، وكما نسي أبو داود أن ابن المنهال سأله قبل سنة عن حديث ابن عون فلا يبعد أنه نسي أنه سمع ابن عون قبل خمسين سنة، وهي عمر طويل دون شك ولا يمكن أن يأتي احتمال أن يكون لقي ابن عون بعد سؤال ابن المنهال له. لأن ابن عون وفاته سنة **١٥٠ هـ** ووفاة أبي داود سنة **٢٠٤ هـ**، وابن المنهال وفاته سنة **٢٣٧ هـ**.

أما روايته لحديثين عن شعبة مما أخذه عن ابن المنهال عن يزيد بن

---

(١) الكامل ٣: ١١٢٨.
(٢) المرجع السابق ٣: ١١٢٩.
(٣) نفسه ٣: ١١٢٧.

زريع، فهذه أيضاً يمكن أن نحملها على أنه سمع ذلك من شعبة، وهو من معروف بالرواية عنه، لكنه نسيه، ثم وجده في سماعه في كتبه، فحدث به، وربما كان واهماً في قوله: لم أسمع هذا من شعبة، أو أنه أراد: لا أذكر أني سمعت هذا من شعبة، فلما وجده في سماعاته حدّث به، هذا ما يُظن به، والرجل حافظ فكان يعتمد على حفظه كثيراً وكما جاز أن يخطىء في أحاديث في رفعها ووصلها فلا يبعد أن يخطىء في أحاديث أخرى ينسى أنه سمعها من شيخ معين ثم يجدها في مسموعاته عنه.

وقد ذكره الحافظ في المرتبة الثانية وهو كما قال إن شاء الله تعالى.

٢/٩٤ سليمان بن طرخان التيمي: ع.

قال الحافظ: ثقة عابد[١]، من صغار تابعي أهل البصرة، وكان فاضلاً[٢].

وقال يحيى بن معين: كان سليمان التيمي يدلس[٣]. ووصفه النسائي بالتدليس[٤]. وذكره العلائي في المدلسين[٥] وفي المرسلين[٦] وقال: روى سليمان التيمي عن الحسن أن ابن عباس عرف البصرة، قال يحيى بن سعيد: ليس يسمعه التيمي من الحسن، إنما رواه التيمي عن أبي بكر الهذلي. قلت (العلائي) وهو معروف من غير حديث التيمي، رواه شعبة عن قتادة عن الحسن، وسليمان التيمي عن عبيد مولى النبي ﷺ، قال ابن عبدالبر: لم يسمع منه بينهما رجل[٦].

---

(١) التقريب ص ٢٥٢.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ٦٦.
(٣) يحيى بن معين وتأريخه ٢: ٢٣٢.
(٤) الميزان ١: ٤٦٠.
(٥) جامع التحصيل ص ١٠٦.
(٦) المرجع السابق ص ١٨٨.

ووصفه بالتدليس ـ أيضاً ـ الذهبي[1]، فقال عنه في الميزان قيل: إنه كان يدلس عن الحسن وغيره ما لم يسمعه منه[1] وذكره المقدسي في المدلسين[2]، والحلبي في التبيين[3].

وذكر الحاكم عنه أنه قال: ذهبوا بصحيفة جابر إلى الحسن فرواها، وذهبوا بها إلى قتادة فرواها، وأتوني بها فلم أروها[4].

قلت: وهو وإن كان لم يقبلها ولم يروها عنه، فإن كلام يحيى بن معين والنسائي وغيرهما ممن تقدم كان في إثبات تدليسه، ولثقته وعدم إكثاره من التدليس جعله الحافظ في المرتبة الثانية وهو كما قال. والله أعلم.

٢/٩٥ سليمان بن موسى الأموي، الدمشقي: م. ٤.

قال الحافظ: صدوق، فقيه، في حديثه بعض لين، وخولط قبل موته بقليل[5].

وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار: وقد قيل إنه سمع جابراً، وليس ذاك بشيء، تلك كلها أخبار مدلسة[6].

قلت: قال ابن معين: عن جابر مرسل، وقال ابن حجر: أرسل عن جابر[7]. وإذن فروايته عن جابر مرسلة لا مدلسة. وأراه من أهل المرتبة الثانية. والله أعلم[8].

---

(١) الميزان ٢: ٢٠٦.
(٢) قصيدته ص ٣٧.
(٣) التبيين ص ٢٩.
(٤) معرفة علوم الحديث ص ١١٠.
(٥) التقريب ص ٢٥٥.
(٦) مشاهير علماء الأنصار ص ٢٨٤.
(٧) التهذيب ٤: ٢٢٦.
(٨) وهذا الراوي مما أفدته من زوائد القريوتي على من تقدم، انظر تعريف أهل التقديس بتحقيقه ـ الملحق ص ٦٢.

٢/٩٦ شريك بن عبدالله النخعي، الكوفي: خت. م. ٤.

قال الحافظ: صدوق، يخطىء كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً، فاضلاً، عابداً، شديداً على أهل البدع[١].

وصفه الدارقطني بالتدليس[٢]، وعبدالحق الإشبيلي في الأحكام، وقال: كان يدلس[٣]. وقال ابن القطان: كان مشهوراً بالتدليس[٤]. وذكره العلائي في المدلسين وقال: ليس تدليسه بالكثير[٥]، والمقدسي[٦]، والحلبي[٧]، وجعله الحافظ في المرتبة الثانية[٨].

ولم يذكروا له شيئاً مما دلّسه بل كان يتبرأ من التدليس[٩]، فكيف يكون مشهوراً به كما قال ابن القطان؟! بل لعله قليل التدليس، كما قال العلائي وأحسب سببه سوء حفظه وتغيره لا أنه تعمد ذلك، ولذا جعله الحافظ في المرتبة الثانية كما قدمنا. والله أعلم.

٢/٩٧ شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص: ٤.

قال الحافظ ابن حجر: صدوق، ثبت سماعه من جده[١٠]، وقال أيضاً: واختلفوا في سماعه من جده، فجزم بأنه سمع منه ابن المديني والبخاري، والدارقطني، وأحمد بن سعيد الدارمي، وأبو بكر النيسابوري، وقال أحمد بن حنبل: أراه سمع منه.

---

(١) التقريب ص ٢٦٦.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ٦٧.
(٣) المرجع السابق.
(٤) التهذيب ٤: ٣٣٧.
(٥) جامع التحصيل ص ١٠٧.
(٦) قصيدته ص ٣٧.
(٧) التبيين ص ٣٣.
(٨) تعريف أهل التقديس ص ٦٧.
(٩) المرجع السابق.
(١٠) التقريب ص ٢٦٧.

وجزم بأنه لم يسمع منه ابن معين، قال: إنه وجد كتاب عبدالله بن عمرو فحدث منه، وقال ابن حبان: من قال إنه سمع من جده فليس ذاك بصحيح، قلت: (الحافظ) وقد صرح بسماعه من جده في أحاديث قليلة، فإن كان الجميع صحيفة وجدت صورة التدليس[1].

وقال الذهبي: ... لأن شعيباً ثبت سماعه من عبدالله، وهو الذي رباه، حتى قيل إن محمداً مات في حياة أبيه عبدالله، فكفل شعيباً جده عبدالله[2]. ولم يصفه بالتدليس أحد قبل الحافظ ـ فيما علمت ـ وذكره في المرتبة الثانية[3]. ولعله كما قال. والله أعلم.

٢/٩٨ عامر بن شراحيل الشعبي: ع.

قال الحافظ: ثقة مشهور، فقيه فاضل، قال مكحول: ما رأيت أفقه منه[4].

قال أبو حاتم: جالس (سليمان بن قيس اليشكري) جابراً، وكتب عنه صحيفة، وتوفي، وروى أبو الزبير وأبو سفيان والشعبي عن جابر، وهم قد سمعوا من جابر، وأكثره من الصحيفة[5].

وقال الدارقطني: لم يسمع الشعبي من علي إلا حرفاً واحداً ما سمع غيره، قال الحافظ: كأنه عنى ما أخرجه البخاري في الرجم عنه عن علي حين رجم المرأة قال: رجمتها بسنة رسول الله ﷺ[6]. وقال الدارقطني أيضاً: لم يسمع من ابن مسعود وإنما رآه رؤية[7].

---

(١) تعريف أهل التقديس ص ٦٨.
(٢) الميزان ٣: ٢٦٦.
(٣) تعريف أهل التقديس ص ٦٨.
(٤) التقريب ص ٢٨٧.
(٥) التهذيب ٤: ٢١٥.
(٦) المرجع السابق ٥: ٦٨.
(٧) نفسه.

قلت: ذكر المزي في تحفة الأشراف أنه روى عن جابر سبعة عشر حديثاً[1]، وروى عن علي أربعة أحاديث[2]، وعن عبدالله بن مسعود حديثين[3]، فإذا كان لم يسمع من علي إلا حديثاً واحداً ثم روى عنه أربعة، ولم يسمع من ابن مسعود شيئاً إنما رآه رؤية ثم روى عنه حديثين، فهذان دليلان يؤكدان وقوعه في التدليس، ثم إن ما قدمناه من روايته عن جابر من صحيفة سليمان اليشكري يؤكد ذلك أيضاً، وقد ذكر ابن أبي حاتم في المراسيل والحافظ في التهذيب جماعة روى عنهم ممن أدركهم ولم يسمع منهم، ولم أجد أحداً وصفه بالتدليس، لكن ما تقدم يقتضي وصفه به لكنه لإمامته من أهل المرتبة الثانية. والله أعلم.

٢/٩٩ عبدالجبار بن وائل بن حُجْر: م. ٤.

قال الحافظ: ثقة، لكنه أرسل عن أبيه[4].

وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار: مات أبوه وائل وأمه حامل به، كُلُّ ما روى عن أبيه مدلَّس، وإن كان لا يصغر عن صحبة الصحابة[5].

قلت: أكثر الأئمة على أنه لم يسمع من أبيه ولم يدركه قاله ابن معين والبخاري وابن حبان وجماعة آخرون. وضعف هذا القول المزي وقال: فإنه قد صح أنه قال: كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي، ولو مات أبوه وهو حَمْلٌ لم يقل هذا القول. انتهى. قال الحافظ ابن حجر: نص أبو بكر

---

(١) تحفة الأشراف ٢: ٢٠٣.
(٢) المرجع السابق ٧: ٣٩١.
(٣) نفسه ٧: ٦٣.
(٤) التقريب ص ٣٣٢.
(٥) مشاهير علماء الأمصار ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

البزار على أن القائل كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي هو علقمة بن وائل لا أخوه عبدالجبار. . .[1].

وأراه من أهل المرتبة الثانية من مراتب التدليس. والله أعلم.

٢/١٠٠ عبدالرحمٰن بن عمرو الأوزاعي الشامي: ع.

قال الحافظ: الفقيه، ثقة، جليل[2].

قال ابن حبان: قال الأوزاعي: قدمت البصرة بعد موت الحسن بنحو من أربعين يوماً، ودخلت على محمد بن سيرين فاشترط علينا أن لا نجلس، فسلمنا عليه قياماً[3]. وقال ابن حبان أيضاً: وقد روى عن ابن سيرين نسخة رواها عنه بشر بن بكر التنيسي، ولم يسمع الأوزاعي من ابن سيرين شيئاً، ثم ساق بإسناده قصة الأوزاعي المتقدمة[4].

قلت: وهذه صورة التدليس، التي قدمناها.

وقال عمر بن عبدالواحد عن الأوزاعي: دفع إلي يحيى بن أبي كثير صحيفة. فقال: اروها عني، ودفع إليه الزهري صحيفة وقال اروها عني.

قال ابن معين: الأوزاعي في الزهري ليس بذاك، وقال يعقوب بن شيبة: والأوزاعي ثقة ثبت، وفي روايته عن الزهري خاصة شيء[5].

ومن كل ما تقدم يثبت وصفه بالتدليس، ولم أجد أحداً ذكره في المدلسين، لكنه لإمامته من أهل المرتبة الثانية. والله أعلم.

---

(١) التهذيب ٦: ١٠٥.
وانظر تعريف أهل التقديس بتحقيق القريوتي الملحق ص٦٣ فمنه أفدت هذا الراوي.

(٢) التقريب ص٣٤٧.

(٣) الثقات ٧: ٦٣.

(٤) المرجع السابق.

(٥) التهذيب ٦: ٢٤٠ - ٢٤١.

٢/١٠١ عطاء بن أبي مسلم الخراساني: م. ٤.

قال الحافظ: صدوق يهم كثيراً، ويرسل ويدلس[١].

قلت: كذا قال الحافظ «يدلس» ولم أجد في ترجمته ما يدل على تدليسه، أما إرساله فكثير، قال الدارقطني: ثقة في نفسه إلا أنه لم يلق ابن عباس، وقال أبو داود: لم يدرك ابن عباس ولم يره[٢].

وروى ابن عدي أن القاسم قال لسعيد بن المسيب: إن عطاء الخراساني حدثني عنك أن رسول الله ﷺ أمر الذي وقع على امرأته في رمضان بكفارة الظهارة، فقال: كذب، ما حدثته، بلغني أن النبي ﷺ قال له: «تصدق، تصدق»[٣].

هذا ما وجدته في ترجمته مما يمكن اعتباره تدليساً، أما روايته عن ابن عباس فقد ذكر أحمد أنه ولد سنة خمسين، وهذا ما يجعلنا نقول: إنه أدركه، وحينئذ فروايته عند الأكثر مرسلة، وبعضهم يعتبرها مدلسة، والحافظ في هذا مع الأكثرين كما قدمنا عنه حيث يشترط اللقاء والسماع أو الرؤية على أقل تقدير، ثم إن الحافظ وصفه بالتدليس هنا ولم يذكره في تعريف أهل التقديس.

وعلى هذا فهو في نظري من المرتبة الأولى أو الثانية حيث لم يثبت عنه التدليس، أو هو نادر عنه.

أما قصته مع ابن المسيب فلا تقتضي تدليسه بل فحش خطئه. والله أعلم.

---

(١) التقريب ص ٣٩٢.
(٢) التهذيب ٧: ٢١٣.
(٣) الكامل ٥: ١٩٩٦، والتهذيب ٧: ٢١٤ - ٢١٥.

٢/١٠٢ عطاء بن يعقوب [الكيخاراني] مولى ابن سِباع: م.

قال الحافظ في التقريب: ثقة، وقد قيل إن له رؤية[١]، وقال في التهذيب: عطاء بن يعقوب المدني، مولى ابن سباع، والصحيح أنه ليس بالكيخاراني، ثم ذكر عن الليث بن سعد قال: كان عطاء مولى ابن سباع لا يرفع رأسه إلى السماء، وكان النبي ﷺ مسح برأسه، قال: وأورده أبو موسى في ذيل الصحابة...[٢].

وقال البخاري: عطاء بن يعقوب مولى ابن سباع الكيخاراني[٣]، وكذا قال أبو حاتم[٤].

وفرق الخطيب في الموضح بينهما فجعلهما اثنين. أحدهما عطاء بن نافع الكيخاراني، وعطاء بن يعقوب مولى بني سباع[٥]. والله أعلم بالصواب من ذلك.

وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار: روايته عن الصحابة كلها مدلسة[٦].

قلت: أراه في المرتبة الثانية، وأخشى أن ابن حبان ممن يتوسع في التدليس فيدخل فيه بعض صور الإرسال، فقد وصف كثيراً من الرواة بالتدليس مع أن أهل العلم قالوا عنهم مرسل. والله أعلم.

---

(١) التقريب ص ٣٩٢.
(٢) التهذيب ٧: ٢١٩.
(٣) التأريخ الكبير ٢ ـ ٣: ٤٦٧ ـ ٤٦٨.
(٤) الجرح ٦: ٣٣٨.
(٥) الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١: ١٤٨ ـ ١٥٢.
(٦) مشاهير علماء الأمصار ص ٣٠٥. وهذا الراوي مما أفدته من استدراك القريوتي، انظر تعريف أهل التقديس بتحقيقه ص ٦٤.

٢/١٠٣ محمد بن خازم أبو معاوية الضرير: ع.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يَهِم في حديث غيره، وقد رُمي بالإرجاء[1].

وقال العلائي: قال أحمد بن أبي طاهر: كان يدلس[2]. وذكره لذلك في المدلسين المقدسي[3]. والحلبي[4]. وكذا ذكره الحافظ ابن حجر في المدلسين لأن الدارقطني وصفه بالتدليس.

قلت: قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، يدلس. وكان مرجئاً[5].

وقال يعقوب بن شيبة: كان من الثقات، وربما دلس، وكان يَرى الإرجاء[6].

وقال ابن عمار: سمعته يقول: كل حديث قلت فيه: حدثنا، فهو ما حفظته من في المحدث، وكل حديث قلت: وذكر فلان، فهو مما قُرىء من كتاب[7].

وقد جعله الحافظ في المرتبة الثانية، وهو كما قال إن شاء الله تعالى.

٢/١٠٤ مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المخزومي المكي: ع.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة، إمام في التفسير، وفي العلم[8].

---

(١) التقريب ص ٤٧٥.
(٢) جامع التحصيل ص ١٠٩.
(٣) قصيدته ص ٣٨.
(٤) التبيين ص ٥٠.
(٥) الطبقات ٦: ٣٩٢.
(٦) التهذيب ٩: ١٣٩.
(٧) المرجع السابق.
(٨) التقريب ص ٥٢٠.

وفي المراسيل لابن أبي حاتم: حديث الحسن: خطبنا ابن عباس بالبصرة، إنما هو كقول ثابت: قدم علينا عمران بن حصين، ومثل قول مجاهد: قدم علينا علي... [1] وقال أبو حاتم: مجاهد أدرك علياً، لا يُذكر رؤية ولا سماع[2].

قلت: هذا من تدليس الصيغ وقد وقع فيه جماعة منهم الحسن البصري، وثابت البناني، والنَّزَّال بن سبرة وغيرهم.

ثم إني وجدت له أشياء يصرح فيها بالسماع ممن لم يسمع منهم ولم يرهم. ولا أدري أهذا منه ويكون قد دلّس الصيغة، أم من الرواة عنه. قال يحيى بن سعيد في حديث موسى الجهني عن مجاهد أُخرجت إلينا عائشة، أو حدثتني عائشة، قال يحيى بن سعيد: فحدثت به شعبة فأنكره. يعني فأنكر أن يكون مجاهد سمع من عائشة، وقال يحيى بن معين: لم يسمع مجاهد من عائشة، وقيل ليحيى بن معين: يُروى عن مجاهد أن قال: خرج إلينا علي رضي الله عنه، فقال: ليس بشيء. وروى الحسن بن دينار عند شعبة حديثاً قال فيه: حدثنا حميد بن هلال عن مجاهد قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول... فجعل شعبة يقول: مجاهد!! سمع عمر!؟.

وقال أبو حاتم: مجاهد لم يدرك سعداً إنما يروى عن مصعب بن سعد عن سعد، وقال أيضاً: بين مجاهد وبين معاوية: رجل، ليس بمتصل، وذكروا جماعة من الصحابة روايته عنهم مرسلة[3].

ومن كل ما تقدم لا يبعد أن يكون مجاهد ممن يدلس الصِّيَغ، لكن بعض الصيغ يصعب فيها التأويل مثل قوله: سمعت عمر بن الخطاب، وقوله: حدثتني عائشة، أما قوله: أُخرجت إلينا، أو قدم علينا، فتأويلها على

---

(١) المراسيل ص ٣٣ في ترجمة الحسن البصري.
(٢) المرجع السابق ص ٢٠٦.
(٣) نفسه ص ٢٠٣ - ٢٠٦.

أن مراده أهل بلده ممكن، ولكثرة ما روي عنه فإني أراه من المرتبة الثانية، فقد احتمله الأئمة وأخرجوا له في الصحيح. والله أعلم.

٢/١٠٥ مقاتل بن حيان النَّبطي، أبو بسطام البلخي: م. ٤.

قال الحافظ: صدوق، فاضل، أخطأ الأزدي في زعمه أن وكيعاً كذَّبه، وإنما كذَّب الذي بعده (يعني مقاتل بن سليمان الأزدي الخراساني، البَلْخي)[١].

قال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار: لا يصح له عن صحابي لُقي، إنما تلك أخبار مدلّسة[٢].

ولقول ابن حبان ذكره شيخنا المحدث الشيخ حماد الأنصاري في إتحاف ذوي الرسوخ[٣]. ومنه نقلت وأفدت، وقد راجعت ترجمته فلم أر ما يدل على تدليسه، وذكر المزي والحافظ أنه يروي عن عمته عمرة وسعيد بن المسيب وأبي بردة بن أبي موسى[٤]. وهؤلاء من التابعين لا من الصحابة. فأين تدليسه عن الصحابة!؟.

وأراه من أهل المرتبة الثانية. والله أعلم.

٢/١٠٦ يحيى بن أبي كثير اليمامي، أبو نصر: ع.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة، ثبت، لكنه يدلس ويرسل[٥]. وقال: حافظ مشهور، كثير الإرسال، ويقال: لم يصح له سماع من صحابي، ووصفه النسائي بالتدليس[٦].

---

(١) التقريب ص ٥٤٤ ـ ٥٤٥.
(٢) مشاهير علماء الأمصار ص ٣٠٩.
(٣) إتحاف ذوي الرسوخ ص ٤٩.
(٤) التهذيب ١٠: ٢٧٨.
(٥) التقريب ص ٥٩٦.
(٦) تعريف أهل التقديس ص ٧٦ وكلام النسائي في الميزان ١: ٤٦٠.

وقال العقيلي: كان يُذكر بالتدليس[1].

وقال ابن حبان: كان يدلس. فكلما روى عن أنس فقد دلّس عنه، ولم يسمع من أنس، ولا من صحابي شيئاً...[2].

وقيل لأحمد: يحيى سمع من أنس؟ قال: قد رآه ـ قال: رأيت أنساً ـ فلا أدري سمع منه أم لا، فقيل له: سمع من أبي قلابة؟ فقال: ما أدري أي شيء يدفع، قلت: زعموا أن كتب أبي قلابة وقعت إليه؟ قال: لا[3].

وقال أبو حاتم: يحيى إمام لا يُحدث إلا عن ثقة، وروى عن أنس مرسلاً، وقد رأى أنساً يصلي في المسجد الحرام رؤية، ولم يسمع منه[4]. وقال أيضاً: لم يُدرك أحداً من الصحابة إلا أنساً فإنه رآه رؤية ولم يسمع منه[5].

وقال حسين المعلم: قال لي يحيى بن أبي كثير: كل شيء عن أبي سلام إنما هو كتاب، قال: وقلنا ليحيى بن أبي كثير: هذه المرسلات عمن هي؟ قال: أترى رجلاً أخذ مداداً وصحيفة يكتب على رسول الله ﷺ الكذب؟! قال: فقلت له: فإذا جاء مثل هذا فأخبرنا، قال: إذا قلت «بلغني» فإنه من كتاب[6] وقال حسين المعلم أيضاً: لما قدم علينا يحيى بن أبي كثير فوجَّه إلى مطر: أن أحمل الدواة والقرطاس وتعال، قال: فأتيته. فأخرج إلينا «صحيفة أبي سلام» فقلنا له: سمعت من أبي سلام؟ قال: لا، قلت: فمن رجل سمعه من أبي سلام؟ قال: لا[7]، وقال حسين المعلم

---

(١) الضعفاء الكبير ٤ : ٤٢٣.
(٢) الثقات ٧ : ٥٩٢.
(٣) التهذيب ١١ : ٢٦٩ ـ ٢٧٠، والمراسيل ص ٢٤٠.
(٤) المرجع السابق.
(٥) المراسيل ص ٢٤٤.
(٦) التهذيب ١١ : ٢٦٩.
(٧) المراسيل ص ٢٤٠.

أيضاً: قلنا ليحيى بن أبي كثير: إنك تحدث عن قوم لم تلقهم ولم تسمع منهم، قال: ترون الكتاب وقع في القرطاس والدواة فكتب فيه الكذب، فقلت: لا تفعل[1].

وقال ابن المبارك عن همام: كنا نحدث يحيى بن أبي كثير بالغداة، فإذا كان بالعشي قلبه علينا[2]. وفي لفظ: فيروح بالعشي فيحدثناه.

وقال يحيى بن معين: سمع من عروة، وقال أبو زرعة: لم يسمع منه، وقال أبو حاتم: ما أراه سمع من عروة بن الزبير، لأنه يُدخل بينه وبينه رجل أو رجلان، ولا يُذكر سماع، ولا رؤية، ولا سؤاله عن مسألة[3].

وقال يحيى بن معين: لم يسمع من زيد بن سلام شيئاً، وقال أبو حاتم: قد سمع منه. ثم روى أبو حاتم عن ابن سلام قال: قال يحيى بن أبي كثير: قد كان أبوك يجيئنا فنسمع منه[4].

وذكروا جماعة لم يسمع منهم يحيى بن أبي كثير، منهم: عبدالرحمٰن الأعرج، والسائب بن يزيد، وأبو بكر بن عبدالرحمٰن بن الحارث بن هشام، ونوف البكالي[5].

وقيل لأبي زرعة: يحيى بن أبي كثير عن أنس: أفطر عندكم الصائمون؟ قال: هو متصل؟ قال: رواه خالد بن الحارث نا هشام عن يحيى قال: بلغني عن أنس، وقد رأى يحيى أنساً ولم يسمع منه[6].

---

(١) الضعفاء الكبير ٤: ٤٢٤.
(٢) التهذيب ١١: ٢٦٩.
(٣) المراسيل ص ٢٤٠ ـ ٢٤٤، والتهذيب ١١: ٢٦٩ ـ ٢٧٠.
(٤) انظر المرجعين السابقين.
(٥) نفسه.
(٦) المراسيل ص ٢٤٣.

وذكره في المدلسين الذهبي[1]، والعلائي وقال: معروف بالتدليس، وذكره النسائي وغيره[2]، وذكره فيهم المقدسي[3]، والحلبي[4]. وابن حجر وجعله في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين[5] وهو كما قال، وكذا السيوطي ذكره في المدلسين[6].

٢/١٠٧ يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي الكوفي: م. ٤.

قال الحافظ ابن حجر: صدوق يهم قليلاً[7]. وقال أيضاً: حافظ مشهور كوفي. يقال: إنه روى عن الشعبي حديثاً. وهو حديثه عن الحارث عن علي رضي الله عنه حديث: «أبو بكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة». فأسقط الحارث[8].

وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه عن يحيى بن سعيد: كان يونس يقول: ثنا أبو إسحاق سمعت عدي بن حاتم. حديث: «اتقوا النار ولو بشق تمرة». وقال يحيى بن سعيد: وحدثنا سفيان وشعبة عن أبي إسحاق عن عبدالله بن معْقِل عن عدي بن حاتم بهذا[9].

وقال سلم بن قتيبة: قدمت من الكوفة فقال لي شعبة: من لقيت؟ قلت: فلان وفلان ويونس بن أبي إسحاق، قال: ما حدثك؟ فأخبرته،

---

(١) قصيدته ص ٣٥.
(٢) جامع التحصيل ص ١١١.
(٣) قصيدته ص ٣٧.
(٤) التبيين ص ٦١.
(٥) تعريف أهل التقديس ص ٧٦.
(٦) أسماء المدلسين ص ١٠٥.
(٧) التقريب ص ٦١٣.
(٨) تعريف أهل التقديس ص ٧٩.
(٩) التهذيب ١١: ٤٣٣.

وقلت: قال: ثنا بكر بن ماعز. فسكت ساعة. ثم قال: فلم يقل لك ثنا عبدالله بن مسعود![1].

قلت: وهذان الخبران يؤكدان ما ذكر عنه الحافظ ابن حجر، ففي الأول حذف شيخ أبيه عبدالله بن معْقِل وصرح بـالتحديث بين أبيـه وبين عبدالله بن معْقِل شيخه، وفي الخبر الثاني عن شعبة ما يشعر بأنه كان يكثر من قول حدثنا ـ ولو عن غير شيوخه الذين سمع منهم، وقد جعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين. وهو كما قال إن شاء الله تعالى.

٢/١٠٨ يونس بن عبيد البصري: ع.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة، ثبت، فاضل، ورع[٢].

وصفه النسائي بالتدليس[٣]. وكذا ذكره السلمي عن الدارقطني[٤].

وقال يزيد بن زريع: ما منعني أن أحمل عن يونس أكثر مما حملت عنـه إلا أني لم أكتب عنه إلا مـا قال: سمعت، أو سـألت، أو حدثنـا الحسن[٥].

وقال البخاري: سمع الحسن[٦]. وقال: ما أراه سمع من نافع. ولا أعرف ليونـس عن عطاء بن أبي رباح سماعاً[٧].

---

(١) التهذيب ١١: ٤٣٣ ـ ٤٣٤.
(٢) التقريب ص ٦١٣.
(٣) الميزان ١: ٤٦٠، وتعريف أهل التقديس ص ٧٧.
(٤) تعريف أهل التقديس ص ٧٧.
(٥) التهذيب ١١: ٤٤٥.
(٦) التأريخ الكبير ٢ ـ ٤: ٤٠٢.
(٧) التهذيب ١١: ٤٤٥.

وقال أحمد: يونس لم يسمع من نافع شيئاً، إنما سمع ابن نافع عن أبيه.

وقال أبو حاتم: بينه وبين نافع رجل وقال: لم يسمع من نافع شيئاً وكذلك قال يحيى بن معين: لم يسمع من نافع شيئاً.

وقال أبو زرعة: أَتَوَهَّم أن في حديثه شيئاً يدل على أنه سمع منه[1].

وذكره الذهبي في المدلسين[2]، والعلائي[3]، والمقدسي[4]، والحافظ ابن حجر، وجعله في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين[5]. وكذا السيوطي[6].

---

(1) المراسيل ص ٢٤٩.
(2) قصيدته ص ٥٥.
(3) جامع التحصيل ص ١١٢.
(4) قصيدته ص ٣٧.
(5) تعريف أهل التقديس ص ٧٧.
(6) أسماء المدلسين ص ١٠٥.

المرتبة الثالثة

من مراتب المدلسين

٣/١٠٩ إسماعيل بن عيَّاش العنسي أبو عتبة الحمصي: ي. ٤.

قال الحافظ: صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلِّط في غيرهم[١].

وقال أيضاً: عالم أهل الشام في عصره، مُختلَف في توثيقه وحديثه عن الشاميين مقبول عند الأكثر، وأشار ابن معين ثم ابن حبان في الثقات إلى أنه كان يدلس[٢].

قلت: وقول يحيى فيما رواه عنه محمد بن عثمان بن أبي شيبة: ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع فخلّط في حفظه عنهم[٣].

وقال ابن حبان: كان إسماعيل من الحفاظ المتقنين في حديثهم، فلما كبر تغير حفظه، فما حفظ في صباه وحداثته أتى به على جهته، وما حفظ على الكبر من حديث الغرباء خلط فيه، وأدخل الإسناد في الإسناد، وألزق المتن بالمتن وهو لا يعلم، فمن كان هذا نعته حتى صار الخطأ في حديثه يكثر خرج عن حد الاحتجاج به[٤].

---

(١) التقريب ص ١٠٩.

(٢) تعريف أهل التقديس ص ٨٢.

(٣) التهذيب ١: ٣٢٥.

(٤) المرجع السابق ١: ٣٢٦، ولم أجد ترجمته في الثقات.

ومراد الحافظ بإشارة ابن معين وابن حبان ـ والله أعلم ـ أنه يروي عن غير أهل الشام ما لم يسمعه منهم على سبيل التخليط، ولما كان قد سمع من أهل الحجاز والعراق في آخر حياته، وضاعت كتبه أو تغير حفظه فإنه ربما روى عنهم ما ليس من حديثهم، وهذا هو التدليس، وعلى هذا يمكن أن نصف كل من اختلط من الرواة بالتدليس، لأنه ربما روى عمن سمع منه أو لقيه ما لم يسمعه منه، وقد قال فيه ابن عدي: ومن حديث العراقيين إذا رواه ابن عياش عنهم فلا يخلو من غلط يغلط فيه، إما أن يكون حديث برأسه، أو مرسلاً يوصله، أو موقوفاً يرفعه...[1] وإذن فيمكن أن يروي عن العراقيين حديثاً كاملاً ليس عندهم، وهذا من التدليس الذي تقدم تعريفه، ولم يَذكر ابنَ عياش في المدلسين غير الحافظ، كما لم يذكره ابن الكيال في المختلطين وهو مما يُستدرك عليه.

وقد ذكره الحافظ في المرتبة الثالثة وهو كما قال إن شاء الله تعالى.

٣/١١٠ حبيب بن أبي ثابت الكوفي: ع.

قال الحافظ: ثقة فقيه جليل، كان كثير الإرسال والتدليس[2].

ووصفه بالتدليس ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وغيرهم، روى أبو بكر بن عياش عن الأعمش قال: قال لي حبيب بن أبي ثابت: لو أن رجلاً حدثني عنك ما باليت أن أرويه عنك[3]. قال الحافظ: يعني وأَسقطتُهُ من الوسط[4]. وقال أبو جعفر النحاس: كان يقول: إذا حدثني رجل عنك

(١) الكامل ١: ٢٩٦.
(٢) التقريب ص ١٥٠.
(٣) التبيين ص ١٩ ـ ٢٠، وتعريف أهل التقديس ص ٨٤.
(٤) تعريف أهل التقديس ص ٨٤.

بحديث ثم حدثت به عنك كنت صادقاً[1]. وذكره في المدلسين الذهبي[2] والعلائي[3] والمقدسي[4] والحلبي[5] وابن حجر[6].

وقال ابن خزيمة: إن حبيب بن أبي ثابت أيضاً مدلس. لم يُعلم أنه سمعه من عطاء[7].

وقال ابن حبان في الثقات: كان مدلساً[8].

وقد نص كثير من الأئمة على عدم سماعه من عروة بن الزبير، إما مطلقاً، وإما لحديثين رواهما عنه أحدهما في الحائض تصلي وإن قطر الدم على الحصير والآخر في القبلة للصائم، حيث قال البخاري: لم يسمع من عروة بن الزبير شيئاً، وجزم الثوري أنه لم يسمع منه وإنما هو عروة المزني آخر، وكذا تبع الثوري أبو داود والدارقطني وجماعة[9].

فإن كانوا يرون ذلك تدليساً، فهو توسع في تعريف التدليس، وإلا فهو مرسل خفي، وأخشى أن العلائي والحافظ يعنون بوصف الدارقطني له بالتدليس لهذا الأمر - أعني روايته عن عروة بن الزبير ما لم يسمعه منه - فإن كان كذلك فقد ذكر الدارقطني في سننه حديثه في المستحاضة ونقل فيه قول سفيان ويحيى القطان ويحيى بن معين وغيرهم[10].

وقد جعله الحافظ في المرتبة الثالثة، وهو كما قال.

---

(١) التهذيب ٢: ١٧٩.
(٢) قصيدته ص ٤٤.
(٣) جامع التحصيل ص ١٠٥.
(٤) قصيدته ص ٣٨.
(٥) التبيين ص ١٩.
(٦) تعريف أهل التقديس ص ٨٤.
(٧) التوحيد ١: ٨٧.
(٨) الثقات ٤: ١٣٧.
(٩) الكامل ٢: ٨١٣، والميزان ١: ٤٥١، وتهذيب الكمال ٥: ٣٥٨ - ٣٦٣.
(١٠) سنن الدارقطني - كتاب الحيض ١: ٢١١ - ٢١٣.

٣/١١١ الحسن بن أبي الحسن البصري: ع.

ثقة، فقيه، فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس[١]. رأى جماعة من الصحابة وسمع منهم، قال ابن حبان: رأى مائة وعشرين صحابياً[٢].

قلت: وأرسل عن كثيرين، منهم من لم يدركه، ومنهم من رآه رؤية ولم يسمع منه، وهو مشهور بالتدليس، خاصة تدليس الصِّيَغ، قال البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوز ويقول: حدثنا، وخطبنا، يعني: قومه الذين حُدِّثوا وخُطِبوا بالبصرة[٣].

والخلاف في سماعه من أبي هريرة مشهور بين أهل العلم، ومن يرى أنه لم يسمع منه خطَّأ من روى عنه بصيغة التحديث، وضعَّف روايته، وحجة من يُثبت سماعه منه قولُهُ في حديث المختلعات: «لم أسمع من أبي هريرة غيره، وقوله في حديث آخر: حدثنا أبو هريرة» والذي يعنينا هنا قوله: لم أسمع من أبي هريرة غيره، فعلى فرض صحته، تكون رواياته الأخرى عن أبي هريرة مدلسة، إذ يصح أنه روى عمن سمع منه ما لم يسمع منه.

وكذا تكلموا في روايته عن سمرة، فقيل: إنها كتاب، وقيل لم يسمع منه سوى حديث العقيقة، لكن قال الحافظ ابن حجر: وأما رواية الحسن عن سمرة بن جندب ففي صحيح البخاري سماع منه لحديث العقيقة، وقد روى عنه نسخة كبيرة غالبها في السنن الأربعة وعند علي بن المديني أن كلها سماع، وكذا حكى الترمذي عن البخاري، وقال يحيى القطان وآخرون هي كتاب، وذلك لا يقتضي الانقطاع، وفي مسند أحمد: حدثنا هشيم عن حميد الطويل قال جاء رجل إلى الحسن فقال: إن عبداً له أَبِق وأنه نذر أن

---

(١) التقريب ص ١٦٠.
(٢) الثقات.
(٣) التقريب ص ١٦٠، والتهذيب ٢ : ٢٦٩.

يقدر عليه أن يقطع يده. فقال الحسن حدثنا سمرة قال: قَلَّ ما خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطبة إلا أمر فيها بالصدقة ونهى عن المثلة. وهذا يقتضي سماعه منه لغير حديث العقيقة. وقال أبو داود عقب حديث سليمان بن سمرة عن أبيه في الصلاة: دلَّت هذه الصحيفة على أن الحسن سمع من سمرة. قلت: ولم يظهر لي وجه الدلالة بعد[1]. انتهى كلام الحافظ.

وكذا روايته عن جابر قيل إنها كتاب، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي: سمع الحسن من جابر؟ قال: ما أدري، ولكن هشام بن حسان يقول: عن الحسن ثنا جابر، وأنا أُنكر هذا، إنما الحسن عن جابر كتاب، مع أنه أدرك جابراً، وكذا قال أبو زرعة، وبهز بن أسد، وعلي بن المديني، وأبو داود إنه لم يلق جابر بن عبدالله[2].

أما مسألة سماعه من سبعين من أهل بدر ومشافهته لهم فهذا ما أنكره جماعة من أهل العلم، قال قتادة وأيوب، والله ما حدثنا الحسن عن بدري مشافهة[3]. وسئل أبو زرعة: هل سمع الحسن أحداً من البدريين؟ قال: رآهم رؤية، رأى عثمان وعلياً، قيل: هل سمع منهما حديثاً؟ قال: لا، رأى علياً بالمدينة، وخرج علي إلى الكوفة والبصرة ولم يلقه الحسن بعد ذلك[4]. وسئل أبو حاتم عن قول أهل البصرة: لقي سبعين بدرياً؟ قال: هذا كلام السوقة[5].

وقد روى عن جماعة من الصحابة قيل إنه لم يسمع منهم. منهم: أسامة بن زيد، والأسود بن سريع، وثوبان، وجابر، وجندب، ودغفل،

---

(١) تهذيب التهذيب ٢: ٢٦٨ - ٢٦٩.
(٢) المرجع السابق ٢: ٢٦٥ - ٢٧٠.
(٣) التهذيب ٢: ٢٦٦ - ٢٦٧.
(٤) المرجع السابق.
(٥) نفسه.

وسـراقة، وسلمـة بن المحبق، وسمرة بن جنـدب، وسهل بن الحنـظليـة، والضحاك بن سفيان، وعائذ بن عمـرو، وعبادة بن الصـامت، والعباس، وابن عبـاس، وابن عمرو، وعتبـة بن غزوان، وعثمـان، وعقبة بن عـامر، وعمــران بن حصين، وعمـروبن تغلب، وعلي، وقيس بن أبي عــاصم، ومعقل بن سنان، ومعقـل بن يسار، والنعمـان بن بشير، وأبـوبرزة، وأبـوثعلبة، وأبو الدرداء، وأبو موسى، وأبو هريرة.

لكنهم ذكروا جماعة سمع منهم، منهم: أنس ومعاوية وابن عمـر، وعبدالله بن مغفل[1].

ولما كان الحسن كثير التدليس رأيت أنه من أهل المرتبة الثالثة لا الثانية كما صنع الحافظ، ولو قيـل: روايته في الصحيحين بـالعنعنة وقـد احتملوا عنعنته وأخرجوا له فيه، لقلت: الصحيحان قـد استثنيناهمـا مـن ذلك، ولـو كان من أخرج له الشيخان ذكـرناه في المـرتبة الثـانية، لكـان الحافظ ابن حجر ممن فعل ذلك، لكنه ذكر كثيرين في الثالثة، وهو في نظري منهم وأيضاً فالعلائي جعله من أهل المرتبة الثالثة وهو الصواب إن شاء الله تعالى.

٢/١١٢ حميد الطويل ـ هو ابن أبي حميد الخزاعي البصري: ع.

قال الحافظ: ثقة مدلس، وعـابه زائـدة لدخـوله في شيء من أمـر الأمراء[2]، وقال أيضاً: صاحب أنس بن مالك، ثقة جليل كثير التدليس عن أنس، حتى قيل: إن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة. وقد سمع من أنس حيث صرح بالسماع والتحديث عنـه في أحاديث كثيـرة في صحيح البخاري وغيره[3].

---

(١) انظر المرجع السابق ملخصاً.
(٢) التقريب ص ١٨١.
(٣) انظر تعريف أهل التقديس ص ٨٦.

وصفه بالتدليس النسائي وغيره كما سيأتي. وذكره في المدلسين الذهبي[1] والعلائي[2]، والمقدسي[3]، والحلبي[4]، ثم الحافظ ابن حجر[5].

قال شعبة: كل شيء سمع حميد من أنس خمسة أحاديث[6]، ويُروى عن شعبة أيضاً قوله: لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً، والباقي سمعها من ثابت أو ثبَّته فيها ثابت[7].

وقال ابن سعد: ثقة، كثير الحديث، إلا أنه ربما دلّس عنه أنس بن مالك. ثم قال: أُخبرت عن حماد بن سلمة عن حميد أنه أخذ كتب الحسن فنسخها وردها عليه[8].

وقال ابن خراش: ثقة، صدوق، وعامة حديثه عن أنس إنما سمعه من ثابت. يريد أنه كان يدلسها[9].

وقال حماد بن سلمة: لم يَدَع حميدٌ لثابت علماً إلا ووعاه وسمعه منه[10]. وقال أيضاً: عامة ما يروي حميد عن أنس سمعه من ثابت[11].

---

(١) قصيدته ص ٢٣، والميزان ١: ٦١٠.
(٢) جامع التحصيل ص ١٠٦.
(٣) قصيدته ص ٣٧.
(٤) التبيين ص ٢٣.
(٥) تعريف أهل التقديس ص ٨٦، والتقريب ص ١٨١.
(٦) سير أعلام النبلاء ٦: ١٦٦.
(٧) الكامل ٢: ٦٨٤.
(٨) الطبقات ٧: ٢٥٢.
(٩) سير أعلام النبلاء ٦: ١٦٥.
(١٠) المرجع السابق.
(١١) نفسه.

وقال يحيى بن سعيد: كان حميد الطويل إذا ذهبتَ تَقِفُهُ على بعض حديث أنس يَشك فيه[1].

وقال ابن عيينة: يقال: اختلط على حميد ما سمع من أنس ومن ثابت[2] وقال الحميدي عن سفيان: كان عندنا شويب بصري يقال له: درست، فقال لي: إن حميداً قد اختلط عليه ما سمع من أنس ومن ثابت وقتادة عن أنس، إلا شيء يسير. فكنت أقول له: أخبرني بما شئت عن غير أنس. فأسأل حميداً عنها فيقول: سمعت أنساً[3]، قال الحافظ ابن حجر: وحكاية درست ليست بشيء، فإن درست هالك[4]. قلت: وهي التي مرَّضها سفيان بن عيينة، فيما ذكره عنه الذهبي. كما ضعف الحافظ الرواية عن شعبة أنه سمع من أنس خمسة أحاديث[5].

وقال ابن حبان: . . . كان يدلس، سمع من أنس ثمانية عشر حديثاً، وسمع الباقي من ثابت فدلس عنه[6].

وقال ابن عدي: وحميد له حديث كثير مستقيم فأغنى لكثرة حديثه أن أذكر له شيئاً من حديثه، وقد حدّث عنه الأئمة، وأما ما ذكر عنه أنه لم يسمع من أنس إلا مقدار ما ذكر، وسمع الباقي من ثابت عنه، فإن تلك الأحاديث يميزها من كان يتهمه أنها عن ثابت عنه، لأنه قد روى عن أنس، وروى عن ثابت عن أنس أحاديث، فأكثر ما في بابه أن الذي رواه عن أنس

---

(١) سير أعلام النبلاء ٦: ١٦٥.
(٢) المرجع السابق.
(٣) التهذيب ٣: ٣٩.
(٤) المرجع السابق ٣: ٤٠.
(٥) نفسه، وهدي الساري ص ٣٩٩.
(٦) الثقات ٤: ١٤٨.

البعض مما يدلسه عن أنس، وقد سمعه من ثابت، وقد دلس جماعة من الرواة عن مشايخ قد رأوهم[1].

قلت: تدليسه أمر لا شك فيه، لكنه في روايته عن أنس مما سمعه من ثابت عنه، وثابت ثقة فلا يؤثر تدليسه له. أما القول إنه اختلط عليه حديث أنس مع حديث ثابت وقتادة عن أنس، فقد ضعفه الحافظ ابن حجر كما قدمنا. وقول يحيى بن سعيد أنه إذا ذهبت تَقِفُهُ على بعض حديث أنس يشك فيه، فهذا توضحه القصة التالية له مع شعبة:

روى ابن عدي عن حماد بن سلمة قال: جاء شعبة إلى حميد فسأله عن حديث فحدثه به، ثم قال: سمعتَه؟ قال: أحسب، قال: فقال شعبة بيده هكذا، إني لا أريده، فلما قام فذهب، قال: قد سمعته من أنس، ولكنه شدَّد علي فأحببت أن أُشدِّد عليه[2].

وذكر الذهبي عن معاذ بن معاذ قال: كنا عند حميد فأتاه شعبة، فقال: يا أبا عبيدة، حديث كذا وكذا تشك فيه. قال: إنه ليعرض لي أحياناً، فانصرف شعبة، فقال حميد: ما أشك في شيء منها، ولكنه غلام صَلِفٌ أحببت أن أفسدها عليه[3].

وإذن فتشديد بعض الرواة عليه هو الذي جعله يشعرهم بشكه فيها، أو احتمال عدم سماعه لها من شيخه، قال زهير بن معاوية: قدمت البصرة فأتيت حميداً الطويل، وعنده أبو بكر بن عياش، فقلتُ له: حدثني. فقال: سل. قلت: ما معي شيء أسأل عنه، قال: فحدثني بثلاثين حديثاً. قلتُ: حدثني. فحدثني بتسعة وأربعين حديثاً. فقلت: ما أراك إلا قد قاربت فجعل يقول: سمعت أنساً والأحيانَ يقول: قال أنس. فلما فرغ، قلتُ:

---

(١) الكامل ٢: ٦٨٤.
(٢) المرجع السابق.
(٣) سير أعلام النبلاء ٦: ١٦٦.

أرأيت ما قد حدثتني به عن أنس بن مالك، أنتَ سمعتَه منه؟ فقال أبو بكر: هيهات، فاتك ما فاتك! يقول: كان ينبغي لك أن تَقِفَهُ عند كل حديث وتسأله. فكأن حُميداً وجد في نفسه فقال: ما حدثْتُك بشيء عن أحـد، فعنه أحدثك. قال: فلم يشف قلبي[1].

وإذن فهو وإن كان مكثراً من التدليس، لكنه عن أنس فيما أخذه عن ثابت، أما أَخْذُهُ لكتب الحسن ونَسْخُه لها، فلم يذكر أنه روى منها شيئاً، وقد سمع من الحسن، وما كل من أَخذ كتب شيخه دلَّسها عنه، وإذْ لم يأت خبر بتدليسه عن الحسن ما لم يسمعه منه، فروايته عنه محمولة على الاتصال إن شاء الله تعالى، لكنه مكثر من التدليس ولذا ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة وهو كما قال.

٣/١١٣ زكريا بن أبي زائدة الكوفي: ع.

قال الحافظ: ثقة، وكان يدلس، وسماعه من أبي إسحاق بأَخَرة[2].

وقد وصفه بالتدليس غير واحد. قال: أبو زرعة: صويلح، يـدلس كثيراً عن الشعبي[3].

وقال أبو حاتم: لين الحديث، كان يدلس، وإسرائيل أحب إلي منه، يُقال إن المسائل التي يرويها زكريا لم يسمعها من عامر، إنما أخذها من أبي حريز[4].

وروى الآجري عن أبي داود قال: قلت لأحمد بن حنبل: زكريا بن أبي زائدة؟ فقال: لا بأس به. قلت: مثل مطرِّف؟ قال: لا. كلهم ثقة. كان عند زكريا كتاب، وكان يقول فيه: الشعبي، ولكن كان يدلس، يأخذ

---

(١) سير أعلام النبلاء ٦: ١٦٥.
(٢) التقريب ص ٢١٦.
(٣) الجرح ١ - ٢: ٥٩٤.
(٤) المرجع السابق.

عن جابر، وبيان، ولا يسمي[1]. قلت: قوله: كان عند زكريا... إلى آخره، لا أدري هي من قول أحمد، أو من قول أبي داود، وقد نسب الحافظ ابن حجر في التهذيب إلى أبي داود قوله: زكريا ثقة إلا أنه يدلس[2].

وقال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: زعموا أن يحيى بن زكريا قال: لو شئت أن أُسمي لك كل من بَيْن أبي وبين الشعبي لفعلت[3].

وقال يحيى بن سعيد القطان: وكان إنسان حدثني عن زكريا عن عامر عن عبدالله بن عمر. ما نقش خاتمك؟ يعنعن، فلقيت ابنه (يعني يحيى بن زكريا) بمكة فسألته، فقال: كان يروي هذا عن فراس عن الشعبي[4].

قلت: وإذن فهو كثير التدليس بل يُدلس عن الضعفاء مثل جابر الجعفي وبيان بن بشر، وأرى أن حاله أليق بالمرتبة الثالثة لا الثانية كما صنع الحافظ وذلك لكثرة تدليسه وبعضه عن أولئك الضعفاء. وقد ذكره في المدلسين العلائي[5]، والمقدسي[6]، والحلبي[7]، كما وصفه الدارقطني بالتدليس[8].

٣/١١٤ سالم بن أبي الجعد، الكوفي: ع.

قال الحافظ: ثقة، وكان يرسل كثيراً[9]، وذكره قبله الحلبي في

---

(١) سؤالات الآجري ص ١٨٥.
(٢) التهذيب ٣: ٣٣٠.
(٣) سؤالات أبي داود ص ١٧٥.
(٤) المرجع السابق ص ١٨٤ - ١٨٥.
(٥) جامع التحصيل ص ١٠٦.
(٦) قصيدته ص ٣٨.
(٧) التبيين ص ٢٤. ١٦٦.
(٨) تعريف أهل التقديس ص ٦٢.
(٩) التقريب ص ٢٢٦، وتعريف أهل التقديس ص ٦٣.

التبيين[1]، لقول الذهبي فيه: من ثقات التابعين لكنه يدلس ويرسل[2].

قلت: ينبغي أن يُعلم أن الذهبي في الموقظة جعل التدليس شاملاً لرواية الراوي عمن لم يدركه. قال: المدلَّس: ما رواه الرجل عن آخر ولم يسمعه منه. أو لم يدركه[3]. وإذن فما يعتبره الحافظ وغيره من أهل العلم إرسالاً جلياً يسميه الذهبي تدليساً، وسالم بن أبي الجعد هذا أرسل عن جماعة من الصحابة. قال الحافظ في التهذيب: روى عن عمر ولم يدركه، وكعب بن مرة وقيل لم يسمع منه، وعائشة والصحيح أن بينهما أبا المليح، وأبي كبشة ـ وقيل عن ابن أبي كبشة عن أبيه ـ وجابان، وقيل بينهما نبيط،... وقال أحمد: لم يسمع من ثوبان ولم يلقه بينهما معدان ابن أبي طلحة... إلى آخر ما ذكره[4]. فإذا اعتبرنا أن في روايته عن أولئك الذين أدركهم ولم يلقهم أو يسمع منهم إيهاماً للسماع ممن لم يسمع منهم، ومشينا على شرط مسلم في ذلك صحَّ أن نُسمِّي عمله ذلك تدليساً، وإذا اشترطنا سماعه منهم أو لقيه لهم لم نُسَمِّ روايته عنهم تدليساً بل إرسالاً خفياً، وقد جعله الحافظ في المرتبة الثانية، وأحسب أنه من أهل الثالثة لكثرة ما ذُكر عنه، فبينه وبين عائشة أبو المليح، وبينه وبين جابان نبيط، وبينه وبين ثوبان معدان بن أبي طلحة، والأمر يطول بذكر من يسقطهم من الإسناد. والله أعلم.

٣/١١٥ سعيد بن أبي عروبة، البصري: ع.

قال الحافظ: ثقة، حافظ، له تصانيف، كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة[5]. وقال: رأى أنساً وأكثر عن قتادة، وهو

---

(١) التبيين ص ٢٤.
(٢) الميزان ٢: ١٠٩.
(٣) الموقظة ص ٤٧.
(٤) التهذيب ٣: ٤٣٢ ـ ٤٣٣.
(٥) التقريب ص ٢٣٩.

ممن اختلط، ووصفه النسائي وغيره بالتدليس[1]. وذكره الذهبي في المدلسين[2]، والعلائي[3]، والمقدسي[4]، والحلبي[5].

قال أبو بكر البزار: يحدث عن جماعة لم يسمع منهم، فإذا قال: سمعت وحدثنا، كان مأموناً على ما قال[6].

وذكره النسائي في المدلسين[7]. وقال: ذِكْر من حدَّث عنه سعيد بن أبي عروبة ولم يسمع منه: لم يسمع من عمرو بن دينار، ولا من هشام بن عروة، ولا من زيد بن أسلم، ولا من عبيدالله بن عمرو، ولا من أبي الزناد، ولا من الحكم بن عتيبة، ولا من إسماعيل بن أبي خالد، ولا من حماد ـ يعني ابن أبي سليمان ـ وقال ابن المبارك: لا أراه سمع من قيس بن سعد شيئاً، وقال أحمد: لم يسمع من الأعمش ولا من يحيى بن سعيد الأنصاري، ولا من أبي بشر، وقال ابن معين: لم يسمع من عبدالله بن محمد بن عقيل[8].

وروى الخطيب عن أحمد نحو ما تقدم عن النسائي، قال: لم يسمع من الحكم بن عتيبة شيئاً، ولا من حماد، ولا من عمرو بن دينار، ولا من هشام بن عروة، ولا من إسماعيل بن أبي خالد، ولا من عبيد الله بن عمر، ولا من أبي بشر، ولا من زيد بن أسلم ولا من أبي الزناد ـ قال أحمد: وقد

---

(١) تعريف أهل التقديس ص ٦٣.
(٢) قصيدته ص ٧١.
(٣) جامع التحصيل ص ١٠٦.
(٤) قصيدته ص ٣٧.
(٥) التبيين ص ٢٦.
(٦) التهذيب ٤ : ٦٤.
(٧) الميزان ١ : ٤٦٠.
(٨) التهذيب ٤ : ٦٤.

حدَّث عنهم هؤلاء كلهم، ولم يسمع منهم شيئاً[1]، قال الذهبي بعد أن نقل ذلك: يعني يقول «عن» ويدلِّس[2].

وقال ابن عدي: وسعيد بن أبي عروبة من ثقات الناس، وله تصانيف كثيرة، وقد حدَّث عنه الأئمة... وهو مقدَّم في أصحاب قتادة، ومن أثبت الناس رواية عنه، وثبتاً عن كل من روى عنه، إلا من دلّس عنهم، وهم الذين ذكرتهم ممن لم يسمع منهم...[3].

وذكر العقيلي عن بعض الأئمة أسماء بعض من روى عنهم ممن لم يسمع منهم، ثم روى عن علي قال: سألت يحيى عن حديث ابن أبي عروبة عن أبي رجاء عن أبي موسى في القنوت؟ فقال: لم يسمعه من أبي رجاء، إنما هو حديث البراء الغنوي، كأنه لم يرض البراء[4] يعني أنه حذف البراء الغنوي ـ شيخه ـ الذي سمع منه، وروى عن شيخ شيخه وهو أبو رجاء. وهذا هو التدليس، أما ما ذكروه من روايته عن جماعة لم يسمع منهم فذلك إنما هو على قول من جعل التدليس شاملاً لرواية الراوي عمن أدركه وعاصره وأمكن لقاؤه له لكن لم يسمع منه، أما من اشترط في التدليس اللقاء والسماع فلا يرى ذلك تدليساً بل يسميه إرسالاً خفياً.

قلت: سعيد ابن أبي عروبة موصوف بكثرة التدليس ومحله عندي المرتبة الثالثة لا الثانية كما صنع الحافظ ابن حجر. والله أعلم.

١١٦/٣ سليمان بن مهران الأعمش: ع.

قال الحافظ: ثقة، حافظ، عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلِّس[5].

---

(١) الكفاية ص ٣٥٨.
(٢) الميزان ٢: ١٥٢.
(٣) الكامل ـ مختصراً ـ ٣: ١٢٣٣.
(٤) الضعفاء الكبير ٢: ١١٥.
(٥) التقريب ص ٢٥٤.

وصفه بذلك الكرابيسي، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم[1].

قال ابن المديني: الأعمش لم يحمل عن أنس، إنما رآه يخضب، ورآه يُصلي، وإنما سمعها من يزيد الرَّقَاشي وأَبَان عن أنس[2]. وذكر الذهبي في السير عِدَّة أحاديث بعضها صالح الإسناد وفي أحدها أن أنس بن مالك حدثهم في بيته[3]، لكنه متعقَّب بضَعْف أحمد بن عبدالجبار العطاردي أحد رواته، فلا يكون صالح الإسناد كما قال الذهبي.

وروى الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله: كنا لا نتوضأ من موطأ!. قال الإمام أحمد: كان الأعمش يدلس هذا الحديث، لم يسمعه من أبي وائل، قال مهنا: قلت له: وعمن هو؟ قال: كان الأعمش يرويه عن الحسن بن عمرو الفقيمي عن أبي وائل، فطرح الحسن بن عمرو وجعله عن أبي وائل، ولم يسمعه منه[4].

وقال سفيان الثوري لم يسمع الأعمش حديث إبراهيم في الوضوء من القهقهة منه[5].

وروى الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في حديث «الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن» قال يحيى بن معين: لم يسمع الأعمش هذا الحديث من أبي صالح[6].

وقال أبو حاتم: لم يسمع الأعمش من أبي صالح مولى أم هانىء، قيل

---

(١) تعريف أهل التقديس ص ٦٧.
(٢) تأريخ بغداد ٩: ٤ ـ ٥.
(٣) سير أعلام النبلاء ٦: ٢٣٩ ـ ٢٤١.
(٤) جامع التحصيل ص ١٨٩ ـ ١٩٠.
(٥) المرجع السابق ص ١٩٠.
(٦) نفسه.

له: ابن أبي طيبة يُحدث عن الأعمش عن أبي صالح مولى أم هانىء؟ فقال: هذا مدلِّس عن الكلبي[1].

وقال أبو بكر البزار: لم يسمع من أبي سفيان شيئاً، وقد روى عنه نحو مائة حديث، وإنما هو صحيفة عرفت[2].

وقيل لعلي بن المديني: كم سمع الأعمش من مجاهد؟ قال: لا يثبت منها إلا ما قال: سمعت، هي نحو من عشرة وإنما أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيى القتات[3].

وقال عبدالله بن أحمد في أحاديث الأعمش عن مجاهد: قال أبو بكر بن عياش عنه: حدثنيه ليث عن مجاهد[4].

وقال ابن حبان: قد رأى أنس بن مالك بواسط ومكة، روى عنه شبيهاً بخمسين حديثاً، ولم يسمع منه إلا أحرفاً معدودة، وكان مدلِّساً. أخرجناه في هذه الطبقة (طبقة التابعين) لأن له لُقِّياً وحفظاً، وإن لم يصح له سماع المسند عن أنس[5].

وقد ذكره في المدلسين الذهبي[6] والعلائي[7] وقال: مشهور بالتدليس، مكثر منه[8]. والمقدسي[9]. والحلبي[10]. وقال الذهبي في

---

(١) المراسيل ص ٨٢ - ٨٣، وجامع التحصيل ص ١٨٩.
(٢) التهذيب ٤ : ٢٢٤.
(٣) المرجع السابق ٤ : ٢٢٥.
(٤) نفسه.
(٥) الثقات ٤ : ٣٠٢.
(٦) قصيدته ص ٣٥.
(٧) جامع التحصيل ص ١٠٦، ص ١٨٨.
(٨) المرجع السابق ص ١٨٨.
(٩) قصيدته ص ٣٧.
(١٠) التبيين ص ٣١.

الميزان: أحد الأئمة الثقات، عداده في صغار التابعين، ما نقموا عليه إلا التدليس ثم نقل عن ابن المبارك قوله: إنما أفسد حديث أهل الكوفة أبو إسحاق والأعمش. وقول مغيرة: أهلك أهل الكوفة أبو إسحاق وأعيمشكم هذا، قال الذهبي: كأنه عنى الرواية عمن جاء، وإلا فالأعمش عَدْل، صادق، ثبت، صاحب سنة وقرآن، يُحسن الظن بمن يُحدثه، ويَروي عنه، ولا يمكننا أن نقطع عليه بأنه علم ضعف ذلك الذي يدلسه، فإن هذا حرام، ثم قال: وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف ولا يدري به، فمتى قال: حدثنا فلا كلام، ومتى قال: «عن» تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم، وأبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصِّنف محمولة على الاتصال. قال ابن المديني: الأعمش كان كثير الوهم في أحاديث هؤلاء الضعفاء[1].

وقد وصفه الخطيب بتدليس التسوية. قال: وربما لم يُسقط المدلس اسم شيخه الذي حدَّثه، لكنه يُسقط ممن بعده في الإسناد رجلاً يكون ضعيفاً في الرواية أو صغير السن، ويحسن الحديث بذلك، وكان سليمان الأعمش وسفيان الثوري وبقية بن الوليد يفعلون مثل هذا[2].

وقال أبو الفتح الأزدي: فنحن نقبل تدليس ابن عيينة ونظرائه لأنه يُحيل على مليء ثقة، ولا نقبل من الأعمش تدليسه لأنه يحيل على غير مليء، والأعمش إذا سألته عمن هذا؟ قال: عن موسى بن طريف وعباية بن ربعي...[3].

ومن تدليسه ما رواه الخطيب عن ابن عمار قال: كان أبو معاوية إذا ذهب في حاجة أوصى من يترك عند الأعمش أن يتحفظ عليه ما يمر بعده،

---

(١) الميزان ٢ : ٢٢٤.
(٢) الكفاية ص ٣٦٤.
(٣) المرجع السابق ص ٣٦٢.

قال فكان يجيء فيسأله عما مر بعده، قال فجئت يوماً فذكروا لي أنه ذكر عن مجاهد «من إيجاب المغفرة إطعام المسلم السغبان» قال فسألته عنه قال فقال: أليس أنت حدثتني به عن هشام عن سعيد العلاف عن مجاهد؟ قال: فقلت له: فحدثني به، فحدثه به؛ قال ابن عمار: فألقى الأعمشُ أبا معاوية وهشاماً وسعيداً وقال: قال مجاهد[1].

قلت: وقد جعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية، لكنه مكثر من التدليس، كما أنه يدلس عن الضعفاء والمجهولين والمتروكين، ويُسوي الحديث، فمن الضعفاء الذين كان يدلس عنهم: أبان، ويزيد الرقاشي، والحسن بن عمرو الفقيمي، والكلبي، وأبو يحيى القتات. وليث بن أبي سليم، وموسى بن طريف وعباية بن ربعي، ومن كان هذا حاله فهو من أهل المرتبة الثالثة أو الرابعة وليس من الثانية، ولا يشفع له أنه من صغار التابعين وأنه يدلس عن أنس وغيره من الصحابة والثقات. والله أعلم.

٣/١١٧ سويد بن سعيد الحدثاني: م. ق.

قال الحافظ: صدوق في نفسه، إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول[2].

وقال: وصفه بالتدليس الدارقطني والإسماعيلي وغيرهما[3] انتهى.

وقال أبو حاتم: كان صدوقاً. وكان يدلس. يكثر ذاك، يعني التدليس[4].

وقال أبو بكر الإسماعيلي: في القلب من سويد شيء، من جهة التدليس[5].

---

(١) الكفاية ص ٣٥٩.
(٢) التقريب ص ٢٦٠.
(٣) تعريف أهل التقديس ص ١٢٧.
(٤) الجرح ٢ - ١: ٢٤٠.
(٥) التهذيب ٤: ٢٧٣.

الميزان: أحد الأئمة الثقات، عداده في صغار التابعين، ما نقموا عليه إلا التدليس ثم نقل عن ابن المبارك قوله: إنما أفسد حديث أهل الكوفة أبو إسحاق والأعمش. وقول مغيرة: أهلك أهل الكوفة أبو إسحاق وأعيمشكم هذا، قال الذهبي: كأنه عنى الرواية عمن جاء، وإلا فالأعمش عَدْل، صادق، ثبت، صاحب سنة وقرآن، يُحسن الظن بمن يُحدثه، ويَروي عنه، ولا يمكننا أن نقطع عليه بأنه علم ضعف ذلك الذي يدلسه، فإن هذا حرام، ثم قال: وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف ولا يدري به، فمتى قال: حدثنا فلا كلام، ومتى قال: «عن» تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم، وأبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصِّنف محمولة على الاتصال. قال ابن المديني: الأعمش كان كثير الوهم في أحاديث هؤلاء الضعفاء[1].

وقد وصفه الخطيب بتدليس التسوية. قال: وربما لم يُسقط المدلس اسم شيخه الذي حدَّثه، لكنه يُسقط ممن بعده في الإسناد رجلاً يكون ضعيفاً في الرواية أو صغير السن، ويحسن الحديث بذلك، وكان سليمان الأعمش وسفيان الثوري وبقية بن الوليد يفعلون مثل هذا[2].

وقال أبو الفتح الأزدي: فنحن نقبل تدليس ابن عيينة ونظرائه لأنه يُحيل على مليء ثقة، ولا نقبل من الأعمش تدليسه لأنه يحيل على غير مليء، والأعمش إذا سألته عمن هذا؟ قال: عن موسى بن طريف وعباية بن ربعي . . .[3].

ومن تدليسه ما رواه الخطيب عن ابن عمار قال: كان أبو معاوية إذا ذهب في حاجة أوصى من يترك عند الأعمش أن يتحفظ عليه ما يمر بعده،

---

(١) الميزان ٢ : ٢٢٤.
(٢) الكفاية ص ٣٦٤.
(٣) المرجع السابق ص ٣٦٢.

قال فكان يجيء فيسأله عما مر بعده، قال فجئت يوماً فذكروا لي أنه ذكر عن مجاهد «من إيجاب المغفرة إطعام المسلم السغبان» قال فسألته عنه قال فقال: أليس أنت حدثتني به عن هشام عن سعيد العلاف عن مجاهد؟ قال: فقلت له: فحدثني به، فحدثه به؛ قال ابن عمار: فألقى الأعمشُ أبا معاوية وهشاماً وسعيداً وقال: قال مجاهد[1].

قلت: وقد جعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية، لكنه مكثر من التدليس، كما أنه يدلس عن الضعفاء والمجهولين والمتروكين، ويُسوي الحديث، فمن الضعفاء الذين كان يدلس عنهم: أبان، ويزيد الرقاشي، والحسن بن عمرو الفقيمي، والكلبي، وأبو يحيى القتات. وليث بن أبي سليم، وموسى بن طريف وعباية بن ربعي، ومن كان هذا حاله فهو من أهل المرتبة الثالثة أو الرابعة وليس من الثانية، ولا يشفع له أنه من صغار التابعين وأنه يدلس عن أنس وغيره من الصحابة والثقات. والله أعلم.

٣/١١٧ سويد بن سعيد الحدثاني: م. ق.

قال الحافظ: صدوق في نفسه، إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول[2].

وقال: وصفه بالتدليس الدارقطني والإسماعيلي وغيرهما[3] انتهى.

وقال أبو حاتم: كان صدوقاً. وكان يدلس. يكثر ذاك، يعني التدليس[4].

وقال أبو بكر الإسماعيلي: في القلب من سويد شيء، من جهة التدليس[5].

---

(١) الكفاية ص ٣٥٩.
(٢) التقريب ص ٢٦٠.
(٣) تعريف أهل التقديس ص ١٢٧.
(٤) الجرح ٢ - ١: ٢٤٠.
(٥) التهذيب ٤: ٢٧٣.

وذكره العلائي في المدلسين، وقال: قال غير واحد: كان كثير التدليس[1]. وذكره المقدسي فيهم أيضاً[2]، والحلبي[3]، والحافظ ابن حجر[4].

قلت: مع أنه لم يُذكر عنه التدليس عن الضعفاء والمجاهيل والمتروكين ذكره الحافظ في المرتبة الرابعة، ولو جعله في الثالثة لكان أولى في نظري حيث لم يذكروا له تدليساً عن أحد من الضعفاء والمجهولين. والله أعلم.

١١٨/٣ شريح بن عبيد بن شريح الحضرمي. الحمصي: د. س. ق.

قال الحافظ: ثقة، وكان يرسل كثيراً[5].

وقال الهيثمي: ثقة مدلس. اختلف في سماعه من الصحابة لتدليسه[6].

قلت: وذكر الحافظ جماعة من الصحابة روى عنهم، ونقل عن محمد بن عوف: هل سمع من أبي الدرداء؟ فقال: لا، فقيل له: فسمع من أحد من أصحاب النبي ﷺ؟ قال: ما أظن ذلك. وذلك لأنه لا يقول في شيء من ذلك: سمعت، وهو ثقة، وقال البخاري: سمع معاوية، وكذا قال ابن ماكولا وزاد: فضالة بن عبيد...[7].

---

(١) جامع التحصيل ص ١٠٦.
(٢) قصيدته ص ٣٨.
(٣) التبيين ص ٣٢.
(٤) تعريف أهل التقديس ص ١٢٧.
(٥) التقريب ص ٢٦٥.
(٦) مجمع الزوائد ١ : ٨٨.
(٧) التهذيب ٤ : ٣٢٨ - ٣٢٩.

قلت: هذا من الزوائد على كتاب ابن حجر وأحسبه من أهل المرتبة الثالثة، فروايته عن كثير من الصحابة الذين أدركهم ولو لم يعرف له منهم سماع ـ مع ثبوت سماعه من معاوية ـ هي عندي مدلسة. والله أعلم.

٣/١١٩ شعيب بن أيوب الصيرفيني: د.

قال الحافظ: صدوق يدلس[١].

ووصفه بالتدليس ابن حبان في الثقات وقال: يخطىء ويدلس، كل ما في حديثه من المناكير مدلّسة[٢]. وكذا الدارقطني[٣]، وذكره في المدلسين العلائي[٣] والمقدسي[٤]، والحلبي[٥]، والحافظ وجعله في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[٦]. وهو كما قال.

٣/١٢٠ صفوان بن صالح الدمشقي: د. ت. س. فق.

قال ابن حجر: ثقة، وكان يدلس تدليس التسوية[٧]. وذكره في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[٨] وهو كما قال.

قال ابن حبان: سمعت ابن جوصاء يقول: سمعت أبا زرعة الدمشقي يقول: كان صفوان بن صالح ومحمد بن المصفى يُسوِّيان الحديث[٩]. قال الحافظ: يعني يدلسان تدليس التسوية[١٠].

---

(١) التقريب ص ٢٦٧.
(٢) الثقات ٨: ٣٠٩.
(٣) جامع التحصيل ص ١٠٧.
(٤) قصيدته ص ٣٨.
(٥) التبيين ص ٣٣.
(٦) تعريف أهل التقديس ص ٨٧.
(٧) التقريب ص ٢٧٦.
(٨) تعريف أهل التقديس ص ٨٧.
(٩) المجروحين ١: ٩٤.
(١٠) التهذيب ٤: ٤٢٧.

١٢١/٣ الضحاك بن مزاحم الهلالي، الخراساني: ٤.

قال الحافظ: صدوق كثير الإرسال[1].

وروى ابن حبان عن عبدالملك بن ميسرة أنه قال: لم يلق الضحاك ابن عباس. إنما لقي سعيد بن جبير بالري. فأخذ عنه التفسير، ثم روى عنه أيضاً قوله: قلت للضحاك: سمعت من ابن عباس؟ قال: لا، قلت: فهذا الذي تحدث به عمن أخذته؟ قال: عن ذا وعن ذا.

وقال ابن حبان أيضاً: ورواية أبي إسحاق السبيعي عن الضحاك قال: قلت لابن عباس. وهم من شريك عن أبي إسحاق. وقال أيضاً: من زعم أنه لقي ابن عباس فقد وهم[2].

وقال البخاري: حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن حكيم بن الديلم عن الضحاك ـ يعني ابن مزاحم ـ قال: سمعت ابن عمر يقول: ما طهرت كف فيها خاتم من حديد، قال: لا أعلم أحداً قال: سمعت ابن عمر إلا أبو نعيم[3].

وقال أبو جناب الكلبي عن الضحاك: جاورت ابن عباس سبع سنين[4].

قلت: قد أدرك ابن عباس ولعله سمع منه شيئاً إن صح كلام الكلبي، وروايته عنه داخلة في التدليس على قول بعض أهل العلم. ولم أجد أحداً ذكره في المدلسين لكن ما ذكرناه عنه يقتضي وَصْفُهُ به. وأحسبه من أهل المرتبة الثالثة.

---

(١) التقريب ص ٢٨٠.
(٢) الثقات ٦: ٤٨٠ ـ ٤٨٢.
(٣) التهذيب ٤: ٤٥٤.
(٤) المرجع السابق.

٣/١٢٢ طلحة بن نافع الواسطي، أبو سفيان: ع.

قال الحافظ: صدوق(١). وقال أيضاً: مشهور بكنيته، معروف بالتدليس، وصفه بذلك الدارقطني وغيره(٣). وهو الراوي عن جابر بن عبدالله.

وذكره العلائي في المدلسين(٣) لكلام الحاكم الآتي، والمقدسي(٤). والحلبي(٥).

قال شعبة بن الحجاج: حديثه عن جابر إنما هو صحيفة(٦).

وقال سفيان بن عيينة: حديث أبي سفيان عن جابر إنما هو صحيفة(٧). وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قال ـ وذكر حديثاً رواه عتبة بن أبي حكيم، عن أبي سفيان طلحة بن نافع قال: حدثني أبو أيوب وأنس وجابر عن النبي ﷺ، قال أبي: لم يسمع أبو سفيان من أبي أيوب شيئاً، فأما جابر فإن شعبة يقول: لم يسمع أبو سفيان من جابر إلا أربعة أحاديث. قال أبي: وأما أنس فإنه يحتمل، ويقال: إن أبا سفيان أخذ صحيفة جابر عن سليمان اليشكري(٨).

وقال علي بن المديني: أبو سفيان لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث، قال الحافظ: لم يخرج البخاري له سوى أربعة أحاديث عن

---

(١) التقريب ص ٢٨٣.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ٨٨.
(٣) جامع التحصيل ص ١٠٧.
(٤) قصيدته ص ٣٨.
(٥) التبيين ص ٣٤.
(٦) المراسيل ص ٨٩.
(٧) الجرح ٢ ـ ١: ٤٧٥.
(٨) المراسيل ص ٨٩.

جابر، وأظنها التي عناها شيخه علي بن المديني، منها حديثان في الأشربة، قَرنه بأبي صالح، وفي الفضائل: حديث: اهتز العرش. كذلك، والرابع في تفسير سورة الجمعة قرنه بسالم بن أبي الجعد[1].

وقال الحاكم: فمن المدلسين من دلس عن الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدث، أو فوقه، أو دونه، إلا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين تقبل أخبارهم، فمنهم من التابعين: أبو سفيان طلحة بن نافع، وقتادة بن دعامة وغيرهما (ثم ساق بإسناده إلى) علي بن المديني قال: سمعت عبدالرحمٰن بن مهدي يقول: كان شعبة يرى أحاديث أبي سفيان عن جابر إنما هو كتاب سليمان اليشكري، قال: قلت لعبدالرحمٰن: سمعته من شعبة؟ قال: أو بلغني عنه[2].

قلت: أما سماعه من جابر فلا شك فيه لإخراج البخاري حديثه عنه، وشرطه في صحيحه معروف، وقال في تأريخه الكبير في ترجمته: نا مسدد عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي سفيان: جاورت جابراً ستة أشهر بمكة... وقال أبو سفيان أيضاً: كنت أحفظ وكان سليمان اليشكري يكتب - يعني عن جابر[3]. فإذا روى عن جابر ما لم يسمعه منه فذلك هو التدليس، أما روايته من الصحيفة التي وجدها فعَدَّ بعضهم هذا من التدليس أيضاً، وآخرون رأوه متصلاً إن كان أجازه روايتها، ولكن روايته من صحيفة سليمان اليشكري ما سمعه بنفسه من جابر لا تدليس فيه على الحقيقة، وإنما فيه نوع تساهل في الأداء، أما إن روى منها ما لم يسمعه فذلك التدليس كما قدمنا، وقد ذكره الحافظ في المرتبة الثالثة وهو كما قال إن شاء الله تعالى.

---

(١) التهذيب ٥: ٢٧.

(٢) معرفة علوم الحديث ص١٠٣ - ١٠٤.

(٣) التأريخ الكبير ٢ - ٢: ٣٤٦.

۳/۱۲۳ عامر بن عبدالله بن مسعود، أبو عبيدة: ع.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة، والراجح أنه لا يصح سماعه من أبيه[1]. وقال أيضاً: حديثه عن أبيه في السنن، وعن غير أبيه في الصحيح. واختلف في سماعه من أبيه. والأكثر على أنه لم يسمع منه، وثبت له لقاؤه وسماع كلامه، فروايته عنه داخلة في التدليس، وهو أولى بالذكر من أخيه عبدالرحمٰن. والله أعلم[2].

وقال سلم بن قتيبة: قلت لشعبة: إن البُرِّي يحدثنا عن أبي إسحاق أنه سمع أبا عبيدة يحدث أنه سمع ابن مسعود؟ قال: أوه. كان أبو عبيدة ابن سبع سنين. وجعل يضرب جبهته[3]. قال الحافظ ابن حجر: هذا الاستدلال بكونه ابن سبع سنين على أنه لم يسمع من أبيه ليس بقائم. ولكن راوي الحديث عثمان البري ضعيف[4].

وعن عمرو بن مرة: سألت أبا عبيدة: هل تذكر من عبدالله شيئاً؟ قال: لا[5].

وقال الترمذي: لا يُعرف اسمه. ولم يسمع من أبيه شيئاً. وكذا قال لم يسمع من أبيه شيئاً: أبوحاتم، وابن حبان، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود هل سمع من أبيه عبدالله؟ قال: فقال أبي: لم يسمع، قلت: فإن عبدالواحد بن زياد روى عن أبي مالك الأشجعي عن عبدالله بن أبي هند عن أبي عبيدة قال: خرجت مع أبي

---

(۱) التقريب ص ٦٥٦.
(۲) تعريف أهل التقديس ص ۱۱۹.
(۳) المراسيل ص ۲٥٦، والتهذيب ٥: ٧٦.
(٤) التهذيب ٥: ٧٦.
(٥) المرجع السابق ٥: ٧٥.

لصلاة الصبح. قال أبي (يعني أبا حاتم): ما أدري ما هذا؟ عبدالله بن أبي هند من هو؟[١].

قلت: واستدلال الحافظ على تدليسه بيِّن. فقد رأى أباه وسمع منه صغيراً - وهذا لقاء ثابت - ثم هو يروي عنه ما لم يسمعه منه، وهذا هو التدليس. ولم يذكره أحد في المدلسين غير الحافظ، وقد جعله في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[٢]. وهو كما قال.

٣/١٢٤ عبدالله بن مروان، أبو شيخ الحراني.

وثقه أبو حاتم[٣]، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال: يروي عن زهير بن معاوية، وموسى بن أعين، روى عنه حسين بن منصور، وإبراهيم بن الهيثم البلدي، يعتبر حديثه إذا بين السماع في خبره[٤]. ولقول ابن حبان هذا ذكره الحلبي في التبيين وقال: ومقتضى هذا أنه يدلس[٥]. وتابعه الحافظ في تعريف أهل التقديس فجعله في المرتبة الثالثة[٦]. وهو كما قال.

٣/١٢٥ عبدالله بن أبي نَجِيح المكي، أبو يسار: ع.

قال الحافظ: ثقة، رُمي بالقدر. وربما دلس[٧]. وصفه بذلك النسائي[٨]. وقال ابن حبان: قال يحيى القطان: لم يسمع التفسير ابن أبي نجيح من مجاهد، قال أبو حاتم (ابن حبان): ابن أبي نجيح وابن جريج

---

(١) المراسيل ص ٢٥٦.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ١١٩.
(٣) الجرح ٥: ١٦٦.
(٤) الثقات ٨: ٣٤٥.
(٥) التبيين ص ٣٦.
(٦) تعريف أهل التقديس ص ٨٩.
(٧) التقريب ص ٣٢٦.
(٨) الميزان ١: ٤٦٠، وتعريف أهل التقديس ص ٩٠.

نظراء في كتاب القاسم بن أبي بزة عن مجاهد في التفسير، فرويا عن مجاهد من غير سماع[1]، انتهى. يعني أنهما رويا عنه ما لم يسمعاه منه، وإلا فقد سمعا منه كثيراً، وكان ابن أبي نجيح من أخص الناس بمجاهد.

وذكره في المدلسين الذهبي[2] والعلائي[3]، والحلبي[4]، وجعله الحافظ في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[5]. وهو كما قال.

٣/١٢٦ عبدالجليل بن عطية القيسي، أبو صالح البصري: بخ. د. س.

قال الحافظ: صدوق يهم[6]، وقال أيضاً: وثقه ابن معين، وقال البخاري: يهم في الشيء، وقال ابن حبان: يُعتبر حديثه إذا بيَّن السماع[7].

قلت: لفظ ابن حبان في الثقات: يعتبر حديثه عند بيان السماع في خبره إذا رواه عن الثقات، وكان دونه ثبت[8]. ولفظ البخاري في الكبير: ربما وهم[9] وذكره الحلبي في التبيين ناقلاً كلام ابن حبان المتقدم ومعلِّقاً عليه بقوله: ومعنى هذا أنه كان يدلس[10]. وذكره الحافظ في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[11]. وهو كما قال.

---

(١) الثقات ٧: ٥.
(٢) قصيدته ص ٣١.
(٣) جامع التحصيل ص ١٠٦.
(٤) التبيين ص ٣٧.
(٥) تعريف أهل التقديس ص ٩٠.
(٦) التقريب ص ٣٣٢.
(٧) تعريف أهل التقديس ص ٩١.
(٨) الثقات ٨: ٤٢١.
(٩) التأريخ الكبير ٢ ـ ٣: ١٢٣.
(١٠) التبيين ص ٣٨ ـ ٣٩.
(١١) تعريف أهل التقديس ص ٩١.

٣/١٢٧ عبدالرحمٰن بن عبدالله بن مسعود: ع.

قال الحافظ: ثقة... وقد سمع من أبيه لكن شيئاً يسيراً(١).

قلت: أما سماعه من أبيه فمنهم من نفاه مطلقاً، ومنهم من أثبته مطلقاً، ومنهم من أثبت سماعه لحديث معين، ففي رواية عن ابن معين، وشعبة والحاكم: لم يسمع من أبيه، وبالغ الحاكم فقال: اتفق مشايخ أهل الحديث أنه لم يسمع من أبيه، وهذا غير مستقيم لما سيأتي.

وفي رواية أخرى عن ابن معين، وقول سفيان الثوري وشريك والبخاري وأبي حاتم: أنه سمع من أبيه، ويقول إسرائيل في «حديث الضبِّ» سمعت، وقال ابن المديني مرة: قد لقي أباه. وقال في أخرى: سمع من أبيه حديثين، «حديث الضَّب» وحديث: «تأخير الوليد للصلاة» وقال العجلي: يُقال: إنه لم يسمع من أبيه إلا حرفاً واحداً: «محرِّم الحلال كمُستحل الحرام».

وروى البخاري من طريق ابن خثيم عن القاسم بن عبدالرحمٰن عن أبيه قال: إني مع أبي. فذكر الحديث في تأخير الصلاة، وزاد في التأريخ الأوسط قال: شعبة، يقولون: لم يسمع من أبيه، قال: وحديث ابن خثيم أولى عندي (يعني عند البخاري) وروى في الصغير بإسناد لا بأس به عن القاسم بن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن مسعود عن أبيه: لما حضر عبدالله الوفاة، قال له ابنه عبدالرحمٰن: يا أبت أوصني، قال: ابك من خطيئتك(٢).

قال الحافظ في تعريف أهل التقديس بعد أن ساق بعض ما تقدم: فعلى هذا يكون الذي صرح فيه بالسماع من أبيه أربعة، أحدها موقوف، وحديثه عنه كثير، ففي السنن خمسة عشر، وفي المسند زيادة على ذلك سبعة أحاديث. معظمها بالعنعنة، وهذا هو التدليس. والله أعلم(٣).

---

(١) التقريب ص ٣٤٤.

(٢) التهذيب مختصراً وبتصرف ٦: ٢١٥ - ٢١٦.

(٣) تعريف أهل التقديس ص ٩١.

ولم يذكره أحد في المدلسين قبل الحافظ ابن حجر، وقد جعله في المرتبة الثالثة من مراتبهم[1]، وهو كما قال.

٣/١٢٨ عبدالملك بن عمير اللخمي، الكوفي: ع.

قال الحافظ: ثقة، فصيح، عالم، تغيَّر حفظه، وربما دلس[2] وقال في التعريف: مشهور بالتدليس، وصفه به الدارقطني وابن حبان وغيرهما[3].

قلت: قال ابن حبان: . . . وكان مدلساً[4]. وذكره الذهبي في المدلسين[5]. والعلائي[6]، والمقدسي[7]، والحلبي[8]، وجعله الحافظ في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[9].

٣/١٢٩ عبدالوهاب بن عطاء الخفّاف البصري: عخ. م. ٤.

قال الحافظ: صدوق. ربما أخطأ، أنكروا عليه حديثاً في العباس، يُقال: دلَّسه عن ثور[10].

قال صالح جزرة: أنكروا على الخفّاف حديثاً رواه لثور بن يزيد عن مكحول عن كريب عن ابن عباس عن النبي ﷺ، حديثاً في فضل العباس، وما أنكروا عليه غيره، فكان يحيى بن معين يقول: هذا موضوع.

---

(١) تعريف أهل التقديس ص ٩١.
(٢) التقريب ص ٣٦٤.
(٣) تعريف أهل التقديس ص ٩٦.
(٤) الثقات ٥ : ١١٧.
(٥) قصيدته ص ٣١.
(٦) جامع التحصيل ص ١٠٨.
(٧) قصيدته ص ٣٧.
(٨) التبيين ص ٣٩.
(٩) تعريف أهل التقديس ص ٩٦.
(١٠) التقريب ص ٣٦٨.

وعبدالوهاب لم يقل فيه: حدثنا. ولعله دلّس فيه وهو ثقة[1]، ثم روى الخطيب هذا الحديث ولفظه: قال رسول الله ﷺ لأبي: إذا كان غداة الاثنين فأتني أنت وولدك، قال: فغدا وغدونا معه. فألبَسَنا كساءً له ثم قال: اللهم اغفر للعباس ولولده مغفرة ظاهرة باطنة. لا تغادر ذنباً، اللهم اخلفه في ولده[2].

وقال البخاري: يُكتب حديثه، قيل له: يُحتج به؟ قال: أرجو. إلا أنه كان يُدلس عن ثور وأقوامٍ أحاديث مناكير[3].

وقال أبو زرعة: روى عن ثور حديثين ليسا من حديث ثور، وذكر ليحيى بن معين هذين الحديثين فقال: لم يُذكر فيهما الخبر[4] - يعني السماع.

وقد ذكره في المدلسين العلائي[5]، والحلبي[6]. وجعله الحافظ في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[7].

قلت: وقول العلائي: «قال الخطيب: كان يدلس»[8] ليس الخطيب الذي وصفه بالتدليس، إنما هو كما قدمنا عن ابن معين، ومثله قول الحلبي: ذكر الذهبي في ميزانه في ترجمته حديثاً في فضل العباس، ثم قال: فلعلّ الخفّاف دلّسه وأتى بلفظة «عن»[9] فإن القول بتدليسه إنما نقله

---

(١) تأريخ بغداد ١١: ٢٣ - ٢٤.
(٢) المرجع السابق ١١: ٢٤.
(٣) التهذيب ٦: ٤٥٣.
(٤) الجرح ٦: ٧٢.
(٥) جامع التحصيل ص ١٠٨.
(٦) التبيين ص ٤٠.
(٧) تعريف أهل التقديس ص ٩٦.
(٨) جامع التحصيل ص ١٠٨.
(٩) التبيين ص ٤٠.

الذهبي عن ابن معين. قال: . . . وكان ابن معين يقول، هذا موضوع، فلعل الخفاف دلّسه. فإنه بلفظة «عن»[1].

ثم إني بعد ذلك تمعَّنت في العبارة التي ذكرها الخطيب والذهبي، وراجعت موضعها من التهذيب، فإذا هو نسبها إلى صالح جزرة الذي نقل الكلام السابق عن ابن معين. قال الحافظ: وقال صالح بن محمد. . . وكان ابن معين يقول: هذا الحديث موضوع، قال صالح: وعبدالوهاب لم يقل فيه حدثنا ثور. ولعله دلس فيه وهو ثقة[2]، وإذن فالقول بتدليسه لصالح جزرة في نظر الحافظ ابن حجر، وهذا أرجحها، وإن كان هذا لا ينفي أن يكون الخطيب والذهبي ممن يرى أنه مدلس، ولذا نقل العلائي عن الأول القول بوصفه بالتدليس، والحلبي عن الثاني القول به أيضاً، والعبارة واحدة. والأمر محتمل. والله أعلم.

١٣٠/٣ عُبَيدة بن الأسود بن سعيد الهمْداني ـ الكوفي: ت. ق.

قال الحافظ ابن حجر: صدوق ربما دلس[3]. وقال أيضاً: أشار ابن حبان في الثقات إلى أنه كان يدلس[4].

قلت: قال ابن حبان: يعتبر حديثه إذا بيَّن السماع في روايته، وكان فوقه ودونه ثقات[5].

وجعله الحافظ في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[6]، وهو كما قال.

---

(١) الميزان ٢: ٦٨٢.
(٢) التهذيب ٦: ٤٥٢.
(٣) التقريب ص ٣٧٩.
(٤) تعريف أهل التقديس ص ٩٨.
(٥) الثقات ٨: ٤٣٧.
(٦) تعريف أهل التقديس ص ٩٨.

وعبدالوهاب لم يقل فيه: حدثنا. ولعله دلّس فيه وهو ثقة[1]، ثم روى الخطيب هذا الحديث ولفظه: قال رسول الله ﷺ لأبي: إذا كان غداة الاثنين فأتني أنت وولدك، قال: فغدا وغدونا معه. فألبَسَنا كساءً له ثم قال: اللهم اغفر للعباس ولولده مغفرة ظاهرة باطنة. لا تغادر ذنباً، اللهم اخلفه في ولده[2].

وقال البخاري: يُكتب حديثه، قيل له: يُحتج به؟ قال: أرجو. إلا أنه كان يُدلس عن ثور وأقوامٍ أَحاديث مناكير[3].

وقال أبو زرعة: روى عن ثور حديثين ليسا من حديث ثور، وذكر ليحيى بن معين هذين الحديثين فقال: لم يُذكر فيهما الخبر[4] - يعني السماع.

وقد ذكره في المدلسين العلائي[5]، والحلبي[6]. وجعله الحافظ في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[7].

قلت: وقول العلائي: «قال الخطيب: كان يدلس»[8] ليس الخطيب الذي وصفه بالتدليس، إنما هو كما قدمنا عن ابن معين، ومثله قول الحلبي: ذكر الذهبي في ميزانه في ترجمته حديثاً في فضل العباس، ثم قال: فلعلّ الخفّاف دلّسه وأتى بلفظة «عن»[9] فإن القول بتدليسه إنما نقله

---

(١) تأريخ بغداد ١١: ٢٣ - ٢٤.
(٢) المرجع السابق ١١: ٢٤.
(٣) التهذيب ٦: ٤٥٣.
(٤) الجرح ٦: ٧٢.
(٥) جامع التحصيل ص ١٠٨.
(٦) التبيين ص ٤٠.
(٧) تعريف أهل التقديس ص ٩٦.
(٨) جامع التحصيل ص ١٠٨.
(٩) التبيين ص ٤٠.

الذهبي عن ابن معين. قال: ... وكان ابن معين يقول، هذا موضوع، فلعل الخفاف دلّسه. فإنه بلفظة «عن»[1].

ثم إني بعد ذلك تمعَّنت في العبارة التي ذكرها الخطيب والذهبي، وراجعت موضعها من التهذيب، فإذا هو نسبها إلى صالح جزرة الذي نقل الكلام السابق عن ابن معين. قال الحافظ: وقال صالح بن محمد... وكان ابن معين يقول: هذا الحديث موضوع، قال صالح: وعبدالوهاب لم يقل فيه حدثنا ثور. ولعله دلس فيه وهو ثقة[2]، وإذن فالقول بتدليسه لصالح جزرة في نظر الحافظ ابن حجر، وهذا أرجحها، وإن كان هذا لا ينفي أن يكون الخطيب والذهبي ممن يرى أنه مدلس، ولذا نقل العلائي عن الأول القول بوصفه بالتدليس، والحلبي عن الثاني القول به أيضاً، والعبارة واحدة. والأمر محتمل. والله أعلم.

١٣٠/٣ عُبَيدة بن الأسود بن سعيد الهمْداني ـ الكوفي: ت. ق.

قال الحافظ ابن حجر: صدوق ربما دلس[3]. وقال أيضاً: أشار ابن حبان في الثقات إلى أنه كان يدلس[4].

قلت: قال ابن حبان: يعتبر حديثه إذا بيَّن السماع في روايته، وكان فوقه ودونه ثقات[5].

وجعله الحافظ في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[6]، وهو كما قال.

---

(١) الميزان ٢: ٦٨٢.
(٢) التهذيب ٦: ٤٥٢.
(٣) التقريب ص ٣٧٩.
(٤) تعريف أهل التقديس ص ٩٨.
(٥) الثقات ٨: ٤٣٧.
(٦) تعريف أهل التقديس ص ٩٨.

٣/١٣١ عثمان بن عمران الحنفي.

ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يروي عن ابن جريج، روى عنه: محمد بن حرب النسائي. ربما أغرب. يعتبر حديثه إذا بيَّن السماع في خبره[١]. ونقله في اللسان بلفظه[٢]. ولم أجد من ترجم له غير ابن حبان، ولقوله ذكره الحافظ في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[٣]. وهو كما قال.

٣/١٣٢ عكرمة بن عمار اليمامي: خت. م.٤.

قال الحافظ ابن حجر: صدوق، يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب[٤]. وقال أيضاً: وصفه أحمد والدارقطني بالتدليس. انتهى[٥]. وقال أبو حاتم: كان صدوقاً، وربما وهم في حديثه، وربما دلس، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير بعض الأغاليط[٦]. ولقول أبي حاتم هذا أدخله العلائي[٧]، والمقدسي[٨]، والحلبي[٩]، في المدلسين وجعله الحافظ في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[١٠]. وهو كما قال.

روى ابن عدي أن ابن مهدي كان مع سفيان الثوري عند عكرمة بن عمار قال: فجاء يكتب عنده، قال: فقلت: يا أبا عبدالله هات حتى أكتب.

---

(١) الثقات ٨: ٤٥٣.
(٢) اللسان ٤: ١٤٩.
(٣) تعريف أهل التقديس ص ٩٨.
(٤) التقريب ص ٣٩٦.
(٥) تعريف أهل التقديس ص ٩٨.
(٦) الجرح ٢ - ٣: ١١.
(٧) جامع التحصيل ص ١٠٨.
(٨) قصيدته ص ٣٧.
(٩) التبيين ص ٤٣.
(١٠) تعريف أهل التقديس ص ٩٨.

قال: لا يعجبني «قال»، قلت: خُذ الكتاب فَسَلْ عنه ولا تعجل بوقفه على كل حديث على السماع، قال عبدالرحمٰن: وكان خط سفيان خطاً سيئاً[1].

وروي عن علي بن المنذر المديني قال: إذا قال عكرمة بن عمار: سمعت يحيى بن أبي كثير فانبذ يدك منه، وهشام أرفع قدراً، وشيبان صحيح الحديث[2].

قلت: في قول سفيان: لا يعجبني «قال»، ما يدل على خوفه من تدليس عكرمة، وكذا في قول علي بن المنذر المديني: «إذا قال سمعت يحيى بن أبي كثير فانبذ يدك منه»، وأخشى أن هذه الكلمة قد تصحفت عن قوله: فاشدد يدك عليه، لأنه إذا قال: سمعت ثَبَت الاتصال واستحق أن نشد اليد عليه، أما إذا قال: «قال» و«عن» ونحوها فانبذ يدك منه لاحتمال تدليسه، ويمكن أن تؤول على معنى: فأنبذ يدك منه أي لا تخشى منه شيئاً حيث صرح بالسماع. ومهما أُوِّلَتْ فإنها تدل على خوفهم من تدليسه. والله أعلم.

٣/١٣٣ علي بن غالب الفهري، القرشي، المصري.

قال البخاري: لا أراه إلا صدوقاً[3]، وذكره ابن أبي حاتم ولم ينقل فيه شيئاً[4]، وذكره ابن حبان في المجروحين وقال: روى عن وهب بن عبدالله. روى عنه يحيى بن أيوب، كان كثير التدليس، فيما يحدث، حتى وقع المناكير في روايته فبطل الاحتجاج بها لأنه لا يُدرى سماعه لما يروي عمن يروي في كل ما يروي، ومن كان هذا نعته كان ساقط الاحتجاج بما يروي لما عليه الغالب من التدليس[5]. ولقول ابن حبان ذكره الحلبي في

---

(١) الكامل ٥: ١٩١١.
(٢) المرجع السابق.
(٣) التأريخ الكبير ٢ ـ ٣: ٢٩٢.
(٤) الجرح ٦: ٢٠٠.
(٥) المجروحين ٢: ١١١ ـ ١١٢.

المـدلسين[1]. وكذا الحـافظ ابن حجر وجعله في المـرتبة الخـامسـة[2].

قلت: قول البخاري إنه صدوق أولى عنـدي من قول ابن حبـان، وتَوقُّفُ أحمد فيه لا يعني أنه ضعيف، كما لا يعني أنه ثقة، ولكن يُؤخذ من قول ابن حبان وصفه له بالتدليس وبذا يكون في المـرتبة الثـالثة من مـراتب المدلسين لا الخـامسة، ولم يَـذكر من تـرجم له ـ كـالذهبي في الميزان[3] والحافظ في اللسان، وتعريف أهل التقديس[4] ـ قـول البخاري فيه، بل اكتفوا بقول ابن حبان وتَوقُّفِ أحمد فيه، وأحسب أنهم لو اطلعوا على قـول البخـاري لمـا جعلوه في المـرتبـة الخـامسـة مـع الضعفـاء والمجروحين.

٣/١٣٤ علي بن غراب الفزاري، الكوفي، القاضي: س. ق.

قال الحافظ: صدوق، وكان يدلس، ويتشيع، وأفرط ابن حبان في تضعيفه[5].

قال الإمام أحمد بن حنبل: سمعت منه مجلساً واحداً، وكان يُدلس. وما أراه إلا صدوقاً[6].

وقال النسائي: ليس به بأس، وكان يدلس[7].

ولقـول الإمام أحمـد فيه ذكره العـلائي في المـدلسين[8]، وتـابعـه

---

(١) التبيين ص ٤٤.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ١٤٥.
(٣) الميزان ٣: ١٤٩.
(٤) اللسان ٤: ٢٤٨، وتعريف أهل التقديس ص ١٤٥.
(٥) التقريب ص ٤٠٤.
(٦) الجرح ٦: ٢٠٠، وانظر التأريخ الكبير للبخاري ٢ ـ ٣: ٢٩٢.
(٧) التهذيب ٧: ٢٧٢.
(٨) جامع التحصيل ص ١٠٨.

المقدسي[1]، والحلبي[2]، وقال الحافظ: وصفه الدارقطني وغيره بالتدليس، وجعله في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[3]. وهو كما قال.

٣/١٣٥ علي بن المبارك الهُنَائيَ البصري: ع.

قال الحافظ: ثقة، كان له عن يحيى بن أبي كثير كتابان أحدهما سماع، والآخر إرسال، فحديث الكوفيين عنه فيه شيء[4].

وروى الحاكم في معرفة علوم الحديث عن يحيى بن سعيد قال: قال علي بن المبارك: كتاب يحيى بن أبي كثير هذا: بعث إلي يحيى من اليمامة، أو خَلَّفه عندي ولم أسمعه من يحيى، يَشك في قوله: بعث إلي من اليمامة، أو خلَّفه عندي[5].

وقال أحمد: كانت عنده كتب عن يحيى بن أبي كثير بعضها سمعها وبعضها عَرْض[6].

وقال ابن معين: قال بعض البصريين عرض علي بن المبارك على يحيى بن أبي كثير عرضاً...[7].

وقال يعقوب بن شيبة: ... ورواية علي عن يحيى بن أبي كثير فيها وَهاء[8].

وقال ابن المديني: قال يحيى ـ يعني القطان ـ كان عنده كتاب واحد

---

(١) قصيدته ص ٣٨.
(٢) التبيين ص ٤٤.
(٣) تعريف أهل التقديس ص ٩٩.
(٤) التقريب ص ٤٠٤.
(٥) معرفة علوم الحديث ص ١١٠.
(٦) التهذيب ٧: ٣٧٦.
(٧) المرجع السابق.
(٨) نفسه.

سمعه من يحيى، والآخر تركه عنده، قيل له: فرواية يحيى بن سعيد عنه؟ قال: لم يسمع منه يحيى إلا ما سمعه من يحيى[1].

وقال يحيى بن سعيد: أما ما روينا نحن عنه فما سمع، وأما ما روى الكوفيون عنه فمن الكتاب الذي لم يسمعه[2].

وقال أبو داود: كان عنده كتابان، كتاب سماع وكتاب إرسال، قيل لعباس العنبري: كيف يُعرف كتاب الإرسال؟ قال: الذي عند وكيع عنه عن عكرمة من كتاب الإرسال، وكان الناس يكتبون كتاب السماع[3].

قلت: مما تقدم نعلم أنه يروي عن يحيى بن أبي كثير ما لم يسمعه منه، وهذا هو التدليس، لكن رواية يحيى بن سعيد عنه، وكذا رواية البصريين عامة صحيحة، أما رواية وكيع والكوفيين ففيها إرسال وتدليس. ولم أجد أحداً ذكره في المدلسين، وأحسبه من أهل المرتبة الثالثة. والله أعلم.

٣/١٣٦ عمر بن عبيد الطَّنَافِسي، الكوفي: ع.

قال الحافظ في التقريب: صدوق[4]. وجعله في النكت من الذين أكثروا من التدليس وعُرِفوا به[5].

وقال في النكت أيضاً: وفاتهم أيضاً فرع آخر وهو تدليس القطع مثاله ما رويناه في الكامل لأبي أحمد بن عدي وغيره عن عمر بن عبيد الطنافسي أنه كان يقول: حدثنا، ثم يسكت. ينوي القطع. ثم يقول: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها[6].

---

(١) التهذيب ٧: ٣٧٦.
(٢) المرجع السابق.
(٣) نفسه.
(٤) التقريب ص ٤١٥.
(٥) النكت ٢: ٦٤١.
(٦) المرجع السابق ٢: ٦١٧، ولم أجده في مظانه من الكامل.

وقد جعله الحافظ في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين التي ذكرها في النكت. وفاته في تعريف أهل التقديس فلم يذكره فيه، وهو مما يُستدرك عليه.

ولم أجد من وَصَفه بالتدليس قبل الحافظ ابن حجر فكيف عُرِف به واشتهر؟ وأخشى أن يكون التبس على الحافظ بآخر من بلده وطبقته كان يصنع ذلك فيقول: «حدثنا ثم يسكت وينوي القطع ثم يقول: هشام بن عروة. . .» هو: عمر بن علي بن مقدم الكوفي، فهو الذي ذُكرت عنه تلك القصة، حيث لم أجدها في ترجمة الطنافسي ولم يصفه أحد بتدليس قبل ابن حجر. والله أعلم بالصواب.

١٣٧/٣ عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص: ٤.

قال الحافظ: صدوق[1] وقال أيضاً: تابعي صغير مشهور، مختلف فيه، والأكثر على أنه صدوق في نفسه، وحديثه عن غير أبيه عن جده قوي[2].

قلت: الكلام في توثيقه، وصحة سماعه من أبيه، أو سماع أبيه من جده، والاحتجاج به كل ذلك يطول ذكره، وسنكتفي ببعضه الدال على ما نحن بصدده من تدليسه.

قال يحيى بن معين: إذا حدث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فهو كتاب، ومن هنا جاء ضعفه، وإذا حدث عن سعيد بن المسيب، أو سليمان بن يسار أو عروة فهو ثقة عن هؤلاء[3]، وقال أيضاً: هو ثقة في نفسه، وما

---

(١) التقريب ص ٤٢٣.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ٧١ - ٧٢.
(٣) التهذيب ٨: ٤٩.

روى عن أبيه عن جده لا حجة فيه، وليس بمتصل، وهو ضعيف من قبيل أنـه مرسـل وجَدَ شعيبٌ كتبَ عبـدالله بن عمرو، فكـان يرويهـا عن جده إرسالاً، وهي صحاح عن عبدالله بن عمرو غير أنه لم يسمعها[1].

وقال أحمد: وسُئل عن عمرو سمع من أبيه شيئاً؟ قال: يقول حدثني أبي، قيل: فأبـوه سمع من عبـدالله بن عمرو؟ قـال: نعم أراه قد سمـع منه[2].

وقال أبو بكر بن زياد النيسابوري: صحَّ سماع عمرو من أبيه. وصح سماع شعيب من جده[3].

وقال أبو زرعة: روى عنه الثقات، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده، وقال: إنما سمع أحاديث يسيرة، وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها، وعامة المناكير تُروى عنه إنما هي عن المثنى بن الصباح وابن لهيعة والضعفاء، وهو ثقة في نفسه، إنما تكلم فيه بسبب كتاب عنده، وما أُقل ما نُصيب عنه مما روى عن غير أبيه عن جده من المنكر[4].

وقال علي بن المديني: قـد سمع أبـوه شعيب من جده عبـدالله بن عمرو، وعمرو بن شعيب عندنا ثقة، وكتابه صحيح[5].

وقال هارون بن معروف: لم يسمع عمرو من أبيه شيئاً، إنما وجده في كتاب أبيـه[6]. (قلت: وهذا مردود) قال ابن أبي خيثمة: قلت ليحيى بن معين: أليس قد سمع من أبيه؟ قال: بلى، قلت: إنهم ينكـرون ذلك،

---

(١) التهذيب ٨: ٥٤.
(٢) المرجع السابق ٨: ٥٠.
(٣) نفسه.
(٤) نفسه ٨: ٤٩.
(٥) نفسه ٨: ٥٤ - ٥٥.
(٦) نفسه ٨: ٥٣.

فقال: قال أيوب: حدثني عمرو فذكر أباً عن أب إلى جده، قد سمع من أبيه، ولكنهم قالوا حين مات: «عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده» إنما هذا كتاب، قال الحافظ ابن حجر: يشير ابن معين بذلك إلى حديث إسماعيل بن علية عن أيوب حدثني عمرو بن شعيب حدثني أبي عن أبيه حتى ذكر عبدالله بن عمرو، فذكر حديث: لا يحل سلف وبيع، أخرجه أبو داود والترمذي من رواية ابن علية عن أيوب، وروى النسائي من حديث ابن طاوس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن أبيه محمد بن عبدالله بن عمرو، وقال مرة: عن أبيه، وقال مرة: عن جده - في النهي عن لحوم الحمر الأهلية، ولم يأت التصريح بذكر محمد بن عبدالله بن عمرو في حديث إلا في هذين الحديثين فيما وقفت عليه، وذلك نادر لا تعويل عليه، ولكن استدل بذلك ابن معين على صحة سماع عمرو من أبيه في الجملة[1].

كما بين الحافظ صحة سماعه من أبيه، وسماع أبيه من جده، ومجمل أقوال أهل العلم في ذلك. فقال في التهذيب: عمرو بن شعيب ضعّفه ناس مطلقاً، ووثّقه الجمهور، وضعّف بعضهم روايته عن أبيه عن جده حسب، ومن ضعَّفه مطلقاً فمحمول على روايته عن أبيه عن جده، فأما روايته عن أبيه فربما دلّس ما في الصحيفة بلفظ «عن» فإذا قال حدثني أبي فلا ريب في صحتها كما يقتضيه كلام أبي زرعة المتقدم، وأما رواية أبيه عن جده، فإنما يعني بها الجد الأعلى «عبدالله بن عمرو» ولا محمد بن عبدالله، وقد صرح شعيب بسماعه من عبدالله في أماكن، وصح سماعه منه كما تقدم. وكما روى حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن شعيب قال: قال سمعت عبدالله بن عمرو فذكر حديثاً أخرجه أبو داود من هذا الوجه. وفي رواية «عمرو» فمن ذلك رواية حسين المعلم عن عمرو عن أبيه عن جده قال: رأيت رسول الله ﷺ يصلي حافياً ومنتعلاً. رواه أبو داود. وبهذا السند رأيت رسول الله ﷺ يشرب قائماً وقاعداً رواه الترمذي. وبه رأيت

---

(١) التهذيب ٨: ٥٣ - ٥٤.

رسول الله ﷺ ينتقل عن يمينه وعن يساره في الصلاة. رواه ابن ماجه. ومن ذلك هشام بن الغاز عن عمرو عن أبيه عن جده قال: أقبلنا مع رسول الله ﷺ من ثنية... الحديث. رواه ابن ماجه. ومن ذلك محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده سمعت رسول الله ﷺ يأمر بكلمات من الفزع... الحديث. رواه أبو داود والنسائي والترمذي وغيرهم، وهذه قطعة من جملة أحاديث تصرح بأن الجد هو عبدالله بن عمرو، لكن هل سمع منه جميع ما روى عنه أم سمع بعضها والباقي صحيفة؟ الثاني أظهر عندي وهو الجامع لاختلاف الأقوال فيه، وعليه ينحط كلام الدارقطني وأبي زرعة. وأما اشتراط بعضهم أن يكون الراوي عنه ثقة فهذا الشرط معتبر في جميع الرواة لا يختص به عمرو، وأما قول ابن عدي لم يدخلوها في صحاح ما خرَّجوا فيرد عليه إخراج ابن خزيمة له في صحيحه والبخاري في جزء القراءة خلف الإمام على سبيل الاحتجاج، وكذلك النسائي وكتابه عند ابن عدي معدود في الصحاح، ولكن ابن عدي عنى غير الصحيحين فيما أظن، فليس فيهما لعمرو شيء، وقد أنكر جماعة أن يكون شعيب سمع من عبدالله بن عمرو وذلك مردود بما تقدم. ومن ذلك:

قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سألت علي بن المديني عن عمرو بن شعيب؟ فقال: ما روى عنه أيوب وابن جريج فذاك له صحيح. وما روى عن أبيه عن جده فهو كتاب وَجَدَه، فهو ضعيف. انتهى[1].

وقال الحافظ ابن حجر في المدلسين: فعلى مقتضى هؤلاء يكون مدلساً، لأنه ثبت سماعه من أبيه، وقد حدَّث عنه بشيء كثير مما لم يسمعه منه مما أخذه عن الصحيفة بصيغة «عن» وهذه إحدى صور التدليس[2].

قلت: قد ذكره الحافظ في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين مع أنه

---

(١) التهذيب ٨: ٥١ - ٥٣.

(٢) تعريف أهل التقديس ص ٧٢.

مكثر من التدليس، فالصواب فيه أن يكون من الثالثة. والله أعلم.

١٣٨/٣ عمرو بن عبدالله، أبو إسحاق السبيعي، الكوفي: ع.

قال الحافظ: ثقة، مكثر، عابد، اختلط بأخرة[١]. وقال: ذكره في المدلسين حسين الكرابيسي، وأبو جعفر الطبري[٢].

قلت: وذكره بالتدليس: النسائي[٣] والذهبي[٤]، والمقدسي[٥]، والعلائي[٦]، والحلبي[٧]. وغيرهم من الأئمة المتقدمين.

قال أحمد: كان أبو إسحاق تزوج امرأة الحارث الأعور فوقعت إليه كتبه.

وقال شعبة: ما سمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث، يعني أن أبا إسحاق كان يدلس[٨] وقال شعبة أيضاً: لم يسمع أبو إسحاق من أبي وائل إلا حديثين[٩].

وقال العجلي: ... لم يسمع من حارث الأعور إلا أربعة أحاديث والباقي إنما هو كتاب أخذه[١٠] ورأى علياً ولم يسمع منه وكذا المغيرة بن شعبة[١١]. وعَدُّوا جماعة لم يسمع منهم.

---

(١) التقريب ص ٤٢٣.
(٢) التهذيب ٨: ٦٦.
(٣) الميزان ١: ٣٦٠.
(٤) قصيدته ص ٤٠.
(٥) المرجع السابق ص ٣٧.
(٦) جامع التحصيل ص ١٠٨.
(٧) التبيين ص ٤٤.
(٨) سير أعلام النبلاء ٥: ٣٩٨.
(٩) التهذيب ٨: ٦٦.
(١٠) تأريخ الثقات ص ٣٦٦.
(١١) التهذيب ٨: ٦٣.

وقال ابن المديني في العلل قال شعبة: سمعت أبا إسحاق يُحدث عن الحارث بن الأزمع(؟) بحديث فقلت له: سمعت منه؟ فقال: حدثني به مجالد عن الشعبي عنه. قال شعبة. وكان أبو إسحاق إذا أخبرني عن رجل قلت له: هذا أكبر منك؟ فإن قال: نعم، علمت أنه لقي، وإن قال: أنا أكبر منه تركته[1].

وقال معن: أفسد حديث أهل الكوفة الأعمش وأبو إسحاق، يعني للتدليس[2]. وقال مغيرة نحوه. قال الذهبي: لا يُسمع قول الأقران بعضهم في بعض. وحديث أبي إسحاق محتج به في دواوين الإسلام[3].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان مدلساً[4].

ووصفه بالتدليس الحاكم أبو عبدالله في معرفة علوم الحديث[5].

وأبو إسحاق مكثر من التدليس. قال علي بن المديني: روى أبو إسحاق عن سبعين رجلاً أو ثمانين لم يرو عنهم غيره، وأحصيت مشيخته نحواً من ثلاث مئة شيخ، وفي موضع آخر: أربعمائة شيخ، وقيل: إنه سمع من ثمانية وثلاثين صحابياً[6] وقد ذكره الحافظ في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[7]. وهو كما قال.

---

(١) التهذيب ٨: ٦٦.
(٢) المرجع السابق ٨: ٦٧.
(٣) سير أعلام النبلاء ٥: ٣٩٩.
(٤) الثقات ٥: ١٧٧.
(٥) معرفة علوم الحديث ص ١٠٥.
(٦) سير أعلام النبلاء ٥: ٣٩٤.
(٧) تعريف أهل التقديس ص ١٠١.

٣/١٣٩ فِطْر بن خليفة المخزومي، مولاهم أبو بكر الحنّاط: خ. ٤.

قال الحافظ: صدوق، رمي بالتشيع[١].

وقال السخاوي في فتح المغيث: وَوُصِف غير واحد بالتدليس ممن روى عمن رآه ولم يجالسه بالصيغة الموهمة، بل وُصِف به من صرَّح بالإخبار في الإجازة كأبي نعيم، أو بالتحديث في الوجادة كإسحاق بن راشد الجزري، وكذا فيما لم يسمعه كفِطر بن خليفة، أحد من روى له البخاري مقروناً، ولذا قال علي بن المديني: قلت ليحيى بن سعيد القطان: يُعتمد على قول فِطر: ثنا، ويكون موصولاً؟ فقال: لا، فقلت: أكان ذلك منه سجيّة؟ قال: نعم.

وكذا قال الفلاس: إن القطان قال له: وما يُنتفع بقول فِطْر: ثنا عطاء، ولم يسمع منه؟

وقال ابن عمار عن القطان: كان فِطْر صاحب ذي سمعت سمعت. يعني أنه يدلس فيما عداها.

قال: ولعله تجوَّز في صيغة الجمع فأوهم دخوله، كقول الحسن البصري: خطبنا ابن عباس، وخطبنا عتبة بن غزوان. وأراد أهل البصرة بلده، فإنه لم يكن بها حين خطبتهما... ولكن صنيعَ فِطْرٍ فيه غباوة شديدة يستلزم تدليساً صعباً، كما قال شيخنا[٢].

وإذن فتدليسه شديد، بل ربما صرح بالتحديث فيما لم يسمعه، وكأنه خص ما سمعه بقول: سمعت، وأراه من أهل المرتبة الثالثة. والله أعلم.

---

(١) التقريب ص ٤٤٨.

(٢) فتح المغيث ١: ٣٤٤ - ٣٤٦ (رسالة دكتوراه مطبوعة على الآلة الكاتبة).

٣/١٤٠ قتادة بن دِعَامة السدوسي البصري: ع.

قال الحافظ: ثقة، ثبت[١]. وقال أيضاً: صاحب أنس بن مالك رضي الله عنه، كان حافظ عصره، وهو مشهور بالتدليس. وصفه به النسائي وغيره[٢].

قال شعبة: كنت أعرف إذا حدثنا قتادة ما سمع مما لم يسمع، كان إذا جاء ما سمع قال: ثنا أنس، وثنا الحسن، وثنا مُطَرِّف، وثنا سعيد، وإذا جاء ما لم يسمع يقول: قال سعيد بن جبير، وقال أبو قلابة[٣]. وقال أيضاً: كنت أنظر إلى فم قتادة، فإذا قال: ثنا كتبت، وإذا قال: حدَّث، لم أكتب[٤]. وقال مرة: كنت أتفطن إلى فم قتادة، فإذا قال: حدثنا سعيد، وحدثنا أنس، وحدثنا مُطَرِّف، فإذا حدَّث بما لم يسمع قال: حدَّث سليمان بن يسار، وحدث أبو قلابة[٥].

وقال علي: ذكرت ليحيى بن سعيد حديث قتادة عن أبي مِجْلَز، كتب عمر إلى عثمان بن حُنَيف. الحديث الطويل، قال: هذا مُلْزَق على أبي مِجْلز، قلت: ليس هو من صحيح حديث قتادة. قال: لا.

وقال الحافظ ابن حجر: وقال أبو داود في السنن: قتادة لم يسمع من أبي رافع، كأنه يعني حديثاً مخصوصاً، وإلا ففي صحيح البخاري تصريح بالسماع منه.

وقال وكيع عن شعبة: كان قتادة يغضب إذا وقفتَه على الإسناد،

---

(١) التقريب ص ٤٥٣.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ١٠٢.
(٣) الكفاية ص ٣٦٣.
(٤) المرجع السابق.
(٥) سير أعلام النبلاء ٥: ٢٧٤.

فحدثته يوماً بحديث فأعجبه فقال: من حدّثك ذا؟ فقلت: فلان عن فلان. فكان يعده[1].

وقال أبو حاتم وسأله ابنه: قتادة عن معاذة أحب إليك أو أيوب عن معاذة؟ قال: قتادة إذا ذكر الخبر[2] يعني إذا بيّن السماع.

وقال ابن حبان: كان مدلساً[3].

ووصفه بالتدليس أيضاً: الحاكم أبو عبدالله[4] والخطيب[5] والذهبي[6] والمقدسي[7] والعلائي[8] والحلبي[9] والحافظ ابن حجر، وجعله في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[10].

قال الذهبي: وهو حجة بالإجماع إذا بيّن السماع فإنه مدلس معروف بذلك...[11].

قال الحاكم: لم يسمع من صحابي غير أنس[12] وقد ذكروا جماعة روى عنهم ولم يسمع منهم، وهذا تلخيصهم من التهذيب والمراسيل لابن أبي حاتم فمنهم: أبو قلابة، وبشر بن عائذ، وأبو الأسود الديلي،

---

(١) التهذيب ٨: ٣٥٤.
(٢) الجرح ٧: ١٣٥.
(٣) الثقات ٥: ٣٢٢.
(٤) معرفة علوم الحديث ص ١٠٣.
(٥) الكفاية ص ٣٦٣.
(٦) قصيدته ص ٢٣، والميزان ٣: ٣٨٥، والسير ٥: ٢٧١.
(٧) قصيدته ص ٣٧.
(٨) جامع التحصيل ص ١٠٨.
(٩) التبيين ص ٤٦.
(١٠) تعريف أهل التقديس ص ١٠٢.
(١١) سير أعلام النبلاء ٥: ٢٧١.
(١٢) معرفة علوم الحديث ص ١١١.

وابن بريدة، وبشير بن نهيك، وأبو ثمامة الثقفي، وأبو عبدالله الجدلي، وطاوس، والزهري ـ وقد روى عنه ثلاثة أحاديث ـ وابن سَرْجِس، وعبدالله بن الحارث الهاشمي، والقاسم، وسالم، وسعيد بن جبير، وعبدالله بن مغفل، وأبو سلمة بن عبدالرحمن، والشعبي، وعروة بن الزبير، وابن أبي مليكة، وحميد بن عبدالرحمن الحميري، ومسلم بن يسار، ورجاء بن حيوة، وحكيم بن عفان، وعبدالرحمن مولى أم برثن، ومجاهد، وسليمان بن يسار، ومعاذة، وأبو الأحوص، وأبو موسى، وعائشة، وأبو هريرة، ومعقل بن يسار، وحصين بن المنذر[1].

وقال علي عن يحيى بن سعيد قال شعبة: لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أشياء: قول علي: «القضاة ثلاثة»، وحديث يونس بن متى، وحديث لا صلاة بعد العصر[2]. وذكر أبو داود في السنن ويعقوب بن شيبة في المسند أن قتادة سمع من أبي العالية أربعة أحاديث: قال (الحافظ) منها الحديث في رؤية النبي ﷺ موسى ليلة الإسراء، وحديث ما يقول عند الكرب، قد صرح فيهما بالسماع، فصارت خمسة، لكن أحد الثلاثة المتقدمة موقوف، فصح المرفوع أربعة[3].

وقال إسماعيل القاضي في أحكام القرآن: سمعت علي بن المديني يُضَعِّف أحاديث قتادة عن سعيد بن المسيب تضعيفاً شديداً. وقال: أحسب أن أكثرها بين قتادة وسعيد فيها رجال[4].

وقال أبو داود: حَدَّث قتادة عن ثلاثين رجلاً لم يسمع منهم[5].

---

(١) التهذيب ٨: ٣٥٣ ـ ٣٥٦، والمراسيل لابن أبي حاتم ص ١٦٨ ـ ١٧٥.
(٢) التهذيب ٨: ٣٥٣ ـ ٣٥٦.
(٣) المرجع نفسه.
(٤) نفسه.
(٥) نفسه.

قلت: ولا شك أن تدليسه كثير، وهو مشهور بـه كما تقـدم. والله أعلم.

٣/١٤١ محمد بن الحسين البخاري.

ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يروي عن وكيع وغنجار، روى عنه ابناه: إبراهيم وعمر، يُعتبر حديثه إذا بيَّن السماع في روايته[١]. قال الحافظ في اللسان: ومقتضاه أنه كان مدلساً[٢]. ولقول ابن حبان ذكره الحلبي في التبيين[٣]، والحافظ في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[٤] وهو كما قال.

٣/١٤٢ محمد بن صدقة الفدكي، أبو عبدالله.

قال الدارقطني: ليس بالمشهور، ولكن ليس به بأس[٥]. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يروي عن مالك بن أنس، روى عنه إبراهيم بن المنذر الحزامي، يُعتبر حديثه إذا بيَّن السماع في روايته. فإنه كان يسمع من قوم ضعفاء عن مالك، ثم يدلس عنهم[٦].

وذكره العلائي في المدلسين لأن ابن الأثير ذكر في اختصاره كتاب الأنساب للسمعاني أنه كان مدلساً[٧]، والمقدسي[٨]، والحلبي[٩]، وأشار إلى

---

(١) الثقات ٩: ٦٨.
(٢) اللسان ٥: ١٤٥ ـ ١٤٦.
(٣) التبيين ص ٤٩.
(٤) تعريف أهل التقديس ص ١٠٥.
(٥) اللسان ٥: ٢٠٥.
(٦) الثقات ٩: ٦٧.
(٧) جامع التحصيل ص ١٠٩.
(٨) قصيدته ص ٣٨.
(٩) تعريف أهل التقديس ص ١٠٥.

قول ابن حبان إضافة إلى ما تقدم عن العلائي. والحافظ ابن حجر جعله في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[1].

قلت: ما ذكره العلائي مما وجده في مختصر ابن الأثير لكتاب السمعاني (اللباب) راجعتُ فيه كتاب السمعاني فوجدته نقل عن ابن حبان قوله المتقدم فيه[2]. وهذا نزول في العزو، لذا لم يتابعه الحافظ ابن حجر بل أشار إلى قول ابن حبان مباشرة ولم يُعَرِّجْ على نقل العلائي، ولو راجع العلائي كتاب السمعاني لوجد القول منسوباً إلى ابن حبان.

٣/١٤٣ محمد بن عبدالرحمن الطفاوي: خ. د. ت. س.

قال الحافظ ابن حجر صدوق يهم[3].

سئل أحمد بن حنبل عنه فقال: كان يدلس، قاله العلائي[4]، وذكره في المدلسين المقدسي[5]، والحلبي[6]، والحافظ ابن حجر وقال: ذكره أحمد والدارقطني بالتدليس[7] وجعله في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[8]، وهو كما قال.

٣/١٤٤ محمد بن عبدالملك الواسطي، الكبير، أبو إسماعيل.

قال الحافظ ابن حجر: مقبول[9]، وذكره الحلبي في المدلسين[10]

---

(١) تعريف أهل التقديس ص ١٠٥.
(٢) الأنساب ٩: ٢٤٢، واللباب ٢: ٤١٣.
(٣) التقريب ص ٤٩٣.
(٤) جامع التحصيل ص ١٠٩.
(٥) قصيدته ص ٣٨.
(٦) التبيين ص ٥١.
(٧) تعريف أهل التقديس ص ١٠٦.
(٨) المرجع السابق.
(٩) التقريب ص ٤٩٤.
(١٠) التبيين ص ٥١.

لقول ابن حبان فيه. حيث قال في الثقات: يُعتبر حديثه إذا بيَّن السماع في خبره في روايته، فإنه كان مدلساً، يخطىء[1] كما ذكره الحافظ فيهم لقول ابن حبان أيضاً، وجعله في المرتبة الثالثة[2]، ووصفه بالتدليس أيضاً الذهبي في تذهيب التهذيب[3].

٣/١٤٥ محمد بن عجلان المدني: خت. م. ٤.

قال الحافظ ابن حجر: صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة[4].

وقال العلائي: ذكر ابن أبي حاتم حديثه عن الأعرج عن أبي هريرة حديث: المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، فقال: إنما سمعه من ربيعة بن عثمان عن الأعرج. قلت (العلائي) رواه عبدالله بن إدريس عن ربيعة بن عثمان عن محمد بن عثمان بن حبان عن الأعرج. وذكر غير ابن أبي حاتم أنه كان يدلس ـ أعني ـ ابن عجلان[5].

وذكره في المدلسين الذهبي[6]، والمقدسي[7]، والحلبي[8]، والحافظ ابن حجر حيث جعله في المرتبة الثالثة، وقال: وصفه ابن حبان بالتدليس[9].

قلت: قال ابن حبان: يروي عن أبيه وسعيد المقبري، روى عنه الثوري ومالك، عنده صحيفة عن سعيد المقبري، بعضها عن أبيه عن

---

(١) الثقات ٩: ٤٩.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ١٠٦.
(٣) المرجع السابق.
(٤) التقريب ص ٤٩٦.
(٥) جامع التحصيل ص ١٠٩.
(٦) قصيدته ص ٥٥.
(٧) قصيدته ص ٣٨.
(٨) التبيين ص ٥٢.
(٩) تعريف أهل التقديس ص ١٠٦.

أبي هريرة، وبعضها عن أبي هريرة نفسه، قال يحيى القطان: سمعت محمد بن عجلان يقول: كان سعيد المقبري يحدث عن أبيه عن أبي هريرة وعن أبي هريرة فاختلط عليّ فجعلتها كلها عن أبي هريرة.

وقد سمع سعيد المقبري من أبي هريرة وسمع عن أبيه عن أبي هريرة فلما اختلط على ابن عجلان صحيفته، ولم يُمَيِّز بينهما اختلط فيها وجعلها كلها عن أبي هريرة، وليس هذا مما يهي الإنسان به لأن الصحيفة كلها في نفسها صحيحة، فما قال ابن عجلان عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة فذاك مما حمل عنه قديماً قبل اختلاط صحيفته عليه، وما قال عن سعيد عن أبي هريرة فبعضها متصل صحيح وبعضها منقطع لأنه أسقط أباه منها فلا يجب الاحتجاج عند الاحتياط إلا بما يروي الثقات المتقنون عنه عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وإنما كان يهي أمره ويضعف لو قال في الكل: سعيد عن أبي هريرة فإنه لو قال ذلك لكان كاذباً في البعض لأن الكل لم يسمعه سعيد عن أبي هريرة، فلو قال ذلك لكان الاحتجاج به ساقطاً على حسب ما ذكرناه[1].

وإذن فهذا هو التدليس، فَحَذْفُه لسعيد وأبيه من الإسناد، مع سماعه من أبي هريرة لأحاديث وروايته للجميع عنه هو تدليس الإسناد الذي لا اختلاف فيه، وإن عَذَرَه البعض في ذلك، وقد جعله الحافظ في المرتبة الثالثة[2] وهو كما قال.

٣/١٤٦ محمد بن عيسى بن نَجيح، أبو جعفر بن الطباع: خت. د. تم. س. ق.

قال الحافظ: ثقة، فقيه، كان من أعلم الناس بحديث هشيم[3].

---

(١) الثقات ٧: ٣٨٦ - ٣٨٧.

(٢) تعريف أهل التقديس ص ١٠٦.

(٣) التقريب ص ٥٠١.

وقال أبو داود: كان يتفقّه، وكان يحفظ نحواً من أربعين ألف حديث، وكان ربما دلس[1].

وقال الأثرم: سمعت أبا عبدالله (يعني أحمد بن حنبل) ذكر حديث هشيم عن ابن شبرمة عن الشعبي في الذي يصوم في كفارة ثم يوسر، فقال: لا أراه سمعه، قيل له: فإن أبا جعفر محمد بن عيسى يقول فيه: أنا ابن شبرمة، قال: فتعجب، فقلت له: إلا أن أبا جعفر عالم بهذا؟ قال: نعم[2].

ووصفه بالتدليس الدارقطني[3]. وذكره العلائي في المدلسين لقول أبي داود[4]، والحلبي[5] والحافظ في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[6]. وهو كما قال.

٣/١٤٧ محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، أبو بكر.

قال الحافظ ابن حجر: مشهور بالتدليس مع الصدق والأمانة، ثم نقل عن الإسماعيلي وابن المظفر والدارقطني وَصْفه بالتدليس[7].

قال أبو بكر الإسماعيلي: لا أتهمه في قصد الكذب، ولكنه خبيث التدليس، ومُصَحِّف أيضاً، أو قال: كثير التصحيف، ثم قال: حُكي لي عن سويد أنه كان يدلس، قال الإسماعيلي: كأنه تعلّم من سويد التدليس[8].

---

(١) التهذيب ٩: ٣٩٤.
(٢) المرجع السابق ٩: ٣٩٣.
(٣) تعريف أهل التقديس ص ١٠٧.
(٤) جامع التحصيل ص ١٠٩.
(٥) التبيين ص ٥٣.
(٦) تعريف أهل التقديس ص ١٠٧.
(٧) المرجع السابق ص ١٠٨.
(٨) تأريخ بغداد ٣: ٢١٣.

أبي هريرة، وبعضها عن أبي هريرة نفسه، قال يحيى القطان: سمعت محمد بن عجلان يقول: كان سعيد المقبري يحدث عن أبيه عن أبي هريرة وعن أبي هريرة فاختلط عليّ فجعلتها كلها عن أبي هريرة.

وقد سمع سعيد المقبري من أبي هريرة وسمع عن أبيه عن أبي هريرة فلما اختلط على ابن عجلان صحيفته، ولم يُمَيِّز بينهما اختلط فيها وجعلها كلها عن أبي هريرة، وليس هذا مما يهي الإنسان به لأن الصحيفة كلها في نفسها صحيحة، فما قال ابن عجلان عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة فذاك مما حمل عنه قديماً قبل اختلاط صحيفته عليه، وما قال عن سعيد عن أبي هريرة فبعضها متصل صحيح وبعضها منقطع لأنه أسقط أباه منها فلا يجب الاحتجاج عند الاحتياط إلا بما يروي الثقات المتقنون عنه عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وإنما كان يهي أمره ويضعف لو قال في الكل: سعيد عن أبي هريرة فإنه لو قال ذلك لكان كاذباً في البعض لأن الكل لم يسمعه سعيد عن أبي هريرة، فلو قال ذلك لكان الاحتجاج به ساقطاً على حسب ما ذكرناه[1].

وإذن فهذا هو التدليس، فَحَذْفُه لسعيد وأبيه من الإسناد، مع سماعه من أبي هريرة لأحاديث وروايته للجميع عنه هو تدليس الإسناد الذي لا اختلاف فيه، وإن عَذَرَه البعض في ذلك، وقد جعله الحافظ في المرتبة الثالثة[2] وهو كما قال.

٣/١٤٦ محمد بن عيسى بن نَجيح، أبو جعفر بن الطباع: خت. د. تم. س. ق.

قال الحافظ: ثقة، فقيه، كان من أعلم الناس بحديث هشيم[3].

---

(١) الثقات ٧: ٣٨٦ - ٣٨٧.

(٢) تعريف أهل التقديس ص ١٠٦.

(٣) التقريب ص ٥٠١.

وقال أبو داود: كان يتفقّه، وكان يحفظ نحواً من أربعين ألف حديث، وكان ربما دلس[1].

وقال الأثرم: سمعت أبا عبدالله (يعني أحمد بن حنبل) ذكر حديث هشيم عن ابن شبرمة عن الشعبي في الذي يصوم في كفارة ثم يوسر، فقال: لا أراه سمعه، قيل له: فإن أبا جعفر محمد بن عيسى يقول فيه: أنا ابن شبرمة، قال: فتعجب، فقلت له: إلا أن أبا جعفر عالم بهذا؟ قال: نعم[2].

ووصفه بالتدليس الدارقطني[3]. وذكره العلائي في المدلسين لقول أبي داود[4]، والحلبي[5] والحافظ في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[6]. وهو كما قال.

٣/١٤٧ محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، أبو بكر.

قال الحافظ ابن حجر: مشهور بالتدليس مع الصدق والأمانة، ثم نقل عن الإسماعيلي وابن المظفر والدارقطني وَصْفه بالتدليس[7].

قال أبو بكر الإسماعيلي: لا أتهمه في قصد الكذب، ولكنه خبيث التدليس، ومُصَحِّف أيضاً، أو قال: كثير التصحيف، ثم قال: حُكي لي عن سويد أنه كان يدلس، قال الإسماعيلي: كأنه تعلّم من سويد التدليس[2].

---

(١) التهذيب ٩: ٣٩٤.
(٢) المرجع السابق ٩: ٣٩٣.
(٣) تعريف أهل التقديس ص ١٠٧.
(٤) جامع التحصيل ص ١٠٩.
(٥) التبيين ص ٥٣.
(٦) تعريف أهل التقديس ص ١٠٧.
(٧) المرجع السابق ص ١٠٨.
(٨) تأريخ بغداد ٣: ٢١٣.

وقال الدارقطني: كان كثير التدليس، يُحدث بما لم يسمع، وربما سرق[1] وقال أيضاً: يكتب عن بعض أصحابه ثم يُسقط بينه وبين شيخه ثلاثة[2].

وقال أبو بكر بن عبدان: ... كان يُخلِّط ويدلِّس[3].

وقال محمد بن أحمد بن أبي الفوارس: كان مدلساً[4].

وقال ابن المظفر: لا يُنكر منه إلا التدليس[5].

وقال ابن مظاهر: هذا رجل لا يكذب، ولكن يحمله الشره على أن يقول: حدثنا، ووجدت في كتبه مواضع: ذكره فلان، وفي كتابي: عن فلان، ثم يقول: أخبرنا[6].

وقال أبو الفضل جعفر بن الفضل سمعت أبي يقول: كنت يوماً مع الباغندي في الحجرة يقرأ لي كتب أبي بكر بن أبي شيبة، فقام الباغندي إلى الطهارة، فمددت يدي إلى جزء من حديث أبي بكر بن أبي شيبة، فإذا على ظهره مكتوب «مربع» والباقي محكوك، فرجع الباغندي ورأى الجزء في يدي فتغيَّر وجهه، وسألته فقال: أيش هذا مربع، فغير ذلك، ولم أفطن له لأني ما كنت دخلت في كتب الحديث، ثم سألت عنه، فإذا الكتاب لمحمد بن إبراهيم مربع، سمع من أبي بكر بن أبي شيبة، فحك: محمد بن إبراهيم، وبقي مربع، فبرد على قلبي، ولم أخرج عنه شيئاً[7].

---

(١) تأريخ بغداد ٣: ٢١٢.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ١٠٨.
(٣) تأريخ بغداد ٣: ٢١٢.
(٤) المرجع السابق ٣: ٢١١.
(٥) تعريف أهل التقديس ص ١٠٨.
(٦) تأريخ بغداد ٣: ٢١٢.
(٧) المرجع السابق.

وقال الخطيب: لم يَثبت من أمر الباغندي ما يُعاب به سوى التدليس، ورأيت كافة شيوخنا يحتجون بحديثه ويخرجونه في الصحيح[1].

وقال الحاكم أبو عبدالله: بعد أن ذكر الطبقات من الأئمة من أهل بغداد قال: ثم الطبقة السادسة والسابعة فلم يُذكر عنهم ذلك إلا أبي بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندي الواسطي. فحدثني أبو علي الحافظ قال: كنت يوماً عند أبي بكر بن الباغندي وهو يُملي علي، فقال لي: أبو يزيد عمرو بن يزيد الجرمي، فأمسكت عن الكتابة، ثم أعاد ثانياً، ثم قال: حديث سرار بن مجشر، فقلت: قد أغناك الله عنه يا أبا بكر، فقد حدثناه أبو عبدالرحمن النسائي، قال حدثنا أبو يزيد، قال الحاكم: فإن أخذ أحد من أهل بغداد التدليس فعن الباغندي وَحْده[2].

وقد ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة[3] وهو كما قال.

١٤٨/٣ محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي، أبو الزبير المكي: ع.

قال الحافظ ابن حجر: صدوق إلا أنه يدلس[4]، وقال أيضاً: مشهور بالتدليس[5]، وقد وصفه به النسائي[6] وغيره.

قال الليث: قدمت مكة فجئت أبا الزبير فدفع إلي كتابين، وانقلبت بهما، ثم قلت في نفسي: لو عاودته فسألته: أسمع هذا كله من جابر؟

---

(١) تأريخ بغداد ٣: ٢١٣.
(٢) معرفة علوم الحديث ص ١١٢.
(٣) تعريف أهل التقديس ص ١٠٨.
(٤) التقريب ص ٥٠٦.
(٥) تعريف أهل التقديس ص ١٠٨.
(٦) المرجع السابق، والميزان ١: ٤٦٠.

فرجعت فسألته فقال: منه ما سمعت منه، ومنه ما حُدِّثت عنه، فقلت له: أَعْلِمْ لي على ما سمعت، فأعلمَ لي على هذا الذي عندي[1].

وقال ابن حزم: فلا أَقبل من حديثه إلا ما فيه «سمعت جابر» وأما رواية الليث عنه فأحتج بها مطلقاً، لأنه ما حمل عنه إلا ما سمعه من جابر[2]. قال الذهبي: وعمدة ابن حزم حكاية الليث، ثم هي دالة على أن الذي عنده إنما هو مناولة، فالله أعلم أسمع ذلك منه أم لا؟[3].

وقال الذهبي أيضاً: وفي صحيح مسلم عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر، وهي من غير طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء، من ذلك حديث: لا يحل لأحد حمل السلاح بمكة.

وحديث: رأى عليه الصلاة والسلام امرأة فأعجبته، فأتى أهله زينب.

وحديث: النهي عن تجصيص القبور وغير ذلك[4].

وقال الذهبي: وقد عيب أبو الزبير بأمور لا توجب ضعفه المطلق، منها التدليس[5]، وذكره في قصيدته في المدلسين[6].

وأجاب عن هذا التوهم ـ الذي توهمه الذهبي ـ العلائي فقال: وكأن مسلماً اطَّلع على أنها مما رواه الليث عنه وإن لم يروها من طريقه. والله أعلم[7].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٥: ٣٨٢.
(٢) المرجع السابق ٥: ٣٨٣.
(٣) نفسه.
(٤) الميزان ٤: ٣٩.
(٥) السير ٥: ٣٨١.
(٦) قصيدته ص ٤٧.
(٧) جامع التحصيل ص ١١٠.

وذكر ابن أبي حاتم جماعة لم يسمع منهم، قال: قال سفيان بن عيينة: ابن المكي لم يسمع من ابن عباس.

وقال يحيى بن معين: لم يسمع من عبدالله بن عمرو، وكذا قال أبو حاتم.

وقال أبو حاتم أيضاً: أبو الزبير رأى ابن عباس رؤية. ولم يسمع من عائشة[1].

قال الساجي: وبلغني عن يحيى بن معين أنه قال: استحلف شيبة أبا الزبير بين الركن والمقام أنك سمعت هذه الأحاديث من جابر فقال: الله أني سمعتها من جابر، يقول: ثلاثاً[2].

قلت: والتوفيق بين حَلِفه، وبين ما رواه عنه الليث، أن يكون شيبة سأله عن أحاديث معينة رواها، عن جابر فخلف له أنه سمعها منه، ولم يحلف له أن كل ما يرويه عن جابر مما سمعه منه، لكني لا أدري من شيبة هذا الذي استحلفه، فلم يذكر المزي في الرواة عنه من اسمه شيبة، إلا أن يكون الاسم قد تصحف. فالله أعلم.

وقد وصفه بالتدليس أيضاً: العلائي[3]، والمقدسي[4]، والحلبي[5]، والحافظ ابن حجر، وجعله في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[6].

١٤٩/٣ محمد بن مسلم بن عبدالله بن شهاب الزهري: ع.

قال الحافظ ابن حجر: الفقيه، الحافظ، متفق على جلالته

(١) المراسيل ص ١٩٣.
(٢) التهذيب ٩: ٤٤٣.
(٣) جامع التحصيل ص ١١٠.
(٤) قصيدته ص ٣٧.
(٥) التبيين ص ٥٤.
(٦) تعريف أهل التقديس ص ١٠٨.

وإتقانه[1]. وقال أيضاً: وصفه الشافعي والدارقطني وغير واحد بالتدليس[2].

وذكره في المدلسين الذهبي[3]، وقال في الميزان: كان يدلس في النادر[4]. وذكره فيهم العلائي وقال: مشهور به، وقد قبل الأئمة قوله «عن»[5]، والمقدسي[6]، والحلبي[7]، وجعله الحافظ في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[8].

وقد ذكر ابن أبي حاتم جماعة لم يسمع منهم، وهذا ملخص ما قاله عنه:

قال ابن المديني: لم يسمع من جابر بن عبدالله.

وقال أحمد: ما أراه سمع منه - يعني من أبان بن عثمان - وما أدري، أو نحو هذا، إلا أنه قد أُدخل بينه وبينه عبدالله بن أبي بكر.

وقال أبو حاتم: لم أختلف أنا وأبو زرعة وجماعة من أصحابنا أن الزهري لم يسمع من أبان بن عثمان شيئاً، وكيف يسمع من أبان ويقول: بلغني عن أبان، قيل: فإن محمد بن يحيى النيسابوري كان يقول: قد سمع، قال: محمد بن يحيى كان بابه السلامة... ثم قال: لأنه وإن أدرك من هو أكبر منه، ولكن لم يثبت له السماع منه، كما أن حبيب بن أبي ثابت لا يثبت له سماع من عروة بن الزبير، وهو قد سمع ممن هو أكبر منه،

---

(١) التقريب ص ٥٠٦.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ١٠٩.
(٣) قصيدته ص ١٥.
(٤) الميزان ٤: ٤٠.
(٥) جامع التحصيل ص ١٠٩.
(٦) قصيدته ص ٣٧.
(٧) التبيين ص ٥٠.
(٨) تعريف أهل التقديس ص ١٠٩.

غير أن أهل الحديث قد اتفقوا على ذلك. واتفاق أهل الحديث يكون حجة.

وقال أحمد بن صالح: لم يسمع من عبدالرحمن بن كعب بن مالك شيئاً، هو الذي يروي عنه، عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب بن مالك.

وقال أحمد بن حنبل: ما أراه سمع من عبدالرحمن بن أزهر، ثم قال: إنما يقول الزهري: كان عبدالرحمن بن أزهر يحدث كذا...

وقال أبو حاتم: لا يثبت له سماع من المنذر بن مخرمة، يدخل بينه وبينه سليمان بن يسار وعروة بن الزبير.

وقال أبو حاتم أيضاً: لم يدرك الزهري عاصم بن عمر[1].

وقال أيضاً: لم يسمع من حصين بن محمد السالمي[2].

وقال الدارقطني: لم يصح سماعه من أم عبدالله الدوسيّة[3].

وقال ابن المديني: حديثه عن أبي رهم عندي غير متصل[4].

وقال علي بن المديني: قد سمع الزهري من ابن عمر حديثين، وقال أحمد بن حنبل: لم يسمع من ابن عمر، وكذا قال أبو حاتم: لم يصح سماعه من ابن عمر رآه ولم يسمع منه، ورأى عبدالله بن جعفر ولم يسمع منه.

وقال العجلي: سمع من ابن عمر ثلاثة أحاديث[5].

وقال الذهبي: روى عن ابن عمر وجابر بن عبدالله شيئاً قليلاً،

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم بتحقيق شكرالله بن نعمة الله قوجانجي ص ١٨٩ ـ ١٩٣.
(٢) التهذيب ٩: ٤٥٠.
(٣) المرجع السابق ٩: ٤٥١.
(٤) نفسه.
(٥) سير أعلام النبلاء ٥: ٣٢٦.

ويحتمل أن يكون سمع منهما، وأن يكون رأى أبا هريرة وغيره، فإن مولده فيما قاله دحيم وأحمد بن صالح في سنة خمسين، وفيما قاله خليفة بن خياط: سنة إحدى وخمسين...[1].

وقال مالك بن أنس: كنا نجلس إلى الزهري، وإلى محمد بن المنكدر، فيقول الزهري: قال ابن عمر كذا وكذا، فإذا كان بعد ذلك، جلسنا إليه فقلنا: الذي ذكرت عن ابن عمر، من أخبرك به؟ قال: سالم[2].

وقال عبيدالله بن عمر: دفعت إلى ابن شهاب كتاباً نظر فيه، فقال: أروه عني[3]. وقال أيضاً: رأيت ابن شهاب يؤتى بالكتاب ما يَقرأه ولا يُقرأ عليه، فنقول: نأخذ هذا عنك؟ فيقول: نعم، فيأخذونه وما قرأه، ولا يُرُونه[4].

وقال الثوري: أتيت الزهري فتثاقل علي، فقلت له: أتحب لو أنك أتيت مشايخ فصنعوا بك مثل هذا؟ فقال: كما أنت، ودخل، فأخرج لي كتاباً فقال: خذ هذا فاروه عني، فما رويت عنه حرفاً[5].

وقال يحيى بن سعيد القطان: مرسل الزهري شر من مرسل غيره، لأنه حافظ، وكل ما قدر أن يُسمي سمى، وإنما يترك من لا يحب أن يسميه.

وقال الشافعي: إرسال الزهري ليس بشيء، لأنا نجده يروي عن سليمان بن أرقم[6].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٥: ٣٢٦.
(٢) التمهيد ١: ٣٧.
(٣) سير أعلام النبلاء ٥: ٣٣٨.
(٤) المرجع السابق ٥: ٣٤٤.
(٥) نفسه ٥: ٣٣٨.
(٦) نفسه ٥: ٣٣٩.

وسماعه من ابن عمر رواه عبدالرزاق أنبأنا معمر عن الزهري قال: كتب عبدالملك إلى الحجاج: اقتد بابن عمر في مناسكك، قال: فأرسل إليه يوم عرفة: إذا أردت أن تروح فآذنّا. قال فجاء هو وسالم وأنا معهما حين زاغت الشمس، فقال: ما يحبسه، فلم ينشب أن خرج الحجاج، فقال: إن أمير المؤمنين كتب إلي أن أقتدي بك، وآخذ عنك، قال: إن أردت السنة فأوجز الخطبة والصلاة، قال الزهري: وكنت يومئذٍ صائماً، فلقيت من الحرِّ شدة(١).

وقال الذهلي: لست أدفع رواية معمر عن الزهري أنه شهد سالماً وعبدالله بن عمر مع الحجاج في الحج. فقد روى ابن وهب عن عبدالله العمري عن الزهري نحوه، وروى عنبسة عن يونس عن ابن شهاب قال: وفدت إلى مروان وأنا محتلم...(٢).

٣/١٥٠ محمد بن مصفى بن بهلول الحمصي، القرشي: د. س. ق.

قال الحافظ ابن حجر: صدوق له أوهام، وكان يدلس(٣).

وذكره في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين لقول ابن حبان الآتي(٤).

قال ابن حبان: سمعت ابن جوصاء يقول: سمعت أبا زرعة الدمشقي يقول: كان صفوان بن صالح ومحمد بن المصفى يُسويان الحديث(٥).

---

(١) سير أعلام النبلاء ٥: ٣٢٧.
(٢) التهذيب ٩: ٣٥١.
(٣) التقريب ص ٥٠٧.
(٤) تعريف أهل التقديس ص ١٠٩.
(٥) المجروحين ١: ٩٤.

قال الحافظ: يعني يدلسان تدليس التسوية[1].

٣/١٥١ محمد بن يزيد بن خنيس المخزومي، المكي: ت. ق.

قال الحافظ ابن حجر: مقبول، وكان من العباد[2] وذكره في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين لقول ابن حبان الآتي[3].

قال ابن حبان: كان من خيار الناس، ربما أخطأ، يجب أن يُعتبر حديثه إذا بيَّن السماع في خبره ولم يرو عنه إلا ثقة، فأما عبدالله بن مسيب فعنده عنه عجائب كثيرة لا اعتبار بها[4].

قلت: من عادة الحافظ أن يجعل من يصفه ابن حبان وحده بالتدليس في المرتبة الثالثة إذا لم يكن ضعيفاً، وهذا ذكره في الأولى، والأولى أن يُنقل إلى المرتبة الثالثة مع عبدالله بن مروان أبي شيخ الحراني، وعبيدة بن الأسود الهمداني، وعبدالجليل بن عطية القيسي، وعبدالعزيز بن عبدالله القرشي، وعثمان بن عمران الحنفي، ومحمد بن الحسين البخاري، ومحمد بن صدقة الفدكي ومحمد بن عبدالملك الواسطي، فهؤلاء قال فيهم ابن حبان وحده: يُعتبر حديثه إذا بيَّن السماع في خبره، ولم يصفهم بالتدليس غيره من المتقدمين، وبعضهم أعلى رتبة منه، وهم جميعاً من أهل المرتبة الثالثة، ولذا نقلته إلى الثالثة معهم. والله أعلم.

٣/١٥٢ مبارك بن فَضَالة البصري: خت. د. ت. ق.

قال الحافظ ابن حجر: صدوق، يدلس، ويسوي[5].

---

(١) التهذيب ٤: ٤٢٧ وقال أيضاً في ٩: ٤٦١: وقد تقدم في ترجمة صفوان بن صالح قول أبي زرعة الدمشقي أن محمد بن مصفى كان ممن يدلس تدليس التسوية.
(٢) التقريب ص ٥١٣.
(٣) تعريف أهل التقديس ص ٤٥.
(٤) الثقات ٩: ٦١.
(٥) التقريب ص ٥١٩.

ذكره بالتدليس جماعة من العلماء المتقدمين، قال يحيى بن سعيد: لم أقبل منه شيئاً إلا شيئاً يقول فيه: حدثنا[١].

وقال ابن مهدي: كنا نتتبَّع من حديث مبارك ما قال فيه حدثنا الحسن[٢].

وقال أحمد: كان مبارك بن فضالة يرفع حديثاً كثيراً، ويقول في غير حديث عن الحسن: قال: ثنا عمران، وقال حدثنا ابن معقل، وأصحاب الحسن لا يقولون ذلك، يعني أنه يصرح بسماع الحسن من هؤلاء، وأصحاب الحسن يذكرونه عندهم بالعنعنة[٣] وقال أحمد أيضاً: كان المبارك يدلس[٤].

وقال أبو داود: إذا قال حدثنا فهو ثبت، وكان يدلس، وقال مرة: كان شديد التدليس[٥].

وقال عثمان الرازي: هو فوق الربيع بن صَبيح فيما سمع من الحسن، إلا أنه يُدلس[٦].

وقال العجلي: كتبت حديثه، وليس بقوي، جائز الحديث، لم يسمع من أنس شيئاً، كان يرسل عنه[٧].

وقال أبو زرعة: يدلس كثيراً، فإذا قال: حدثنا فهو ثقة[٨].

---

(١) التهذيب ١٠: ٣٠.
(٢) المرجع السابق ١٠: ٣١.
(٣) نفسه ١٠: ٢٩.
(٤) نفسه.
(٥) نفسه ١٠: ٣٠.
(٦) نفسه ١٠: ٣١.
(٧) نفسه.
(٨) نفسه ١٠: ٣٠.

وذكره في المدلسين العلائي لقول أبي زرعة وأبي داود[1] وكذا ذكره المقدسي[2] والحلبي[3]، والحافظ ابن حجر وجعله في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[4] وهو كما قال.

٣/١٥٣ مُحْرِز بن عبدالله الجَزَري، أبو رجاء: بخ. ق.

قال الحافظ: صدوق يدلس[5].

وقال ابن حبان في الثقات: كان يدلس عن مكحول، يُعتبر بحديثه ما بيَّن السماع فيه عن مكحول وغيره[6].

ولقول ابن حبان هذا ذكره الحلبي في التبيين[7]، والحافظ في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[8].

٣/١٥٤ مروان بن معاوية الفزاري، أبو عبدالله الكوفي: ع.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة، حافظ، وكان يدلس أسماء الشيوخ[9].

قال يحيى بن معين ـ وسأله الدوري عن حديث مروان بن معاوية عن علي بن أبي الوليد؟ قال: هذا علي بن غراب، والله ما رأيت أحيل للتدليس منه، وقال أيضاً: كان مروان يُغيِّر الأسماء. يُعَمِّي على الناس، كان يحدثنا عن الحكم بن أبي خالد، وإنما هو الحكم بن ظهير[10] وقال أيضـاً: كان

---

(١) جامع التحصيل ص ١٠٨.

(٢) قصيدته ص ٣٧.

(٣) التبيين ص ٤٦.

(٤) تعريف أهل التقديس ص ١٠٤.

(٥) التقريب ص ٥٢١.

(٦) الثقات ٧: ٥٠٤.

(٧) التبيين ص ٤٧.

(٨) تعريف أهل التقديس ص ١١٠.

(٩) التقريب ص ٥٢٦.

(١٠) التهذيب ١٠: ٩٧ ـ ٩٨.

مروان بن معاوية يُحدث عن أبي بكر بن عياش ولا يُسميه، يقول: حدَّث أبو بكر عن أبي صالح، ويدع الكلبي، يوهمهم أنه أبو بكر آخر[1].

وقال علي بن المديني: ثقة فيما يروي عن المعروفين، وضعَّفه فيما يروي عن المجهولين[2] وبنحوه قال العجلي[3]، وأبو حاتم[4].

وقال أبو داود: كان يقلب الأسماء[5].

وروى الخطيب أنه كان يقول في محمد بن سعيد المصلوب: محمد بن حسان، ويقول أيضاً: محمد بن أبي قيس، ويقول: محمد بن أبي زينب، ويقول: محمد بن أبي زكريا، ويقول: محمد بن أبي الحسن[6] كما روى الخطيب عن يحيى بن معين قوله المتقدم: كان يُغَيِّر الأسماء، يُعَمِّي على الناس...[7].

قلت: ولقول يحيى بن معين في تَحَيُّلِهِ للتدليس ذكره العلائي في المدلسين[8]، وكذا المقدسي[9]، والحلبي[10]، وجعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين. وقال: كان مشهوراً بالتدليس، وكان يدلس الشيوخ أيضاً، وصفه الدارقطني بذلك[11].

---

(١) يحيى بن معين وتأريخه ٢: ٥٥٦.
(٢) التهذيب ١٠: ٩٨.
(٣) المرجع السابق.
(٤) نفسه.
(٥) نفسه.
(٦) الكفاية ص ٣٦٦.
(٧) المرجع السابق.
(٨) جامع التحصيل ص ١١٠.
(٩) قصيدته ص ٣٨.
(١٠) التبيين ص ٥٤.
(١١) تعريف أهل التقديس ص ١١٠.

ثم في قول ابن معين: أنه كان يحدث عن أبي بكر بن عياش ويقول: حدث أبو بكر عن أبي صالح، ويدع الكلبي[1]. ما يدل على أنه كان يسوي الحديث أيضاً، وإذن فهو موصوف بأنواع التدليس الثلاثة الإسناد، والشيوخ، والتسوية. والله أعلم.

٣/١٥٥ المطلب بن عبدالله بن حنطب المخزومي: ٤.

قال الحافظ: صدوق كثير التدليس والإرسال[2].

قلت: كذا قال الحافظ في التقريب، ولم يذكره في تعريف أهل التقديس، وقد راجعت ترجمته في التهذيب وغيره فلم أجد من نص على تدليسه، لكنهم ذكروا إرساله عن جماعة من الصحابة، قال أبو حاتم في روايته عن عائشة: مرسلة، ولم يدركها، وقال في روايته عن جابر: يشبه أنه أدركه، وقال في روايته عن غيره من الصحابة: مرسلة، قال: وعامة حديثه مراسيل غير أني رأيت حديثاً يقول فيه: حدثني خالي أبو سلمة.

وقال أبو زرعة لما سئل: سمع المطلب من عائشة؟ قال: نرجو أن يكون سمع منها.

وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، وليس يُحتج بحديثه لأنه يرسل كثيراً، وليس له لقي، وعامة أصحابه يدلسون.

وقال أبو حاتم أيضاً: لم يسمع من جابر ولا من زيد بن ثابت ولا من عمران بن حصين، ولم يدرك أحداً من الصحابة إلا سهل بن سعد وأنساً وسلمة بن الأكوع ومن في طبقتهم. وقال أيضاً: روايته عن ابن عباس وابن عمر مرسلة قال: ولا ندري سمع منهما أم لا، لا يذكر الخبر..[3].

قلت: ولكثرة تدليسه جعلته في المرتبة الثالثة. والله أعلم.

---

(١) يحيى بن معين وتأريخه ٢: ٥٥٦.

(٢) التقريب ص ٥٣٤.

(٣) التهذيب ١٠: ١٧٨ - ١٧٩، والمراسيل ص ٢٠٩.

٣/١٥٦ المغيرة بن مِقْسَم الضبي، الكوفي: ع.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة، متقن، إلا أنه كان يدلس، ولاسيما عن إبراهيم[١].

قال ابن فضيل: كان يدلس، وكنا لا نكتب عنه إلا ما قال حدثنا إبراهيم[٢].

وقال أحمد: حديث مغيرة مدخول، عامة ما روى عن إبراهيم إنما سمعه من حماد، ومن يزيد بن الوليد، والحارث العكلي وعبيدة وغيرهم. وجعل يُضَعِّف حديث مغيرة عن إبراهيم وحده...[٣].

وقال العجلي: مغيرة ثقة، فقيه الحديث، إلا أنه كان يرسل الحديث عن إبراهيم، وإذا وُقِفَ أخبرهم ممن سمعه...[٤].

وقال أبو داود: كان لا يدلس[٥]، سمع من إبراهيم مائة وثمانين حديثاً. وقال: أُدخل بينه وبين إبراهيم قريباً من عشرين رجلاً[٦].

وقال أبو جعفر الرازي: إنما سمع مغيرة من إبراهيم أربعة أحاديث[٧].

وقال علي: وفي كتاب جرير عن مغيرة عن إبراهيم مائة سماع[٨].

---

(١) التقريب ص ٥٤٣.
(٢) التهذيب ١٠: ٢٦٩.
(٣) الجرح ٤ ـ ١: ٢٢٩.
(٤) تأريخ الثقات ص ٤٣٧.
(٥) كذا في السؤالات وأحسبه خطأ وأن الصواب: كان يدلس بحذف «لا» لأنه كلامه بعد يدل على تدليسه.
(٦) سؤالات الأجري لأبي داود ص ١٧٢ ـ ١٧٣.
(٧) المرجع السابق. وأنكر ذلك أبو داود.
(٨) نفسه.

قلت: ولما ثبت سماعه من إبراهيم، ثم هو يروي عنه ما لم يسمعه منه، فإذا وُقِفَ أخبرهم ممن سمعه، فهذا هو التدليس. أما تسمية العجلي لذلك إرسالاً فليس بدقيق، بل هو إرسال مخصوص سموه التدليس كما قدمنا، وقد وصفه به النسائي[1]، وابن حبان[2]، والحاكم أبو عبدالله[3]، وقال إسماعيل القاضي: ليس بقوي فيمن لقي لأنه يدلس، فكيف إذا أرسل[4].

وذكره الذهبي في المدلسين[5]، والعلائي[6]، والمقدسي[7]، والحلبي[8]، وابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[9].

٣/١٥٧ مكحول الشامي، أبو عبدالله: ر. م. ٤.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة، فقيه، كثير الإرسال، مشهور[10]. وقال: يقال: إنه لم يسمع من الصحابة إلا عن نفر قليل، ووصفه بذلك ابن حبان، وأطلق الذهبي أنه كان يدلس، ولم أره للمتقدمين إلا في قول ابن حبان[11].

قال ابن حبان: ... كان من فقهاء أهل الشام، وربما دلس[12].

---

(١) الميزان ١: ٤٦٠، وتعريف أهل التقديس ص ١١٢.
(٢) الثقات ٧: ٤٦٤.
(٣) معرفة علوم الحديث ص ١٠٥.
(٤) التهذيب ١٠: ٢٧١.
(٥) قصيدته ص ٤٠.
(٦) جامع التحصيل ص ١١٠.
(٧) قصيدته ص ٣٧.
(٨) التبيين ص ٥٦.
(٩) تعريف أهل التقديس ص ١١٢.
(١٠) التقريب ص ٥٤٥.
(١١) تعريف أهل التقديس ص ١١٣.
(١٢) الثقات ٥: ٤٤٧.

وذكره الذهبي في قصيدته في المدلسين[1]، وفي الميزان وقال: هو صاحب تدليس . . . [2]وقال في تذكرة الحفاظ: يرسل كثيراً، ويدلس عن أبي بن كعب، وعبادة بن الصامت، وعائشة والكبار[3].

وسمى الحافظ ابن حجر روايته عن أبي بن كعب وثوبان وعبادة بن الصامت وأبي هريرة وعائشة . . . إرسالاً[4].

قلت: ذكر ابن أبي حاتم والحافظ وغيرهما جماعة من الصحابة والتابعين روى عنهم مكحول ولم يسمع منهم، وربما رأى بعضهم رؤية على خلاف بين أهل العلم، وهذا ملخص لبعضهم:

١ ـ أنس بن مالك.

قال أبو مسهر: سمع من أنس، وكذا قال الترمذي، وقال ابن يونس رأى أنساً، وقال البزار: روى عن أنس، وأُدخل بينه وبين أنس موسى بن أنس، ولم يقل سمعت أنساً فتفرقنا في حديثه عن أنس وأبي أُمامة.

وقال البخاري: لم يسمع من أنس.

٢ ـ أبو أُمامة:

قال أبو بكر البزار: وقد روى عن أبي أُمامة وأنس، وروى عن أنس وأُدخل بينه وبين أنس موسى بن أنس، ولم يقل سمعت أنساً، فتفرقنا في حديثه عن أنس وأبي أُمامة.

وقال أبو حاتم: لم ير أبا أُمامة، وقال: لا يصح له سماع منه.

وقال ابن يونس: رأى أبا أُمامة.

---

(١) قصيدته ص ٢٣.
(٢) الميزان ٤ : ١٧٧.
(٣) تذكرة الحفاظ ١ : ١٠٧.
(٤) التهذيب ١٠ : ٢٩٠.

٣ ـ أبو هند الداري:

قال أبو حاتم لأبي مسهر: هل سمع من أبي هند؟ قال: من رواه؟

قال: حيوة عن أبي صخرة عن مكحول أنه سمع أبا هند، قال: فكأنه لم يلتفت إلى ذلك.

وقال البخاري: لم يسمع من أبي هند.

وقال الترمذي: سمع مكحول من واثلة، وأنس، وأبي هند الداري، ويقال: إنه لم يسمع من واحد من الصحابة إلا منهم.

٤ ـ واثلة بن الأسقع:

قال أبو حاتم لأبي مسهر: هل سمع مكحول من واثلة بن الأسقع؟ فقال: من يرويه؟ قلت: حدثنا أبو صالح حدثني معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن مكحول قال: دخلت أنا وأبو الأزهر على واثلة، قال أبو حاتم: فكأنه أومىء برأسه.

وقال أبو حاتم: لم يسمع من واثلة، دخل عليه.

وقال البخاري: لم يسمع من واثلة.

وقال الترمذي: كما قدمنا قريباً ـ سمع من واثلة.

وممن روى عنهم ولم يسمع منهم دون خلاف أعلمه:

عنبسة بن أبي سفيان. قال أبو مسهر وأبو زرعة وهشام بن عمار والنسائي. لم يسمع مكحول من عنبسة.

وعدوا جماعة آخرين من كبار الصحابة وغيرهم لم يسمع منهم، منهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وابن عمر، وزيد، وسعد، وأبو هريرة،

وعقبة، وجابر، وأبو ذر، وأُبي بن كعب، ومعاوية، وحذيفة، وعبادة، وأُم الدرداء، وشريح وأبو إدريس[1].

لكن قالوا إنه رأى أنساً وأبا أُمامة ودخل على واثلة، ثم هو يروي عنهم وهذا هو التدليس دون شك. وقد ذكره الحافظ في المرتبة الثالثة وهو كما قال.

٣/١٥٨ ميمون بن موسى المَرَئي[2]، أبو موسى البصري: ت. ق.

قال الحافظ ابن حجر: صدوق، مدلس[3] وذكره في المدلسين وقال: قال النسائي والدارقطني: كان يدلس، وكذا حكاه ابن عدي عن أحمد بن حنبل[4].

وقال أحمد: ما أرى به بأساً، كان يدلس، وكان لا يقول: حدثنا الحسن[5].

وقال يحيى القطان: أتيت ميمون المَرَئي فما صحح لي إلا هذه الأحاديث التي سمعتها[6].

وقال أبو الوليد ـ الطيالسي: خرج إلينا ميمون المَرَئي فقال: إن شئتم حدثتكم ما سمعته منه ـ يعني الحسن ـ وإن شئتم كتبت فيه من كل قليل ما سمعت، فحدثنا بأربعة أشياء ليس فيها إسناد[7].

---

(١) هذا تلخيص لما أورده ابن أبي حاتم في المراسيل ص ٢١١ ـ ٢١٣، والحافظ في تهذيب التهذيب ١٠: ٢٩٠ ـ ٢٩٢.
(٢) ضبط في التقريب بالميم المفتوحة بعدها الراء المفتوحة أيضاً ثم همزة ص ٥٥٦.
(٣) التقريب ص ٥٥٦.
(٤) تعريف أهل التقديس ص ١١٣.
(٥) الجرح ٤ ـ ١: ٣٢٧، والضعفاء الكبير ٤: ١٨٦، والكامل ٦: ٢٤١٠.
(٦) الضعفاء الكبير ٤: ١٨٦.
(٧) الكامل ٦: ٢٤١٠.

وقال عمرو بن علي: صدوق لكنه يدلس[1].

وقال الساجي: كان يدلس[2].

وقال أبو داود: ليس به بأس، روى عن الحسن ثلاث أشياء، يعني سماعاً[3].

وروى ابن أبي حاتم عن عبدالصمد بن عبدالوارث قال: سمعت خالد العبد يقول: قال الحسن: صليت خلف ثمانية وعشرين بدرياً كلهم يقنت في الصبح بعد الركوع، فقلت له: ممن سمعت هذا؟ قال: من ميمون المَرَئي. قال عبدالصمد: فلقيت ميمون المَرَئي فسألته؟ فقال: قال الحسن صليت خلف ثمانية وعشرين بدرياً، فقلت ممن سمعت هذا؟ قال: حدثني خالد العبد[4].

قلت: هذه وإن حُملت على تدليس ميمون، فإنها لا تبعد عن خالد العبد أيضاً، لأن كل واحد منهم يقول: قال الحسن، ثم يحيل على الآخر، فليس أحدهما أولى من الآخر، لكن ميمون بن موسى معروف بصحبته للحسن وروايته عنه. فالله أعلم.

ولقول أحمد فيه ذكره العلائي في المدلسين[5]. وقبله الذهبي في قصيدته[6]. والمقدسي أيضاً في قصيدته[7]، ثم الحلبي في التبيين[8]، والحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[9].

---

(١) التهذيب ١٠: ٣٩٢.
(٢) المرجع السابق ١٠: ٣٩٣.
(٣) نفسه.
(٤) الجرح ٤ - ١: ٢٣٧.
(٥) جامع التحصيل ص ١١١.
(٦) قصيدته ص ٤٠.
(٧) المرجع السابق ص ٣٧.
(٨) التبيين ص ٥٨.
(٩) تعريف أهل التقديس ص ١١٣.

٣/١٥٩ هشام بن حسان الأزدي، البصري: ع.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة، من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال، لأنه قيل: كان يرسل عنهما[١].

وقال أيضاً: وصفه بذلك - يعني التدليس - علي بن المديني وأبو حاتم[٢].

واختلفت الرواية عن ابن عيينة في سماعه من الحسن، فروى نعيم بن حماد عنه قال: لقد أتى هشام أمراً عظيماً بروايته عن الحسن، قيل لنعيم: لم؟ قال: إنه كان صغيراً[٣].

وقال نعيم: قال ابن عيينة: وكان هشام أعلم الناس بحديث الحسن[٤].

وقال عباد بن منصور: ما رأيته عند الحسن قط[٥].

وقال جرير بن حازم: قاعدت الحسن سبع سنين ما رأيت هشاماً عنده قط. فقيل له: قد حدثنا عن الحسن بأشياء فممن تراه أخذه؟ قال: أراه أخذ عن حوشب[٦].

وقال ابن المديني: كان أصحابنا يُثبتون هشام بن حسان، وكان يحيى بن سعيد يُضَعِّف حديثه عن عطاء، وكان الناس يرونه أنه أرسل حديث الحسن البصري عن حوشب[٧].

---

(١) التقريب ص ٥٧٢.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ١١٤.
(٣) الميزان ٤: ٢٩٦ - ٢٩٧.
(٤) المرجع السابق.
(٥) نفسه.
(٦) نفسه.
(٧) نفسه.

وقال ابن المديني أيضاً: . . . وحديثه عن الحسن عامتها يدور على حوشب[1].

وقال أبو داود: إنما تكلموا في حديثه عن الحسن وعطاء، لأنه كان يرسل، وكانوا يرون أنه أخذ كتب حوشب[2].

وقال ابن علية: كنا لا نعد هشاماً في الحسن شيئاً[3].

وقال ابن معين: كان شعبة يتقي هشام بن حسان عن عطاء وعكرمة والحسن[4].

وقال سفيان بن حبيب: ربما سمعت هشام بن حسان يقول: سمعت عطاء، وأجيء بعد ذلك فيقول: حدثني الثوري وقيس عن عطاء، هو ذاك بعينه، قلت له: اثبت على أحدهما، فصاح بي[5].

وتقدم قول ابن عيينة: كان هشام أعلم الناس بحديث الحسن، ثم هو يقول عن نفسه: جاورت الحسن عشر سنين[6]. وقال أيضاً: ما كتبت للحسن وابن سيرين حديثاً قط سوى حديث الأعماق، فلما حفظته محوته[7]. وهذا يدل على سماعه من الحسن، وكذا عطاء، لكنه روى عنهما ـ فيما يظهر ـ أكثر مما سمعه منهما، خاصة الحسن، وهذا هو التدليس، ولذا ذكره الحافظ في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[8]. وهو كما قال.

---

(١) التهذيب ١١: ٣٥.
(٢) المرجع السابق ١١: ٣٧.
(٣) الميزان ٤: ٢٩٧.
(٤) المرجع السابق ٤: ٢٩٦.
(٥) التهذيب ١١: ٣٦.
(٦) الميزان ٤: ٢٩٧.
(٧) المرجع السابق.
(٨) تعريف أهل التقديس ص ١١٤.

٣/١٦٠ هُشَيم بن بَشِير، الواسطي، أبو معاوية: ع.

قال الحافظ ابن حجر: ثقة، ثبت، كثير التدليس والإرسال الخفي(١). وقال العلائي: مشهور بالتدليس(٢).

قلت: قد وصفه به جماعة منهم: ابن سعد، قال: كان ثقة، كثير الحديث، ثبتاً، يدلس كثيراً، فما قال في حديثه أخبرنا فهو حجة، وما لم يقل فيه أخبرنا فليس بشيء(٣).

وقال أحمد: كل شيء روى عن جابر الجعفي مدلّس إلا حديثين، حديث ابن أبي سبرة، وحديث ابن عباس: مر بقدر تغلي(٤).

وقال ابن المبارك: قلت لهشيم: لم تدلس وأنت كثير الحديث. فقال: كبيران قد دلسا. الأعمش وسفيان(٥).

وقال يحيى بن معين: كان هشيم مدلساً(٦).

وقال يحيى أيضاً: لم يلق أبا إسحاق السبيعي، وإنما كان يروي عن أبي إسحاق الكوفي، وهو عبدالله بن ميسرة، وكنيته أبو عبدالجليل، فكناه هشيم كنية أخرى...(٧) وسيأتي عن شعبة ما يخالف هذا.

وقال السعدي: ما شئت من رجل غير أنه كان روى عن قوم لم يلقاهم، فالتثبت في حديثه الذي ليس فيه تبيان سماعه من الذين روى عنهم أصوب(٨).

---

(١) التقريب ص ٥٧٤.
(٢) جامع التحصيل ص ١١١.
(٣) الطبقات ٧: ٣١٣.
(٤) التهذيب ١١: ٦٣.
(٥) الكامل ٧: ٢٥٩٥.
(٦) التمهيد ١: ٣١.
(٧) التهذيب ١١: ٦٣.

وقال العجلي: ثقة، وكان يدلس، وكان يُعد من حفاظ الحديث[١].

وقال ابن حبان في الثقات: كان مدلساً[٢].

وقال الخليلي: كان يدلس[٣].

وقال أبو الحسن بن القطان: ولهشيم صنعة محذورة في التدليس[٤]، وساق قصته في تدليس العطف.

وقال ابن عدي: وهشيم رجل مشهور، وقد كتب عنه الأئمة، وهو في نفسه لا بأس به إلا أنه نسب إلى التدليس، وله أصناف وأحاديث حسان وغرائب. وإذا حدث عن ثقة فلا بأس به، وربما يُؤتى ويوجد بعض أحاديثه منكر إذا دلس في حديثه عن غير ثقة، وقد روى عنه شعبة والثوري ومالك وابن مهدي وابن أبي عدي وغيرهم من الأئمة وهو لا بأس به وبرواياته[٥].

أما سماعه من الزهري ففيه خلاف. وإن كان أكثرهم على صحة سماعه منه لكن لضياع كتبه عنه لم يبق له إلا القليل، كما اختلفوا في سبب ذلك، قال شعبة: خرجت أنا وهُشَيْم إلى مكة، فلما قدمنا الكوفة، رآني هُشَيْم مع أبي إسحاق، فقال: من هذا؟ قلت: شاعر السَّبِيْع. فلما خرجنا، جعلتُ أقول: حدَّثنا أبو إسحاق، قال: وأين رأيتَه؟ قلتُ: هو الذي قلت لك: شاعر السَّبيع، فلما قدِمنا مكةَ، مررتُ به وهو قاعد مع الزّهري، فقلتُ: أبا معاوية مَنْ هذا؟ قال: شرطي لبني أميَّة فلما قفلنا، جَعَلَ يقول: حدَّثنا الزُّهري. فقلتُ: وأين رأيتَه؟ قال: الذي رأيته معي، قلتُ: أرني الكتاب، فأخرجه، فَخَرَّقْته[٦].

---

(١) تاريخ الثقات ص ٤٥٩ - ٤٦٠.

(٢) الثقات ٧: ٥٨٧.

(٣) الإرشاد ١: ١٩٦.

(٤) الميزان ٤: ٣٠٧.

(٥) الكامل ٧: ٢٥٩٨.

(٦) سير أعلام النبلاء ٧: ٢٢٦.

وقال الفضل بن زياد: سألت أحمد: أين كتب هشيم عن الزهري؟ قال: بمكة، ثم رجع الزهري فمات بعد قليل[1].

وقال عمرو بن عون سمعت هشيماً يقول: سمعت من الزهري نحواً من مائة حديث، فلم أكتبها، وسمعت من أبي الزبير ثمانية، قيل لعمرو بن عون: في تلك السنة سمع من الزهري وأبي الزبير وعمرو بن دينار؟ قال: نعم، قيل له: كم سمع من جابر الجعفي؟ قال: حديثين[2].

وقال الهروي: إن هُشيماً كتب عن الزهري نحواً من ثلاثمائة حديث. فكانت في صحيفة، وإنما سمع منه بمكة، فكان ينظر في الصحيفة في المحمل، فجاءت الريح فرمت بالصحيفة، فنزلوا فلم يجدوها، وحفظ منها هشيم تسعة أحاديث[3].

وقال الخليلي: ... أَقَلَّ الرواية عن الزهري، ضاعت صحيفته، وقيل إنه ذاكر شعبة، وكان يسرد عن الزهري، ولم يكن شعبة أدرك الزهري، فتناول صحيفته فألقاها في الدجلة، وكان هشيم يروي عن الزهري من حفظه، وكان يدلس[4].

وقال ابن معين: سماعه من الزهري وهو صغير[5]. قلت: يعني في أول طلبه للحديث، حيث علَّق الذهبي على ما قدمناه عن شعبة بقوله: وهذه هفوة من الاثنين في حال الشبيبة[6].

---

(١) تأريخ بغداد ١٤: ٨٧.
(٢) المرجع السابق ١٤: ٨٦.
(٣) نفسه ١٤: ٨٧.
(٤) الإرشاد ١: ١٩٦.
(٥) التهذيب ١١: ٦٢.
(٦) سير أعلام النبلاء ٧: ٢٩٢.

وقال نصر بن حماد: سألت هشيماً متى ولدت؟ قال: سنة أربع ومائة[1]. وهذا يعني أن عمره لم يصل العشرين حين لقي الزهري.

وقال الهروي أيضاً: سمع هشيم وابن عيينة من الزهري في سنة ثلاث وعشرين في ذي الحجة، فقال سفيان: أقام عندنا إلى عمرة المحرم. ثم خرج إلى الجعرانة فاعتمر فيها، ثم نفر، ومات في سنته[2]. وقال الهروي أيضاً بعد أن ذكر له حديثاً: لم يسمعه هشيم من الزهري، ولم يرو عنه سوى أربعة أحاديث سماعاً منها: حديث السقيفة، وحديث المضامين والملاقيح، وحديث ما استيسر من الهدي، وحديث اعتكف فأتته صفية[3].

وقال الهروي أيضاً: لم يسمع هشيم من علي بن زيد إلا حديث المداراة، وكان يدلس على أبي بشر أكثر مما يدلس على حصين[4].

وذكر أحمد بن حنبل جماعة لم يسمع منهم هشيم قال: لم يسمع من يزيد بن أبي زياد، ولا من عاصم بن كليب، ولا من ليث بن أبي المشرقي، ولا من موسى الجهني، ولا من محمد بن جحادة، ولا من الحسن بن عبيدالله، ولا من أبي خلدة، ولا من سيّار، ولا من علي بن زيد، وقد حدَّث عنهم[5].

وقال أيضاً: هشيم لم يسمع من القاسم الأعرج، إنما سمعها من أصبغ الوراق، ولم يسمع من خليد بن جعفر شيئاً، ولم يسمع من زاذان ـ والد منصور بن زاذان ـ ولا من أبي سنان، ولا من عبدالله العمري، ولا من بيان بن بشر[6].

---

(١) التهذيب ١١: ٦٢.
(٢) سير أعلام النبلاء ٧: ٢٩١.
(٣) المرجع السابق ٧: ٢٩٢ ـ ٢٩٣.
(٤) المراسيل ص ٢٣٢.
(٥) التهذيب ١١: ٦٢، وانظر المراسيل ص ٢٣١.
(٦) المراسيل ص ٢٣١ ـ ٢٣٢.

وقد وصفه بالتدليس جماعة آخرون منهم النسائي[١]، والحاكم أبو عبدالله[٢]والخطيب وقال: وقد دلس هشيم عن جابر الجعفي وعن غيره من شيوخه أحاديث كثيرة[٣]، والذهبي وقال في السير: كان رأساً في الحفظ إلا أنه صاحب تدليس كثير، قد عرف بذلك[٤]، والعلائي[٥]، والمقدسي[٦]، والحلبي[٨]، والحافظ ابن حجر، وجعله في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[٧]، ثم السيوطي[٨].

ومن أخباره في التدليس ما ذكره الحاكم أبو عبدالله في معرفة علوم الحديث قال: وفيما حدّثونا أن جماعة من أصحاب هُشيم اجتمعوا يوماً على أن لا يأخذوا منه التدليس، فَفَطِنَ لذلك فكان يقول في كل حديث يذكرهُ: حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم، فلما فرغ قال لهم: هل دلَّست لكم اليوم؟ فقالوا: لا، فقال: لم أسمع من مغيرة حرفاً مما ذكرته، إنما قلت حدّثني حُصين ومغيرة غير مسموع لي[٩].

وقال الحافظ ابن حجر بعد أن ساق هذه القصة: فهذا ينبغي أن يُسمى تدليس العطف[١٠].

---

(١) الميزان ١: ٤٦٠.
(٢) معرفة علوم الحديث ص ١٠٥، ١٠٨.
(٣) تأريخ بغداد ١٤: ٨٦ - ٨٧.
(٤) سير أعلام النبلاء ٨: ٢٨٩.
(٥) جامع التحصيل ص ١١١.
(٦) قصيدته ص ٣٧.
(٧) التبيين ص ٥٩.
(٨) تعريف أهل التقديس ص ١١٥ - ١١٦.
(٩) أسماء المدلسين له ص ١٠٥.
(١٠) معرفة علوم الحديث ص ١٠٥.
(١١) تعريف أهل التقديس ص ١١٦.

وقد وُصِف هشيم بالتسوية، قال الحافظ أيضاً: . . .ذكروا من أمثلة التسوية ما رواه هشيم عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن الزهري، عن عبدالله بن الحنفية، عن أبيه عن علي رضي الله عنه، في تحريم لحوم الحمر الأهلية. قالوا: ويحيى بن سعيد لم يسمعه من الزهري: إنما أخذه عن مالك عن الزهري، هكذا حدَّث به عبدالوهاب الثقفي وحماد بن زيد وغير واحد عن يحيى بن سعيد عن مالك. فأسقط هشيم ذكرَ مالكٍ منه، وجعله عن يحيى بن سعيد عن الزهري، ويحيى فقد سمع من الزهري فلا إنكار في روايته عنه، إلا أن هشيماً قد سوَّى هذا الإسناد، وقد جزم بذلك ابن عبدالبر وغيره[1].

وأورد له ابن عدي عدة أحاديث دلّس فيها، منها ما رواه هشيم عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب ـ يعني عن النبي ﷺ: رأس العقل بعد الإيمان بالله التودد إلى الناس ـ قال عمرو بن عاصم: حدثت به هشيماً أنا عن أشعب بن نزار حتى أُسمعه، فخرج ولم يسمعه فدلسه[2].

وقال يحيى بن حسان: هشيم لم يسمع حديث أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: ليس الخبر كالمعاينة، إنما دلسه، ثم قال ابن عدي: إنما سمعه من أبي عوانة عن أبي بشر فدلّسه[3].

قلت: مما تقدم نعلم أن هشيماً قد وقع في أنواع من التدليس منها: الإسناد، والتسوية، والعطف، والشيوخ، كما أنه دلس عن بعض الضعفاء والمجهولين.

---

(١) النكت لابن حجر ٢: ٦٢١.
(٢) الكامل ٧: ٢٥٩٥.
(٣) المرجع السابق ٧: ٢٥٩٦.

١٦١/٣ واصل بن عبدالرحمن، أبو حُرَّة الرَّقَاشي البصري: م. ق. د. س.

قال الحافظ ابن حجر: صدوق، عابد، وكان يدلس عن الحسن[١].

قال الحلبي: أبو حُرَّة الرَّقَاشي اسمه: واصل بن عبدالرحمن. في غير مكان وُصِف بالرقاشي، وفي التذهيب: وليس بالرَّقَاشي. وهذا الكلام الذي أذكره فيه ذكره الذهبي في واصل، فقال العلائي في الكنى: أبو حُرَّة الرَّقَاشي واصل (بن عبدالرحمن روى له مسلم قال فيه أحمد...) وكذا قال إنه الرقاشي الذهبي في الميزان في واصل، والله أعلم، وكذا عبدالغني وصف واصلاً بالرقاشي، وكذا أبا حرة الرقاشي حقيقة، فالحاصل أن كليهما رقاشي (أي أبو حرة وواصل)، والكلام في أنه مدلس في واصل. والله تعالى أعلم[٢].

وتتمة كلام العلائي: روى له مسلم. قال فيه أحمد بن حنبل: صاحب تدليس عن الحسن، إلا أن يحيى - يعني ابن سعيد - روى عنه ثلاثة أحاديث يقول في بعضها حدثنا الحسن، وقال البخاري: يتكلمون في روايته عن الحسن[٣].

وقال عبدالله بن أحمد في العلل: حدثني يحيى بن معين حدثني غُنْدَر، قال: وُقِفَ أبو حُرَّة على حديث الحسن فقال: لم أسمعه من الحسن، قال غُنْدَر فلم يقل في شيء منه أنه سمعه إلا حديثاً واحداً، وقال عبدالله أيضاً: سألت يحيى عن أبي حرة فقال: صالح، وحديثه عن الحسن ضعيف، يقولون: لم يسمعها من الحسن[٤].

---

(١) التقريب ص ٥٧٩.
(٢) التبيين ص ٦٣ - ٦٤.
(٣) جامع التحصيل ص ١١٢ وهو في التبيين ص ٦٤.
(٤) التهذيب ١١: ١٠٥.

وقال الساجي: قال أحمد بن حنبل: قال لي أبو عبيدة الحداد: لم يقف أبو حرة على شيء مما سمع من الحسن إلا على ثلاثة أحاديث[1].

قلت: وإذْ قد ثبت سماعه من الحسن، ثم هو يروي عنه ما لم يسمع منه فهذا هو التدليس، وقد وصفه به ـ كما قدمنا ـ الذهبي[2]، والعلائي[3]، والمقدسي[4]، والحلبي[5]، والحافظ ابن حجر، وجعله في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[6]، وهو كما قال.

٣/١٦٢ يزيد بن أبي زياد، الكوفي: خت. م. ٤.

قال الحافظ ابن حجر: ضعيف، كبر فتغير، وصار يتلقن، وكان شيعياً[7].

وقال العلائي: ذكره الحاكم فيمن كان يدلس[8].

قلت: وقول الحاكم في معرفة علوم الحديث: «وقد صح ـ يعني التدليس ـ مثل ذلك عن محمد بن إسحاق ويزيد بن أبي زياد...»[9].

وقال الحافظ ابن حجر: وصفه الدارقطني والحاكم وغيرهما بالتدليس[10].

---

(١) التهذيب ١١: ١٠٥.
(٢) قصيدته ص ٦١.
(٣) جامع التحصيل ص ١١٢.
(٤) قصيدته ص ٣٨.
(٥) التبيين ص ٦٣.
(٦) تعريف أهل التقديس ص ١١٨.
(٧) التقريب ص ٦٠١.
(٨) جامع التحصيل ص ١١٢.
(٩) معرفة علوم الحديث ص ١٠٥.
(١٠) تعريف أهل التقديس ص ١١٦.

وذكره في المدلسين العلائي، والمقدسي[1]، والـذهبي[2]، والحافظ ابن حجر، وجعله في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[3]، وهو كما قال، والسيوطي[4].

٣/١٦٣ يزيد بن عبدالرحمن، أبو خالد الدالاني: ٤.

قال الحافظ ابن حجر: صدوق يخطىء كثيراً، وكان يدلس[5]. وقال: وصفه حسين الكرابيسي بالتدليس[6].

ولم أجد من ذكره في المدلسين غير الحافظ ابن حجر، حيث جعله في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، ومعلوم أن الكرابيسي من أول من صنف في المدلسين.

٣/١٦٤ يزيد بن عبدالرحمن بن أبي مالك الهَمْداني، الدمشقي: د. س. ق.

قال الحافظ ابن حجر: صدوق ربما وهم[7].

وقال الذهبي: صاحب تدليس وإرسال عمن لم يدرك[8].

وقال العلائي: ذكره أبو مُسْهر بالتدليس[9]، وروى حديث الإسراء عن

---

(١) قصيدته ص ٣٧.
(٢) المرجع السابق ص ٤٤.
(٣) تعريف أهل التقديس ص ١١٦.
(٤) أسماء المدلسين ص ١٠٥.
(٥) التقريب ص ٦٣٦.
(٦) تعريف أهل التقديس ص ١١٨، والتهذيب ١٢ : ٨٣.
(٧) التقريب ص ٦٠٣.
(٨) الميزان ٤ : ٤٣٩.
(٩) جامع التحصيل ص ١١٢.

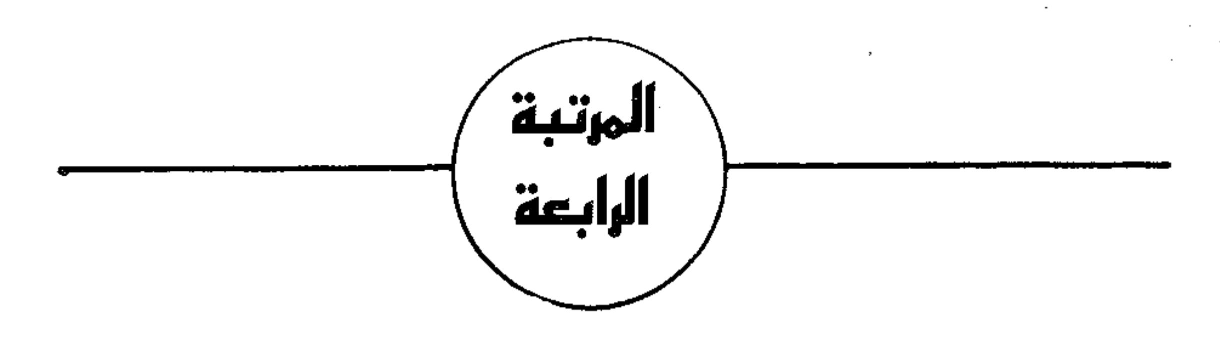
أنس، وجاء فيه عنه: حدثني بعض أصحاب أنس عن أنس، قال أبو مسهر: هذا هو الصواب، والأول مدلس[1].

قلت: قد روى عن أنس وواثلة بن الأسقع، ولعله دلس عن أنس كما قال أبو مسهر.

وذكره في المدلسين الحلبي[2]، والحافظ ابن حجر في تعريف أهل التقديس وجعله في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[3] وهو كما قال.

---

(١) جامع التحصيل ص ٣٠٢.
(٢) التبيين ص ٦٢.
(٣) تعريف أهل التقديس ص ١١٨.



المرتبة الرابعة

من مراتب المدلسين

١٦٥/٤ بقيَّة بن الوليد الحمصي: خت. م. ٤.

قال الحافظ ابن حجر: صدوق كثير التدليس عن الضعفاء[١]. وقال أيضاً: المحدث المشهور المكثر، له في مسلم حديث واحد، وكان كثير التدليس عن الضعفاء والمجهولين، وصفه الأئمة بذلك[٢].

وقد ذكره في المدلسين العلائي[٣]، والمقدسي[٤]، والذهبي[٥]، والحلبي[٦] وغيرهم ممن أفردهم بالتصنيف، ولا خلاف بين أهل العلم في وصفه به، وهذه بعض أقوالهم في تدليسه:

قال ابن المبارك: أعياني بقية، كان يُسمي الكنى ويُكني الأسماء. قال: حدثني أبو سعيد الوحاظي فإذا هو عبدالقدوس، وقال أيضاً: كان صدوقاً ولكنه كان يكتب عمن أقبل وأدبر[٧].

---

(١) التقريب ص ١٢٦.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ١٢٠.
(٣) جامع التحصيل ص.
(٤) قصيدته في المدلسين ص ٣٨.
(٥) المرجع السابق ص ٤٤.
(٦) التبيين ص ١٦.
(٧) تأريخ بغداد ٧: ١٢٤.

وقال أبو مسهر: احذر حديث بقية، وكن منه على تقية، فإنها غير نقية[1].

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة سئل يحيى بن معين عن بقية فقال: إذا حدث عن الثقات مثل صفوان بن عمرو وغيره [فاقبلوه]، وأما إذا حدث عن أولئك، المجهولين فلا، وإذا كنى الرجل، ولم يُسَمِّ اسم الرجل فليس يساوي شيئاً...[2] وفي رواية: إذا لم يُسَمِّ بقيَّة الرجل الذي يروي عنه وكناه فاعلم أنه لا يساوي شيئاً[3].

وقال أحمد بن حنبل: توهمت أن بقية لا يحدث المناكير إلا عن المجاهيل فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير، فعلمت من أين أُتي[4]. قال الحافظ ابن حجر معقباً على قوله: أُتي من التدليس[5]. وسيأتي تعقيب ابن حبان عليه أيضاً.

وقال يعقوب بن شيبة: بقية بن الوليد هو ثقة حسن الحديث إذا حدَّث عن المعروفين، ويحدث عن قوم متروكي الحديث وعن الضعفاء، ويَحيدُ عن أسمائهم إلى كناهم، وعن كناهم إلى أسمائهم، ويحدث عمن هو أصغر منه، وحدَّث عن سويد بن سعيد الحدثاني[6].

وقال يعقوب بن سفيان: وبقية يُذكر بحفظ، إلا أنه يشتهي المُلَح والطرائف من الحديث، ويروي عن شيوخ فيهم ضعف، وكان يشتهي الحديث فيكني الضعيف المعروف بالاسم، ويُسمي المعروف بالكنية

---

(١) تأريخ بغداد ٧: ١٢٤.
(٢) تهذيب الكمال ٤: ١٩٧.
(٣) تأريخ بغداد ٧: ١٢٦.
(٤) المجروحين ١: ٢٠٠.
(٥) التهذيب ١: ٤٧٦.
(٦) تهذيب الكمال ٤: ١٩٧.

باسمه، وقال: إذا لم يسم الذي يروي عنه وكناه فلا يساوي حديثه شيئاً[1].

وقال النسائي: إن قال أخبرنا أو حدثنا فهو ثقة، وإن قال: «عن» فلا يؤخذ عنه، لا يُدرى عمن أخذه[2].

وقال ابن حبان في المجروحين معقباً على كلام الإمام أحمد المتقدم: لم يَسْبُرْه أبو عبدالله، وإنما نظر إلى أحاديث موضوعة رُويت عنه عن أقوام ثقَات فأنكرها، ولعمري إنه موضع الإنكار، وفي دون هذا ما يُسْقِط عدالة الإنسان في الحديث، ولقد دخلت حمص وأكثر همي شأن بقية فَتَتَبَّعْتُ حديثه، وكتبت النسخ على الوجه، وتتبعت ما لم أَجِدْ بِعُلُوّ من رواية القدماء عنه، فرأيته ثقة مأموناً، ولكنه كان مدلساً، سمع من عُبَيد الله بن عمر وشعبة ومالك أحاديث يسيرة مستقيمة، ثم سمع عن أقوام كذابين ضعفاء متروكين عن عبيدالله بن عمر وشعبة ومالك مثل المجاشع بن عَمْرو، والسَّري بن عبدالحميد وعمر بن موسى المِثَيمي وأشباههم وأقوام لا يُعرفون إلا بالكنى، فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء، وكان يقول: قال عبيد الله بن عمر عن نافع، وقال: مالك عن نافع ـ كذا ـ فحملوا عن بقية عن عبيد الله وبقية عن مالك وأسقط الواهي بينهما، فالتزق الموضوع ببقية وتخلص الواضع من الوسط، وإنما امتُحن بقية بتلاميذ له كانوا يُسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه فالتزق[3].

وقال ابن عدي: يخالف الثقات في بعض رواياته، وإذا روى عن أهل الشام فهو ثبت، وإذا روى عن غيرهم خلط... وإذا روى عن المجهولين فالعهدة منهم لا منه، وإذا روى عن غير الشاميين فربما وهم

---

(١) تأريخ بغداد ٧: ١٢٤.
(٢) المرجع السابق ٧: ١٢٦.
(٣) المجروحين ١: ٢٠٠ ـ ٢٠١.

عليهم، وربما كان الوهم من الرواي عنه، وبقية صاحب حديث، وعلامة صاحب الحديث: أنه يروي عن الكبار والصغار، ويـروي عنه الكبار من الناس، وهذا صورة بقية[1].

وقال أبو أحمد الحاكم: ثقة في حديثه إذا حدث عن الثقات، لكنه ربما روى عن أقوام مثل الأوزاعي والزبيدي وعبيدالله العمري أحاديث شبيهة بالموضوعة، أخذها عن محمد بن عبدالرحمن ويوسف بن السفر وغيرهما من الضعفاء، ويسقطهم من الوسط، ويرويها عمن حدثوه بها عنهم...[2].

وقال ابن خلفون: لم يُتكلم فيه من قِبَل حفظه ولا مذهبه، إنما تُكلِّم فيه من قبل تدليسه، وروايته عن المجهولين[3].

وقال ابن الجوزي: كـان يروي عن المجهـولين والضعفاء، وربمـا أسقط ذكرهم، وذكر من رووا له عنه[4].

وقـال أبو الحسن بن القـطان: بقية يـدلس عن الضعفاء، ويستبيـح ذلك، وهذا إن صَحَّ مفسدٌ لعدالته[5].

وقال الذهبي معقباً عليه: نعم والله صَحَّ هذا عنه أنـه يفعله، وصح عن الوليد بن مسلم، بل وعن جماعة كبار فِعْلُه، وهذه بليَّة منهم ولكنهم فعلوا ذلك باجتهاد منهم وما جَرَّبوا على ذلك الشخص الذي يُسقطون ذكره بالتدليس، أنه تعمد الكـذب، هذا أمثـل ما يُعتـذر به عنهم[6]. كما ذكر الذهبي له حديثاً وقال: وقد دلّسه عن شريك[7].

---

(١) الكامل ٢ : ٥١٢.
(٢) التهذيب ١ : ٤٧٧.
(٣) حاشية محقق تهذيب الكمال ٤ : ١٩٩.
(٤) الموضوعات ١ : ١٠٩.
(٥) الميزان ١ : ٣٣٩.
(٦) المرجع السابق.
(٧) نفسه ١ : ٣٣٥.

وقد قدمنا قول أبي حاتم فيه: ... وكان بقية بن الوليد كنّى عبيدالله، ونسبه إلى بني أسد لكيلا يُفطن له، حتى إذا ترك إسحاق ابن أبي فروة من الوسط لا يُهتدى. وكان بقية من أفعل الناس لهذا[1].

ووصفه به الخطيب أيضاً[2].

قلت: مما قدمنا علمنا أنه يدلس أنواع التدليس كلها، إضافة إلى تدليسه عن الضعفاء والمجهولين ولذا جعله الحافظ في المرتبة الرابعة، وهو كما قال.

٤/١٦٦ جُنيد بن العلاء بن أبي وَهْرة.

قال ابن أبي حاتم: صالح الحديث[3].

وقال البزار: ليس به بأس، وقال الأزدي: لين الحديث[4] وذكره ابن حبان في المجروحين وقال: كان يدلس عن محمد بن أبي قيس المصلوب، ويروي ما سمع منه عن شيوخه فاستحق مجانبة حديثه على الأحوال كلها[5].

وذكره الحافظ ابن حجر في المدلسين في كتابه النكت على ابن الصلاح[6]، ولم يذكره في تعريف أهل التقديس.

قلت: من دلس عن الضعفاء والمتروكين، فهو في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين. إن شاء الله تعالى.

---

(١) الكفاية ص ٣٦٤، وتقدمت القصة بكاملها.
(٢) المرجع السابق ٣٦٥.
(٣) الجرح ١ - ١: ٥٢٧ - ٥٢٨.
(٤) اللسان ٢: ١٤١.
(٥) المجروحين ١: ٢١١، وذكره في الثقات ٦: ١٥٠.
(٦) النكت ٢: ٦٤٤، وانظر الميزان ١: ٤٢٥، واللسان ٢: ١٤١.

١٦٧/٤ حجاج بن أرطأة النخعي الكوفي: م. ٤.

قال الحافظ: أحد الفقهاء، صدوق كثير الخطأ والتدليس[١] وقال أيضاً: مشهور به عن الضعفاء وغيرهم[٢].

قلت: ذكره في المدلسين كل من صنّف فيهم، ووصفه به جماعة من الأئمة المتقدمين. قال ابن المبارك: كان حجاج بن أرطأة يدلس، وكان يحدثنا بالحديث عن عمرو بن شعيب مما يحدثه محمد العرزمي، والعرزمي متروك لا نقربه[٣]. وقال أيضاً: رأيت الحجاج بن أرطأة يحدث في مسجد الكوفة، والناس مجتمعون عليه، وهو يحدثهم بأحاديث محمد بن عبيدالله العرزمي، يدلسها حجاج عن شيوخ العرزمي، والعرزمي قائم يصلي ما يقربه أحد، والزحام على الحجاج[٤]، وقال ابن المبارك أيضاً: ما قال: حدثنا فهو يحتمل[٥] وذكر أن الأعمش لم يسمع من مجاهد إلا أربعة أحاديث. وأن الحجاج لم يسمع من الزهري شيئاً[٦] ثم روى عن هُشيم أنه قال: قال الحجاج: لم أسمع من الزهري شيئاً[٧]، وقال هُشيم: قال لي الحجاج: صِفْ لي الزهري فإني لم أره[٨]. وقال هشيم أيضاً: أدخلَنا حجاجُ بن أرطأة البيت فقال: اشهدوا أني لم أسمع من الزهري شيئاً[٩]. وقال هُشيم: قال لي حجاج: لم أسمع من الزهري ولكن

---

(١) التقريب ص ١٥٢.

(٢) جامع التحصيل ص ١٠٥، والتبيين ص ٢٠.

(٣) الضعفاء الكبير ١ : ٢٧٨.

(٤) الكامل ٢ : ٦٤٢.

(٥) المرجع السابق.

(٦) نفسه.

(٧) نفسه.

(٨) نفسه.

(٩) الضعفاء الكبير ١ : ٢٧٩.

لقيت رجلاً جيد الأخذ عنه، فأخذت عنه، قال: قلت: أنا قد أخذت عنه، قال: صِفْه لي، قال: فوصفتُه له[1].

ووصفه بالتدليس يحيى بن سعيد القطان[2]، وقال: لم يسمع من الشعبي إلا حديثاً واحداً[3].

وقال يحيى بن معين: صدوق، ليس بالقوي، يدلس عن محمد بن عبيدالله العرزمي عن عمرو بن شعيب[4]، يعني فيسقط العرزمي.

وقال ابن خراش: كان حافظاً للحديث وكان مدلساً[5].

وقال أحمد: كان يدلس، كان إذا قيل له: من حدّثك، من أخبرك؟ قال: لا تقولوا من أخبرك، من حدثك، قولوا من ذكرت[6]. وقال أبو طالب: سمعت أحمد بن حنبل يقول: كان الحجاج من الحفاظ، قلت: فَلِمَ ليس هو عند الناس بذاك؟ قال: لأن في حديثه زيادة على حديث الناس. ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة[7] وسُئل عن حديثه عن الزهري؟ فقال: لم يلق الزهري، وكان يروي عن رجال لم يلقهم، وكأنه ضعفه[8].

وقال محمد بن نصر: الغالب على حديثه الإرسال والتدليس وتغيير الألفاظ[9].

وقال العجلي: جائز الحديث، وكان له فقه، وكان على البصرة،

---

(١) الضعفاء الكبير ١: ٢٧٩.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ١٢٥.
(٣) المجروحين ١: ٢٢٧.
(٤) الجرح ٣: ١٥٦.
(٥) سير أعلام النبلاء ٧: ٧١.
(٦) الكامل ٢: ٦٤٣، والجرح ٣: ١٥٦.
(٧) الجرح ٣: ١٥٦.
(٨) المرجع السابق.
(٩) التهذيب ٢: ١٩٨.

وكان على الشرطة، وكان فقيهاً، وكان أحد مفتي الكوفة، وكان فيه تيه، وكان يقول: قتلني حُبُّ الشَّرف، ووُلِّي قضاء البصرة، إلا أنه صاحب إرسال، كان يُرسل عن يحيى بن أبي كثير ولم يسمع منه شيئاً، ويُرسل عن مجاهد ولم يسمع منه شيئاً، ويُرسل عن مكحول ولم يسمع منه شيئاً، ويرسل عن الزهري ولم يسمع منه شيئاً. فإنما يعيب الناس منه التدليس[١]... وكان راوية عن عطاء بن أبي رباح، سمع منه[٢].

وقال أبو زرعة: صدوق مدلس[٣].

وقال أبو حاتم: صدوق، يدلس عن الضعفاء، يُكتب حديثه، وإذا قال: حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بيَّن السماع، ولا يُحتج بحديثه، لم يسمع من الزهري، ولا من هشام بن عروة، ولا من عكرمة[٤].

وقال البزار: كان حافظاً مدلساً، وكان معجباً بنفسه...[٥] وذكره النسائي في المدلسين[٦].

وقال الساجي: كان مدلساً، صدوقاً، سيء الحفظ، ليس بحجة في الفروع والأحكام[٧].

وقال ابن خزيمة: لا أحتج به إلا فيما قال: أنا وسمعت[٨].

---

(١) تأريخ الثقات ص ١٠٧.
(٢) المرجع السابق ص ١٠٨.
(٣) الجرح والتعديل ٣: ١٥٦.
(٤) المرجع السابق.
(٥) التهذيب ٢: ١٩٨.
(٦) الميزان ١: ٤٦٠.
(٧) التهذيب ٢: ١٩٨.
(٨) المرجع السابق.

وقال ابن حبان: كان حجاج صلفاً. . وكان مدلساً عمن رآه وعمن لم يره، وكان يقول: إذا حدثتني أنت بشيء عن شيخ لم أُبال أن أرويه عن ذلك الشيخ، وكان يروي عن أقوام لم يرهم، ثم رُوي عنه قوله: لا توقفوني على السماع[١].

وقال ابن عدي: إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري وعن غيره، وربما أخطأ في بعض الروايات، فأما أن يتعمد الكذب فلا، وهو ممن يكتب حديثه[٢].

وقال الدارقطني: رجل مشهور بالتدليس وبأنه يحدث عمن لم يلقه ومن لم يسمع منه[٣].

وقال الحاكم: وقد وثقه شعبة وغيره من الأمة، وأكثر ما أُخذ عليه التدليس. . .[٤].

وقال أبو يعلى الخليلي: عالم، ثقة كبير، ضعَّفوه لتدليسه. . .[٥].

وقال إسماعيل القاضي: مضطرب الحديث لكثرة تدليسه[٦].

وقال الذهبي: كان من بحور العلم، تُكلِّم فيه لبأو فيه ولتدليسه، ولنقص قليل في حفظه، ولم يترك[٧].

وذكره العلائي في المدلسين[٨]، والمقدسي في قصيدته فيهم[٩].

---

(١) المجروحين ١: ٢٢٥ ـ ٢٢٧.
(٢) الكامل ٢: ٦٤٦.
(٣) حاشية محقق تهذيب الكمال ٥: ٤٢٧ نقلاً عن إكمال مغلطاي.
(٤) سنن الدارقطني ٣: ١٧٤.
(٥) الإرشاد ١: ١٩٥.
(٦) التهذيب ٢: ١٩٨.
(٧) سير أعلام النبلاء ٧: ٦٩.
(٨) جامع التحصيل ص ١٠٥.
(٩) قصيدته ص ٣٨.

كما وصفه بذلك ابن حجر وجعله في المرتبة الرابعة في مراتب المدلسين[1] وكذا ذكره برهان الدين الحلبي[2] وغيرهم.

١٦٨/ ٤ الحسن بن ذكوان، أبو سلمة البصري: خ. د. ت. ق.

قال الحافظ: صدوق يُخطىء، ورُمي بالقدر، وكان يدلس[3].

قال العلائي: ذكره محمد بن نصر المروزي في حديثه عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة عن علي حديث: نهى عن ثمن الميتة. الحديث.

قال محمد بن نصر: سمعه الحسن بن ذكوان عن عمرو بن خالد عن حبيب بن أبي ثابت، فدلسه بإسقاط عمرو بن خالد لأنه منكر الحديث. وكذلك قال يحيى بن معين في كل ما رواه الحسن بن ذكوان عن حبيب بن أبي ثابت أن بينه وبين حبيب رجلاً ليس بثقة[4].

وقال الأثرم: قلت لأبي عبدالله (أحمد بن حنبل) ما تقول في الحسن بن ذكوان؟ فقال: أحاديثه أباطيل، يروي عن حبيب بن أبي ثابت، ولم يسمع من حبيب إنما هذه أحاديث عمرو بن خالد الواسطي[5].

وقال الآجري لأبي داود: سمع من حبيب بن أبي ثابت؟ فقال: سمع من عمرو بن خالد عنه[6].

وروى ابن عدي عن الحسن بن ذكوان عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: من سأل مسألة عن ظهر غنى، استكثر بها من رضخ جهنم، قال: وما ظهر الغنى؟ قال:

---

(١) تعريف أهل التقديس ص ١٢٥، والتقريب ص ١٥٢.

(٢) التبيين ص ٢٠.

(٣) التقريب ص ١٦١.

(٤) جامع التحصيل ص ١٠٥، وكلام ابن معين في تأريخه ٢ : ١١٤.

(٥) التهذيب ٢ : ٢٧٧.

(٦) المرجع السابق.

عشاء ليلة. قال لنا ابن صاعد: وهذا الحديث رواه الحسن بن ذكوان عن عمرو بن خالد عن حبيب بن أبي ثابت، بهذا الإسناد، وعمرو بن خالد يُكتب حديثه، ثم روى ابن عدي حديثاً آخر من طريق الحسن بن ذكوان عن حبيب عن عاصم بن ضمرة عن علي: نهى رسول الله ﷺ عن كل سبع وذي ناب.. الحديث. قال: وهذا الحديث يرويه الحسن بن ذكوان عن عمرو بن خالد، وعمرو متروك الحديث، ويُسقطه الحسن بن ذكوان من الإسناد لضعفه، ثم روى له ابن عدي أحاديث أُخرى وقال: وهذه الأحاديث التي يرويها الحسن بن ذكوان عن حبيب بن أبي ثابت نفسه بينهما عمرو بن خالد فلا يُسميه لضعفه، وقال ابن صاعد: والحسن بن ذكوان، إنما يُحدث بهذه الأحاديث عن عمرو بن خالد عن حبيب وعمرو بن خالد استنكرت[1].

وروى العقيلي من طريق يحيى بن سعيد القطان عن الحسن بن ذكوان عن الحسن عن عبدالله بن مغفل قال: نهى رسول الله ﷺ عن البول في المغتسل، قال يحيى: قيل له: أسمعته من الحسن؟ قال: لا، ثم قال العقيلي: ولعل حسن بن ذكوان أخذه عن أشعث الحمراني[2].

قلت: وما تقدم من الأخبار تؤكد تدليسه عن الضعفاء، وهو أليق بالمرتبة الرابعة، لضعفه في نفسه وكثرة تدليسه عن الضعفاء، وقد أشار إلى ذلك أحمد وأبو داود ويحيى بن معين والمروزي والعقيلي وابن عدي والعلائي والحلبي[3] وغيرهم.

١٦٩/ ٤ عباد بن منصور الناجي: خت. ٤.

قال ابن حجر: صدوق، رمي بالقدر، وكان يدلس، وتغير بأُخرة[4].

---

(١) الكامل ٥: ١٧٧٦ - ١٧٧٧، كذا في المطبوع من الكامل ولعل الصواب: له منكرات.
(٢) الضعفاء الكبير ١: ٢٩.
(٣) التبيين ص ٢١.
(٤) التقريب ص ٢٩١.

قال يحيى بن سعيد القطان: قلت لعباد بن منصور: عمن سمعت «ما مررت بملأ من الملائكة» وأن النبي ﷺ كان يكتحل ثلاثاً؟ فقال: حدثني ابن أبي يحيى عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس(١).

وقال مهنا عن أحمد: كانت أحاديثه منكرة، وكان قدرياً، وكان يدلس(٢).

وقال البخاري: ربما دلس عباد عن عكرمة(٣).

وقال الآجري: سألت أبا داود عن عمرو الأغضف؟ فقال: قاضي الأهواز، ثقة، قال لعباد بن منصور: من حدثك أن ابن مسعود رجع عن قوله: الشقي من شقي في بطن أمه؟ قال: شيخ لا أدري من هو، فقال عمرو: أنا أدري من هو. قال: من هو؟ قال: الشيطان(٤).

وقال أبو بكر البزار: روى عن عكرمة أحاديث، ولم يسمع منه(٥).
ووصفه النسائي بالتدليس(٦).

وقال الساجي: ضعيف مدلس(٧).

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عباد بن منصور؟ قال: كان ضعيف الحديث، يكتب حديثه، ونرى أنه أخذ هذه الأحاديث عن ابن أبي يحيى عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس(٨).

---

(١) الميزان ٢: ٣٧٧ ـ ٣٧٨.
(٢) المجروحين ٢: ١٦٦.
(٣) الميزان ٢: ٣٧٧.
(٤) المجروحين ٢: ١٦٦.
(٥) المرجع السابق ٥: ١٠٥.
(٦) تعريف أهل التقديس ص ١٢٩.
(٧) الميزان ٢: ٣٧٦.
(٨) الجرح ٦: ٨٦.

وقال ابن حبان: كان قدرياً داعياً إلى القدر، وكان على قضاء البصرة، وكل ما روى عن عكرمة سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى عن دواد بن الحصين، فدلسها عن عكرمة، ثم ذكر حديث المكحلة، وما مررت بملاء من الملائكة[١].

وذكره في المدلسين الذهبي[٢] ثم العلائي[٣] - لقول أحمد المتقدم - والمقدسي[٤]، والحلبي[٥] وجعله الحافظ في المرتبة الرابعة[٦] وهو ممن لا خلاف في تدليسه عن الضعفاء والمتروكين فابن أبي يحيى ممن كُذِّب واتُّهِم، وتقدم الكلام فيه، وابن الحصين اتهمه ابن حبان، فمن يحذف مثل هؤلاء من الإسناد لا شك في قبح تدليسه ووجوب مجانبة عنعنته.

٤/١٧٠ عبدالرحمن بن محمد المحاربي: ع.

قال الحافظ: لا بأس به، وكان يدلس، قاله أحمد[٧]. ولقول أحمد فيه ذكره العلائي في المدلسين[٨]، وتابعه الحلبي[٩]، والحافظ ابن حجر وجعله في المرتبة الثالثة[١٠].

قال العقيلي: حدثنا عبدالله بن أحمد، قال: عرضت على أبي حديثاً حدثناه علي بن الحسن أبو الشعثاء، وأبو كريب، قالا: حدثنا المحاربي عن

---

(١) المجروحين ٢ : ١٦٦.
(٢) قصيدته ص ٥٥.
(٣) جامع التحصيل ص ١٠٧.
(٤) قصيدته ص ٣٨.
(٥) التبيين ص ٣٥.
(٦) تعريف أهل التقديس ص ١٢٩.
(٧) التقريب ص ٣٤٩.
(٨) جامع التحصيل ص ١٠٨.
(٩) التبيين ص ٣٨.
(١٠) تعريف أهل التقديس ص ٩٣.

معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي سعيد الخدري، قال: سئل رسول الله ﷺ عن التشبيه في الصلاة؟ فقال: لا ينصرف حتى يسمع صوتاً، أو يجد ريحاً، فأنكره أبي واستفظعه، ثم قال لي: المحاربي عن معمر؟ قلت: نعم، فأنكره جداً، قال أبو عبدالله: ولم نعلم أن المحاربي سمع من معمر شيئاً، وبلغنا أن المحاربي كان يدلس[1].

وحدثنا عبدالله بن أحمد قال: قيل لأبي: إن المحاربي حدَّث عن عاصم عن أبي عثمان عن جرير «تُبْنَى مدينة بين دجلة ودجيل» فقال: كان المحاربي جليساً لسيف بن محمد ابن أُخت سفيان، وكان سيف كذاباً، وأظن المحاربي سمعه منه[2].

وقال العجلي: كان يدلس، أنكر أحمد حديثه عن معمر[3].

قلت: ما ذكره أحمد عنه من تدليسه في الحديثين المتقدمين يُثبت ما نُسب إليه، وأنه يدلس عن المتروكين والكذابين، وعليه فالأولى أن يكون في المرتبة الرابعة وليس الثالثة كما صنع الحافظ، وقد نقل في التهذيب عن أبي حاتم أنه قال: صدوق إذا حدث عن الثقات، ويروي عن المجهولين أحاديث منكرة فيُفسد حديثه[4] بروايته عن المجهولين[5]، انتهى. فما دام يروي عن المجهولين، ويُدلس عن الكذابين فهو من أهل المرتبة الرابعة. والله أعلم.

وأُنبه إلى قول الحافظ في تعريف أهل التقديس: وصفه العقيلي بالتدليس[6] والوصف كما قدمنا من الإمام أحمد كما رواه عنه العقيلي وكما

(١) الضعفاء الكبير ٢: ٣٤٧ ـ ٣٤٨.
(٢) المرجع السابق ٢: ٣٤٨.
(٣) التهذيب ٦: ٢٦٦، وفي تأريخ الثقات قال: لا بأس به ص ٢٩٩ ولم يزد.
(٤) التهذيب ٦: ٢٦٥.
(٥) الجرح ٢ ـ ٢: ٢٨٢.
(٦) تعريف أهل التقديس ص ٩٣.

قاله الحافظ نفسه في تهذيب التهذيب[1] وأحسب ذلك سبق نظر أو قلم. والله أعلم.

٤/١٧١ عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج المكي: ع.

قال الحافظ: ثقة، فقيه، فاضل، وكان يدلس ويرسل[2] وقال: وصفه النسائي وغيره بالتدليس، وقال الدارقطني: شر التدليس تدليس ابن جريج، فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح[3] مثل إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى بن عبيدة وغيرهما[4].

وهو مشهور بالتدليس وصفه به جماعة غير من تقدم ذكره، وفي كلام الأئمة السابقين ما يقتضي تدليسه، قال الإمام أحمد: إذا قال ابن جريج: قال فلان، وقال فلان، وأُخبرت. جاء بمناكير، وإذا قال: أخبرني، وسمعت فحسبك به[5] وقال أيضاً: إذا قال ابن جريج: قال فاحذره، وإذا قال: سمعت أو سألت، جاء بشيء ليس في النفس منه شيء، كان من أوعية العلم[6].

وقال يحيى بن سعيد: كان ابن جريج صدوقاً، فإذا قال: حدثني، فهو سماع، وإذا قال: أنبأنا أو أخبرني، فهو قراءة، وإذا قال: قال: فهو شبه الريح[7].

---

(١) التهذيب ٦: ٢٦٦.
(٢) التقريب ص ٣٦٣.
(٣) تعريف أهل التقديس ص ٩٥.
(٤) التهذيب ٦: ٤٠٥، وكلام الدارقطني في سؤالات الحاكم النيسابوري له ص ١٧٤.
(٥) سير أعلام النبلاء ٦: ٣٢٨.
(٦) المرجع السابق ٦: ٣٢٨ - ٣٢٩.
(٧) نفسه ٦: ٣٣٠.

وقال الذهلي: وابن جريج إذا قال: حدثني وسمعت فهو محتج بحديثه داخل في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري[1].

قلت: ومعنى قول الأئمة: أنه يدلس، لكنه إذا قال: حدثني وسمعت وصرح بالاتصال فحديثه مقبول، أما إذا قال: قال وعن ونحوها فهو ضعيف، وهذا حكم من ثبت عليه التدليس، لكن يُعكر على هذا ما ذكروه عنه من التصريح بالتحديث والإخبار فيما أخذه إجازة أو وجادة. فعن علي بن المديني أنه سأل يحيى بن سعيد عن حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني، فقال: ضعيف، قلت ليحيى: إنه يقول: «أخبرني» قال: لا شيء، كله ضعيف، إنما هو كتاب دفعه إليه[2] وإذن فهو ممن يُصرح بالإخبار فيما أخذه إجازة ـ أو وجادة ـ وهذا من تدليس الصيغ، ويُزاد عليه قوله: لم أسمع من الزهري، إنما أعطاني جزءاً كتبته، وأجازه لي[3] قال الذهبي: وكان ابن جريج يرى الرواية بالإجازة وبالمناولة، ويتوسع في ذلك، ومن ثم دخل عليه الداخل في رواياته عن الزهري، لأنه حمل عنه مناولة، وهذه الأشياء يدخلها التصحيف، ولاسيما في ذلك العصر لم يكن حدث في الخط بعد شكل ولا نقط[4]. انتهى. ولذا قال ابن معين: ابن جريج ليس بشيء في الزهري[5].

وروى ابن سعد في الطبقات عن الواقدي عن عبدالرحمن ابن أبي الزناد قال: شهدت ابن جريج جاء إلى هشام بن عروة فقال: يا أبا المنذر الصحيفة التي أعطيتَها فلاناً هي حديثك؟ فقال: نعم، قال الواقدي: فسمعت ابن جريج بعد ذلك يقول: حدثنا هشام بن عروة ما لا أحصي[6].

---

(١) التهذيب ٦: ٤٠٦.
(٢) المرجع السابق.
(٣) السير ٦: ٣٣٢.
(٤) المرجع السابق ٦: ٣٣١.
(٥) التهذيب ٦: ٤٠٤.
(٦) الطبقات ٥: ٤٩٢.

وقال الواقدي أيضاً: حدثني أبو بكر بن عبدالله بن أبي سبرة قال: قال ابن جريج: اكتب لي أحاديث سنن، قال: فكتبت له ألف حديث، ثم بعثت بها إليه، ما قرأها علي، ولا قرأتها عليه، قال الواقدي: فسمعت ابن جريج بعد ذلك يُحدث يقول: حدثنا أبو بكر بن أبي سبرة في أحاديث كثيرة[1] وقال أيضاً: سألت ابن جريج عن قراءة الحديث على المحدث؟ فقال: ومثلك يسأل عن هذا؟ إنما اختلف الناس في الصحيفة يأخدها ويقول: أُحدِّث بما فيها ولم يقرأها، فأما إذا قرأها فهو سواء[2].

وإذن فهو يتجوَّز في المناولة والإجازة ويقول فيما أخذه بها: حدثنا، وهذا فيه ما تقدم من تدليس الصِّيَغ.

وقال ابن حبان: كان من فقهاء أهل الحجاز وقرائهم ومتقنيهم، وكان يدلس[3].

وقد قال ابن جريج: إذا قلت: قال عطاء، فأنا سمعته منه، وإن لم أقل سمعت[4] وهذا يعارض ما قدمناه عنه أنه يقول في الإجازة: حدثنا.

وقال إبراهيم بن أبي يحيى ـ الذي كان يدلسه ابن عيينة ـ: حكم الله بيني وبين مالك بن أنس، هو سمَّاني قدرياً، وأما ابن جريج فإني حدثته: من مات مرابطاً مات شهيداً، فحدّث عني: من مات مريضاً مات شهيداً، ونسبني إلى جدي من قِبَل أُمي: إبراهيم بن أبي عطاء. قال الخطيب: هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، واسم أبي يحيى: سمعان مولى عمرو بن عبد نهم، ويُقال إن ابن جريج أيضاً روى عنه فقال: ثنا أبو الذئب[5].

---

(١) الطبقات ٥: ٤٩٢.
(٢) المرجع السابق.
(٣) الثقات ٧: ٩٣.
(٤) التهذيب ٦: ٤٠٦.
(٥) الكفاية ص ٣٦٨.

قلت: ولا شك أنه مدلس، ويدلس عن الضعفاء وغيرهم، وأنه يتجاوز في الإجازة والمناولة ويروي بها بصيغة التحديث والإخبار، ويدلس تدليس الشيوخ أيضاً، ولذلك لا يبعد حاله عن أهل المرتبة الرابعة. فقد قال الدارقطني: إنه لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح مثل إبراهيم بن أبي يحيى وموسى بن عبيدة وغيرهما، انتهى. ومن كان هذا حاله فهو من أهل المرتبة الرابعة لا الثالثة كما صنع الحافظ رحمه الله. والله أعلم.

٤/١٧٢ عثمان بن عبدالرحمن الطرائفي، الحَرَّاني، المؤدب: د. س. ق.

قال الحافظ: صدوق، أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل فضُعِّف بسبب ذلك حتى نسبه ابن نمير إلى الكذب، وقد وثقه ابن معين[١]، وذكره الحلبي في المدلسين لقول ابن حبان الآتي[٢]، وكذا الحافظ ابن حجر وجعله في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين لذلك[٣].

قال ابن حبان: كان معلماً، يروي عن أقوام ضعاف أشياء يدلسها عن الثقات، حتى إذا سمعها المستمع لم يشك في وضعها، فلما كثر ذلك في أخباره أُلزقت به تلك الموضوعات، وحمل عليه الناس في الجرح، فلا يجوز الاحتجاج بروايته كلها على حالة من الأحوال، لما غلب عليها من المناكير عن المشاهير، والموضوعات عن الثقات[٤] وعقَّب على كلامه هذا الذهبي فقال: وأما ابن حبان فإنه يقعقع كعادته... ولم يرو في ترجمته شيئاً، ولو كان عنده له شيء موضوع لأسرع بإحضاره، وما علمت أن أحداً قال في عثمان بن عبدالرحمن هذا: أنه يدلس عن الهلكى، إنما قالوا:

---

(١) التقريب ص ٣٨٥.
(٢) التبيين ص ٤١.
(٣) تعريف أهل التقديس ص ١٤٤.
(٤) المجروحين ٢ : ٩٧.

يأتي عنهم بمناكير، والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتامّ المعرفة تام الورع...»[1].

قلت: روى له ابن عدي عدة أحاديث صرح بالتحديث عن شيخه في كل حديث منها، أحدها: إذا أصاب أحدكم مصيبة فليذكر مصيبته فيَّ فإنها أعظم المصائب» وما دام الرجل صدوقاً لكنه مكثر من التدليس عن الضعفاء والمجاهيل فإنه من أهل المرتبة الرابعة لا الخامسة كما صنع ابن حجر. والله أعلم.

٤/١٧٣ عطية بن سعد العوفي، الكوفي: بخ. د. ت. ق.

قال الحافظ ابن حجر: صدوق يخطىء كثيراً، وكان شيعياً مدلساً[2].
وقال أيضاً: تابعي معروف، ضعيف الحفظ، مشهور بالتدليس القبيح[3].

وقال أحمد: بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي ويسأله عن التفسير، وكان يُكنيه بأبي سعيد، فيقول: قال أبو سعيد[4]، وقال أبو أحمد الزبيري: سمعت الكلبي يقول: كنَّاني عطية أبا سعيد[5].

وقال ابن حبان: سمع من أبي سعيد الخدري أحاديث، فلما مات أبو سعيد جعل يُجالس الكلبي، ويحضر قصصه، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله بكذا، فيحفظه، وكناه أبا سعيد، ويروي عنه، فإذا قيل له: من حدثك بهذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما أراد به الكلبي، فلا يحل الاحتجاج به، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب[6]. ثم روى ابن حبان عن ابن نمير قوله: قال لي

---

(١) الميزان ٣: ٤٥ - ٤٦.
(٢) التقريب ص ٣٩٣.
(٣) تعريف أهل التقديس ص ١٣٠.
(٤) التهذيب ٧: ٢٢٥.
(٥) المرجع السابق.
(٦) المجروحين ٢: ١٧٦.

أبو خالد الأحمر: قال لي الكلبي: قال لي عطية: كنيتك بأبي سعيد، قال: فأنا أقول: حدثنا أبو سعيد[1].

وقد ذكره الخطيب في الكفاية بمثل ما تقدم وقال: الكلبي يكنى أبا النضر، وإنما غيّر عطية كنيته ليوهم الناس أنه يروي عن أبي سعيد الخدري التفسير الذي كان يأخذه عنه[2].

وقد ذكره المقدسي في قصيدته في المدلسين[3]، والحافظ في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين[4].

قلت: لكن صنيع العوفي هذا لا ينفع فيه اشتراط تصريحه بالسماع لأن أحاديثه المدلسة تلك يصرح فيها بالسماع من أبي سعيد الكلبي. والأولى ترك روايته عن أبي سعيد مطلقاً لاحتمال أن يكون الكلبي لا الصحابي، فالاحتياط في ذلك أولى من التوسع في قبول روايته عنه ولو صرح فيها بالسماع. والله أعلم.

٤/١٧٤ عمر بن علي بن عطاء المُقَدَّمي، البصري: ع.

قال الحافظ: ثقة، وكان يدلس شديداً[5]. وقال أيضاً: ثقة مشهور، كان شديد الغلو في التدليس، وصفه بذلك أحمد، وابن معين، والدارقطني، وغير واحد، وقال ابن سعد: ثقة، وكان يدلس تدليساً شديداً يقول: حدثنا ثم يسكت، ثم يقول: هشام بن عروة، أو الأعمش، أو غيرهما. قلت (الحافظ) وهذا ينبغي أن يُسمى تدليس القطع[6].

---

(١) المجروحين ٢: ١٧٧.
(٢) الكفاية ص ٣٦٦.
(٣) قصيدته ص ٣٨.
(٤) تعريف أهل التقديس ص ١٣٠.
(٥) التقريب ص ٤١٦.
(٦) تعريف أهل التقديس ص ١٣٠ - ١٣١.

قلت: قال عفان بن مسلم: كان عمر بن علي رجلاً صالحاً، ولم يكونوا ينقمون عليه شيئاً، غير أنه كان مدلساً، وأما غير ذلك فلا، ولم أكن أقبل منه حتى يقول: حدثنا[1].

وقال ابن سعد: وكان ثقة، وكان يدلس تدليساً شديداً، وكان يقول: سمعت، وحدثنا، ثم يسكت، ثم يقول: هشام بن عروة الأعمش...[2].

وقال ابن معين: قد رأيت عمرو بن علي بن مُقَدَّم، ولم أكتب عنه شيئاً، وكان يدلس...[3]

وقال أحمد بعد أن أثنى عليه خيراً: كان يدلس، سمعته يقول: حجاج وسمعته، يعني حديثاً آخر، كذا كان يدلس[4].

وقال أبو زيد عمر بن شيبة: كان مدلساً، وكان مع تدليسه أنبل الناس[5].

وقال أبو حاتم: محله الصدق، ولولا تدليسه لحكمنا له إذا جاء بزيادة، غير أنا نخاف بأن يكون أخذه عن غير ثقة[6].

وقال الساجي: صدوق، ثقة، كان يدلس[7].

وقال الذهبي: ثقة شهير، لكنه رجل مدلس[8].

---

(١) الطبقات ٧: ٢٩١.
(٢) المرجع السابق.
(٣) يحيى معين وتأريخه (برواية الدوري) ٢: ٤٣٣.
(٤) الجرح ٦: ١٢٥.
(٥) التهذيب ٧: ٤٨٦.
(٦) الجرح ٦: ١٢٥.
(٧) التهذيب ٧: ٤٨٧.
(٨) الميزان ٣: ٢١٤، ونحوه في الكاشف ٢: ٣١٩.

وذكره في المدلسين العلائي لقول أحمد فيه[1]، والمقدسي[2]، والحلبي[3]، وجعله الحافظ في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين[4] وهو كما قال.

٤/١٧٥ عيسى بن طَهْمان الجُشمي، البصري: خ. تم. س.

قال الحافظ: صدوق، أفرط فيه ابن حبان، والذنب فيما استنكره من حديثه لغيره[5].

وقال ابن حبان: ينفرد بالمناكير عن أنس ويأتي عنه بما لا يُشبه حديثه، كأنه يدلس عن أَبَان بن أبي عياش ويزيد الرَّقَاشي عنه، لا يجوز الاحتجاج بخبره، وإن اعتبر معتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير[6].

قلت: ولقول ابن حبان هذا أدخلته في المدلسين، ولم أجد في ترجمته ما يدل على تدليسه، وأحسبه من أهل المرتبة الرابعة وذلك لتدليسه عن الضعفاء والمجاهيل. والله أعلم.

٤/١٧٦ عيسى بن موسى البخاري، غنجار: خت. ق.

قال الحافظ: صدوق، ربما أخطأ، وربما دلس، مكثر من التحديث عن المتروكين[7]، وقال: صدوق، مشهور بالتدليس عن الثقات ما حمله عن الضعفاء والمجهولين[8].

---

(١) جامع التحصيل ص ١٠٨.
(٢) قصيدته ص ٣٨.
(٣) التبيين ص ٤٥.
(٤) تعريف أهل التقديس ص ١٣٠ - ١٣١.
(٥) التقريب ص ٤٣٩.
(٦) المجروحين ٢: ١١٧ - ١١٨.
(٧) التقريب ص ٤٤١.
(٨) تعريف أهل التقديس ص ١٣١.

ذكره الحلبي في المدلسين لقول ابن حبان الآتي[1]، والحافظ، وجعله في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين[2].

قال ابن حبان: ربما خالف، اعتبرت حديثه بحديث الثقات، وروايته عن الأثبات مع رواية الثقات فلم أر فيما يروي عن المتقنين شيئاً يوجب تركه إذا بيَّن السماع في خبره، لأنه كان يدلس عن الثقات ما سمع من الضعفاء عنهم، وتَرْك الاحتجاج بما يروى عن الثقات إذا بيَّن السماع عنهم، وأما ما روى عن المجاهيل والضعفاء والمتروكين فإن تلك الأخبار كلها تلزق بأُولئك دونه، لا يجوز الاحتجاج بشيء منها[3].

قال الحافظ: استشهد به البخاري في موضع واحد في أول كتاب بدء الخلق، قال: وروى عيسى عن رقبة، كذا للأكثر وسقط منه رجل، فقال ابن الفكلي: ينبغي أن يكون بين عيسى ورقبة أبو حمزة، وبذلك جزم أبو مسعود، وقال الطرقي: سقط أبو حمزة من كتاب الفربري، وثبت في رواية حماد بن شاكر فعنده عن البخاري: روى عيسى عن أبي حمزة عن رقبة قال: وكذا قال ابن رميح عن الفربري قلت: (الحافظ) وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج، وهو يروي الصحيح عن الجرجاني عن الفربري، فالاختلاف فيه حينئذٍ عن الفربري، ثم رأيته سقط أيضاً من رواية النسفي، لكن جَعَل بين عيسى ورقبة ضبة[4]، ويغلب على الظن أن أبا حمزة أُلحق في رواية الجرجاني، وقد وُصِف بقلة الإتقان، وعيسى المذكور... ليس له في البخاري إلا هذا الموضع، وقد وصل الحديث المذكور من طريق عيسى المذكور عن أبي حمزة ـ وهو محمد بن ميمون السكري ـ عن رقبة،

---

(١) التبيين ص ٤٥.

(٢) تعريف أهل التقديس ص ١٣١.

(٣) الثقات ٨: ٤٩٢ ـ ٤٩٣.

(٤) التضبيب هو: مَدُّ حرف أوله كالصاد (صـ) ولا يُلزق بالممدود عليه، ويُمد على ثابتٍ نقلاً فاسدٍ لفظاً أو معنى، أو مصحف...

الطبراني، في مسند رقبة المذكور... ولم ينفرد به عيسى فقد أخرجه أبو نعيم من طريق علي بن الحسن بن شقيق عن أبي حمزة نحوه، لكن بإسناد ضعيف[1].

٤/١٧٧ محمد بن إسحاق بن يَسار المطلبي، المدني: خت. م. ٤.

قال الحافظ ابن حجر: صدوق، يدلس، ورُمي بالتشيع والقدر[2].

قال أحمد: هو كثير التدليس جداً، قيل له: فإذا قال أخبرني وحدثني فهو ثقة؟ قال: هو يقول أخبرني ويخالف[3]، وقال أيضاً: كان ابن إسحاق يدلس، إلا أن كتاب إبراهيم بن سعد إذا كان سماع قال: حدثني، وإذا لم يكن قال: قال[4]. وقال أحمد: كان رجلاً يشتهي الحديث فيأخذ كتب الناس فيضعها في كتبه[5].

وقال يعقوب بن شيبة: سألت ابن المديني عن ابن إسحاق؟ قال: حديثه عندي صحيح، قلت: فكلام مالك فيه؟ قال: مالك لم يجالسه ولم يعرفه، وأي شيء حدَّث بالمدينة؟ قلت: فهشام بن عروة قد تكلم فيه؟ قال: الذي قال هشام ليس بحجة، لعله دخل على امرأته وهو غلام فسمع منها، وإن حديثه ليتبين فيه الصدق. يروي مرة: حدثني أبو الزناد، ومرة: ذكر أبو الزناد، ويقول: حدثني الحسن بن دينار عن أيوب عن عمرو بن شعيب في سلف وبيع، وهو من أروى الناس عن عمرو بن شعيب[6].

---

(١) فتح الباري ٦: ٢٩٠.
(٢) التقريب ص ٤٦٧.
(٣) الميزان ٣: ٤٧٠.
(٤) التهذيب ٩: ٤٣.
(٥) المرجع السابق.
(٦) الميزان ٤: ٤٧٥.

أما روايته عن فاطمة بنت المنذر زوج هشام بن عروة، فقد أنكرها زوجها، وقال: حدَّث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر، وأُدْخِلَتْ عليَّ وهي بنت تسع، وما رآها رجل حتى لَقِيَتِ الله تعالى[1]. وناقش هذه القضية الذهبي فقال: وما يُدري هشام بن عروة؟ فلعله سمع منها في المسجد، أو سمع منها وهو صبي، أو دخل عليها فحدثته من وراء حجاب، فأي شيء في هذا؟ وقد كانت امرأته قد كَبُرَت وأسنّت[2]، ثم قال: ما قيل من أنها دخلت عليه (على زوجها) وهي بنت تسع غلط بيِّن، ما أدري ممن وقع من رواة الحكاية، فإنها أكبر من هشام بثلاث عشرة سنة، ولعلها ما زُفَّت إليه إلا وقد قاربت بضعاً وعشرين سنة، وأخذ عنها ابن إسحاق وهي بنت بضع وخمسين سنة أو أكثر[3].

قلت: لعله يعني بنت تسع وعشرين، وهذا يوافق قول من قال إنها زُفَّت إليه وهي بنت بضع وعشرين سنة.

ووصفه بالتدليس الحاكم أبو عبدالله[4] وذكره في المدلسين الذهبي[5] والعلائي وقال: ممن أكثر منه، وخصوصاً عن الضعفاء، والمقدسي[7] والحلبي[8]، وجعله الحافظ في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين[9].

---

(١) الميزان ٣: ٤٧١.
(٢) المرجع السابق ٣: ٤٧٠.
(٣) نفسه ٣: ٤٧١.
(٤) معرفة علوم الحديث ص ١٠٨.
(٥) قصيدته ص ٦١.
(٦) جامع التحصيل ص ١٠٩.
(٧) قصيدته ص ٣٧.
(٨) التبيين ص ٤٧.
(٩) تعريف أهل التقديس ص ١٣٢.

٤/١٧٨ محمد بن الحسين بن محمد، أبو بكر المعروف بفخر القضاة.

قال ابن السمعاني: ولي القضاء بمرو، وكان جواداً متواضعاً.

قال إبراهيم بن أحمد الإمام يوماً للقاضي: أراك تروي عن جماعة من أهل بخارى ما أراك أدركتهم؟ فقال: عندنا من صنَّف شيئاً فقد أجاز من يروي عنه ذلك، فأنا أروي عنهم لهذا[١].

قلت: وهذا يقتضي تدليسه أيضاً، وأحسبه من المرتبة الرابعة. والله أعلم.

٤/١٧٩ محمد بن عيسى بن القاسم بن سميع، الدمشقي: د. س. ق.

قال الحافظ ابن حجر: صدوق، يُخطىء، ويُدلس، ورُمي بالقدر[٢] وقال أيضاً: فيه ضعف[٣].

قال البخاري: يُقال: إنه لم يسمع من ابن أبي ذئب هذا الحديث[٤]. قال الحافظ: يعني حديثه عن الزهري في مقتل عثمان، وقال صالح بن محمد: ثنا هشام بن عمار، ثنا محمد بن عيسى بن القاسم، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري ـ حديث مقتل عثمان ـ، قال: فجهدت به كل الجهد أن يقول: حدثنا ابن أبي ذئب فأبى، قال صالح: قال لي محمود ابن بنت محمد بن عيسى: هو في كتاب جدي عن إسماعيل بن يحيى بن عبيدالله عن ابن أبي ذئب. قال صالح: وإسماعيل بن يحيى هذا يضع الحديث.

---

(١) اللسان ٥: ١٤٣.

(٢) التقريب ص ٥٠١.

(٣) تعريف أهل التقديس ص ١٣٤.

(٤) التاريخ الكبير ١ ـ ١: ٢٠٣.

قال: فحدَّثت بهذه القصة محمد بن يحيى الذهلي فقال: الله المستعان[1].

وقال ابن شاهين: محمد بن عيسى بن سميع شيخ من أهل الشام، ثقة، وإسماعيل الذي أسقطه ضعيف[2].

وقال ابن حبان: مستقيم الحديث إذا بيَّن السماع في خبره، فأما خبره الذي روى عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب في مقتل عثمان لم يسمعه من ابن أبي ذئب، سمعه من إسماعيل بن يحيى بن عبيدالله التيمي، عن ابن أبي ذئب، فدلس عنه، وإسماعيل واه[3].

قال الحافظ ابن حجر: وجزم ابن حبان بأنه دلس حديث ابن أبي ذئب، وفيه نظر، والظاهر أنه دلس عليه تدليس التسوية، كما تقدم في خبر صالح جزرة[4].

قلت: لا تسوية فيه، فقد رواه محمد بن عيسى هذا عن ابن أبي ذئب، ولم يصرح بالسماع منه لأنه دلّسه، بينما هو عنده عن إسماعيل بن يحيى بن عبيدالله عن ابن أبي ذئب، فحذف شيخه الضعيف ـ إسماعيل ـ ورواه عن شيخ شيخه، وهذا تدليس الإسناد بلا تسوية. والله أعلم.

١٨٠/ ٤ الوليد بن مسلم الدمشقي: ع.

قال الحافظ: ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية[5]. وقال أيضاً: موصوف بالتدليس الشديد مع الصدق[6].

---

(١) التهذيب ٩: ٣٩١.
(٢) المرجع السابق.
(٣) الثقات ٩: ٤٣.
(٤) التهذيب ٩: ٣٩١.
(٥) التقريب ص ٥٨٤.
(٦) تعريف أهل التقديس ص ١٣٤.

قال أبو مسهر: الوليد مدلس، وربما دلس عن الكذابين[1] وقال أيضاً: كان الوليد يأخذ من ابن أبي السفر حديث الأوزاعي، وكان ابن أبي السفر كذاباً، وهو يقول فيها: قال الأوزاعي[2].

وقال صالح جَزَرَة: سمعتُ الهيثم بن خارجة يقول: قلت للوليد بن مسلم: قد أفسدتَ حديثَ الأوزاعي. قال: وكيف؟ قلت: تروي عنه عن نافع، وعنه عن الزهري، وعنه عن يحيى، وغيرك يُدخل بين الأوزاعي وبين نافع عبدَ الله بن عامر الأسلمي، وبينه وبين الزهري قُرَّة، فما يحملك على هذا؟ قال: أنبل الأوزاعي أن يروي عن مثل هؤلاء، قلت: فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء ـ وهم ضعفاء ـ مناكير فأسقطَتهم أنت وصيّرتها من رواية الأوزاعي عن الأثبات ضَعُفَ الأوزاعي، فلم يلتفت إلى قولي[3].

وقال أحمد: كان الوليد رفّاعاً، وقال أيضاً اختلطت عليه أحاديث ما سمع وما لم يسمع، وكانت له منكرات منها حديث عمرو بن العاص: لا تلبسوا علينا ديننا...[4].

وقال الدارقطني: الوليد يروي عن الأوزاعي أحاديث، هي عند الأوزاعي عن ضعفاء، عن شيوخ أدركهم الأوزاعي كنافع وعطاء والزهري، فيُسقط أسماء الضعفاء مثل عبدالله بن عامر الأسلمي وإسماعيل بن مسلم[5].

وذكره الذهبي في المدلسين[6]، وقال في السِّيَر: كان من أوعية العلم، ثقة، حافظاً، لكن رديء التدليس، فإذا قال حدثنا فهو حجة، هو في

(١) الميزان ٤: ٣٤٧.
(٢) المرجع السابق ٤: ٣٤٨.
(٣) نفسه.
(٤) التهذيب ١١: ١٥٥.
(٥) سير أعلام النبلاء ٩: ٢١٦ ـ ٢١٧.
(٦) قصيدته ص ٧٧.

نفسه أوثق من بَقيّة وأعلم[1]. وقال في الميزان: إذا قال الوليد: عن ابن جريج، أو عن الأوزاعي فليس بمعتمد، لأنه يدلس عن كذابين، فإذا قال: حدثنا فهو حجة[2] انتهى. قلت: لكنه يُسوي الحديث فلا يُفيد تصريحه بالسماع من شيخه، لأنه ربما حذف شيخ شيخه الضعيف أو الكذاب، وهو يُصرح بالسماع من شيخه.

وذكره العلائي في المدلسين وقال: كذلك ـ يعني مشهور بالتدليس مكثر منه ـ ويعاني التسوية أيضاً[3] والمقدسي ذكره فيهم[4]، والحلبي[5]، وابن حجر جعله في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين[6]، وكذلك السيوطي ذكره فيهم[7].

٤/١٨١ يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري، المدني، نزيل بغداد: خت. ق.

قال الحافظ ابن حجر: صدوق، كثير الوهم، والرواية عن الضعفاء[8].

وقال الهيثمي: وثقه ابن حبان، وهو مدلس[9].

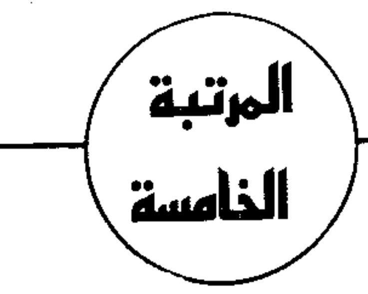
قلت: لم أجد في ترجمته ما يؤكد تدليسه إلا ما ذكره ابن معين حيث قال: حدث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً قال: «من لم

(١) سير أعلام النبلاء ٩: ٢١٢.
(٢) الميزان ٤: ٣٤٨.
(٣) جامع التحصيل ص ١١١.
(٤) قصيدته ص ٣٧.
(٥) التبيين ص ٦٠.
(٦) تعريف أهل التقديس ص ١٣٤.
(٧) أسماء المدلسين ص ١٠٥.
(٨) التقريب ص ٦٠٨.
(٩) مجمع الزوائد ٧: ٢٩٢.

يكن عنده صدقة فليلعن اليهود»، هذا كذب وباطل لا يُحدث بهـذا أحد يعقل[1]. انتهى. فلعله أخذه عن ضعيف أو كذاب فدلسه عن هشام، وهذا خير من أن نتهمه هو بوضع هذا الحديث، أو غيره من المنكرات، وأحسبه من أهل المرتبة الرابعة، فهو بها أليق. والله أعلم.

---

(١) التهذيب ١١: ٣٩٧.



من مراتب المدلسين

٥/١٨٢ أَبَان بن أبي عياش، فيروز البصري: د.

قال الحافظ ابن حجر: متروك[١] وقال: روى عن أنس فأكثر[٢].

وقال أبو عوانة: كنت لا أسمع حديثاً بالبصرة عن الحسن إلا جئت به أَبَان بن أبي عياش، فحدثني به عن الحسن، حتى جمعت منه مصحفاً، فما أستحل أن أروي عنه شيئاً[٣].

وقال أحمد قال عفان: أول من أهلك أَبَان بن أبي عياش أبو عوانة، جمع أحاديث الحسن عامته، فجاء به إلى أَبَان فقرأه عليه[٤].

قلت: وقد سمع من أنس والحسن، فإذا روى عن الحسن ما لم يسمعه منه فذلك هو التدليس.

قال أبو زرعة: كان يسمع الحديث من أنس وشهر بن حوشب ومن الحسن فلا يُميز بينهم[٥].

---

(١) التقريب ص ٨٧.
(٢) التهذيب ١ : ٩٨.
(٣) الكامل ١ : ٣٧٣ - ٣٧٤.
(٤) المرجع السابق، والتأريخ الكبير ١ - ٢ : ٤٥٤.
(٥) الجرح ١ - ١ : ٢٩٦.

وقال يزيد بن زريع: إنما تركت أباناً لأنه روى حديثاً عن أنس، فقلت له: عن النبي ﷺ؟ فقال: وهل يروي أنس إلا عن النبي ﷺ؟![1].

وقال ابن حبان: سمع من أنس بن مالك أحاديث، وجالس الحسن فكان يسمع كلامه، ويحفظه، فإذا حدَّث ربما جعل كلام الحسن الذي سمعه من قوله عن أنس عن النبي ﷺ وهو لا يعلم. ولعله روى عن أنس أكثر من ألف وخمسمائة حديث ما لكبير شيء منها أصل يُرجع إليه[2].

وهذا أيضاً من التدليس، فروايته عن أنس ما سمعه من الحسن ينطبق عليه تعريف تدليس الإسناد، ولم أجد أحداً ذكره في المدلسين، وأراه من أهل المرتبة الخامسة. والله أعلم.

٥/١٨٣ إبراهيم بن عبدالله بن خالد المِصِّيصي.

قال الذهبي: هذا رجل كذاب، وقال الحاكم: أحاديثه موضوعة[3].

وذكره ابن حبان في المجروحين وقال: يُسَوِّي الحديث، ويَسرقه، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، يقلب حديث الزبيدي عن الزهري على الأوزاعي، وحديث الأوزاعي على مالك، وحديث زياد بن سعد على يعقوب بن عطاء، وما يُشبه هذا...[4].

قال الحافظ في النكت: ذكر شيخنا (العراقي) ممن عرف بالتسوية جماعة، وفاته أن ابن حبان قال في ترجمة... إبراهيم بن عبدالله المصيصي: كان يُسوِّي الحديث[5].

---

(١) الميزان ١: ١١.
(٢) المجروحين ١: ٩٦.
(٣) الميزان ١: ٤١.
(٤) المجروحين ١: ١١٦.
(٥) النكت ٢: ٦٢٢.

قلت: وتدليس التسوية من أشد أنواع التدليس، وهذا الرجل متهم، ومحله المرتبة الخامسة بلا شك، ولم يذكره الحافظ ابن حجر في تعريف أهل التقديس، وهو مما يستدرك عليه.

٥/١٨٤ إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي: ق.

قال الحافظ: متروك[١].

وقال الشافعي: لأن يخر إبراهيم من بُعْد أَحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث. وقال ابن عدي: سألت أحمد بن محمد بن سعيد ـ يعني ابن عقدة ـ فقلت: تعلم أحداً أحسن القول في إبراهيم بن أبي يحيى غير الشافعي؟ فقال لي: نعم [حدثنا] أحمد بن يحيى الأودي قال: سمعت حمدان بن الأصبهاني فقلت: أتدين بحديث إبراهيم بن أبي يحيى؟ فقال: نعم، قال الشيخ (ابن عدي) ثم قال لي أحمد بن محمد بن سعيد: نظرت في حديث إبراهيم بن أبي يحيى كثيراً، وليس هو منكر الحديث. قال الشيخ: وهو الذي قاله كما قال. وقد نظرت أنا في حديثه الكثير فلم أجد فيه منكراً إلا عن شيوخ يحتملون، وقد حدَّث عنه ابن جريج والثوري، وعباد بن منصور... وغيرهم من الكبار[٢]، ثم قال: وهؤلاء أقدم موتاً منه وأكبر سناً، وله أحاديث كثيرة، وله كتاب الموطأ أضعاف موطأ مالك، ونسخاً كثيرة، وهذا الذي قاله ابن سعيد كما قال، وقد نظرت أنا في أحاديثه وتحرَّيتها وفَتَّشت الكل منها فليس فيها حديث منكر، وإنما يروي المنكر إذا كان العهدة من قبل الراوي عنه، أو من قبل من يروي إبراهيم عنه، وكأنه أُتي من قبل شيخه لا من قبله، وهو في جملة من يُكتب حديثه. وقد وثقه الشافعي وابن الأصبهاني وغيرهما[٣].

---

(١) التقريب ص ٩٣.
(٢) الكامل ١: ٢٢٢.
(٣) المرجع السابق ١: ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

وقال ابن حبان: كان يرى القدر ويذهب إلى كلام جهم ويكذب مع ذلك في الحديث.. ثم قال: وأما الشافعي فإنه كان يجالسه في حداثته ويحفظ عنه حفظ الصبي، والحفظ في الصغر كالنقش في الحجر، فلما دخل مصر في آخر عمره، فأخذ يصنف الكتب المبسوطة، احتاج إلى الأخبار، ولم تكن معه كتبه، فأكثر ما أودع الكتب من حفظه، فمن أجله ما روى عنه، وربما كنَّى عنه ولا يُسميه في كتبه...[1].

قلت: مع تكذيب أولئك له، وغيرهم كثير ممن قال عنه متروك ونحوه، فقد رُمي بالقدر والرفض، بل إنه يرى رأي جهم كما ذكر ذلك عنه نعيم بن حماد، ولأجل كلام الشافعي وابن عدي وغيرهما فيه لا يُوصف بأنه كذّاب ـ مع أنه كذَّبه جماعة ـ بل كما قال الحافظ: متروك.

أما تدليسه فقد ذكره في المدلسين: العلائي[2] والمقدسي[3] والحلبي[4] وابن حجر[5] وجعله في المرتبة الخامسة قال العلائي: وصفه أحمد بالتدليس، وزاد ابن حجر: الدارقطني.

قلت: أما قول أحمد فقد رواه العقيلي في الضعفاء فقال: يأخذ حديث الناس فيجعله في كتبه، ويرويه عنهم يدلسه[6].

أما قول الدارقطني فلم أجده، والذي في سؤالات الحاكم له أنه سئل عن تدليس ابن جريج؟ فقال: يتجنب تدليسه فإنه وحش التدليس. لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح مثل إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى بن عبيدة وغيرهما...[7] وفي الضعفاء والمتروكين ذكره ولم يتكلم عليه

---

(١) المجروحين ١: ١٠٥ ـ ١٠٧.
(٢) جامع التحصيل ص ١٠٤.
(٣) قصيدته في المدلسين ص ٣٧.
(٤) التبيين لأسماء المدلسين ص ١٤.
(٥) تعريف أهل التقديس ص ١٣٧ في المرتبة الخامسة.
(٦) الضعفاء الكبير ١: ٦٣.
(٧) سؤالات الحاكم للدارقطني ص ١٧٤.

بشيء[1] وفي سؤالات السلمي له قال: ضعيف الحديث، ضعيف الدين، رافضي، قدري[2]. وفي السنن له قال: متروك الحديث[3].

وقد وجدت ابن المبارك قد وصفه به فيما رواه عنه العقيلي أنه سأله سفيان بن عبدالملك لِمَ تَرَكَ حديثه؟ فقال: كان مجاهراً بالقدر، وكان اسم القدر يغلب عليه، وكان صاحب تدليس[4].

وكذلك الخطيب في الكفاية ذكر له قصة طريفة لابن جريج معه، قال إبراهيم: حَكَم الله بيني وبين مالك بن أنس، هو سمَّاني قدرياً، وأما ابن جريج فإني حدثته: من مات مرابطاً مات شهيداً، فحدَّث عني: من مات مريضاً مات شهيداً، ونسبني إلى جدي من قِبَلِ أُمي إبراهيم بن أبي عطاء[5]. ثم ذكر الخطيب أن ابن جريج كان يروي عنه فيقول: ثنا أبو الذئب، والواقدي كان يسميه: أبا إسحاق بن محمد، ومرة: أبا إسحاق الأسلمي، وأخرى: أبا إسحاق بن أبي عبدالله[6].

قلت: وهذا الحديث رواه ابن ماجه في سننه من طريقين عن ابن جريج قال: أخبرني إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء عن موسى بن وردان عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات مريضاً مات شهيداً... الحديث»[7]. وقال السيوطي: هذا الحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات وأعلَّه بإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي فإنه متروك. قال: قال أحمد بن حنبل: إنما هو من مات مرابطاً، وقال الدارقطني بإسناده

---

(١) الضعفاء والمتروكين ص ١٠٣.
(٢) سؤالات السلمي للدارقطني ترجمة رقم ١١.
(٣) السنن ٣: ١٣٥.
(٤) الضعفاء الكبير ١: ٦٣.
(٥) الكفاية ص ٣٦٨.
(٦) المرجع السابق.
(٧) سنن ابن ماجه. كتاب الجنائز. باب ما جاء فيمن مات مريضاً ١: ٥١٥ - ٥١٦.

عن إبراهيم إنه قال: حدثت ابن جريج هذا الحديث: من مات مرابطاً. فروى عني: من مات مريضاً. وما هكذا حدثته[1].

١٨٥/٥ إسماعيل بن أوسط البجلي.

قال الذهبي: كان من أعوان الحجاج، وهو الذي قَدَّم سعيد بن جبير للقتل، لا ينبغي أن يُروى عنه... وثقه ابن معين وغيره...[2].

وقال ابن حبان: لا يصح له صحبة لصحابي، وتلك أخبار كلها مدلسة لا أعتمد على شيء منها[3].

قلت: وهذا لضعفه، وتدليسه، فإني أراه من أهل المرتبة الخامسة، وهو من زوائد شيخنا حماد الأنصاري على من تقدمه[4].

١٨٦/٥ باذام، أبو صالح، مولى أم هـاني.

قال الحافظ: ضعيف مدلس[5]. كذا في طبعة دار المعرفة بتحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، وفي طبعة دار الرشيد بتحقيق محمد عوامة قال: ضعيف يرسل[6]. ولم أجد من وصفه بالتدليس من المتقدمين، وقد قـال ابن حبان: يحدث عن ابن عباس ولم يسمع منه[7].

وروى العقيلي عن مغيرة قال: إنما كان أبو صالح صاحب الكلبي يُعَلِّم الصبيان، قال: ويُضَعِّف تفسيره، قال: كتب أصابها، وتعجَّب ممن يروي عنه[8].

---

(١) سنن ابن ماجة. كتاب الجنائز، حاشية المحقق.
(٢) الميزان ١: ٢٢٢.
(٣) مشاهير علماء الأمصار ص ٢٥٨.
(٤) إتحاف ذوي الرسوخ ص ١٨.
(٥) التقريب طبعة دار المعرفة ١: ٩٣.
(٦) التقريب طبعة عوامة ص ١٢٠.
(٧) المجروحين ١: ١٨٥.
(٨) الضعفاء الكبير ١: ١٦٥ - ١٦٦.

وذكره العلائي في المرسلين لا المدلسين[1] وإن ثبت عليه التدليس فهو من المرتبة الخامسة، ولا يبعد عنه لروايته عن ابن عباس ولم يسمع منه، ولروايته من كتب أصابها، يعني ولم يسمعها من شيوخه، وهذا تدليس، وهو مما أفدته من زوائد القريوتي على من تقدمه[2].

١٨٧ / ٥ بشير بن زاذان.

ضعّفوه[3]، وقال ابن عدي: أحاديثه ليس عليها نور، وهو غير ثقة، ضعيف، وأحاديثه عامتها عن الضعفاء[4]. وقال الحافظ: ضعّفه الدارقطني، ووصفه ابن الجوزي بالتدليس عن الضعفاء[5].

قلت: قال ابن الجوزي بعد أن أورد من طريقه حديث: أبو بكر خير أمتي وأتقاها، وعمر أعزها وأعدلها...: والمتهم به عندي: بشير بن زاذان، إما أن يكون من فِعْلِه، أو من تدليسه عن الضعفاء...[6] وإذن فهو عند ابن الجوزي، إما وضّاع، وإما مدلس، ولضعفه الشديد هذا ذكره الحافظ في المرتبة الخامسة، ولم يذكره أحد في المدلسين قبله[7] وهو كما قال.

١٨٨ / ٥ بكار بن بشر الفزاري.

ضعيف، ذكره الذهبي في الميزان، وقال: بكار الفزاري، عن

---

(١) جامع التحصيل ص ١٤٨.

(٢) طبقات المدلسين بتحقيق القريوتي، الملحق ص ٦٠.

(٣) الميزان ١: ٣٢٨، واللسان ٢: ٣٧.

(٤) الكامل ٢: ٤٥٣.

(٥) تعريف أهل التقديس ص ١٣٨.

(٦) الموضوعات ٢: ٢٩ ـ ٣٠.

(٧) أي ممن صنف في المدلسين، وإلا فقد قدمنا قول ابن الجوزي.

الحسن[1]، وكذا في المغني في الضعفاء[2]، والحافظ في اللسان ولم يزد على ذلك[3].

وقال الخطيب في الكفاية: بكار بن بشر الفزاري حدَّث عن علي بن غراب فقال: ثنا علي بن عبدالعزيز[4].

قلت: هذا من تدليس الشيوخ، لكن الرجل ضعيف، وموضعه في المرتبة الخامسة. والله أعلم.

١٨٩/٥ تليد بن سليمان المحاربي الكوفي: ت.

كذا سماه العلائي[5] وابن حجر[6]، ووهم فيه الحلبي فذكره في ترجمتين هذه إحداها[7] والأخرى: بكير بن سليمان، بالباء الموحدة والكاف بعدها راء مهملة، مصغراً[8]، وكذا العراقي فيما ذكره الحافظ ابن حجر عنه[9].

والصواب: تليد بفتح المثناة الفوقية ثم لام فياء مثناة تحتية وآخره دال مهملة على زنة «عظيم». أبو سليمان أو أبو إدريس الأعرج[10].

---

(١) الميزان ١: ٣٤٢.
(٢) المغني ١: ١١١.
(٣) اللسان ٢: ٤٥.
(٤) الكفاية ٣٦٩.
(٥) جامع التحصيل ص ١٠٥.
(٦) تعريف أهل التقديس ص ١٣٩.
(٧) التبيين ص ١٧، وقال: رأيته في قصيدة منسوبة لأبي محمود المقدسي وقاله شيخنا العراقي.
(٨) المرجع السابق، ونقل فيه قول العجلي: كان يدلس.
(٩) تعريف أهل التقديس ص ١٣٩.
(١٠) مصادر ترجمته: الضعفاء الكبير للعقيلي ١: ١٧١، الكامل ٢: ٥١٦ - ٥١٧، وتأريخ بغداد ٧: ١٣٦ - ١٣٨، والمجروحين ١: ٢٠٤ - ٢٠٥، وتهذيب الكمال ٤: ٣٢٠ - ٣٢٣، وتهذيب التهذيب ١: ٥٠٩ - ٥١٠.

قال فيه الحافظ: رافضي ضعيف، قال صالح جزرة: كانوا يُسمونه بليداً، يعني بالموحدة[1].

قلت: ذكره أولئك في المدلسين لكلام العجلي فيه حيث قال: روى عنه أحمد بن حنبل، لا بأس به، وكان يتشيع ويُدلس[2]. ولضعفه ذكره الحافظ في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين[3] وهو كما قال.

١٩٠/٥ جابر بن يزيد الجعفي: د. ت. ق.

قال الحافظ: ضعيف رافضي[4] وقال في المدلسين: ضعَّفه الجمهور، ووصفه بالتدليس الثوري والعجلي وابن سعد[5].

قلت: وذكره في المدلسين الذهبي[6]، والعلائي[7]، والمقدسي[8]، والحلبي[9]. وكلام الثوري فيه هو: إذا قال لك جابر: حدثني وسمعت فذاك، وإذا قال: قال فلان، وقال فلان، فلا، وفي لفظ: إذا قال لك: حدثني أو سمعت، أو سألت فذاك، وإذا قال: قال فلان: فلا، رواهما العقيلي عنه[10].

أما العجلي فقال: كان ضعيفاً يغلو في التشيع وكان يدلس[11]. وقال

---

(١) التقريب ص ١٣٠.
(٢) تاريخ الثقات ص ٨٨.
(٣) تعريف أهل التقديس ص ١٣٩.
(٤) التقريب ص ١٣٧.
(٥) تعريف أهل التقديس ص ١٤٠.
(٦) قصيدته ص ١٥.
(٧) جامع التحصيل ص ١٠٥.
(٨) قصيدته ص ٣٧.
(٩) التبيين ص ١٨.
(١٠) الضعفاء الكبير ١ : ١٩٣.
(١١) التهذيب ٢ : ٤٩.

ابن سعد: كان يدلس وكان ضعيفاً جداً في رأيه وروايته[1]. ووجدت لشعبة وزهير بن معاوية مثل قول سفيان، قال شعبة: كان جابر إذا قال حدثنا وسمعت فهو من أوثق الناس[2]. وقال زهير بن معاوية: كان إذا قال سمعت أو سألت فهو من أصدق الناس[3]. ولضعفه وضعه الحافظ ابن حجر في المرتبة الخامسة وهو كما قال.

١٩١/٥ جميل بن زيد الطائي، الكوفي أو البصري.

ضعيف، قال ابن معين والنسائي: ليس بثقة، وقال أبو حاتم وأبو القاسم البغوي: ضعيف، وقال ابن حبان: واهي الحديث[4].

روى البخاري وابن عدي أنه قال عن أحاديثه عن ابن عمر: هذه أحاديث ابن عمر، ما سمعت من ابن عمر شيئاً، إنما قالوا لي: اكتب أحاديث ابن عمر فقدمت المدينة فكتبتها[5].

وقال ابن عدي: قال إسماعيل بن زكريا ثنا جميل ثنا ابن عمر: تزوج النبي ﷺ امرأة وخلّى سبيلها، ثم رواه ابن عدي من طرق بعضها بالعنعنة عن ابن عمر ثم قال: جميل بن زيد يُعرف بهذا الحديث، واضطرب الرواة عنه بهذا الحديث حسب ما ذكره البخاري، وتلوّن فيه على ألوان، واختلف عليه من روى عنه، فبعضهم ذكره البخاري، وبعضهم ذكرته أنه ممن قال عنه: عن ابن عمر ممن لم يذكرهم البخاري...[6].

وإذن فهو يعترف أن تلك الأحاديث التي يرويها عن ابن عمر لم

---

(١) التهذيب ٢: ٤٩.
(٢) الميزان ١: ٣٧٩.
(٣) التهذيب ٢: ٤٧.
(٤) المرجع السابق ٢: ١١٤.
(٥) التأريخ الكبير ٢ - ١: ٢١٥، والكامل ٢: ٥٩٣.
(٦) الكامل ٢: ٥٩٣.

يسمعها منه، ثم هو يُصرح عنه بالتحديث، فأما أن يكون سمع منه ذلك الحديث ـ المصرح فيه بالسماع ـ وتكون بقية الأحاديث لم يسمعها منه وهذا هو تدليس الإسناد، وإما أن يكون لم يسمع منه شيئاً، ويكون قد دلس الصِّيغة كما صنع الحسن في روايته عن أبي هريرة وغيره. ومهما يكن فهو لما تقدم مدلس دون شك لكن لم أجد أحداً ذكره في المدلسين أو وصفه بالتدليس وهو مع ذلك عندي من أصحاب المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين. والله أعلم.

١٩٢/٥ الحسن بن عمارة الكوفي: ت. ق.

قال الحافظ ابن حجر: متروك[١].

وقال ابن حبان: كان بليّة الحسن بن عُمارة أنه كان يُدَلِّس عن الثقات ما وَضَع عليهم الضّعفاء، كان يسمع من موسى بن مطير وأبي العطوف وأَبَان بن أبي عياش وأضرابهم، ثم يُسقط أسماءهم ويرويها عن مشايخهم الثقات، فلما رأى شعبة تلك الأحاديث الموضوعة التي يرويها عن أقوام ثقات أنكرها عليه وأطلق عليه الجرح، ولم يعلم أن بينه وبينهم هؤلاء الكذابين، فكان الحسن بن عُمارة هو الجاني على نفسه بتدليسهم عن هؤلاء وإسقاطهم من الأخبار حتى التزق الموضوعات به[٢].

قلت: ولشدة ضعفه وتدليسه ذكره الحافظ في المرتبة الخامسة[٣]. ولم يذكره أحد قبله في المدلسين، وهو كما قال.

١٩٣/٥ أبو الحسن المدائني.

رجل مجهول، روى الخطيب البغدادي في الكفاية عن الزبير بن بكار قال: حدثني رجل ثقة قال: قال لي أبو الحسن المدائني: أبو اليقظان: هو

---

(١) التقريب ص ١٦٢.
(٢) المجروحين ١ : ٢٢٩.
(٣) تعريف أهل التقديس ص ١٤٠.

سحيم بن حفص، وسحيم لقب واسمه عامر بن حفص، وكان لحفص ابن يقال له محمد وكان أكبر أولاده فكنّيته أنا به ولم يكن يكنى به وكان حفص أسود شديد السواد يعرف بالأسود، قال لي أبو اليقظان: سمتني أمي خمسة عشر يوماً عبدالله فإذا قلت حدثنا أبو اليقظان فهو أبو اليقظان وإذا قلت سحيم بن حفص وعامر بن حفص وعامر بن أبي محمد وعامر بن الأسود وسحيم بن الأسود وعبدالله بن فائد وأبو إسحاق المالكي فهو أبو اليقظان[1].

قلت: جهدت أن أعرف أبا الحسن هذا، أو أبا اليقظان عامر بن حفص، فلم أجد من ترجم لهما. وأراهما مجهولين، ولذا فهو عندي من المرتبة الخامسة وإن كان صنيعه هذا من تدليس الشيوخ لا الإسناد. والله أعلم.

١٩٤/٥ الحسين بن عطاء بن يسار المدني.

قال أبو حاتم: منكر الحديث، قليل الحديث، وما حدَّث به فمنكر[2]، وقال ابن الجارود: كذاب، وقال أبو داود: ليس بشيء[3]، وذكره ابن حبان في المجروحين[4]، كما ذكره في الثقات وقال: يخطىء ويدلس[5].

وذكره الحلبي في التبيين[6]، وتابعه الحافظ[7]. ولشدة ضعفه جعله في المرتبة الخامسة وهو كما قال.

---

(١) الكفاية ص ٣٦٦.
(٢) الجرح والتعديل ٣: ٦١.
(٣) اللسان ٢: ٢٩٨.
(٤) المجروحين ١: ٢٤٣.
(٥) الثقات ٦: ٢٠٩.
(٦) التبيين ص ٢٢.
(٧) تعريف أهل التقديس ص ١٤٠.

١٩٥/ ٥ حميد بن الربيع الكوفي الخزاز، اللخمي.

مختلف فيه، تكلم فيه يحيى بن معين، وكذَّبه وضعَّفه جماعة، وقال الدارقطني: تكلموا فيه بلا حجة، ووثَّقه أحمد وأنكر على ابن معين طعنه عليه[١].

وصفه بالتدليس عن الضعفاء عثمان بن أبي شيبة وهو من طبقته، قال: أنا أعلم الناس بحميد بن الربيع، كان ثقة لكنه شَرِهٌ يُدلس[٢].

وقال الخليلي: طعنوا عليه في أحاديث تُعرف بالقدماء من أصحاب هُشيم فرواها[٣]. قال الحافظ: وهذا هو التدليس[٤].

وقال ابن عدي: كان يَسرق الحديث، ويرفع أحاديث موقوفة، وروى أحاديث عن أئمة الناس غير محفوظة عنهم... ثم قال: ولحميد بن الربيع حديث كثير، بعض سرقه من الثقات، وبعض من الموقوفات الذي رفعه، وبعض زاد في أسانيده فجعل بدل ضعيف ثقة. وهو ضعيف جداً في كل ما يرويه[٥].

قلت: قول ابن عدي: «فجعل بدل الضعيف ثقة» وهذا يسميه المحدثون قلباً، فإذا كان متعمداً له فهو شر من التدليس: ثم إن سرقة الحديث أسوأ من التدليس بكثير. ولا شك في شدة ضعفه مع ثبوت تدليسه، وهو ممن زادهم الحافظ على من سبقه ممن صنف في المدلسين وجعله في المرتبة الرابعة، وهو بالخامسة أليق لضعفه وسرقته الحديث كما تقدم. والله أعلم.

---

(١) انظر الميزان ١: ٦١١ - ٦١٢، واللسان ٢: ٣٦٣ - ٣٦٤.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ١٢٦.
(٣) الإرشاد ٢: ٦٢١.
(٤) تعريف أهل التقديس ص ١٢٦.
(٥) الكامل ٢: ٦٩٦ - ٦٩٧.

١٩٦/٥ خارجة بن مصعب الخراساني السرخسي - أبو الحجاج: ت. ق.

قال الحافظ: متروك، وكان يدلس عن الكذابين، ويقال: إن ابن معين كذَّبه[١]، قلت: بل كذَّبه حقيقة فيما رواه عنه عباس الدوري[٢]. ونقله الحافظ في التهذيب.

وذكره في المدلسين الحلبي[٣]. والحافظ ابن حجر[٤].

روى ابن أبي حاتم عن مسلم بن الحجاج قال: سمعت يحيى بن يحيى وسئل عن خارجة بن مصعب؟ فقال: خارجة عندنا مستقيم الحديث. ولم يكن يُنكر من حديثه إلا ما كان يدلس عن غياث، فإنا كنا قد عرفنا تلك الأحاديث فلا نعرض له[٥]. وروى نحوه ابن عدي عن يحيى بن يحيى من طريق البخاري. قال: كان خارجة بن مصعب يدلس على غياث بن إبراهيم، وغياث ذهب حديثه، ولا يُعرف صحيح حديثه من غيره[٦].

وقال البخاري في تأريخه الكبير: خارجة بن مصعب، تركه وكيع، كان يدلس عن غياث بن إبراهيم، ولا يُعرف صحيح حديثه[٧]. ورواه العقيلي عنه بلفظه[٨].

وقال الحسين بن محمد القباني: قال لي أبو معمر الهذلي: أتدري لم تُرِك حديث خارجة؟ قلت: لمكان رأيه؟ قال: لا ولكن كان أصحاب

---

(١) التقريب ص ١٨٦.
(٢) الكامل لابن عدي ٣: ٩٢٢.
(٣) التبيين ص ٢٤.
(٤) تعريف أهل التقديس ص ١٤٠.
(٥) الجرح والتعديل ٣: ٣٧٥ - ٣٧٦.
(٦) الكامل ٣: ٩٢٢.
(٧) التأريخ الكبير ١ - ٢: ٢٠٥.
(٨) الضعفاء الكبير ٢: ٢٥.

الرأي عمدوا إلى مسائل لأبي حنيفة، فجعلوا لها أسانيد عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن ابن عباس. فوضعوها في كتبه. فكان يحدث بها[1].

وقال ابن حبان: كان يدلس عن غياث بن إبراهيم وغيره، ويروي ما سمع منهم مما وضعوه على الثقات عن الثقات الذين رآهم، فمن هنا وقع في حديثه الموضوعات عن الأثبات، لا يحل الاحتجاج بخبره[2].

ولشدة ضعفه وتدليسه جعله الحافظ في المرتبة الخامسة، وهو كما قال.

١٩٧/ ٥ خالد بن عبدالرحمٰن العبد.

ضعيف، وتركه بعضهم.

قال البخاري: حدثني عمرو بن علي قال سمعت عبدالصمد بن عبدالوارث سمعت خالداً العبد ـ ضعيف ـ يقول: قال الحسن: صليت خلف ثمانية وعشرين بدرياً كلهم يقنت بعد الركوع، قلت: من حدثك عن الحسن؟ قال: حدثنا ميمون المَرَئي، فلقيت ميموناً فسألته؟ فقال: قال الحسن مثله. قلت: من حدثك؟ قال: خالد العبد[3].

وقال: حدثني عمرو سمعت سلم بن قتيبة: أتيت خالداً العبد فإذا معه درج: حدثنا الحسن، حدثنا الحسن، فأفلت الدرج من يده فإذا في أوله، هشام بن حسان ـ قد محاه ـ قلت له: ما هذا؟ قال: كتبت أنا وهشام عن الحسن، قلت: تكون مع هشام وتكتب فيه هشام (وتكتب ثنا هشام وتمحاه)؟ قال: ما أعرفني بك، ألست خرجت مع إبراهيم[4] ـ يعني ـ

---

(١) التهذيب ٣: ٧٧.
(٢) المجروحين ١: ٢٨٨.
(٣) التأريخ الكبير ١ ـ ٢: ١٦٥، والكامل ٣: ٨٩٥.
(٤) انظر المرجعين السابقين.

ابن عبدالله بن الحسن العلوي، الذي خرج على العباسيين، وكان بنو العباس يتتبعون من خرج معه، أراد خالد تخويف سلم بن قتيبة...[1].

قلت: مما تقدم يتبين تدليسه، وقد ذكروا ميمون المَرَئي في المدلسين للخبر الأول، وخالد مثله، فقد حدث عن الحسن فلما حوقق قال: حدثني ميمون. والخبر الثاني يؤكد تدليسه عن الحسن، وقد روى ابن عدي عن الأصمعي قال: رأيت أبا جُزي أَخذ بيد خالد العبد حتى أوقفه على مبارك بن فَضَالة فقال: يا مبارك أسألك بالله هل رأيت هذا عند الحسن قط؟ فقال: لا، قال: فهو ذا يُحدث عنه[2].

قلت: ولو لم يره مبارك عند الحسن فلا يعني عدم سماعه منه، لكن في ذلك ما يؤكد تدليسه، وروايته عن الحسن وقد أدركه ـ وربما سمع منه ـ ما لم يسمع منه تدليس، ولم يذكره أحد في المدلسين ـ فيما علمت ـ وأحسبه من أهل المرتبة الخامسة. والله أعلم.

١٩٨/٥ زياد بن ميمون، أبو عمارة البصري الثقفي.

قال البخاري: تركوه[3].

وقال: قال علي بن نصر أخبرنا بشر بن عمر: سألت زياد بن ميمون أبا عمارة عن حديث رواه عن أنس، فقال: وَيْحكم احسبوا كنتُ يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً، قد رجعتُ عما كنت أحدث به عن أنس. ولم أسمع من أنس شيئاً[4].

وذهب إليه أبو داود وعبدالرحمٰن بن مهدي. قال أبو داود: فسألناه فقلنا: هذه الأحاديث التي ترويها عن أنس؟ فقال: أرأيتما من تاب

(١) حاشية محقق التأريخ الكبير ١ ـ ٢: ١٦٦.
(٢) الكامل ٣: ٨٩٤ ـ ٨٩٥.
(٣) التأريخ الكبير ١ ـ ٢: ٣٧٠ ـ ٣٧١.
(٤) المرجع السابق.

أليس الله يتوب عليه؟ قلنا: نعم، قال: ما سمعت من أنس من ذا قليلاً ولا كثيراً. فأنتما لا تعلمان أني لم ألق أنساً إذا لم يعلم الناس. قال أبو داود: فبلغنا بعد أنه يروي. فأتيناه أنا وعبدالرحمن، فقال: أتوب. ثم بلغنا أنه يحدث وتركناه. وقال أبو داود: أتيته فقال: أستغفر الله وضعت هذه الأحاديث[1].

وقال يزيد بن هارون ـ بعد أن حلف ألا يروي عنه شيئاً ـ سألته عن حديث فحدثني به عن بكر بن عبدالله، ثم عدت إليه فحدثني به عن مؤرق، ثم عدت إليه فحدثني به عن الحسن[2]. وقال أيضاً: كان كذاباً[3].

وقال الذهبي: ويقال له: زياد أبو عمار البصري، وزياد بن أبي عمار، وزياد بن أبي حسان، يدلسونه لئلا يُعرف في الحال[4].

وذكروا له أحاديث اتهم بها، منها ما ذكره ابن الجوزي في الموضوعات[5]. ولم أجد من ذكره في المدلسين، لكن صنيعه ذلك يقتضي وصفه به، وهو من الخامسة دون شك. والله أعلم.

١٩٩/٥ سعيد بن المرزبان، أبو سعد البقال: بخ. ت. ق.

قال الحافظ: ضعيف، مشهور بالتدليس[6].

وقال أيضاً: وصفه به أحمد وأبو حاتم والدارقطني وغيرهم[7]. وذكره

---

(١) الميزان ٢: ٩٤ ـ ٩٥.
(٢) المرجع السابق.
(٣) الكامل ٣: ١٠٤٣.
(٤) الميزان ٢: ٩٤.
(٥) الموضوعات ٢: ٢٧٠.
(٦) تعريف أهل التقديس ص ١٤١، ونحوه في التقريب ص ٢٤١.
(٧) تعريف أهل التقديس ص ١٤١.

الـذهبي في المـدلسين[1]، والعـلائي[2]، والمقـدسي[3]، والحلبي[4].

قال ابن المبارك لشريك بن عبدالله النخعي: تعرف أبا سعد البقال؟ قال: إي والله. أعرفه عالي الإسناد. أنا حدثته عن عبدالكريم الجزري، عن زياد بن أبي مريم، عن عبدالله بن معقل، عن عبدالله بن مسعود. قال: قال رسول الله ﷺ: «الندم توبة». فتركني، وترك عبدالكريم، وترك زياد بن أبي مـريم، وحـدث عن عبـدالله بن معقـل عن عبـدالله بن مسعـود عن النبي ﷺ[5].

وروى ابن حبان عن ابن المبارك أنه سئل عنـه فقال: كـان قريب الإسناد، ثم فَسَّر قوله هذا: أي إنا كتبنا عنه بقرب إسناده، ولولا ذلك لم نكتب عنه شيئاً[6].

قلت: وقرب إسناده ـ أي علوه ـ لحذفه شيوخه وشيوخ شيوخـه من الإسناد كما صنع في حديث شريك المتقدم.

وقال أبو زرعة: لين الحديث، مدلس. قيل له: هو صدوق؟. قال: نعم. كان لا يكذب[7].

وقال أبو حاتم: فيه تدليس. ما أقربه من أبي جناب[8]، والذي في الجرح لابنه قال: ما أقرب أبا سعد البقال من أبي جناب، لا يحتج به[9].

---

(١) قصيدته ص ٧١.
(٢) جامع التحصيل ص ١١٢.
(٣) قصيدته ص ٣٨.
(٤) التبيين ـ في موضعين في الأسماء والكنى ـ ص ٢٧، ص ٦٤.
(٥) الكفاية ص ٣٦٠.
(٦) المجروحين ١: ٣١٨.
(٧) الجرح ٢ ـ ١: ٦٣.
(٨) التهذيب ٤: ٨٠.
(٩) الجرح ٢ ـ ١: ٦٢.

ولضعفه جعله الحافظ في المرتبة الخامسة[1]، وهو كما قال.

٥/٢٠٠ سفيان بن وكيع بن الجراح: ت. ق.

قال الحافظ: كان صدوقاً إلا أنه ابتلي بوراقه. فأدخل عليه ما ليس من حديثه. فنصح فلم يقبل فسقط حديثه[2].

قال أبو حاتم: جاءني جماعة من مشيخة الكوفة فقالوا: بلغنا أنك تختلف إلى مشايخ الكوفة تكتب عنهم وتركت سفيان بن وكيع أما كنت ترعى له في أبيه؟ فقلت لهم: إني أُوجب له وأُحب أن تجري أُموره على الستر. وله وراق قد أفسد حديثه. قالوا: فنحن نقول له أن يُبعد الوراق عن نفسه. فوعدتهم أن أجيئه فأتيته مع جماعة من أهل الحديث وقلت له: إن حقك واجب علينا في شيخك وفي نفسك فلو صنت نفسك وكنت تقتصر على كتب أبيك لكانت الرحلة إليك في ذلك، فكيف وقد سمعت؟ فقال: ما الذي ينقم علي؟ فقلت: قد أدخل وراقك في حديثك ما ليس من حديثك. فقال: فكيف السبيل في ذلك؟ قلت: ترمي بالمخرجات وتقتصر على الأُصول، ولا تقرأ إلا من أُصولك، وتُنحي هذا الوراق عن نفسك، وتدعو بابن كرامة وتوليه أصولك، فإنه يوثق به. فقال: مقبول منك. وبلغني أن وراقه كان قد أدخلوه بيتاً يتسمع علينا الحديث، فما فعل شيئاً مما قاله، فبطل الشيخ، وكان يحدث بتلك الأحاديث التي قد أُدخلت بين حديثه، وقد سرق من حديث المحدثين[3].

قلت: وهذا يتضمن تحديثه عن أبيه وغيره ممن سمع منهم ما لم يسمعه منهم. وهذا هو التدليس، ولم أجد أحداً ذكره في المدلسين. وأحسبه من أهل المرتبة الخامسة. والله أعلم.

---

(١) تعريف أهل التقديس ص ١٤١.
(٢) التقريب ص ٢٤٥.
(٣) الجرح ٢ - ١: ٢٣١ - ٢٣٢.

٥/٢٠١ سلمة بن بشر بن صيفي، أبو بشر الدمشقي: د.

قال الحافظ ابن حجر: مقبول[١].

وقال الذهبي في الميزان: روى حديث خُصَيلة بنت واثلة فدلسه[٢].

قلت: لم أجد من وصفه بالتدليس غير الذهبي، وليس في ترجمته ما يدل على تدليسه، لكنه لجهالة حاله أراه من أهل المرتبة الخامسة. والله أعلم[٣].

٥/٢٠٢ شعيب بن عبدالله النهمي.

مجهول، قال الحافظ: روى عن أبي عبدالله الجصاص، وعنه حسين بن حسن الأشقر. ذكر علي بن المديني أنه كان مدلساً[٤].

قلت: وذكره لذلك الحافظ في تعريف أهل التقديس في المرتبة الثالثة، وساق كلام ابن المديني فيه[٥]. وهو في معرفة علوم الحديث للحاكم قال: قال علي بن المديني: حدثني حسين الأشقر قال: ثنا شعيب بن عبدالله النهمي، عن أبي عبدالله، عن نوف ـ قال: بِتُّ عند علي فذكر كلاماً ـ قال ابن المديني: فحدثني حسين، فقلت لحسين: ممن سمعته؟ فقال: حدثنيه شعيب، عن أبي عبدالله، عن نوف، فقلت لشعيب: من حدثك بهذا؟ قال: أبو عبدالله الجصاص، قلت: عن من؟ قال: عن حماد القصار. فلقيت حماداً: فقلت: من حدثك بهذا؟ قال: بلغني عن

---

(١) التقريب ص ٢٤٧.

(٢) الميزان ٢: ١٨٨، وحديثه عنها في سنن أبي داود كتاب الأدب باب في العصبية ٥: ٣٤١.

(٣) هذا الراوي مما استدركه القريوتي على من تقدم، انظر قصيدة المقدسي ص ٨٣ وهو مما أفدته عنه.

(٤) اللسان ٣: ١٤٨.

(٥) تعريف أهل التقديس ص ٨٧.

فرقد السبخي عن نوف. فإذا هو قد دلس عنه ثلاثة، والحديث بعد منقطع، وأبو عبدالله الجصاص: مجهول، وحماد القصار: لا يُدرى من هو، وبلغه عن فرقد، وفرقد لم يدرك نوفاً ولا رآه[1].

قلت: هو مجهول قبل أن يكون مدلساً، ولم أجد له ذكراً في غير ما تقدم، والذي في اللسان وتعريف أهل التقديس مأخوذ من كلام الحاكم في المعرفة. فلم يترجمه البخاري ولا ابن أبي حاتم ولا ابن حبان. ولا يُعرف في غير خبر ابن المديني هذا، ثم إنه لم يذكر حديثه هذا الذي دلسه حتى يُعرف. وأرى أن موضعه في المرتبة الخامسة لجهالته لا الثالثة كما صنع الحافظ. والله أعلم.

٢٠٣/٥ صالح بن أبي الأخضر اليمامي: ٤.

قال الحافظ: ضعيف يعتبر به[2]. وذكره في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين[3]. ولم يذكره أحد غيره ممن صنف في المدلسين قبله.

روى الحاكم عن يحيى بن سعيد قال: حدثنا صالح بن أبي الأخضر قال: حديثي منه ما قرأت على الزهري. ومنه ما سمعت، ومنه ما وجدت في كتاب، ولست أفصل ذا من ذا. قال يحيى: وكان قدم علينا فكان يقول: حدثنا الزهري، حدثنا الزهري[4]. وروى نحوها ابن عدي في الكامل[5]. ثم روى عن معاذ بن معاذ ـ وذكر صالح بن أبي الأخضر ـ فقال: سمعته يقول: سمعت من الزهري، وقرأت عليه، ولا أدري هذا من هذا، فقال يحيى بن سعيد ـ وهو إلى جنبه ـ لو كان هكذا كان جيداً، ولكنه سمع

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ١٠٥ ـ ١٠٦.
(٢) التقريب ص ٢٧١.
(٣) تعريف أهل التقديس ص ١٤١.
(٤) معرفة علوم الحديث ص ١٠٨، والجرح ٢ ـ ١: ٣٩٤.
(٥) الكامل ٤: ١٣٨٢.

وعرض، ووجد شيئاً مكتوباً فقال: لا أدري هذا من هذا[1]، ثم روى ابن عدي ـ أيضاً ـ عن معاذ بن معاذ قال: ألْححنا على صالح بن أبي الأخضر في حديث الزهري فقال: منه ما سمعت، ومنه ما عرضت، ومنه ما لم أسمع فاختلط علي[2].

وقال ابن معين: صالح بن أبي الأخضر ليس بشيء في الزهري[3].

وقال الجوزجاني: اتهم في حديثه[4].

وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، كان عنده عن الزهري كتابان أحدهما عرض، والآخر مناولة، فاختلطا جميعاً فلا يُعرف هذا من هذا[5].

وقال ابن حبان: يروي عن الزهري أشياء مقلوبة، روى عنه العراقيون، اختلط ما سمع من الزهري بما وجد عنده مكتوباً، فلم يكن يميز هذا من ذاك... وإن من اختلط عليه ما سمع بما لم يسمع، ثم لم يرع عن نشرها بعد علمه بما اختلط عليه منها، حتى نشرها وحدث بها، وهو لا يتيقن بسماعها لبالحري أن لا يحتج به في الأخبار، لأنه في معنى من يكذب وهو شاك، أو يقول شيئاً وهو يشك في صدقه، والشاك في صدق ما يقول لا يكون بصادق...[6].

ولضعفه جعله الحافظ في المرتبة الخامسة. وهو كما قال.

---

(١) الكامل ٤ : ١٣٨٢.
(٢) المرجع السابق.
(٣) تأريخ عثمان الدارمي عن ابن معين ص ٤٤.
(٤) أحوال الرجال ص ١١٣.
(٥) الجرح ٢ ـ ١ : ٣٩٥.
(٦) المجروحين ١ : ٣٦٨ ـ ٣٦٩.

٥/٢٠٤ عبدالله بن زياد بن سمعان المدني: مد. ق.

قال الحافظ: متروك، اتهمه بالكذب أبو داود وغيره[1]. قلت: بل اتهمه بالكذب والوضع جماعة قبل أبي داود: منهم هشام بن عروة، ومالك، وابن إسحاق، ويحيى بن معين، وأحمد بن صالح، وإبراهيم بن سعيد[2].

ووصفه الحافظ بالتدليس لقول ابن حبان فيه: كان ممن يروي عمن لم يره، ويحدث بما لم يسمع، وقد روى عن مجاهد ولم يره[3].

قلت: وبيان ذلك أن هشام بن عروة قال فيه: إنه حدث عنه (عني) بأحاديث، والله ما حدثته بها، ولقد كذب علي[4].

وكذّبه ابن إسحاق في سماعه من مجاهد فقال: كذب، والله أنا أكبر منه، ما رأيت مجاهداً[5]، وفي لفظ: والله أنا أكبر منه، ما رأيت مجاهداً ولا سمعت منه[6].

وقال سعيد بن عبدالعزيز: قدم عبدالله بن زياد بن سمعان العراق، وزادوا في كتبه، ثم دفعوها إليه، فقرأها، فقالوا: كذاب[7].

وقال أبو معشر: إنما أخذ كتبه من الدواوين والصحف[8].

وقال أبو بكر بن أبي أويس: أتيت ابن سمعان فأخرج إليّ كتاباً فجعل يقرؤه فيقول: حدثني فلان، فمر على حديث فقال: حدثني شهر بن

---

(١) التقريب ص ٣٠٣.
(٢) انظر مصادر ترجمته الآتية، ومنها التهذيب ٥: ٢١٩.
(٣) تعريف أهل التقديس ص ١٤٢.
(٤) الكامل ٤: ١٤٤٤.
(٥) الجرح ٥: ٦٠ - ٦١.
(٦) التهذيب ٥: ٢١٩.
(٧) الضعفاء الكبير ٢: ٢٥٤، ونحوه في الجرح ٥: ٦١، والكامل ٤: ١٤٤٤.
(٨) التهذيب ٥: ٢٢٠.

جوست، فقلت: من هذا؟ فقال: رجل من أهل خراسان مر علينا، فقلت: لعلك تريد شهر بن حوشب؟، فقال: نعم، فعلمت أنه يأخذ كتباً من غير سماع فيحدث بها، ولم أعد إليه[1].

وقال أحمد بن صالح: أظن ابن سمعان كان يضع للناس، - يعني الحديث - وقال: كان يُغير الأسماء يقول: حدثنا عبدالله بن عبدالرحمٰن[2]. انتهى. قال ابن وهب: قلت لابن سمعان: من عبدالله بن عبدالرحمٰن الذي رويت عنه؟ قال: لقيته في البحر[3].

ومما تقدم نعلم أنه يروي عمن لم يلقه، وعمن لقيه ما لم يسمعه منه، بل يصرح بالتحديث عمن لم يلقه حيث قال: حدثني مجاهد، وأيضاً كان يأخذ كتب غيره فيرويها عنهم، ويُغيِّر الأسماء، وكل تلك الصفات من أعمال المدلسين والمتروكين، ولذا جعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الأخيرة وهو بها أليق.

٢٠٥/٥ عبدالله بن لهيعة الحضرمي، المصري: م. د. ت. ق.

قال الحافظ: صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرها، وله في مسلم بعض شيء مقرون[4].

ذكره الحلبي في المدلسين[5] لقول ابن حبان الآتي فيه، وتابعه الحافظ ابن حجر[6]. أما قول ابن حبان فهو: كان شيخاً صالحاً، ولكنه كان يدلس عن الضعفاء قبل احتراق كتبه، ثم احترقت كتبه في سنة سبعين ومائة

---

(١) الجرح ٥: ٦١.
(٢) التهذيب ٥: ٢٢٠.
(٣) الكامل ٤: ١٤٤٥.
(٤) التقريب ص ٣١٩.
(٥) التبيين ص ٣٦.
(٦) تعريف أهل التقديس ص ١٤٢.

قبل موته بأربع سنين، وكان أصحابنا يقولون: إن سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة[1] فسماعهم صحيح. ومن سمع منه بعد احتراق كتبه فسماعه ليس بشيء، وكان ابن لهيعة من الكتّابين للحديث، والجمّاعين للعلم، والرحّالين فيه... (ثم ذكر قصة الخريطة المعلقة في عنقه لكتب الحديث وغيرها. ثم قال): قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجوداً، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيراً، فرجعت إلى الاعتبار، فرأيته كان يدلس عن أقوام ضعفاء عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات، فالتزقت تلك الموضوعات به... ثم قال: وأما رواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه ففيها مناكير كثيرة، وذاك أنه كان لا يبالي ما دُفع إليه قرأه سواء ذلك من حديثه أو غير حديثه، فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه لما فيها من الأخبار المدلسة عن الضعفاء والمتروكين، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه لما فيها مما ليس من حديثه[2].

قلت: وفي كلام الأئمة المتقدمين ما يقتضي وصفه بالتدليس، فقد قال عبدالرحمٰن بن مهدي: لا أحمل عن ابن لهيعة شيئاً، وقد كتب إليّ كتاباً فيه: حدثنا عمرو بن شعيب، فقرأته على ابن المبارك، فأخرجه إليّ ابن المبارك من كتابه. قال: أخبرني إسحاق بن أبي فروة عن عمرو بن شعيب[3].

وقال سعيد بن أبي مريم: حدثنا القاسم بن عبدالله بن عمر، عن

---

(١) يعني: عبدالله بن وهب، وعبدالله بن المبارك، وعبدالله بن زيد المقرىء، وعبدالله بن مسلمة القعنبي.
(٢) المجروحين ٢: ١١ - ١٣.
(٣) الميزان ٢: ٤٧٨.

عمرو بن شعيب بحديث الحريق، ثم قال سعيد: هذا سمعه ابن لهيعة من زياد بن يونس الحضرمي، عن القاسم، فكان ابن لهيعة يستحسنه، ثم إنه بعد قال: إنه يرويه عن عمرو بن شعيب[1]. وروى الفسوي هذا الخبر عن سعيد بن أبي مريم قال: كان حيوة بن شريح أوصى إلى رجل، وصارت كتبه عنده، وكان لا يتقي الله، يذهب فيكتب من كتب حيوة (عن) الشيوخ الذين شاركه فيهم ابن لهيعة، ثم يحمل إليه، فيقرأ عليهم، وحضرت ابن لهيعة وقد جاءه قوم حجوا يسلمون عليه، فقال: هل كتبتم حديثاً طريفاً، فجعلوا يذاكرونه، حتى قال بعضهم: حدثنا القاسم العمري، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ قال: «إذا رأيتم الحريق فكبروا، فإن التكبير يُطفئه» فقال هذا حديث طريف، قال: فكان يقول: حدثنا به صاحبنا. فلان، فلما طال ذلك نسي الشيخ، فكان يقرأ عليه، ويرويه عن عمرو بن شعيب[2].

وقال سعيد أيضاً: حضرت ابن لهيعة في آخر عمره، وقوم بربر يقرءون عليه من حديث منصور، والأعمش، والعراقيين، فقلت له: يا أبا عبدالرحمٰن، ليس هذا من حديثك، قال: بلى، هذه أحاديث قد مرَّت على مسامعي[3].

وقال ابن سعد: كان ضعيفاً، وعنده حديث كثير، ومن سمع منه في أول أمره أحسن حالاً في روايته ممن سمع منه بآخره، وأما أهل مصر فيذكرون أنه لم يختلط، ولم يزل أول مرة وآخره واحداً، ولكن كان يُقرأ عليه ما ليس من حديثه فيسكت عليه، فقيل له في ذلك. فقال: وما ذنبي؟

---

(١) سير أعلام النبلاء ٨: ١٦.
(٢) الميزان ٢: ٤٧٧، وانظر المعرفة والتأريخ ٢: ١٨٥.
(٣) سير أعلام النبلاء ٨: ١٥ - ١٦.

إنما يجيئون بكتاب يقرؤونه ويقومون، ولو سألوني لأخبرتهم أنه ليس من حديثي[1].

وقال نعيم بن حماد: سمعت يحيى بن حسان يقول: جاء قوم ومعهم جزء، فقالوا: سمعناه من ابن لهيعة، فنظرت فيه، فإذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لهيعة، فقمت إليه، فقلت: أي شيء هذا؟ قال: فما أصنع بهم، يجيئون بكتاب فيقولون: هذا من حديثك، فأحدثهم به[2].

وقال يحيى بن بكير: قيل لابن لهيعة: إن ابن وهب يزعم أنك لم تسمع هذه الأحاديث من عمرو بن شعيب، فضاق ابن لهيعة، وقال: وما يدري ابن وهب؟ سمعت هذه الأحاديث من عمرو قبل أن يلتقي أبواه[3].

قال ابن خراش: كان يكتب حديثه، واحترقت كتبه، فكان من جاء بشيء قرأه عليه، حتى لو وضع أحد حديثاً، وجاء به إليه، قرأه عليه[4].

وقال أحمد: كان ابن لهيعة كتب عن المثنى ابن الصباح، عن عمرو بن شعيب، فكان بعدُ يحدث بها عن عمرو نفسه[5].

ومما تقدم نعرف تساهله فيما يُقرأ عليه، وما يُدخله عليه بعضهم مما ليس من حديثه عن شيوخه الذين سمع منهم، وما يُسقطه هو من شيوخه إما تعمداً أو نسياناً، وكل ذلك يؤكد ما ذكره ابن حبان عنه، لكن الفسوي نقل عن أحمد بن صالح ما يقتضي أن التدليس من الرواة عنه، قال أحمد بن صالح: ابن لهيعة صحيح الكتاب، كان أخرَجَ كتبَه، فأملى على الناس حتى كَتبوا حديثَه إملاء، فمن ضبطَ كان حديثُهُ حسناً صحيحاً، إلا أنه كان يحضرُ من يَضبِطُ ويُحْسِن، [ويحضر] قومٌ يكتبون ولا يَضْبطون ولا

---

(١) الطبقات ٧: ٥١٦.
(٢) سير أعلام النبلاء ٨: ٢٤.
(٣) المرجع السابق ٨: ١٦.
(٤) التهذيب ٥: ٣٧٨.
(٥) الميزان ٢: ٤٧٦.

يُصحِّحون، وآخرون نظَّارة، وآخرون سَمعوا مَعَ آخرين، ثم لم يُخْرِج ابنُ لهيعة بعد ذلك كتاباً، ولم يُرَ له كتابٌ. وكان مَنْ أراد السَّماعَ منه ذَهب فاستَنْسَخَ ممن كَتب عَنه، وجاءه فقرأه عليه، فَمَنْ وقع على نسخة صَحيحة فحديثُهُ صَحيح، ومن كَتَب من نسخة لم تُضْبَط جاء فيه خَلَلٌ كثير. ثم ذهب قومٌ، فكلُّ من روى عَنه عن عطاء بن أبي رباح فإنه سَمع من عطاء، وَرَوى عَن رجل عنه وعن رجل عن آخر عنه، وعَن ثلاثة عَن عطاء. قال: فتركوا مَنْ بينه وبين عطاء وجعلوه عن عطاء[1].

وما ذكره أحمد بن صالح ربما يكون صحيحاً لكنه لا ينبغي وقوعه هو في التدليس كما نقلنا عمن تقدم من أهل العلم، وقد جعله الحافظ في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين، ومثَّل به لأهلها وأنه إن توبع من كان ضعفه يسيراً مثله فإنه يرتفع عن درجة الضعيف. وهو كما قال إن شاء الله تعالى. ويُزاد عليه ما رواه عنه العبادلة مما صرح فيه بالتحديث عن شيوخه لأنه مدلس. والله أعلم.

٢٠٦/ ٥ عبدالله بن محمد بن يعقوب البخاري، الأستاذ.

قال أبو سعيد الرواس: يُتهم بوضع الحديث، وضعَّفه غيره كالسليماني وأحمد بن الحسين الرازي وغيرهم[2].

قال الخليلي: كان يُذَكِّرُ[3]، ونقلها عنه الحافظ في اللسان بلفظ: «كان يُدلس»[4]. ولم أجد في ترجمته في تأريخ بغداد[5]، والسير[6]،

---

(١) سير أعلام النبلاء ٨: ١٨.
(٢) الميزان ٢: ٤٩٦.
(٣) الإرشاد ٣: ٩٧١ - ٩٧٢.
(٤) اللسان ٣: ٣٤٩.
(٥) تأريخ بغداد ١٠: ١٢٨.
(٦) ١٥: ٤٢٤ - ٤٢٥.

والميزان[1]، وغيرها ما يدل على تذكيره الناس، أو تدليسه الحديث، لكن قال السليماني: كان يضع هذا الإسناد على هذا المتن، وهذا المتن على هذا الإسناد، وهذا ضَرْب من الوضع. انتهى. وذكروا أنه جمع مسند أبي حنيفة، وأنه كان صاحب عجائب ومناكير وغرائب وليس بموضع للحجة، ومن كان هذا حاله فلا يبعد أن يكون مدلساً، بل التدليس أهون من الوضع بكثير. ولذا أراه من أصحاب المرتبة الخامسة. والله أعلم.

٥/٢٠٧ عبدالله بن معاوية بن عاصم.

ضعفه البخاري[2] والنسائي[3]، وهو من ولد الزبير بن العوام، يروي عن هشام بن عروة، وقال ابن حبان في الثقات: ربما خالف، يعتبر حديثه إذا بيَّن السماع في روايته[4]. ولقول ابن حبان هذا ذكره الحلبي في التبيين[5]، والحافظ في التعريف في المرتبة الخامسة[6]. وهو كما قال.

٥/٢٠٨ عبدالله بن واقد، أبو قتادة الحراني.

قال الحافظ: متروك، وكان أحمد يثني عليه، وقال: لعله كبر واختلط، وكان يدلس[7]، قلت ووثقه ابن معين في رواية عنه[8].

قال أحمد في كلام له طويل عنه: ... كان يتحرى الصدق، وأثنى

---

(١) ٢ : ٤٩٦.
(٢) التأريخ الكبير وقال: بعض أحاديثه مناكير ١ - ٣: ٢٠٩، والضعفاء له ص ٦٧.
(٣) الضعفاء له ص ٦٤.
(٤) الثقات ٧: ٤٦.
(٥) التبيين ص ٣٧.
(٦) تعريف أهل التقديس ص ١٤٢.
وانظر ترجمته في الميزان ٢: ٥٠٧، واللسان ٣: ٣٦٣.
(٧) التقريب ص ٣٢٨.
(٨) يحيى بن معين وكتابه ٢: ٣٣٥، وقال مرة: ليس بشيء، الضعفاء الكبير ٢: ٣١٣.

عليه، وذكره بخير، وقال: رأيته يشبه أصحاب الحديث، وأظنه كان يدلس، ولعله كبر واختلط[1].

ولشدة ضعفه وكثرة خطئه - مع صلاحه وعبادته - ولتدليسه جعله الحافظ في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين[2]. وهو كما قال.

٥/٢٠٩ عبدالرحمن بن زياد بن أنعم، الإفريقي: بخ. د. ت. ق.

قال الحافظ: ضعيف في حفظه[3]. وقال ابن حبان: كان يروي الموضوعات عن الثقات، ويأتي عن الأثبات بما ليس من أحاديثهم، وكان يدلس على محمد بن سعيد بن أبي قيس المصلوب[4].

ووصفه الدارقطني بالتدليس[5]، وذكره العلائي في المدلسين لكلام ابن حبان المتقدم[6]، والمقدسي[7]، والحلبي[8]، والحافظ وجعله في المرتبة الأخيرة[9].

قلت: وهو ثقة في نفسه صدوق اللهجة، اختلفت أقوالهم فيه اختلافاً كبيراً[10]، ولكن لا يشك في صدقه ولعله إنما أُتي من حفظه وتدليسه عن الضعفاء كالمصلوب وغيره ممن لا يُعرف من أهل بلده. والله أعلم.

---

(١) الجرح ١٥: ١٩١ - ١٩٢.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ١٤٣.
(٣) التقريب ص ٣٤٠.
(٤) تعريف أهل التقديس ص ١٤٣.
(٥) المرجع السابق.
(٦) المجروحين ٢: ٥٠.
(٧) قصيدته ص ٣٨.
(٨) التبيين ص ٣٨.
(٩) تعريف أهل التقديس ص ١٤٣.
(١٠) التهذيب ٦: ١٧٣ - ١٧٦.

٥/٢١٠ عبدالرحمٰن بن يزيد بن تميم السلمي، الدمشقي: س. ق.

قال الحافظ: ضعيف، ما له في النسائي سوى حديث واحد[١].

قلت: ذكره القريوتي في المدلسين استدراكاً. لقول ابن حبان في المجروحين[٢]: وهو الذي يدلس عن الوليد بن مسلم يقول: قال أبو عمرو، وحدثنا أبو عمرو عن الزهري، يوهم أنه الأوزاعي وإنما هو ابن تميم[٣].

قلت: لم يذكره أحد بالتدليس، وكلام ابن حبان المتقدم هو في الوليد بن مسلم وليس في عبدالرحمٰن، فالوليد معدود في تلاميذه حيث يروي عنه، لكن لضعف عبدالرحمٰن هذا يُكنيه الوليد حتى لا يُعرف ويقول: حدثنا أبو عمرو، يوهم أنه الأوزاعي وصحة العبارة: «وهو الذي يدلس عنه الوليد بن مسلم، أو: يدلسه الوليد»، وإذن فلا يثبت عليه التدليس، لكن لضعفه رأيت وضعه في المرتبة الخامسة. ولو كان صدوقاً لكان من أهل الأولى لعدم ثبوت تدليسه. والله أعلم.

٥/٢١١ عبدالعزيز بن جريج المكي: ٤.

قال الحافظ: لين، قال العجلي: لم يسمع من عائشة، وأخطأ خصيف فصرح بسماعه[٤].

وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار: ليس له عن صحابي سماع، وكل ما روى عن عائشة مدلس، لم يسمع منها شيئاً[٥].

---

(١) التقريب ص ٣٥٣.
(٢) المجروحين ٢: ٥٥.
(٣) تعريف أهل التقديس بتحقيق القريوتي ـ الملحق ص ٦٣.
(٤) التقريب ص ٣٥٦.
(٥) مشاهير علماء الأنصار ص ٢٣٠.

وفي مسند أحمد وغيره التصريح بسماعه منها من رواية خصيف. عنه، وقال البرقاني عن الدارقطني: مجهول، قيل له: هو والد عبدالملك، قال: إن كان هو فلم يسمع من عائشة، يترك هذا الحديث...[1].

قلت: هذا من استدراكات القريوتي على ابن حجر ومن تقدم[2]، ومنه أفدت. وأرى أن عبدالعزيز هذا من المرتبة الخامسة لضعفه. والله أعلم.

٥/٢١٢ عبدالعزيز بن عبدالله القرشي، أبو وهب البصري.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يُغرب يجب أن يُعتبر حديثه إذا بيَّن السماع[3]. ولقول ابن حبان هذا ذكره الحافظ في المدلسين في المرتبة الثالثة، وأعاده في الخامسة[4]، وقد تكلم فيه ابن عدي في الكامل وقال: وعامة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات[5]. وذكر له أحاديث مستنكرة ومع ذلك صرح فيها بالتحديث عن هشام بن حسان وسعيد بن أبي عروبة وعون بن حيان، وأخشى أن تكون النكارة في حديثه من جهته هو وليس للتدليس.

قلت: وقد أعاد ترجمته الحافظ في المرتبة الخامسة، وقال: عبدالعزيز بن عبدالله بن وهب ضعيف. قال ابن حبان: يعتبر حديثه إذا بيَّن السماع[6]. وهذا هو ذاك، الذي ترجمه ابن حبان بقوله: عبدالعزيز بن عبدالله القرشي، أبو وهب، يروي عن هشام بن حسان، وخالد الحذاء، وبهز بن حكيم وسعيد بن إياس وشعبة، روى عنه الحسن بن مدرك

---

(١) التهذيب ٦: ٣٣٣.
(٢) تعريف أهل التقديس بتحقيق القريوتي ـ الملحق ص ٦٣.
(٣) الثقات ٨: ٣٩٤.
(٤) تعريف أهل التقديس ص ٩٤ ـ ١٤٣.
(٥) الكامل ٥: ١٩٣٠ ـ ١٩٣١، وانظر في ترجمته الميزان ٢: ٦٣٠، واللسان ٤: ٣٢، والمغني في الضعفاء ٢: ٣٩٨.
(٦) تعريف أهل التقديس ص ١٤٣.

السدوسي[1]، ولم يترجم لغيره بهذا الاسم، ولم أجد من نبَّه على هذا الوَهَم ممن حقَّق كتاب الحافظ ابن حجر وهم كُثُر. والذهبي قال: عبدالعزيز بن عبدالله، أبو وهب، وزاد ابن عدي: القرشي، بصري، كما ذكر في إسناد أحد أحاديثه زيادة أخرى في نسبه هي «الجدعاني» وعلى هذا يكون. عبدالعزيز بن عبدالله القرشي، الجدعاني، البصري، أبو وهب. والله أعلم.

٥/٢١٣ عبدالوهاب بن مجاهد بن جبير: ق.

قال الحافظ: متروك. وقد كذَّبه الثوري[2].

وقال الحاكم في معرفة علوم الحديث: قال الحسن بن محمد بن عبدالله بن أبي يزيد: كان الصباح إذا جاء عبدالوهاب بن مجاهد[3] يقول: ترى هذا والله ما صدقه أبوه في شيء. وما هو إلا أَخْذ الكتب، وقال الحاكم أيضاً: كان يدلس عن شيوخ ما سمع منهم قط[4]، وروي عن الحسن بن محمد بن عبدالله بن أبي يزيد أنه قال: لم يسمع من أبيه شيئاً، وإنما أخذ الكتب[5]. وكذا قال وكيع: كانوا يقولون إنه لم يسمع من أبيه[6]. ثم الإمام أحمد[7].

قلت: قد صرح بالسماع من أبيه في حديث رواه ابن عدي في الكامل قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن الهيثم، ثنا الحسن بن محمد بن

---

(١) الثقات ٨: ٣٩٤.
(٢) التقريب ص ٣٦٨.
(٣) في إحدى نسخ الكتاب الخطية «مخلد» وفي نسختين «مجاهد» وهو الصواب، فلم أجد في الرواة من اسمه: عبدالوهاب بن مخلد، يروي عن أبيه وجادة.
(٤) معرفة علم الحديث ص ١١٠.
(٥) تعريف أهل التقديس ص ١٤٤.
(٦) التأريخ الكبير ٢ - ٣: ٩٨.
(٧) الجرح ٦: ٧٠.

الصباح، ثنا عبدالوهاب الثقفي عن عبدالوهاب بن مجاهد قال: سمعت مجاهداً يُحدث عن معاوية قال: قال رسول الله ﷺ...، ثم روى ابن عدي هذا الحديث بإسناد آخر وفيه: عن مجاهد. مكان سمعت مجاهداً[1]. ولعله سمع منه شيئاً ثم روى عنه من كتبه ما لم يسمعه منه، وهذا هو التدليس، ولم يذكره أحد في المدلسين قبل الحافظ ابن حجر - فيما أعلم - وجعله في المرتبة الخامسة وهو كما قال.

٥/٢١٤ عثمان بن عمير البجلي، الكوفي: د. ت. ق.

قال الحافظ: ضعيف، واختلط، وكان يدلس، ويغلو في التشيع[2].

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: ضعيف الحديث، منكر الحديث، كان شعبة لا يرضاه، وذكر أنه حضره فروى عن شيخ فقال له شعبة: كم سِنُّك؟ قال: كذا، فإذا قد مات الشيخ وهو ابن سنتين[3].

وقال البخاري: لم يسمع من أنس[4]، وهو قد روى عن أنس[5].

قلت: هذا من أهل المرتبة الخامسة دون شك، ومع أن الحافظ وصفه بالتدليس في التقريب إلا أنه لم يذكره في تعريف أهل التقديس، فهو مما يستدرك عليه. والله أعلم.

٥/٢١٥ عقبة بن عبدالله الأصم الرفاعي، البصري: ت.

قال الحافظ: ضعيف، وربما دلس[6].

---

(١) الكامل ٥: ١٩٣٢.
(٢) التقريب ص ٣٨٦.
(٣) الجرح ٣: ١٦١.
(٤) التهذيب ٧: ١٤٦.
(٥) المرجع السابق ٧: ١٤٥.
(٦) التقريب ص ٣٩٥.

وقال أبو سلمة التبوذكي: أخبرني الحسين بن عربي قال: نظرت في كتاب عقبة الأصم، فإذا أحاديثه هذه التي يحدث بها عن عطاء إنما هي في كتابه عن قيس بن سعد عن عطاء[1]، وقال حسين أيضاً: وعدني عقبة الأصم أن يخرج إلي كتاب عطاء، قال: فأخرج إلي كتابه، فإذا في أوله: عامر الأحول عن عطاء، قال: فجعل يقول حدثنا عطاء، قال: فقلت له. فقال: بلى، حدثنا عطاء[2].

قلت: وهذا هو التدليس، ولم يذكره الحافظ في تعريف أهل التقديس مع أنه وصفه به في التقريب وهو مما يستدرك عليه. وأحسبه من أهل الطبقة الخامسة لضعفه. والله أعلم.

٥/٢١٦ عكرمة بن خالد بن سلمة بن العاص بن هشام المخزومي.

قال الحافظ: ضعيف[3].

ووصفه الذهبي بالتدليس في أُرجوزته، حيث قال:

ثم أبو سعد هو البقال   عكرمة الصغير يا هلال[4]

وتابعه العلائي فقال: عكرمة بن خالد، ذكره شيخنا الذهبي في أرجوزة سمّى فيها غالب المدلسين[5]. ثم الحلبي[6]. حيث نقل كلام العلائي المتقدم ولم ينسب عكرمة المذكور إلى جده. أما الحافظ ابن حجر في تعريف أهل التقديس فقال: عكرمة بن خالد بن سعيد بن العاص بن

---

(١) الكامل ٥: ١٩١٦.
(٢) المرجع السابق.
(٣) التقريب ص ٣٩٦.
(٤) قصيدته ص ٧١.
(٥) جامع التحصيل ص ١٠٨.
(٦) التبيين ص ٤٢.

هشام المخزومي. تابعي مشهور، وصفه بذلك الذهبي في أرجوزته، والعلائي في المراسيل[1]. وقد ذكر في التقريب ترجمتين الأولى لـ. عكرمة بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي، ثقة، من الثالثة، مات بعد عطاء، خ. م. د. ت. س. ثم ذكر بعده مباشرة: عكرمة بن خالد بن سلمة بن العاص بن هشام المخزومي. ضعيف. وهو أصغر من الذي قبله تمييز[2]. وإن فالصغير منهما هو الضعيف وهو الذي وصفه الذهبي بالتدليس، وليس من التابعين المشهورين؛ والثقة هو الكبير، وهو التابعي المشهور حيث روى عن أبيه وعن أبي هريرة، وابن عباس، وابن عمر وغيرهم[3].

وكذا فرّق بينهما الذهبي في الميزان، حيث ضعّف عكرمة بن خالد بن سلمة المخزومي، ووثق: عكرمة بن خالد بن سعيد بن العاصي المخزومي[4]. وقبلهما ـ فرَّق ـ البخاري[5]، وابن أبي حاتم[6]، وجعلهما واحداً الساجي، وابن حزم متابعاً له[7].

وأظن الحافظ ابن حجر قد وهم في ذلك. ولعله لم يطلع على قصيدة الذهبي في المدلسين حال كتابة ترجمته، وإنما اكتفى بما نقله العلائي عنها، وحيث إن العلائي لم يذكر من نسب عكرمة إلا اسمه واسم أبيه ظنّه الحافظ ابن حجر عكرمة بن خالد بن سعيد بن العاص التابعي المشهور الثقة، ولذا جعله في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، وإلا فلو علم أنه ذلك الآخر الضعيف الذي قال عنه البخاري وأبو حاتم: منكر

(١) تعريف أهل التقديس ص ٧٠، في المرتبة الثانية.
(٢) التقريب ص ٣٩٦.
(٣) التهذيب ٧: ٢٥٩.
(٤) الميزان ٣: ٩٠.
(٥) التأريخ الكبير ٧: ٤٩.
(٦) الجرح ٢ ـ ٣: ٩.
(٧) الميزان ٣: ٩٠، والتهذيب ٧: ٢٦٠.

الحديث[1]، وضعّفه النسائي[2] لجعله في المرتبة الخامسة، وهو بها أليق. والله أعلم.

أما تدليسه فقد قال الحافظ في التهذيب: قال البخاري في تأريخه: قال إسحاق بن أبي إسرائيل: عن عكرمة بن خالد سمعت أبي سمعت ابن عمر عن النبي ﷺ قال: لا تضربوا الرقيق. قال عكرمة: لم أسمع من أبي غيره، كنت أصغر من ذاك. قال البخاري: ولم يثبت سماع خالد عن ابن عمر[3]، وروى له العقيلي هذا الحديث[4]، وابن عدي وقال عقبة: وهذا الحديث لا يرويه غير عكرمة، والبخاري حيث قال: منكر الحديث، اعتبر بهذه الرواية. لأنه لم يروه غير عكرمة هذا، وهذا الحديث معروف بعكرمة، ولا أعلم أنه روى عكرمة غير هذا الحديث إلا شيئاً يسيراً[5].

قلت: لعله وصفه بالتدليس لأنه قال لم يسمع من أبيه غير ذلك الحديث، وله حديث غيره - يسير - لعله عن أبيه. وهذه صورة التدليس. لكني لا أجزم أن بقيَّة حديثه عن أبيه، فلعله عن غيره، ولضعفه فإني أراه من أهل المرتبة الخامسة. والله أعلم.

٥/٢١٧ عمرو بن حكام.

ضعيف، قال أحمد: كان يروي عن شعبة نحو أربعة آلاف حديث، تُرِك حديثه[6]، وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم، ضعَّفه علي[7].

---

(١) التأريخ الكبير ٧: ٤٩، والجرح ٢ - ٣: ٩.
(٢) الكامل ٥: ١٩١٥.
(٣) التهذيب ٧: ٢٥٩.
(٤) الضعفاء الكبير ٣: ٣٧٣.
(٥) الكامل ٥: ١٩١٥.
(٦) الميزان ٣: ٢٥٤.
(٧) المرجع السابق.

قال الحاكم: سئل علي عن عمرو بن حكام فقال: كان له قريب سمع من شعبة، فلما مات أخذ كتبه. وقال: كان لا يُعرف[1]. ولقول الحاكم هذا ذكره الحافظ في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين[2]. وهو كما قال.

٢١٨/٥ عمرو بن عبدالله بن الأسوار اليماني: د.

قال الحافظ: صدوق فيه لين[3].

وقال هشام (القاضي) كان عكرمة نزل على أبيه. كان يقال له: «عمرو بن برق» فقال لي أمية بن شبل: إنما كان عدا على كتاب لعكرمة فَنَسَخه، ثم جعل يسأل عكرمة. فعلم أنه كتبه من كتابه. فقال: علمت أن عقلَك لم يبلغ هذا[4]. رواها البخاري في الكبير.

وحكى الدوري عن ابن معين أنه كان سيىء الأَخذ في حال تحمله عن عكرمة، فكان يشرب، فيقول عكرمة: اطلبوه، فيحده، فيقوم وهو سكران فيقول له عكرمة:

أصبب على صدرك من بردها إني أرى الناس يموتونا[5]

وقال أبو داود: كان معمر إذا حدَّث أهل البصرة قال لهم: عمرو بن عبدالله. وإذا حدث أهل اليمن لا ينسبه[6]، قلت لأن أهل اليمن يعرفونه بسكره وضَعْف حديثه، ولا شك أن أخذه عن عكرمة ما لم يسمعه منه، وروايته عنه تحتمل أن يروي من تلك الكتب التي انتسخها من كتب

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ١١٠.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ١٤٥.
(٣) التقريب ص ٤٢٣.
(٤) التأريخ الكبير ٦: ٣٤٥ - ٣٤٦.
(٥) الكامل ٥: ١٧٩٤، والتهذيب ٨: ٦١.
(٦) التهذيب ٨: ٦٢.

عكرمة، والرجل ليس فيه من الديانة ما يمنعه عن مثل ذلك. وأحسبه من أهل المرتبة الخامسة. والله أعلم.

٥/٢١٩ ليث بن أبي سليم. خت. م. ٤.

قال الحافظ: صدوق اختلط جداً، ولم يتميَّز حديثه فتُرك[١].

قال ابن حبان: لم يسمع التفسير من مجاهد أحدٌ غير القاسم ابن أبي بَزَّة، وأخذ الحكم وليث بن أبي سليم وابن أبي نجيح، وابن جريج، وابن عيينة كتابه، ولم يسمعوا من مجاهد[٢].

قلت: هؤلاء جميعاً ذُكروا في المدلسين، وليث وإن لم يُذكر في المدلسين إلا أن روايته التفسير عن مجاهد ولم يسمعه منه دليلٌ على تدليسه، ولما كان ضعيفاً لاختلاطه فهو عندي في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين. والله أعلم.

ثم وجدت ابن سعد يقول عنه: يقال كان يسأل عطاءً وطاوساً ومجاهداً عن الشيء فيختلفون فيه، فيروي أنهم اتفقوا من غير تعمد لذلك[٣].

وسأله شعبة: أين اجتمع لك هؤلاء الثلاثة: عطاء وطاووس ومجاهد؟ فقال: إذ أبوك يُضرَب بالخف ليلة عرسه! فقال رجل كان جالساً: فما زال شعبة متَّقياً لليث منذ يومئذ[٤].

وقال الدارقطني: إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاووس ومجاهد حسب[٥].

---

(١) التقريب ص ٤٦٤.

(٢) الثقات ٧: ٣٣١.

(٣) طبقات ابن سعد ٦: ٣٤٩.

(٤) سير أعلام النبلاء ٦: ١٨٠.

(٥) المرجع السابق ٦: ١٨١.

ولم أجد أحداً ذكره في المدلسين.

٢٢٠/ ٥ محمد بن الحسن بن محمد النقاش، أبو بكر المقرىء.

كان عالماً بالقرآن. حافظاً للتفسير، وكذَّبه بعضهم، وقال الخطيب البغدادي بعد أن أورد لـه حديثين منكـرين: وأقل ممـا شُرح في هـذين الحديثين تسقط به عدالة المحدث، ويُترك الاحتجاج به[١].

وقال الخطيب قبل ذلك: دلس النقاشُ ابن صاعدٍ فقال: نا يحيى بن محمد بن عبدالملك الخياط[٢].

وروى الخـطيب عن الـدارقـطني أن النقـاش حـدّث بحـديث عن أبي غالب فقال: نـا أبو غـالب نا جـدي. . . ثم قال لـه الدارقـطني: هذا حـديث كذب موضـوع مُرَكَّب، فـرجع عنـه وقال: هـو في كتابي ولـم أسمعـه من أبي غالب، وأراني كتابـاً له فيـه هذا الحـديث على ظهره: أبـو غالب قـال: نبأنـا جدي، قال أبو الحسن: وأحسب أنه نقله من كتاب عنده أنه صحيح، وكان هذا الحديث مركباً في الكتاب على أبي غالب، فتوهم أبو بكـر أنه من حديث أبي غالب، واستغربـه وكتبه، فلما وقفناه عليه رجع عنه. ثم ذكر له حديثاً آخر نحوه.

قلت: مما تقدم تبين أنه وقع في نوعي التدليس، تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، فروايته عن أبي غالب وهو من شيوخه ما لم يسمعه منه هذا تدليس الإسناد، وروايته عن ابن صـاعد واسمـه يحيى بن محمد بن صاعد، وتسميته له: يحيى بن محمد بن عبدالملك الخيـاط هذا تـدليس الشيوخ. ولضعفه فإني أراه من أهل المرتبة الخامسة. والله أعلم.

وهذا الراوي مما أفدته من استدراك القريوتي على ابن حجر[٣].

---

(١) تأريخ بغداد ٢: ٢٠١ ـ ٢٠٥.

(٢) المرجع السابق.

(٣) طبقات المدلسين بتحقيق القريوتي ـ الملحق ص ٦٥ ـ ٦٦.

٥/٢٢١ محمد بن الحسين، أبو عبدالرحمٰن السلمي النيسابوري.

شيخ الصوفية، قال الذهبي: تكلموا فيه وليس بعمدة(١).

وقال محمد بن يوسف القطان: لم يكن سمع من الأصم سوى يسير، فلما مات الحاكم حدَّث عن الأصم بتأريخ ابن معين وبأشياء كثيرة سواه(٢).

قلت: الأصم معدود من شيوخه(٣)، فإذا روى عنه ما لم يسمعه منه فهو تدليس. ولذا ذكرته هنا. وأحسبه من أهل المرتبة الخامسة لضعفه. ولم أجد من ذكره في المدلسين. والله أعلم.

٥/٢٢٢ محمد بن الحسين بن الفراء، أبو خازم.

قال الخطيب: كتبنا عنه، وكان لا بأس به، رأيت له أصولاً [من] سماعه، ثم بلغنا عنه أنه اختلط في التحديث بمصر، واشترى من الوراقين صحفاً فروى منها، وكان يذهب إلى الاعتزال(٤).

قلت: هذا يقتضي تدليسه، فإن روايته من صحف مشتراة: إن كان ما فيها عن شيوخه فهو تدليس ـ كما قدمنا ـ وإن كان عن غير شيوخه وحدث به فهو كذاب. وأحسبه من أهل المرتبة الخامسة. والله أعلم.

٥/٢٢٣ محمد بن كثير الصنعاني: د. ت. س.

قال الحافظ ابن حجر: صدوق كثير الغلط(٥).

قال العقيلي في ترجمة خالد بن عمرو الأموي: ومن حديثه ما

---

(١) الميزان ٣: ٥٢٣.
(٢) اللسان ٥: ١٤٠.
(٣) الميزان ٣: ٥٢٣، واللسان ٥: ١٤٠.
(٤) تأريخ بغداد ٢: ٢٥٢، وانظر الميزان ٣: ٥٢٤، واللسان ٥: ١٤٢.
(٥) التقريب ص ٥٠٤.

حدثناه عن علي بن عبدالعزيز، قال: حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام، قال: حدثنا خالد بن عمرو القرشي، عن سفيان، عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن النبي ﷺ وعظ رجلاً فقال: «إزهد في الدنيا يحبك الله، وازهد فيما في أيدي الناس يحبك الناس» قال العقيلي: وليس له من حديث الثوري أصل، وقد تابعه محمد بن كثير الصنعاني، ولعله أخذ عنه ودلّسه، لأن المشهور به خالد هذا[1].

وقال البخاري: ضعَّفه أحمد. وقال: بعث إلى اليمن فأُتي بكتاب بعد. فأخذه فرواه[2].

وقال أحمد: سمع من معمر، ثم بعث إلى اليمن فأخذها فرواها، وضعَّف حديثه عن معمر جداً، وقال: هو منكر[3].

وقال أيضاً: لم يكن عندي ثقة، بلغني أنه قيل له: كيف سمعت من معمر؟ قال: سمعت منه باليمن، بعث بها إلي إنسان من اليمن[4]. يعني الأحاديث التي يرويها عنه.

وقال النسائي: ليس بالقوي، كثير الخطأ، ومن أوهامه أنه روى عن الثوري عن إسماعيل عن قيس عن جرير: أتينا رسول الله ﷺ ونحن أربعمائة فقلنا: أطعمنا. فقال لعمر: «قم فأطعمهم». الحديث. وإنما رواه الثوري بهذا الإسناد عند دُكَين بن سعد، بدل جرير، وكذا حدَّث به الثقات[5].

ونحو هذا قال ابن عدي في الكامل[6].

---

(١) الضعفاء الكبير ٢: ١٠ - ١١.
(٢) التأريخ الكبير ١ - ١: ٢١٨.
(٣) التهذيب ٩: ٤١٦.
(٤) الضعفاء الكبير ٤: ١٢٨.
(٥) التهذيب ٩: ٤١٧.
(٦) الكامل ٦: ٢٢٥٨.

وقد جعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين[1]. ولعله كما قال.

٥/٢٢٤ محمد بن يحيى بن مواهب البرداني.

قال الذهبي: أُتُّهِم. قال: وقد تُكُلِّم في سماعه، وبعض المحدثين يتهمونه بأنه حدَّث بما لم يسمعه[2].

وقال ابن النجار: حدَّث بالكثير عن أبي علي بن الهندي (النهدي)... روى لنا عنه أبو الفتوح بن المصري وسألته عنه فقال: كان صالحاً، إلا أنه لعب به الصبيان، وقالوا له: لو ادعيت سماع المقامات فكان يحصل لك بروايتها شيء كثير من المحتشمين، وحَسَّنوا له ذلك، فادعى سماعها، فنهيتُهُ عن ذلك، فصار يدعو عليّ، وما أدري حدَّث بها أم لا[3].

قلت: تحديثه بما لم يسمعه تدليس، وادعاؤه سماع المقامات يؤكد ذلك. ومن ادعى سماع ما لم يسمع سَهُل عليه التحديث به، لأنه من مسموعاته في دعواه. وأحسبه من أهل المرتبة الخامسة. والله أعلم.

٥/٢٢٥ محمد بن يزيد العجلي، أبو هشام الرفاعي الكوفي: م. د. ق.

قال الحافظ: ليس بالقوي، وذكره ابن عدي في شيوخ البخاري، وجزم الخطيب بأن البخاري روى عنه، لكن قد قال البخاري: رأيتهم مجمعين على ضعفه[4].

وقيل لعثمان بن أبي شيبة: إن أبا هشام الرفاعي يسرق حديث غيره

---

(١) تعريف أهل التقديس ص ١٤٥.
(٢) الميزان ٤: ٦٦.
(٣) اللسان ٥: ٤٢٧.
(٤) التقريب ص ٥١٤.

ويرويه، فقال: أعلى وجه التدليس، أو على وجه الكذب؟ قيل: كيف يكون تدليساً وهو يقول: حدثنا[1].

قلت: ذكر قصته هذه السخاوي عقب ما قدمناه في ترجمة فطر بن خليفة من تصريحه بالتحديث فيما لم يسمعه، وأبو هشام هذا مثله يسرق حديث غيره فيرويه، ويصرح بالتحديث، وأراه من أهل المرتبة الخامسة. والله أعلم.

٢٢٦/ ٥ مالك بن سليمان الهروي، القاضي.

ضعيف، قال العقيلي والسليماني فيه نظر، وضعفه الدارقطني[2]، وقال ابن حبان: كان مرجئاً، ممن جمع وصنَّف، يُخطىء كثيراً، وامتُحن بأصحاب سوء يقلبون عليه حديثه، ويقرأون عليه، فإن اعتبر معتبر حديثه الذي يرويه عن الثقات، ويرويه عنه الأثبات مما بيَّن السماع فيه. لم يجدها إلا ما يشبه حديث الناس، على أنه من جملة الضعفاء، وهو ممن أستخير الله عز وجل فيه[3].

ولقول ابن حبان ذكره الحافظ في المدلسين، وجعله في المرتبة الخامسة[4]. وهو كما قال.

٢٢٧/ ٥ مصعب بن سعيد المصيصي، أبو خيثمة، الضرير.

قلت: ضعيف، مدلس، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما

---

(١) التهذيب ٩: ٥٢٦، وفتح المغيث ١: ٣٤٦ (رسالة دكتوراه على الآلة الكاتبة).
(٢) الميزان ٣: ٤٢٧، وانظر اللسان ٥: ٤، وفيه: قال الساجي: بصري يروي مناكير.
(٣) الثقات ٩: ١٦٥.
(٤) تعريف أهل التقديس ص ١٤٥.

أخطأ، يُعتبر حديثه إذا روى عن الثقات، وبيَّن السماع في خبره لأنه كان مدلساً، وقد كُفَّ بصره في آخر عمره[1].

وروى له ابن عدي أحاديث تُستنكر منها عن ابن عمر مرفوعاً: نهى أن يمتشط بالخمر، وعن الزبير مرفوعاً: «لا يقتل أحد من قريش بعد اليوم صبراً إلا قاتل عثمان، فاقتلوه، فإن لم يفعلوا فأبشروا بذبح مثل ذبح الشاة». وقال في صدر ترجمته: يحدث عن الثقات بالمناكير ويُصحِّف عليهم، والضعف على حديثه بيِّن[2]. وقال الذهبي عقب أحاديثه تلك: ما هذه إلا مناكير وبلايا[3] وقال صالح جزرة: شيخ ضرير لا يدري ما يقول[4].

وروى له ابن عدي حديثاً أسقط منه أحد الرواة وصحَّف في آخر قال: حدثنا عمر بن الحسن بن نَصْر، ثنا مصعب بن سعيد، ثنا عيسى بن يونس، عن عبيدالله العمري، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة قالت: «أتى جبريل النبيَّ ﷺ بسرقة حرير فيها صورة عائشة فقال: هذه زوجتك في الدنيا والآخرة».

قال الشيخ: وهذا حديث صحَّف فيه مصعب هذا بعض أسامي إسناده فرواه عن عيسى، عن عبيدالله العمري، عن ابن أبي مليكة وليس هذا من حديث عبيدالله، ورواه غيره عن عيسى، وعن غير عيسى بن يونس، عن عبدالله بن عمرو بن علقمة، عن ابن أبي حسين المكي، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة بهذا[5].

---

(١) الثقات ٩: ١٧٥.

(٢) الكامل ٦: ٢٣٦٢ - ٢٣٦٣.

(٣) الميزان ٤: ١١٩ - ١٢٠.

(٤) اللسان ٦: ٤٣ - ٤٤.

(٥) الكامل ٦: ٢٣٦٢.

وتــراه أسقط ابن أبي حسين المكي، وصحـف اسم عـبيــدالله بـن عمرو بن علقمة إلى عبيدالله العمري، فإن كان ذلك كذلك فهذا تدليس تسوية. وهو من أشد أنواع التدليس قبحاً كما هو معروف. والله أعلم.

ولقـول ابن حبان المتقـدم ذكره الحلبي في التبيين[1]. والحـافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[2]. وأراه من أهل الطبقة الخامسة لا الثالثة. وذلك لضعفه وروايته المنكرة. والله أعلم.

٥/٢٢٨ الهيثم بن عدي الطائي.

قال الحافظ ابن حجـر: اتهمه بـالكذب البخـاري، وتركـه النسائي وغيره. وقال أحمد: كان صاحب أخبار وتدليس[3].

قلت: كذبه جماعة منهم يحيى بن معين والبخاري والعجلي وأبو داود والساجي، والآخرون أكثرهم جَرْحُهم له كان شديداً نحو ساقط، أو متروك، أو ليس بشيء، وخـلاصة حـاله عنـدي أن يقال: كـذبوه وهجـروه. والله أعلم[4].

أما تدليسه فقد قال أحمد ـ كما قدمنا ـ كان صاحب أخبار وتـدليس[5].

وقال ابن حبان: كان من علماء الناس بالسيـر وأيام النـاس وأخبار العرب، إلا أنه روى عن الثقات أشياء كأنها موضوعة يسبق إلى القلب أنه كان يدلسها، فالتزق تلك المعضلات به ووجب مجانبة حديثه على علمه بالتأريخ ومعرفته بالرجال...[6].

---

(١) التبيين ص ٥٦.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ١١١.
(٣) المرجع السابق ص ١٤٦.
(٤) انظر بحثنا «قول البخاري سكتوا عنه» ص ١٧٧ ـ ١٨١.
(٥) اللسان ٦: ٢١٠.
(٦) المجروحين ٣: ٩٣.

وذكره المقدسي في المدلسين[1]. والحافظ في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين[2]. وهو كما قال.

٥/٢٢٩ يحيى بن أبي حية، أبو جناب الكلبي: د. ت. ق.

قال الحافظ: ضعفوه لكثرة تدليسه[3].

وقال يزيد بن هارون: كان صدوقاً ولكن كان يدلس، وقال أيضاً: كان أبو جناب يحدثنا عن عطاء وابن بريدة والضحاك، فإذا وقفناه نقول: سمعت هذا الحديث؟ فيقول: لم أسمعه منه، إنما أخذت من أصحابنا[4].

وقال أبو نعيم: لم يكن بأبي جناب بأس إلا أنه كان يدلس[5]، وقال: ما سمعت منه شيئاً إلا شيئاً قال فيه: حدثنا[6].

وقال ابن معين: ليس به بأس إلا أنه كان يدلس[7].

وقال ابن نمير: صدوق، كان صاحب تدليس، أفسد حديثه بالتدليس. كان يحدث بما لم يسمع[7].

وقال ابن خراش: كان صدوقاً، وكان يدلس، وفي حديثه نكرة[8].

وقال يعقوب بن سفيان: ضعيف وكان يدلس[9].

---

(١) قصيدته ص ٣٨.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ١٤٦.
(٣) التقريب ص ٥٨٩.
(٤) التهذيب ١١: ٢٠٢.
(٥) الكامل ٧: ٢٦٦٩.
(٦) التهذيب ١١: ٢٠٢.
(٧) المرجع السابق.
(٨) نفسه.
(٩) نفسه.

وقال أبو زرعة: صدوق غير أنه كان يدلس[1].

وقال النسائي: ليس بالثقة، يدلس[2].

وقال ابن حبان في المجروحين: كان ممن يدلس على الثقات ما سمع من الضعفاء، فالتزق به المناكير التي يرويها عن المشاهير، فَوَهّاه يحيى بن سعيد القطان، وحمل عليه أحمد بن حنبل حملاً شديداً[3].

وذكره الذهبي في المدلسين[4]. وكذا العلائي[5]. والمقدسي[6]، والحلبي[7]، وابن حجر، وجعله في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين[8]، والسيوطي[9].

٥/٢٣٠ يحيى بن عبدالحميد الحِمَّاني: م.

قال الحافظ: حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث[10].

روى الخطيب عن أبي زرعة قال: قلت لابن نمير: شيخ يُحدث عنه الحِمَّاني يُقال له: علي بن سويد؟ فقال: لم تفطن من هذا؟ قلت: لا، قال: هذا مُعَلّى بن هلال، جعل الحِمَّاني مُعَلّى علياً، ونسبه إلى جده، وهو مُعَلّى بن هلال بن سويد[11].

---

(١) التهذيب ١١: ٢٠٢.
(٢) المرجع السابق ١١: ٢٠٢ - ٢٠٣.
(٣) المجروحين ٣: ١١١، كما ذكره في الثقات أيضاً.
(٤) قصيدته ص ٤٧.
(٥) جامع التحصيل ص ١١١.
(٦) قصيدته ص ٣٨.
(٧) التبيين ص ٦١.
(٨) تعريف أهل التقديس ص ١٤٦.
(٩) أسماء المدلسين ص ١٠٥.
(١٠) التقريب ص ٥٩٣.
(١١) الكفاية ص ٣٦٧.

قلت: هذا من تدليس الشيوخ، أما تدليس الإسناد فلم أر من وصفه به، لكن ما ذكروه عنه يقتضيه، ومن ذلك قول عبدالله بن أحمد لأبيه: ابن الحماني حدَّث عنك بحديث إسحاق الأزرق قال: كذب ما حدثته به. قلت: حكوا عنه أنه سمعه منك في المذاكرة على باب إسماعيل، فقال: كذب إنما سمعته من إسحاق بعد ذلك، أنا لا أعلم في تلك الأيام أن هذا الحديث غريب، أي وقت التقينا على باب إسماعيل إنما كنا نتذاكر الفقه والأبواب، وقلت لأبي: أخبرني رجل أنه سمع ابن الحماني يُحدث عن شريك عن منصور بحديث فقال له رجل: إن هذا الحديث في كتب ابن المبارك عن شريك عن الحكم البصري عن منصور فقال ابن الحماني: ثنا شريك عن الحكم البصري عن منصور، فقال أبي: هذه جرأة شديدة ما كان أجراه. وقال: ما زلنا نعرفه أنه يسرق الأحاديث أو يلتقطها أو ينقلها. قال: وسمعت أبي مرة أخرى يقول: قد طلب وسمع ولو اقتصر على ما سمع لكان له في كفاية[1].

قلت: وهذه تقتضي تدليس التسوية (أو التسوية من غير تدليس على قول الحافظ) لأنه حذف أحد الرواة من وسط الإسناد.

وقال عبدالله بن عبدالرحمٰن الدارمي: قدمت الكوفة فنزلت بالقرب من يحيى الحماني فذاكرته بأحاديث من حديث سليمان بن بلال فكان يستغربها ويقول ما سمعت هذا من سليمان، قال الدارمي: ثم خرجت إلى الشام فأودعته كتبي وختمت عليها فلما انصرفت وجدت تلك الخواتيم قد كُسِرت ووجدت تلك الأحاديث التي كنت ذاكرته بها قد أخرجها في مصنفاته، وروى هذه القصة ابن خراش عن الذهلي عن الدارمي وزاد فيها: سمعت منه المسند ولم يكن فيه من حديث خالد بن عبدالله الواسطي

(١) التهذيب ١١: ٢٤٥.

وسليمان بن بلال حديث واحد فقدمت فإذا كتبي على خلاف ما كنت تركتها وإذا به قد نَسخ حديث خالد وسليمان ووضعه في المسند[1].

وهذه القصة ورد نحوها عن شيخ يقال له: عيسى بن الجنيد[2].

وقال الحسن بن الربيع: جاءني يحيى الحماني فسألني عن حديثين من حديث ابن المبارك فأمليتهما عليه، ثم بلغني أنه حدَّث بهما عن ابن المبارك[3].

وذكر عبدالله بن أحمد أنه حدَّث عن قريش بن حيان عن بكر بن وائل بحديث، قال: وقريش مات قبل أن يدخل الحماني البصرة[4].

وأخباره من هذا النحو كثيرة، وبعضها وإن كانوا يسمونه سرقة للحديث، إلا أنه تدليس أيضاً، فروايته عمن سمع منه ما لم يسمعه منه تدليس دون شك، فالدارمي، وأحمد والحسن بن الربيع وغيرهم ممن سمع منهم إذا حدث عنهم بما لم يسمعه منهم فهو تدليس، وأراه من أهل المرتبة الخامسة. والله أعلم.

٥/٢٣١ يعقوب بن عطاء بن أبي رباح: س.

قال الحافظ ابن حجر: ضعيف[5].

وقال ابن حبان في الثقات: ربما أخطأ، يُعتبر حديثه من غير رواية زمعة عنه. فإن المعتبر إذا اعتبر حديثه الذي بيَّن السماع فيه، ولم يرو عنه إلا ثقة، لم يجد إلا الاستقامة[6].

---

(١) التهذيب ١٠: ٢٤٧.
(٢) المرجع السابق ١٠: ٢٤٨.
(٣) نفسه.
(٤) نفسه ١٠: ٢٤٥.
(٥) التقريب ص ٦٠٨.
(٦) الثقات ٧: ٦٣٩ - ٦٤٠.

وذكره الحلبي في المدلسين لقول ابن حبان المتقدم فيه[1]. وكذلك الحافظ ابن حجر، وجعله في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين[2]. قلت: ما دام ضعيفاً فالأولى أن يكون في المرتبة الخامسة لا الرابعة. والله أعلم.

---

(١) التبيين ص ٦٢.

(٢) تعريف أهل التقديس ص ١٣٥.

ملحـق:

روى الحافظ ابن حجر في آخر كتابه «تعريف أهل التقديس» بإسناده إلى أحمد بن محمد الأصفر قال: حدثني النفيلي، حدثنا مسكين بن بكير، حدثنا شعبة قال: سألت عمرو بن دينار عن رفع الأيدي عند رؤية البيت؟ فقال: قال أبو قزعة: حدثني مهاجر المكي أنه سأل جابر بن عبدالله رضي الله عنهما: أكنتم ترفعون أيديكم عند رؤية البيت؟ فقال: قد كنا مع رسول الله ﷺ فهل فعلها ذلك؟.

قال أحمد الأصفر: ألقيته على أحمد بن حنبل، فاستعادنيه فأعدته عليه، فقال: ما كنت أظن أن شعبة يدلس، حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبي قزعة بأربعة أحاديث هذا أحدها، لم يذكر فيه عمرو بن دينار.

قال الحافظ: وهذا شيء قاله الإمام أحمد بن حنبل ظناً، والذي عندي أن شعبة لم يدلسه، بل كان يسأل عمرو بن دينار فحدّثه بهذا، ثم لقي أبا قزعة فسأله عنه فحدثه به، والدليل على ذلك أنه صرح بالسماع منه لهذا الحديث فيما رواه أبو داود في السنن عن يحيى بن معين عن محمد بن جعفر عن شعبة سمعت أبا قزعة به[1]. وكيف يُظن بشعبة التدليس وهو القائل: لأن أخر من السماء أحب إليّ من أن أقول عن فلان ولم أسمعه منه... ثم ساق بعض أقواله في ذلك[2]. انتهى.

قلت: هو كما قال رحمه الله مصرح فيه بالسماع عند أبي داود[1]، ثم وجدته كذلك مصرح فيه بالسماع في سنن النسائي[3] وبرئت ساحة شعبة من هذه التهمة والحمد لله.

---

(١) كتاب الحج ـ باب رفيع اليدين إذا رأى البيت ٢ : ٤٣٧.

(٢) تعريف أهل التقديس ص ١٤٩ ـ ١٥١.

(٣) كتاب الحج ـ باب ترك رفع اليدين عند رؤية البيت ٥ : ١٦٧.

الخـــاتـــمَة

... وبعد. فقـد أعان الله على إتمام هذا البحث الذي ظل إعداده حلماً يراودني طوال السنوات المـاضية، إلى أن تهيَّـأ لي التفرغ لـه هذا العام[1] فللَّه الحمد والمنة.

ويمكن أن أُلخص النتائج التي عالجها البحث في النقاط التالية:

١ ــ أن الخلاف في تعريف تدليس الإسناد راجع إلى اختلافهم في الحكم باتصال مـا رواه الراوي عمن عـاصره وأمكن لقـاؤه له، فمن رآه متصلاً جعل رواية الراوي عمن عاصره تدليساً. ومن رآه غير متصل جعله إرسالاً خفياً.

٢ ــ أن أهم فرق بين الإرسال والتدليس هو «إيهام السماع ممن لم يسمع منه» فالمدلس يوهم السماع، والمرسل لا يوهمه، ثم إن هذا الإيهام مبنيٌّ على إمكان تحققه، فرواية الراوي عمن لم يدركه لا إيهام فيها، أما روايته عمن رآه أو لقيه أو سمع منه، أو عاصره ـ وأمكن لقاؤه له ـ فالإيهام منه ممكن.

٣ ــ أن رواية الراوي عمن عاصره وأمكن لقاؤه... متصلة بلا شك كما هو شرط مسلم في صحيحه، ومن اعتبرها مرسلة ـ إرسالاً خفيـاً ـ لزمه

---

(١) أعني عام ١٤١٠ هـ.

أن يحكم بالإرسال على كل حديث ورد في صحيح مسلم بالعنعنة، وبالتالي ضعفه.

٤ ــ أن تدليس التسوية لا يُشترط فيه ـ على الصحيح ـ لقاء الشيخ لشيخ شيخه، فهو وإن كان نوعاً من تدليس الإسناد إلا أن الواقع في هذا النوع يكون همه ـ غالباً ـ حَذْفُ الضعيف غير ناظر إلى تحقق ذلك اللقاء.

٥ ــ أن صور تدليس الإسناد كثيرة، منها تدليس التسوية، وتدليس العطف، وتدليس القطع، وتدليس السكوت، وتدليس الصِّيَغ.

٦ ــ أن من وُصِف بتدليس الشيوخ ـ دون غيره ـ لا يُتَتَبَّع سماعه في الأسانيد، ولا يُحكم على عنعنته بالانقطاع، لأن تدليس الشيوخ لا حَذْف فيه، وغالباً ما يصرح بالسماع من شيخه، ولو لم يصرح بالسماع فروايته ـ أبداً ـ محمولة على الاتصال.

٧ ــ أن التسوية من غير تدليس قريبة في ضررها وخطرها من تدليس التسوية، وأن التفريق بينهما اصطلاح خاص لا مشاحة فيه.

٨ ــ أن بعض المدلسين معذور في الوقوع في التدليس، كمن كان غرضه الدعوة إلى الله. أو خوف الفتنة على نفسه، أو على حديثه بالرد. أو نحو ذلك مما قدمناه.

٩ ــ أن مفاسد التدليس كثيرة جداً، وأعظمها خطراً كونه سبيل إلى الكذب على رسول الله ﷺ، وإلى تحليل الحرام، وتحريم الحلال.

١٠ ــ أن عِظَمَ مفسدة التدليس مبنيٌّ على الباعث عليه، فإن كان الباعث ضعف الراوي أو كذبه، أو التَّشَبُّع بما لم يُعط كانت المفسدة أشد، وإن كان طلب العلو أو الأَنَفَة أو نحو ذلك فهي أخف، وإن كان الدعوة إلى الله أو الخوف على نفسه أو حديثه فلا شيء عليه ما دام الساقط من الإسناد ثقة.

١١ ــ أن تَعَمُّد التدليس حرام ـ في الجملة ـ لما يترتب عليه من مفاسد عظيمة.

١٢ ــ أن التدليس ليس بجرح في الراوي ـ على الراجح من الأقوال ـ لكنه مؤثِّر في اتصال ما رواه بالعنعنة.

١٣ ــ أن ما أخرجه الشيخان في الصحيحين أو أحدهما من أحاديث المدلسين بالعنعنة متصلٌ صحيحٌ محمولٌ على معرفتهم لسماعهم له من طريق آخر. أو لغير ذلك مما قدمناه في موضعه.

١٤ ــ جمعت بعض الرواة الموصوفين بالتدليس ومع ذلك لا يشترط تصريحهم بالسماع إما مطلقاً كالسفيانين أو براوٍ معين... وهم:

١ ــ سفيان الثوري، فقد احتمل الأئمة تدليسه.

٢ ــ سفيان بن عيينة، وهو لا يدلس إلا عن ثقة.

٣ ــ رواية يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري.

٤ ــ رواية يحيى القطان عن زهير عن أبي إسحاق السبيعي.

٥ ــ رواية يحيى القطان عن علي بن المبارك الهنائي البصري عن يحيى بن أبي كثير.

٦ ــ رواية شعبة عن الأعمش.

٧ ــ رواية شعبة عن أبي إسحاق السبيعي.

٨ ــ رواية شعبة عن قتادة.

٩ ــ رواية الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر.

١٠ ــ رواية يزيد بن زريع عن يونس بن عبيد عن الحسن.

١١ ــ رواية أبي نعيم عن أبي جناب الكلبي.

١٢ ــ رواية ابن فضيل عن المغيرة بن مقسم الضبي عن إبراهيم النخعي.

١٣ ــ رواية حفص بن غياث عن الأعمش[1].

---

(١) انظر ص ١٢١ المتقدمة وما بعدها.

ويمكن أن يُلحق بهذا من ورد اسمه في الطبقة الأولى أو الثانية فهم جميعاً ممن لا يُفَتَّش عن سماعاتهم، لأنهم إما لم تثبت عليهم تهمة التدليس، أو لم يوصفوا به إلا نادراً جداً، أو احتمل الأئمة رواياتهم وأخرجوا لهم في الصحيح، أو لقلة تدليسهم في جنب ما رووا من أحاديث كثيرة أو لأنهم ممن وصفوا بتدليس الشيوخ دون غيره من أنواع التدليس الأخرى.

١٥ ـ بلغ عدد الرواة الموصوفين بالتدليس في هذا البحث واحداً وثلاثين ومائتي راوٍ. منهم واحد وخمسون ومائة[١] ذكرهم الحافظ ابن حجر في كتابه «تعريف أهل التقديس» والبقية زدتهم عليه مما أفدتُهُ من كتب علوم الحديث، وكتب الرجال، وممن صنَّف في التدليس قديماً وحديثاً[٢]. وهذه أسماء من زدتهم على كتاب الحافظ ابن حجر وعددهم ثمانون راوياً:

١ ـ أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي. (ش)[٣].

٢ ـ أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي (ش).

٣ ـ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ش).

٤ ـ أحمد بن عمر بن محمد الغازي الأصبهاني.

٥ ـ أحمد بن موسى بن العباس، أبو بكر بن مجاهد المقرىء (ش).

٦ ـ أَبَان بن أبي عياش.

٧ ـ إبراهيم بن إسحاق الحربي (ش).

٨ ـ إبراهيم بن عبدالله بن خالد المِصِّيصي.

٩ ـ إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي.

١٠ ـ إسماعيل بن أوسط البجلي.

١١ ـ باذام، أبو صالح، مولى أم هانىء.

١٢ ـ بكار بن بشر الفزاري (ش).

---

(١) هذا هو عددهم الصحيح حيث ذكر أحدهم مرتين في المرتبة الثالثة والخامسة، وهو: عبدالعزيز بن عبدالله القرشي. أبو وهب البصري.

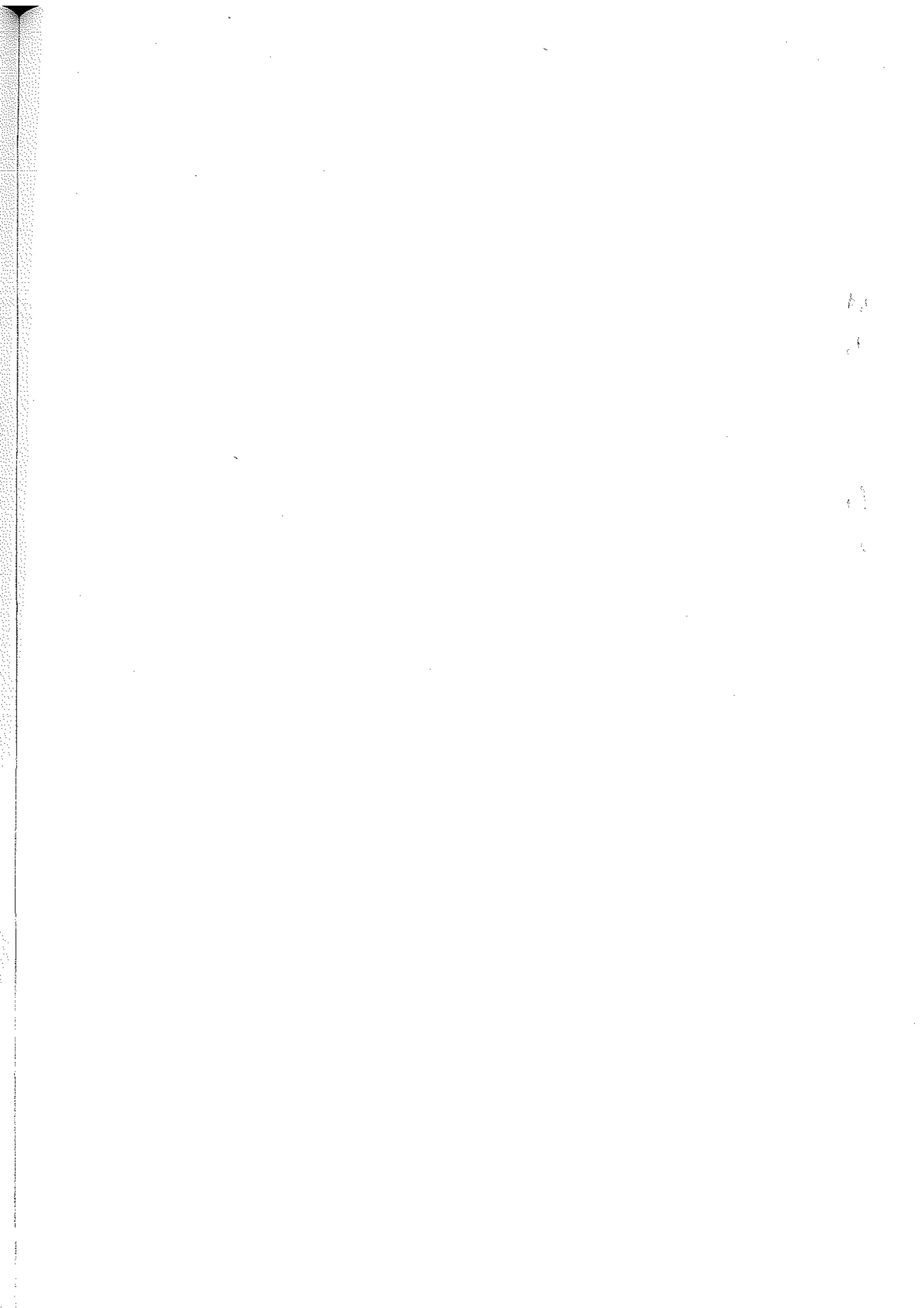
(٢) بما فيهم زيادة شيخنا العلامة حماد الأنصاري وأخينا د. عاصم القريوتي.

(٣) هذا الرمز (ش) لمن وُصِف بتدليس الشيوخ دون غيره من الأنواع.

١٣ ــ ثابت بن أسلم البناني.
١٤ ــ ثور بن يزيد الحمصي، أبو خالد.
١٥ ــ جابر بن يزيد الجعفي.
١٦ ــ جعفر بن إياس، أبو بشر الواسطي.
١٧ ــ جميل بن زيد الطائي.
١٨ ــ جنيد بن العلاء بن أبي زهرة.
١٩ ــ الحارث بن محمد بن أبي أسامة التميمي (ش).
٢٠ ــ الحسن بن علي بن راشد الواسطي.
٢١ ــ أبو الحسن المدائني (ش).
٢٢ ــ حوشب بن عقيل البصري.
٢٣ ــ خالد بن عبدالرحمٰن العبد.
٢٤ ــ داود بن أبي هند القشيري.
٢٥ ــ رباح بن زيد القرشي.
٢٦ ــ الربيع بن صَبيح السعدي.
٢٧ ــ زهير بن معاوية، أبو خيثمة البصري.
٢٨ ــ زياد بن ميمون، أبو عمارة البصري.
٢٩ ــ سعيد بن أبي أيوب الخزاعي.
٣٠ ــ سعيد بن سويد الكلبي.
٣١ ــ سعيد بن عمرو بن شرحبيل الأنصاري.
٣٢ ــ سعيد بن المسيب.
٣٣ ــ سفيان بن وكيع بن الجراح.
٣٤ ــ سلمة بن بشر بن صيفي الدمشقي.
٣٥ ــ سليمان بن موسى الأموي.
٣٦ ــ شريح بن عبيد الحضرمي.
٣٧ ــ الضحاك بن مزاحم الهلالي.
٣٨ ــ عاصم بن عمر بن قتادة الأوسي.

٣٩ ــ عامر بن شراحيل الشعبي.
٤٠ ــ عبدالله بن أحمد بن حنبل (ش).
٤١ ــ عبدالله بن عمرو بن محمد الأموي، مشكدانة (ش).
٤٢ ــ عبدالله بن محمد بن عبيد القرشي، ابن أبي الدنيا (ش).
٤٣ ــ عبدالله بن محمد بن يعقوب البخاري.
٤٤ ــ عبدالجبار بن وائل بن حُجْر.
٤٥ ــ عبدالرحمٰن بن عمرو الأوزاعي.
٤٦ ــ عبدالرحمٰن بن يزيد بن تميم السلمي.
٤٧ ــ عبدالرحيم بن سليمان المروزي (ش).
٤٨ ــ عبدالعزيز بن جريج المكي.
٤٩ ــ عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي.
٥٠ ــ عثمان بن عمير البجلي.
٥١ ــ عطاء بن أبي مسلم الخراساني.
٥٢ ــ عطاء بن يعقوب، مولى أم سباع.
٥٣ ــ عقبة بن عبدالله الأصم، البصري.
٥٤ ــ علقمة بن أبي علقمة المدني.
٥٥ ــ علي بن المبارك الهنائي.
٥٦ ــ عمر بن عبيد الطنافسي.
٥٧ ــ عمرو بن عبدالله بن الأسوار اليماني.
٥٨ ــ عيسى بن طهمان الجشمي.
٥٩ ــ فِطر بن خليفة المخزومي، الحناط.
٦٠ ــ قيس بن الربيع الأسدي.
٦١ ــ ليث بن أبي سليم.
٦٢ ــ محمد بن الحسن بن محمد النقاش.
٦٣ ــ محمد بن الحسين، أبو عبدالرحمٰن السلمي.
٦٤ ــ محمد بن الحسين بن الفراء، أبو خازم.

٦٥ ـ محمد بن الحسين القلانسي.
٦٦ ـ محمد بن الحسين بن محمد، فخر القضاة.
٦٧ ـ محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ش).
٦٨ ـ محمد بن المظفر بن موسى، البزاز (ش).
٦٩ ـ محمد بن مهدي الأيلي.
٧٠ ـ محمد بن يحيى بن مواهب البرداني.
٧١ ـ محمد بن يزيد العجلي.
٧٢ ـ مجاهد بن جبر المكي.
٧٣ ـ معمر بن راشد الأزدي (ش).
٧٤ ـ مقاتل بن حيان البلخي.
٧٥ ـ ميمون بن أبي شبيب الربعي.
٧٦ ـ النَّزَّال بن سبرة الهلالي.
٧٧ ـ هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي (ش).
٧٨ ـ يحيى بن عبدالحميد الحِمَّاني.
٧٩ ـ يعقوب بن شيبة السدوسي (ش).
٨٠ ـ يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري.



فهرس المصادر والمراجع

ـ القرآن الكريم.

ـ إتحاف ذوي الرسوخ بمن رُمي بالتدليس من الشيوخ. للشيخ حماد بن محمد الأنصاري. طبع مطبعة الفيصل بالكويت. نشر مكتبة المعلا بالكويت. ١٤٠٦ هـ.

ـ إتحاف المهرة. للحافظ ابن حجر (مخطوط).

ـ اختصار علوم الحديث. لابن كثير. ومعه الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر. نشر مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح بمصر. الطبعة الثالثة.

ـ الإرشاد في معرفة علماء الحديث. لأبي يعلى الخليلي. تحقيق د. محمد سعيد بن عمر إدريس. نشر مكتبة الرشد بالرياض ١٤٠٩ هـ.

ـ أسماء المدلسين. للسيوطي. ضمن مجموع ثلاث رسائل في علوم الحديث. تحقيق علي حسن علي عبدالحميد. نشر الوكالة العربية للتوزيع والنشر.

ـ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني. تحقيق علي محمد البجاوي. دار نهضة مصر للطبع والنشر. القاهرة.

ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد. تحقيق قحطان الدوري. مطبعة الإرشاد. بغداد. ١٤٠٢ هـ.

ـ الإلماع للقاضي عياض. تحقيق السيد أحمد صقر. نشر دار التراث بمصر. والمكتبة العتيقة في تونس. المطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ.

ـ الأنساب للسمعاني. تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني. نشر محمد أمين دمج. بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ.

- تأريخ أسماء الثقات لابن شاهين. تحقيق صبحي السامرائي. نشر الدار السلفية بالكويت. الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.
- تأريخ بغداد للخطيب البغدادي. نشر دار الكتاب العربي. بيروت.
- تأريخ الثقات للعجلي. بترتيب الهيثمي. وتضمينات ابن حجر. تحقيق عبدالمعطي قلعجي. نشر دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.
- التأريخ الصغير للبخاري. تحقيق محمود إبراهيم زايد. نشر دار الوعي بحلب. ومكتبة دار التراث بمصر. الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ.
- التأريخ الكبير للبخاري. مصوّر عن طبعة دائرة المعارف الهندية.
- تأريخ يحيى بن معين (انظر: يحيى بن معين وكتابه).
- التأنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس. للشيخ عبدالعزيز الغماري. نشر مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.
- التبيين لأسماء المدلسين. لسبط ابن العجمي الشافعي. تحقيق يحيى شفيق. نشر دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي. تحقيق عبدالصمد شرف الدين. نشر المكتب الإسلامي. والدار القيِّمة. الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ.
- تدريب الراوي للسيوطي. تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف. نشر دار إحياء السنة النبوية. ودار الكتب العلمية. بيروت.
- تذكرة الحفاظ للذهبي. بتحقيق الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي. طبعة مصوّرة. نشر دار إحياء التراث العربي.
- تعريف أهل التقديس. للحافظ ابن حجر. تحقيق د. عبدالغفار البغدادي والأستاذ محمد أحمد عبدالعزيز. نشر دار الباز بمكة. ودار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.
- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة. لابن حجر. نشر دار الكتاب العربي. بيروت.

- تقريب التهذيب لابن حجر. تحقيق محمد عوامة. نشر دار الرشيد. سوريا حلب. الطبعة الأولى. ١٤٠٦ هـ. (وهذه الطبعة هي المعتمدة في هذا البحث).
- تقريب التهذيب لابن حجر. تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف. نشر دار المعرفة. بيروت. الطبعة الثانية. ١٣٩٥ هـ.
- التقريب للنووي (المنهل الروي من تقريب النواوي) تحقيق د. مصطفى الخن. نشر دار الملاح للطباعة والنشر.
- تلخيص الحبير. لابن حجر. تصحيح السيد عبدالله هاشم اليماني. طبع شركة الطباعة الفنية المتحدة بمصر. ١٣٨٤ هـ.
- التمهيد. لابن عبدالبر. طبع وزارة الأوقاف بالمغرب.
- تهذيب التهذيب. لابن حجر. طبعة مجلس دائرة المعارف الهندية. ١٣٢٥ هـ. تصوير دار صادر. بيروت.
- تهذيب الكمال للمزي (مخطوط). تصوير دار المأمون للتراث. دمشق. ١٤٠٢ هـ.
- تهذيب الكمال. للمزي. تحقيق. د. بشار عواد معروف. طبع مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ.
- تهذيب اللغة للأزهري. تحقيق عبدالسلام هارون. نشر الهيئة المصرية العامة. ١٣٨٤ هـ.
- التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل. لابن خزيمة. تحقيق د. عبدالعزيز الشهوان. نشر دار الرشد. الرياض. ١٤٠٨ هـ.
- توضيح الأفكار. للصنعاني. تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد. نشر مكتبة الخانجي. الطبعة الأولى ١٣٦٦ هـ.
- الثقات لابن حبان. طبع مجلس دائرة المعارف بالهند. الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ.
- ثقات ابن شاهين (انظر: تأريخ أسماء الثقات).
- ثقات العجلي (انظر: تأريخ الثقات).

- جامع التحصيل في أحكام المراسيل. للعلائي. تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي. نشر عالم الكتب. ومكتبة النهضة العربية. الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ.
- الجرح والتعديل. لابن أبي حاتم. صورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف بالهند. ١٣٧١ هـ. دار الكتب العلمية.
- حلية الأولياء. لأبي نعيم. طبع مطبعة السعادة بمصر. ١٣٩٤ هـ.
- خصائص المسند (مسند أحمد) تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر. نشر مكتبة دار المعارف بمصر.
- الخلاصة في أصول الحديث. للطيبي. تحقيق صبحي السامرائي. نشر ديوان الأوقاف في العراق. بغداد. ١٣٩١ هـ.
- ذكر أخبار أصبهان. لأبي نعيم. نشر دار الكتب العلمية. الهند. الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ.
- الرسالة. للشافعي. تحقيق الشيخ أحمد شاكر. مكتبة دار التراث بمصر. الطبعة الثانية. ١٣٩٠ هـ.
- سنن الترمذي. حقَّق بعضه الشيخ أحمد شاكر وأكمله آخرون. طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة الأُولى ١٣٥٦ هـ.
- سنن الدارقطني. تصحيح عبدالله هاشم اليماني. المدينة. ١٣٨٦ هـ. طبع دار المحاسن للطباعة بالقاهرة.
- سنن أبي داود. تعليق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد. الطبعة الأُولى ١٣٨٨ هـ. نشر محمد على السيد. حمص. سوريا.
- سنن ابن ماجه. بترقيم محمد فؤاد عبدالباقي. طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.
- سنن النسائي ـ ومعه زهر الربى للسيوطي ـ طبع شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر. الطبعة الأُولى ١٣٨٣ هـ.
- السنن الأبين والمورد الأمعن. لابن رُشيد. تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة. نشر الدار التونسية. تونس.

ـ السنن الكبرى. للبيهقي. مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف بالهند ١٣٥٤ هـ. توزيع دار الباز للنشر والتوزيع. مكة المكرمة.

ـ سؤالات الحاكم للدارقطني في الجرح والتعديل. دراسة وتحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر. نشر مكتبة المعارف بالرياض. الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.

ـ سؤالات حمزة السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل. دراسة وتحقيق موفق بن عبدالله. مكتبة المعارف. الرياض. الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.

ـ سؤالات السلفي لخميس الحوزي. تحقيق مطاع الطرابيشي. نشر دار الفكر. الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.

ـ سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل. دراسة وتحقيق موفق عبدالله عبدالقادر. نشر مكتبة المعارف بالرياض. الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.

ـ سير أعلام النبلاء. للذهبي. تحقيق حسين الأسد. نشر مؤسسة الرسالة. الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ.

ـ شذرات الذهب لابن العماد. نشر دار الآفاق الجديدة. بيروت.

ـ شرح ألفية العراقي له. ومعه فتح الباقي للأنصاري. طبع المطبعة الجديدة. فاس المغرب. ١٣٥٥ هـ.

ـ شرح نخبة الفكر. لابن حجر. المسمى «نزهة النظر» طبع المطبعة المحمودية بمصر. الطبعة الأولى ١٣٥٥ هـ.

ـ صحيح البخاري. المكتبة الإسلامية. إستانبول. تركيا ١٩٨١ م.

ـ صحيح ابن حبان (الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان) ضبط كمال يوسف الحوت. نشر دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.

ـ صحيح مسلم. بترقيم محمد فؤاد عبدالباقي. طبع دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر. الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ.

- صيانة صحيح مسلم. لابن الصلاح. تحقيق د. موفق عبدالله. نشر دار الغرب الإسلامي عام ١٤٠٤ هـ.
- الضعفاء الصغير. للبخاري. تحقيق محمود إبراهيم زايد. دار الوعي بحلب. الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ.
- الضعفاء الكبير. للعقيلي. تحقيق د. عبدالمعطي أمين قلعجي. دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.
- الضعفاء والمتروكون. للنسائي. تحقيق محمود إبراهيم زايد. دار الوعي بحلب. الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ.
- الضعفاء والمتروكون. للدارقطني. دراسة وتحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر. مكتبة المعارف. الرياض. الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.
- طبقات ابن سعد. نشر دار صادر ودار بيروت. عام ١٣٨٠ هـ.
- طبقات الشافعية الكبرى. للسبكي. تحقيق محمود الطناحي وعبدالفتاح الحلو. مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر. المطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ.
- العلل ومعرفة الرجال. للإمام أحمد بن حنبل. نشر المكتبة الإسلامية. إستانبول. تركيا. ١٩٨٧ هـ.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية. للدارقطني. تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي. نشر دار طيبة. الرياض. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.
- علل الحديث. لابن أبي حاتم. مكتبة المثنى ببغداد ١٣٤٣ هـ.
- فتح الباري. لابن حجر. المطبعة السلفية بمصر.
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث. للسخاوي. تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان. نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة. الطبعة الثانية ١٣٨٨ هـ.
- فتح المغيث. للسخاوي. رسالة دكتوراه (النصف الأول منه) مطبوع على الآلة الكاتبة. تحقيق د. عبدالكريم الخضير.
- قصيدة المقدسي في المدلسين. تحقيق د. عاصم القريوتي. الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.

ـ قول البخاري سكتوا عنه. د. مسفر الدميني. الطبعة الأولى. ١٤١٢ هـ.
ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. للذهبي. تحقيق د. عزت عطية. وموسى الموشي. نشر دار الكتب الحديثة بالقاهرة. الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ. طبع دار النصر للطباعة بمصر.
ـ الكامل في ضعفاء الرجال. لابن عدي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.
ـ كشف الظنون. لحاجي خليفة. نشر دار العلوم الحديثة. بيروت.
ـ الكفاية. للخطيب البغدادي. نشر دار الكتب العلمية. بيروت.
ـ الكواكب النيرات. لابن الكيال. تحقيق عبدالقيوم عبدرب النبي. نشر مركز البحث العلمي. بجامعة أم القرى بمكة. طبع دار المأمون للتراث. دمشق. الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ.
ـ لسان العرب. لابن منظور. نشر دار صادر. بيروت.
ـ لسان الميزان. لابن حجر. مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف بالهند عام ١٣٢٩ هـ. صورتها مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. بيروت. لبنان. ١٩٧١ م ـ ١٣٩٠ هـ.
ـ اللباب في تهذيب الأنساب. لابن الأثير الجزري. نشر دار صادر بيروت. ١٤٠٠ هـ.
ـ ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري. للنووي. وهو (مقدمة شرح صحيح البخاري). تحقيق علي حسن علي عبدالحميد. نشر دار الباز بمكة.
ـ المجروحين. لابن حبان. تحقيق محمود إبراهيم زايد. دار الوعي بحلب. الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ.
ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. للهيثمي. نشر دار الكتاب. بيروت. لبنان.
ـ المجموع شرح المهذب. للنووي. نشر زكريا علي يوسف. طبع مطبعة الإمام بمصر.

- محاسن الاصطلاح. للبلقيني (انظر مقدمة ابن الصلاح). حاشية على المقدمة.
- المحدث الفاصل. للرامهرمزي. تحقيق د. محمد عجاج الخطيب. نشر دار الفكر. الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ.
- المحلى لابن حزم. تصحيح زيدان أبو المكارم حسن. نشر مكتبة الجمهورية بمصر عام ١٣٨٧ هـ.
- المراسيل. لابن أبي حاتم. بعناية شكر الله بن نعمة الله قوجاني. نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ.
- المستدرك على الصحيحين. للحاكم. نشر مكتب المطبوعات الإسلامية. حلب.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل. طبعة مصورة عن الطبعة المصرية القديمة. أصدرها المكتب الإسلامي. ودار صادر. بيروت. الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ.
- مشاهير علماء الأمصار. لابن حبان. تحقيق مرزوق علي إبراهيم. نشر مؤسسة الكتب الثقافية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.
- معجم البلدان. لياقوت الحموي. نشر دار صادر. ودار بيروت. بيروت.
- معرفة علوم الحديث للحاكم. تحقيق د. معظم حسين. نشر دار المكتبة العلمية بالمدينة المنورة. الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ.
- المعرفة والتأريخ. للفسوي. بتحقيق د. أكرم ضياء العمري. نشر مؤسسة الرسالة. الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ.
- المغني في الضعفاء. للذهبي. تحقيق نور الدين عتر.
- مقدمة شرح البخاري (انظر: ما تمس إليه حاجة القارىء).
- مقدمة ابن الصلاح. ومعه التقييد والإيضاح. تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان. نشر المكتبة السلفية. الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ.
- المنتظم. لابن الجوزي. طبع مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند عام ١٣٥٩ هـ. الطبعة الأولى (مصورة).

- المنهاج. شرح صحيح مسلم بن الحجاج. للنووي. نشر رئاسة إدارة البحوث العلمية بالمملكة العربية السعودية.
- الموضح لأوهام الجمع والتفريق. للخطيب البغدادي. تصحيح عبدالرحمن بن يحيى المعلمي. نشر دار الفكر الإسلامي. الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ.
- الموضوعات. لابن الجوزي. تحقيق عبدالرحمن بن محمد عثمان. نشر محمد بن عبدالمحسن الكتبي. المكتبة السلفية بالمدينة. الطبعة الأولى ١٣٨٦ هـ.
- الموقظة. للذهبي. بعناية الشيخ عبدالفتاح أبو غدة. نشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال. للذهبي. تحقيق علي بن محمد البجاوي. دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه. مصر. الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ.
- النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر. تحقيق د. ربيع بن هادي عمير. نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.
- يحيى بن معين وكتابه التأريخ. دراسة وترتيب وتحقيق د. أحمد محمد نور سيف. الطبعة الأولى. نشر مركز البحث العلمي في جامعة الملك عبدالعزيز. مكة المكرمة. ١٣٩٩ هـ.



فهرس الأحاديث والآثار

الحديـث	الصفحة
أمرني أن لا أُثوِّب في شيء من الصلاة إلا . .	٢٥٣
أنا مدينة العلم وعلي بابها	٢٥٦
إنا وإياكم ندعى بني عبدمناف	٢٣٩
أن ابن عباس والحسن بن علي مرت بهما جنازة	٢٤٣
إن أردت السنة فأوجز الخطبة والصلاة (ابن عمر)	٣٤٥
أن رسول الله ﷺ أمر الذي وقع على امرأته في رمضان	٢٧٨
إن الله قسم بينكم أخلاقكم (عبدالله)	٢٦٨
إن النبي ﷺ كان يكتحل ثلاثاً	٣٨٠
إن ولّوا علياً فهادياً مهدياً	٢١٤
أنه ركع قبل أن يصل إلى الصف (أبو بكرة)	٢٥٤
أنه ضعف عن الصوم عاماً فصنع جفنة (أنس)	١٨٤
تُبنى مدينة بين دجلة ودجيل	٣٨٢
تزوج النبي ﷺ امرأة وخلّى سبيلها	٤٠٨
حاج موسى آدم فقال له . .	١٨٥
ذُكر له أن قوماً يكرهون أن يستقبلوا القبلة بغائط	١٩٧
ذهب إلى مسجد بني عمرو بقباء ليصلي فيه	٢٠٠
رأى امرأة فأعجبته. فأتى أهله زينب	٣٤٠
رأيت رسول الله ﷺ يشرب قائماً وقاعداً	٣٢٥
رأيت رسول الله ﷺ يصلي حافياً ومنتعلاً	٣٢٥
رأيت رسول الله ﷺ ينتقل عن يمينه وعن يساره	٣٢٦
رجمتها بسنة رسول الله ﷺ (علي)	٢٧٥
سُئل عن التشبيه في الصلاة	٣٨٢
سُئل عن رجل وقع على امرأته وهو بمنى (ابن عباس)	٥٧، ٢٣٠
سمعته يأمر بكلمات من الفزع	٣٢٦
صليت خلف ثمانية وعشرين بدرياً كلهم يقنت بعد الركوع	٤١٣
قال الله: أنفق أنفق عليك	١٩١

فهرس الرواة المترجم لهم

فهرس أسماء الرواة الموصوفين بالتدليس على الحروف ذاكراً رقم ترجمته في هذا البحث، ورقم مرتبته.

(*) الرقم الأول مسلسل لأسماء الموصوفين بالتدليس، والثاني للمرتبة المذكور فيها، فمن كان من المرتبة الأولى رمز على اسمه ١، ومن كان من المرتبة الثانية رمز عليه ٢ وهكذا...

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة